وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ
جامعة القادسيّة / كلّيّة الآداب
قسم اللغة العربية

أثر الصائت في التوجيه الصرّفي دراسة في شروح الشافية حتى منتصف القرن الثامن الهجري

أطروحة قدمتها
رفاد رحيم عبد سلمان

إلى مجلس كلّيّة الآداب - جامعة القادسيّة

وهي جزء من متطلّبات نيل شهادة دكتوراه فلسفة في اللّغة العربيّة وآدابها /لغة

بإشراف
أ. د. حيدر حبيب حمزة الجبوري

1443هـ **2022م**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾

صدق الله العَليُّ العَظِيمْ

طه (108)

إقرار المشرف

أشهد أنّ إعداد هذه الأطروحة الموسومة بـ ((**أثر الصائت في التوجيه الصرفي دراسة في شروح الشافية حتى منتصف القرن الثامن الهجري**)) قد جرى بإشرافي في قسم اللّغة العربيّة في كلّيّة الآداب / جامعة القادسيّة ، وهي جزء من متطلّبات نيل شهادة دكتوراه فلسفة في اللّغة العربيّة وآدابها / لغة .

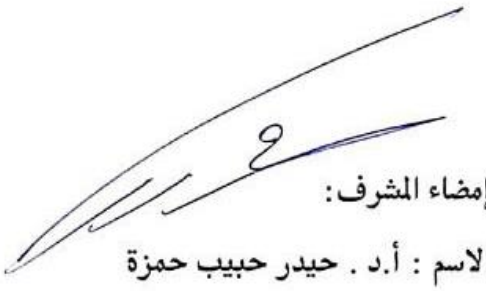

إمضاء المشرف:

الاسم : أ.د . حيدر حبيب حمزة

التّاريخ / / 2022

بناءً على التّوصيات المتوفّرة أرشّح هذه الأطروحة للمناقشة .

الإمضاء :

الاسم : أ.د. ثائر عبدالكريم البديري

رئيس قسم اللّغة العربيّة

التّاريخ / / 2022

اقرار لجنة مناقشة رسالة الدكتوراه

جامعة القادسية/ كلية:
الدراسات العليا
نقر اننا اعضاء لجنة مناقشة طالب الدكتوراه :- وقاد رحيم عبد سلمان ----

قسم :- اللغة العربية ----اطلعنا على التصحيحات والتعديلات التي تم اجرائها من

قبل الطالب والتي تم اقرارها في المناقشة من قبلنا فهي جديرة بدرجة ---- أمتياز ---- في

---------- وعليه وقعنا .

اعضاء لجنة المناقشة:

ت	الاسم	اللقب العلمي	التوقيع	الصفة
1	ا.د. حازم ذنون إسماعيل	استاذ		رئيسا
2	ا.د. صالح كاظم عجيل	استاذ		عضوا
3	ا.د. نوار خورشيد حامد	استاذ		عضوا
4	ا.د. أزهار علي ياسين	استاذ		عضوا
5	ا.م.د. نوال حاكم مالك	استاذ مساعد		عضوا
6	ا.د. حيدر حبيب حمزة	استاذ		عضوا ومشرفا

يصادق مجلس كلية الآداب / جامعة القادسية على قرار اللجنة

أ.د. ياسر علي عبد

العميـــــد

/ / ٢٠٢٢

الإهداء

إلى ...

- التي تركتني عمياء تبحث عن ظلها
- من رحلت وتركت في القلب وجعاً مؤلماً
- الغائبة عن عيني والحاضرة في قلبي وذاكرتي
- التي تسكن قلبي وأحاديثي
- من دونها أبكي بلا دموع وأصرخ بلا صوت
- من كانت عوني وساعدي وأظْلِمَت من بعدها عيناي
- التي كانت كهفي الذي أخفي فيه ضعفي وأحتمي به (إليك يا أمي)

أهدي هذا الجهد المتواضع.

شكر وتقدير

اللهم أخرجنا من ظلمات الوهم.. وأكرمنا بنور الفهم.. ويسر لنا خزائن علمك.. وافتح لنا أبواب رحمتك.. واجعل علمنا خالصا لوجهك الكريم.. وأنفعنا بما علمتنا إنك على كل شيء قدير.

وبعد ... فإن القوس قد جُبلت على شكر من أحسن إليها ، ومعرفة الفضل لمن أسداه لها .. وفي حديث الرسول (ﷺ) (لا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ...)

بعد أنّ أتم الله نعمته عليّ في اتمام كتابة الاطروحة ، فإني أجد لزاماً عليّ وعرفاناً بالجميل أنّ أتقدم بوافر شكري وتقديري وامتناني لمشرف البحث .. أستاذي الدكتور .. حيدر حبيب حمزة، والذي كان لي خير عون في تقديم النصح العلمي وتهيئة المصادر العلمية .. فجزاه الله عني خير الجزاء..

ولا يسعني في هذا المجال إلا أنّ أتقدم بالشكر والامتنان إلى عمادة كلّية الآداب جامعة القادسية ممثلة بالأستاذ الدكتور ياسر عليّ عبد الخالديّ وقسم اللغة العربية المتمثل بالأستاذ الدكتور ثائر عبدالكريم البديري والأستاذ الدكتور حسام الياسري لإتاحتهم الفرصة لإكمال دراستي الدكتوراه ولما لمسته من مساعدة جادة لإتمام الإطروحة...

ومن دواعي العرفان بالجميل تود الباحثة أنّ تشكر قسم اللغة العربية بأساتذته الأكفاء في المرحلة التحضيرية الذين صقلوا خبرتي العلمية وطوروها بالشكل الذي مكنني من إكمال دراستي... ولما أبدوه من جهد ومساعدة ومشورة علمية وتوجيهات سديد وملاحظات بناءة فالكلمات لا تفي بشكرهم أسأل الله تعالى أنّ يمد في أعمارهم وجزاهم الله عني خير الجزاء...

ويقتضي الواجب أنّ تعرب الباحثة عن شكرها وتقديرها وامتنانها الكبير إلى زميلتيها في المرحلة التحضيرية (جنان وايمان) لما أبديتاه من تحفيز وصبر طول مدة التدريب على إكمال دراستي وتذليل كل الصعوبات...

ويدعني واجب العرفان والاعتراف بالجميل أنّ أقف إجلالا واحتراما معبرا عن فضلها العظيم والدتي الغالية (رحمها الله) التي تحملت عناء دراستي داعيا المولى عز وجل أنّ يسكنها فسيح جناته ويمكنني ويوفقني إلى ذكرها وأطاعت توصياتها بعد الله عز وجل ورضاها عني انه نعم المجيب...

وأتقدم بوافر الشكر والتقدير العاليين إلى عائلتي وأقربائي لجهودهم الكبيرة ليّ وتقديمهم المساندة والمساعدة خلال مدة الدراسة فلهم مني الشكر والامتنان وجزأهم الله عني خير الجزاء..

وتعتذر الباحثة عن كونها نست أي اسم أمدها بالمشورة العلمية أو المساعدة خلال الدراسة من دون قصد ويوجب عليه أنّ أتقدم بالشكر والتقدير لهم.....

وآخر دعوانا أنّ الحمد لله رب العالمين .

الباحثة

رفاد رحيم

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
العنوان	
المقدمة	أ – ت
*التمهيد: المفهوم والوظائف والميز في الصوائت	1–23
اولاً: لغة واصطلاحاً	1–3
ثانياً: مفهوم الصوائت عند القدماء والمحدثين	3–9
ثالثاً: وظائف الصوائت الطويلة والقصيرة	9–15
رابعاً: الميز بين الصوائت قراءة في الصفات	15–23
الفصل الأول: أثر الصائت في الإمالة	**24–74**
المبحث الأول: إمالة الفتحة نحو الكسرة	24–46
1– إمالتها قبل الألف الممالة	25–31
2– إمالتها قبل الراء	31–37
3– إمالتها قبل هاء التأنيث في الوقف	37–46
المبحث الثاني: إمالة الألف إلى الياء	47–74
1– إمالة الألف المتطرفة	47–57
2– وقوعها عينا لأجوف ماضيه (فِلتُ)	57–67
3– الإمالة بعد الإمالة.	67–74
الفصل الثاني: أثر الصائت في الإعلال	**75–152**
المبحث الأول: أثر الصائت في الإعلال بالقلب	75–110
1– قلب الواو ياءً	75–85
أ– وقوع الواو ساكنة بعد كسرة	75–80

ب- قلب الواو ياءً اذا اجتمعت مع ياء والسابق ساكن	**85-80**
2- أثر الفتحة في قلب الواو والياء الفاً	**93-85**
3- أثر الصائت القصير في قلب الواو في أول الكلمة همزة.	**101-93**
4- أثر الصائت في وجوب قلب الواو والياء همزة إذا كانتا أثر فتحة.	**110-101**
المبحث الثاني: أثر الصائت في الإعلال بالنقل	**135-111**
1- أثر الصائت في المضارع المعتل العين من الفعل الأجوف.	**118-111**
2- أثر الصائت في قلب الأجوف الواوي واليائي في الفعل الماضي المبني للمفعول.	**126-118**
3- أثر الصائت القصير في نقل الحركة إلى الصائت الساكن في المصدر على وزن (إفعال) و(استفعال).	**135-127**
المبحث الثالث: أثر الصائت في الإعلال بالحذف	**152-136**
1- أثر الصائت بحذف الواو في مضارع المثال الواوي.	**144-136**
2- أثر حذف الصائت المحرك به نصف المصوت الواو أو الياء.	**152-145**
الفصل الثالث: أثر الصائت في التصغير والنسب	**212-153**
المبحث الأول: أثر الصائت في التصغير.	**180-153**
1- أثر الصائت في تصغير ما ثانيه صائت طويل (الألف) في (ناب، باب).	**164-159**
2- أثر الصائت في التحول إلى الياء عند التصغير	**170-165**
3- أثر تصغير الصائت في الاسم الذي رابعه مدّة.	**175-171**
4- أثر الصائت في تصغير ما كان ثانيه همزة.	**180-175**
المبحث الثاني: أثر الصائت في النسب	**212-181**
1- أثر الصائت في فتح عين (فَعِل) و (فُعِل) و (فَعِل).	**186-182**
2- أثر الصائت في النسب الذي ثالثه مدّة (فَعِيْلة).	**194-186**
3- أثر الصائت في النسب إلى المقصور.	**201-195**

4- أثر الصائت في النسب إلى الاسم المنقوص.	**212-201**
الفصل الرابع: أثر الصائت في التنوعات الصرفية الأخرى (المشتقات وجموع القلة والكثرة).	**265-214**
المبحث الأول: أثر الصائت في المشتقات	**255-214**
1- أثر الصائت في اسم المرّة والهيئة.	**223-214**
2- أثر الصائت في اسم الزمان والمكان.	**238-223**
3- أثر الصائت في اسم الفاعل.	**248-238**
4- أثر الصائت في اسم المفعول.	**256-248**
المبحث الثاني: أثر الصائت في الجموع	**265-257**
1- أثر الصائت في القلة.	**260-257**
2- أثر الصائت في الكثرة.	**265-260**
الخاتمة	**268-266**
قائمة المصادر	**284-269**

المقدّمة

الحمد لله ربَّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على محمد واله الطَّيبين الطاهرين، وأصحابه المنتجبين.

كانت غاية البحث التركيز على الصوائت بوصفها أداة مهمة في بيان قيم التراكيب ودلالتها، فإذا كان تشكيل الكلمة في اللغة العربية يعتمد على الصوامت التي تؤدي المعنى، فإن الصوائت هي التي تقوم بتعديل المعنى وتخصيصه للدلالة على صيغ محددة، وبذلك تتحكم بالدلالة التركيبية للكلمات إذ ينعكس أثر الصوائت على المستويات اللغوية، فعنوان الدراسة كان ((أثر الصائت في التوجيه الصرفي دراسة في شروح الشافية حتى منتصف القرن الثامن الهجري))، فيعود اختياري لهذا الموضوع هو التشجيع من أستاذي المشرف د. حيدر حبيب حمزة إذ منّ علي بهذا العنوان، زيادة على استشهاد من أستاذنا د. جواد كاظم عناد الذي أعطاني الدافع لأدخل في حرمِ علم الأصوات، فوجدت عند شرّاح الشافية سعة في المادة الصرفية المدروسة عندهم، وكثرة وجود الحركات في متن الشافية فكانت نصوصهم غنية في التعبير عن ابراز الأثر الصائتي، على الرغم من أنّه مصطلحٌ حديث، إلا أنّ الشرّاح قد اعتمدوا النظام الثلاثي في تقسيم الصوائت، منها القصيرة وهي (الضمة، والكسرة، والفتحة)، ومنها الطويلة (الألف والواو والياء)، فاتخذوا من ذلك توجيهاً، لتفسير بعض التغيرات والتحولات الصرفية والصوتية في أبواب الشافية المتنوعة.

وقد اتبعت في هذه الدراسة منهجاً وصفياً تحليلياً، يقوم على عرض نصوص الشرّاح وتفكيكها، والموازنة بينها، وبين نصوص المتقدمين من اللغويين، ونصوص من خلفهم، ثم بعد ذلك يكون التعريج على ما يراه المحدثون؛ من أجل خلق موازنة لغوية بين آراء المتقدمين – ولا سيما الشرّاح وآراء المحدثين، أمّا طريقتي في البحث فقامت على جمع عدد من المواضع التي فيها تأثير للصوائت والتي يجمعها جامع محدد، ثم تقييدها بعنوان عام تنضوي تحته تلك الصوائت، ثم بيان أثرها في بنية الكلمة، وقد عمدت في كل أثر صائتي إلى تتبع النصوص الخاصة بها بحسب قِدَمِها مروراً بالشرّاح، وانتهاءً بالمحدثين ويكون ذلك بذكر مسوغات الأثر الصائتي وأسبابه، فضلاً عن ما أجده من معالجة أو اعتراض أو نظر أو اختلاف في الرأي يلزمني أنّ أضعه أمام القارئ الكريم.

وقد اقتضت مادة البحث تقسيمه على أربعة فصول مسبوقة بتمهيد، ومُقدمة، ومقفوة بخاتمة أجملت فيها نتائج عامة توصلت إليها هذه الدراسة.

أمّا التمهيد، فكان العمل فيه منصباً على بيان الصائت (لغة واصطلاحاً)، فضلاً عن (مفهوم الصوائت عند القدماء والمحدثين)، وكانت (وظائف الصوائت الطويلة والقصيرة)، و(الفرق بين الصوائت الطويلة والقصيرة) في بعض الصفات والخصائص، من حيث القوة والخفة والثقل جزءاً منه.

أمّا الفصل الأول فقد وُسِم بـ(أثر الصائت في الإمالة)، وقسمته على مبحثين عنيت بأثر الصوائت في بنية الكلمة فكان عنوان المبحث الأول (إمالة الفتحة نحو الكسرة)، وحمل المبحث الثاني عنوان (إمالة الألف إلى الياء).

أمّا الفصل الثاني فقد عُنْوِن بـ(أثر الصائت في الإعلال)، وكان مقسماً على ثلاثة مباحث، المبحث الأول ((الإعلال بالقلب))، والثاني ((الإعلال بالنقل)) والثالث ((الإعلال بالحذف))، فكان للصوائت في هذا الفصل أثر بارز وواضح ومهم عند الشرّاح.

أمّا الفصل الثالث فكان ((أثر الصائت في التصغير والنسب))، ولأهمية الموضوع عند الشرّاح ولأنني ابتدأت في التقسيم على أقوى وجود للصوائت عند الشرّاح، لذلك في هذا الفصل جمعت بين النسب والتصغير، وذلك لتفرعات موضوعات الصوائت في نصوص الشافية فكان المبحث الأول بعنوان ((أثر الصائت في التصغير))، والمبحث الثاني ((أثر الصائت في النسب)).

وفي الفصل الرابع، لابد من الإشارة هنا إلى أنني اقتصرت على مصاديق متنوعة ومعينة في معالجة أثر الصائت؛ وذلك لكثرة المادة المتوافرة، وخشية الوقوع في التكرار، لأن أكثر النصوص عند الشرّاح كانت تتقارب في توجيهها وتتفق في طرائق معالجتها، لذلك كان عنوان هذا الفصل (أثر الصائت في بعض التنوعات الصرفية (المشتقات والجموع) فكان المبحث الأول في ((أثر الصائت في اسمي الزمان والمكان)، و(أثر الصائت في مصدر المرّة والهيئة) و(أثر الصائت في اسمي الفاعل والمفعول)، والمبحث الثالث كان بعنوان (أثر الصائت في جموع القلة والكثرة).

وقد اعتمدت في هذه الدراسة على مجموعة كبيرة من المصادر القديمة، كان أبرزها كتاب سيبويه، وشروح الشافية: منها: شرح شافية ابن الحاجب (ت 646هـ)، ورضي الدين الاستراباذي (ت688هـ)، وركن الدين الاستراباذي (ت715هـ)، والخضر اليزدي (ت720هـ)، ومحمود الأراني السّاكناني (ت734هـ) بشرحه المسمى بـ(الكافية في شرح الشافية)، والجاربردي (746هـ).

وأمّا المصادر الحديثة فقد كان أهمها مؤلفات د. إبراهيم انيس، ود. عبد الصبور شاهين، ود. حسام النعيمي، ود. صباح عطيوي، ود. جواد كاظم عناد.

وختاماً: أتقدم بجزيل الشُّكر، والامتنان إلى أستاذي الفاضل، ومشرّفي، أ. د. حيدر حبيب حمزة الذي كان خير مُوجَّه ومعين، والذي شاطرني عناء قراءتها، ولم يبخل عَلَيّ بمصادره القيمة، التي أخذت من هذه الدراسة مأخذها، والى الأساتذة في قسم اللغة العربية/ كلية الآداب، فجزى الله الجميع عنّي خيرَ الجزاء.

وأخيراً أقول: هذا عملي بذلت فيه ما وسع الجهد، وما منحت من الوقت ولا أزعم أنّي أجدتُ فيما سطرت، فإن أصبت في هذا العمل، فمن توفيق الله وفَضْلِهِ عَلَيّ، وإنّ صدر منّي القصورٌ فيه، فحسبيَ أنَّني سعيتُ في هذا العمل، ولم ادَّخِر فيه جُهداً، ولا أتبرّأ للقارئ من الإغفال الذي لا ينفك عنه البشر سهواً ووهماً، وأرغبُ لمن وجد فيه خللاً أنّ يقومه ويظهره بمظهره اللائق الحسن.

الباحثة

رفاد رحيم عبد سلمان

التمهيد

(الصوائت)

المفهوم والوظائف والمِيَز

اولاً: الصوائت لغة واصطلاحاً:

لغة: الصائت في اللغة من الصوت؛ أي: الجرس، وقد صات يَصُوت صَوتاً، وأصاتَ، وصَوَّت به: كلُّه نادى به، ويقال: صَوَّت يُصَوِّتُ تصويتاً، فهو مُصَوِّتٌ، وذلك إذا صَوَّت بإنسان فدعاه. ويقال صات يَصُوتُ صَوتاً، فهو صائت، معناه (صائح)، والصائت هو الصائح[1].

وكذلك هي أيضاً – أي الصوائت – من مادة ((ص وت))، والصوت هو الأثر السمعي الذي تحدثه تموجات ناشئة من اهتزاز جسم ما كتعجب أو توجع أو تحسر[2].

وإذا قلنا صات؛ أي: أحدث صوتاً[3]، فالصائت هو الصائح، وعبّر عنه القدماء كالخليل وغيره بأنّه: ((صَوَّتَ فلان تصويتاً؛ أي دعاه، وصات بصوتٍ صوتاً فهو صائت بمعنى صائح))[4]، إذ يقال: رجل صات، وصيّت، إذا كان شديد الصوت بعيده، وقد صات يصوت يصيتُ، لغتان مسموعتان[5].

وقيل فيه ((صائت (مفرد) صوائت: اسم فاعل، من صات وهو (لغة) صوت يتم نطقه دون عوائق ظاهرة، وهي الألف والواو والياء، ويسمى كذلك علّة عكسهُ صامت))[6].

أمّا اصطلاحاً:

إنّ للصوائت أثرٌ بارزٌ في تحديد الوحدات الصرفية؛ لأن مباحث الصرف مبنية في أساسها على ما تقرره الصوائت فقيل ((فالصوت الصائت يحدد بأنّه الصوت المجهور الذي يحدث في تكوينه اندفاع للهواء في مجرى مستمر خلال الحلق والفم وأحياناً معهما الأنف دون أنْ يكون ثمة عائق يعترض مجرى الهواء اعتراضاً تاماً، أو تضيق لمجرى الهواء من شأنه أنْ يحدث احتكاكاً مسموعاً، وأي صوت في الكلام الطبيعي لا يصدق عليه هذا التعريف يعد صوتاً صامتاً،...))[7]، نلحظ أنها سميت بهذا الاسم؛ بسبب وضوحها في السمع، وعدم اعتراض الهواء عند النطق بها، فهي ((أقوى إسماعاً من أية أصوات

([1]) ينظر: لسان العرب (ابن منظور)، مادة (صوّت): 57/2.

([2]) ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية (عبد العزيز الصيغ): 216.

([3]) ينظر: القاموس النادر (دليل إلى مواضيع اللغة العربية): (إلياس الحلبي): 298.

([4]) ينظر: العين، (الخليل بن احمد الفراهيدي)، مادة (ص و ت): 421/2.

([5]) ينظر: النوادر (أبو مسحل الاعرابي): 1330/2.

([6]) معجم اللغة العربية (احمد مختار عمر): 1330/2.

([7]) علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي) (محمود السعران): 148.

كلامية أخرى منطوقة بصورة طبيعية، وقوة إسماعها هي السبب الذي جعلها تؤخذ بعين الاعتبار لتشكل واحداً من الصنفين الرئيسين للأصوات اللغوية))[1].

ومصطلح الصوائت هو مصطلح حديث إلاّ أنّ مضمونه قديم، فيقصد به الحركات قصيرة كانت أم طويلة، وهذه الحركات عرفت قديماً عند ابن جني، قال: ((اعلم أنّ الحركات أبعاض حروف المدّ واللين، وهي الألف والياء والواو. فكما أنّ هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة والكسرة، والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو))[2]، وكانت معرفتهم للحركات أبعد من ذلك، فقالوا فيها: ((سميت الأصوات الناقصة حركات؛ لأنها تقلق الحرف الذي تقترن به وتجذبه نحو الحروف التي هي أبعاضها، فالفتحة تجذب الحرف نحو الالف، والكسرة تجذبه نحو الياء، والضمة تجذبه نحو الواو))[3].

وعرفت أيضاً بأنها ((صوت مخصوص يوجد عقيب اللفظ بالحرف))[4]، والصائت هو صوت مفرد غير مركب ينتج بحد أقصى من الاستمرار والإسماع، وبحد أدنى من الاحتكاك الذي يحصل في الحروف[5].

وهو أيضاً الصوت الذي إذا كان النفس الذي يؤدي إلى إصداره، فيجري طليقاً، لا يعترضه عائق، حتى خروجه بحرية من الفم[6].

فالصوائت هي اصطلاح لغوي نعني به أصوات اللغة الصائتة أو المتحركة التي عرفت حديثاً بال vowels، وهي أصوات قد تكون قصيرة فتعرف بالحركات، وقد تكون طويلة فتعرف بحروف المد واللين[7].

ولابد من الإشارة إلى أنّ ابن جني استعمل مصطلح المصوتات وهو قريبٌ من الصوائت، فقال: ((والحروف المطولة هي الحروف الثلاثة اللينة المصوتة، وهي الألف والياء والواو... فإذا أنت نطقت بهذه الأحرف المصوتة قبله، ثم تماديت.. بهن))[8].

([1]) فيزياء الصوت اللغوي ووضوحه السمعي، (د. خلدون أبو الهيجاء): 183.

([2]) سر صناعة الاعراب (ابن جني): 17/1.

([3]) نفسه: 20/2-23، وينظر: الصوائت بين الصرف والنحو، (سامية حسين احمد) (أطروحة): 20.

([4]) التفسير الكبير (فخر الدين الرازي): 47/1.

([5]) ينظر: أسس علم اللغة (ماريوباي): 78-81.

([6]) ينظر: الأصوات اللغوية (ابراهيم أنيس): 28.

([7]) ينظر: علم اللغة والأصوات (كمال بشر): 133.

([8]) الخصائص (ابن جني): 126/3-127.

وقيل هو مصطلح ((ضد الجوامد أو الصوامت فالألف والواو والياء تعد صوائت، وأمّا غيرهن فصوامت أو جوامد، وقد استعمل المحدثون مصطلح الصوائت على أصوات المد))[1]، إذا فالصوائت هي وحدات صوتية منطوقة تصحب الحروف الصوامت، وتدل بحاسة السمع.

ثانياً: *مفهوم الصوائت عند القدماء والمحدثين:-

إنّ الأصوات العربية التي يصدق عليها مفهوم الصائت هي ما سماه النحاة واللغويون بالحركات (الفتحة، والضمة، والكسرة)، و(بحروف المد واللين) (الألف والواو والياء) وتتماز هذه الصوائت ((...، بالوضوح السمعي وسهولة نطقها، وهو ما جعلها أصواتاً موسيقية منتظمة، قابلة للقياس، خالية من الضوضاء، لها القدرة على الاستمرار بجريان الصوت بها، وهي بهذا تختلف عن الحروف الساكنة الصحيحة (الصوامت) التي هي عبارة عن ضوضاء ناتجة عن الإحتكاك، كما تتماز بكثرة دورانها في الكلام ولا تخلو منها أي كلمة))[2].

فكانت الإرهاصات الأولى للصوائت عند أبي الأسود الدؤلي، الذي حدد الشكل العام لمخارج الصوائت، وفتح الطريق أمام المحدثين؛ ليحددوا مخارجها من ارتفاع أو انخفاض في مقدم اللسان أو مؤخره، وتصنيفها حسب الضيق والإتساع، وكونها أمامية أو خلفية[3]، ويبدو أنّ النطق القرآني كان له الأثر الكبير في الحركات، واهتمام القدماء من اللغويين والصرفيين بها، ولكن لابد من الإشارة إلى أنّ الحركات كوقائع نطقية كانت موجودة كغيرها من الأصوات، فلا يمكن أنْ نتكلم بأصوات ساكنة؛ إذ لابد من وجود حركة في أثناء الكلام؛ لذلك قيل إنّ: ((الحركات قبل أبي الأسود والخليل كانت تستنتج استنتاجاً بمساعدة السياق))[4]، ولكن ظهور اللحن نتيجة لاختلاط الأمم غير العربية بالعرب كان العامل الأساسي في التركيز عليها؛ للحفاظ على النص القرآني، وذكر ابن النديم قائلاً: ((أخذ النحو عن علي بن أبي طالب (عليه السلام) أبو الأسود الدؤلي، وكان لا يخرج شيئاً مما أخذه عن علي... فأتى بكاتب من عبد القيس فلم يرضه، فأتى بآخر فقال أبو العباس المبرد: أحسبه منهم، فقال أبو الأسود: إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه، وإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف. وإن

([1]) معجم الصوتيات، (رشيد عبد الرحمن العبيدي): 114.

([2]) حرفية الصوائت الطويلة في العربية، (حسن غازي السعدي) بحث: 121.

([3]) ينظر: أصوات اللغة العربية (عبد الغفار حامد هلال): 93.

([4]) علم اللغة العام (كمال بشر): 147.

كسرت فاجعل النقطة من تحت الحرف))[1]، نلحظ أنّ الشكل الأول عند مفهوم العرب انطلق من هذا المبدأ الذي وضعه أبو الأسود، وسلط الخليل بن أحمد الفراهيدي الضوء على حروف المد دون غيرها من الحركات القصيرة، وذلك يعود إلى طبيعة دراسته المعجمية، قائلاً: ((في العربية تسعة وعشرون حرفاً منها خمسة وعشرون حرفاً، صحاحاً لها أحياز ومدارج، وأربعة جوفاً وهي الواو والياء والالف اللينة والهمزة وسميت جوفاً؛ لأنها تخرج من الجوف، فلا تقع مدرجة من مدارج اللسان ولا من مدارج اللهاة، وانما هي هاوية في الهواء، فلم يكن لها حيز تنسب إليه إلا الجوف))[2]، وسوق ابن منظور قول الأزهري حول وجهة نظر الخليل؛ إذ قال: ((يقال للياء والواو والألف أحرف الجوف، وكان الخليل يسميها الحروف الضعيفة الهوائية، وسميت جوفاً؛ لأنها لا أحياز لها كسائر الحروف التي لها أحياز تخرج من هواء الجوف، فسميت مرّة جوفاً ومرّة هوائية، وسميت ضعيفة؛ لانتقالها من حال لحال عند التصرف باعتلال))[3].

وكان لسيبويه الأثر والدور البارز في إرساء أسس الصوائت والنهوض بمفهومها، وتوضيح الغموض الذي يعتريها، فوصف الواو والياء بالمد والليونة، ووصف الألف بأنّه هاوي يتسع مخرجه لهواء صوته، وذلك بقوله: ((ومنها اللينة الواو والياء؛ لأن مخرجهما يتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرها))[4]، وأطلق على الصوائت حروف المد واللين وذلك في باب الوقف في الواو والياء والألف قائلاً: ((وهذه الحروف غير مهموسات، وهي حروف لين ومد، ومخارجها متسعة لهواء الصوت، وليس شيء من الحروف أوسع مخارج منها، ولا أمدَّ للصوت... فإذا وقفت عندها لم تضمها شفة ولا لسان ولا حلق كضم غيرها، فيهوي الصوت إذا وجد متسعاً حتى ينقطع آخره في موضع الهمزة...))[5]، ووافقه المبرّد بقوله: ((فمن حروف البدل حروف المد واللين المصوتة، وهي الألف والواو والياء))[6]، وقد أخرج الفارابي المصوتات الطويلة من مفهوم الحرف الذي كان عند اللغويين من قبل، وذلك عندما تكلم على الحركة

([1]) الفهرست، (ابن النديم): 40.

([2]) العين (الخليل بن أحمد الفراهيدي): 52.

([3]) في الأصوات اللغوية، (غالب فاضل المطلبي): 70.

([4]) كتاب سيبويه: 431/4.

([5]) نفسه: 176/4.

([6]) المقتضب (المبرّد): 61/1.

والسكون في الحرف، واستعمل كلمة الحرف الساكن والحرف المتحرك ولكنه فرّق أصوات المد الثلاثة (أ، و، ي) عن الحركات واطلق، عليها المصوتات الطويلة والقصيرة[1].

أمّا ابن جني فقد أصبح معتمداً في الدراسات الصوتية الحديثة، فقال: ((اعلم أنّ الحركات أبعاض حروف المد واللين وهي الألف والياء والواو فكما أنّ هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاث وهي الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو، وقد كان متقدموا النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريقة مستقيمة))[2]، وهذا يعني أنّه يرى أنّ ثلاثية الصوائت الطويلة قد تولدت عنها ثلاثية الصوائت القصيرة، ولا يرى فرقاً بينهما، والفرق هو كمي فحسب وأن الحركة هي حرف صغير[3]، فأشار في موضع آخر بأن الصوائت الطويلة هي أصوات تابعة للحركة إذ قال ((توابع للحركات ومنتشئة عنها وأن الحركات أوائل لها وأجزاء منها وأن الألف فتحة مشبعة والياء كسرة مشبعة والواو ضمة مشبعة، ويؤكد ذلك عند العرب ربما احتاجت إلى إقامة الوزن إلى حرف مجتلب من لفظ البيت فتشبع الفتحة فيتولد من بعدها الألف وتشبع الكسرة فتتولد من بعدها الياء وتشبع الضمة فتولد من بعدها الواو))[4]، وصفها قائلاً: ((الحروف التي اتسعت مخارجها ثلاثة: الألف ثم الياء ثم الواو، وأوسعها وألينها الألف إلا أنّ الصوت الذي يجري في الألف مخالف للصوت الذي يجري في الياء والواو، والصوت الذي يجري في الياء مخالف للصوت الذي يجري في الألف والواو، والعلّة في ذلك أنك تجد الفم والحلق في ثلاث أحوال مختلف الاشكال، أما الألف فتجد الحلق والفم معها منفتحين غير معترضين على الصوت بضغط أو حصر وأما الياء فتجد معها الأضراس سفلاً وعلواً قد اكتنفت جنبي اللسان وضغطته ... فنجري الصوت متصعداً هناك فلأجل تلك الفجوة ما استطال، وأما الواو فتضم لها معظم الشفتين وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج فيه النفس ويتصل الصوت، فلما اختلفت أشكال الحلق والفم والشفتين مع هذه الأحرف الثلاثة اختلف الصدى المنبعث))[5].

وأمّا مفهومها عند السيرافي، فكان قائماً على الجمع بينهما؛ إذ لا فرق عنده بين الصوائت الطويلة والقصيرة قال: ((إن الحروف مركبة من الحركات، كأنهم جعلوا الواو مركبة من ضمة مشبعة،

([1]) ينظر: الموسيقى الكبير (الفارابي): 1077.

([2]) سر صناعة الاعراب: 33/1.

([3]) ينظر: الأصوات اللغوية (دراسة في أصوات المد): 87.

([4]) سر صناعة الاعراب: 38/1.

([5]) نفسه: 21/1.

وكذلك أختيها))[1]، أي: إن هذه الصوائت (الطويلة هي صوائت قصيرة) تم اتباعها، لكن ما يأخذ عليهم على الرغم من معرفتهم لحقيقة هذه الصوائت الطويلة، إلا أنهم اضطروا إلى عدّها أصوات قبلها حركات قصيرة من جنسها، وعدّ أبو علي الفارسي الحركات حروفاً، إذ قال: ((وهذا الذي يسميه أهل العربية حركة، حقيقة أنّه حرف، فالفتحة كالألف، والضمة كالواو، والكسرة كالياء، في أنّهن حروف... إلا أنّ الصوت بهن أقل من الصوت بالألف وأختيها، وقلة الصوت بهن ليس يخرجهن عن أنّ يكنّ حروفاً؛ لأنّ من الحروف ما هو أكثر صوتاً من حروف ((الصاد)، و (النون) الساكنة، فكما أنّ النون عندنا حرف، وإن كان أقل صوتاً من الصاد، كذلك يجب أنّ تكون هذه عندنا حروفاً، وإن كان الصوت بهن أقل من الصوت بما هنّ منه، فالمسمّى حركة والحرف الذي معه، هما في الحقيقة حركتان للناطق وكل منهما حرف))[2]، وقد فطن ابن سينا إلى الزمن الذي يستغرقه الصائت القصير والطويل فقال: ((وأمّا المصوتات فأمرها عليّ مشكل، ولكني أعلم يقيناً أنّ الألف الممدودة المصوتة تقع في ضعف أو أضعاف زمان الفتحة، وأن الفتحة تقع في أصغر الأزمنة التي يصح فيها الانتقال من حرف إلى حرف وكذلك نسبة الواو المصوتة إلى الضمة والياء المصوتة إلى الكسرة))[3]، وقد ذكر أيضاً نسبة الفرق بين الواو الصائتة والصامتة قال ((الواو الصامتة فإنها تحدث حيث تحدث الفاء، ولكن بضغط وحفز للهواء، فهو ضعيف لا يمكن أنّ يمانعه في انضغاطه سطح الشفة... وأما الواو المصوتة وأختها الضمة فأظن أنّ مخرجها مع إطلاق الهواء، مع أدنى تضيق للمخرج وميل به سلس إلى فوق))[4]، فنلحظ من هذا النص إدراك ابن سينا لخصائص الأصوات الصائتة ومتى تكون صائتة أو صامتة، وكان أساس التفريق قائماً على أساس كمي بحسب كمية الهواء المصاحبة للصوت.

وذكر الداني أنّ العرب لم تكن أصحاب شكل ونقط، فكانت تصور الحركات حروفاً؛ لأن الإعراب قد يكون بها، فتصور الفتحة ألفاً، والكسرة ياءً، والضمة واواً، فتدل هذه الأحرف الثلاثة، على ما تدل عليه الحركات الثلاث من الفتح والكسر والضم[5]، وقد وضح ابن الدهان مفهوم الصوائت الطويلة والقصيرة من جهته قائلاً: ((والحروف تنقسم إلى صامتة ومصوته: فالصامت ما يتمكن من مطلعه، ويتميز به الصوت، مثل س ع د، والمصوت ما يخرج في الهواء، فيحمل الحرف الصامت إلى السمع،

([1]) شرح كتاب سيبويه (السيرافي): 132/5.

([2]) المسائل البغداديات: 487-488.

([3]) أسباب حدوث الحرف (ابن سينا): 16.

([4]) نفسه: 16.

([5]) ينظر: المحكم من نقط المصاحف (أبو عمرو الداني): 176-177.

كالضمة والفتحة والكسرة، التي متى مطلت صارت و، أ، ي))[1]، على حين ذكر ابن يعيش مفهوم هذه الصوائت بالقول: ((الحركات والحروف أصوات، وإنما رأى النحويون صوتاً أعظم من صوت فسمّوا العظيم حرفاً والضعيف حركة وإن كانا في الحقيقة شيئاً واحداً))[2]، وأمّا الصبّان فقد ذكر في حاشيته أنّ الحركات ست هي ((الثلاث المشهورة وحركة بين الفتحة والكسرة وهي التي قبل الألف الممالة، وحركة بين الفتحة والضمة، وهي التي قبل الألف المفخمة في قراءة ورش، نحو: الصلاة، والزكاة، والحياة، وحركة بين الكسرة والضمة، وهي حركة الإشمام في نحو: قيل، وغيض على قراءة الكسائي))[3]، فمن خلال ما ذكر من نصوص القدماء نلحظ أنهم لم يروا فرقاً بين الحركات وحروف المد إلا في المدى فقط ولا يوجد فرق بينهما من الناحية العضوية، فلم يفرق علماء اللغة المتقدمون بينهما فهم يرون أنّ الحركات القصيرة أبعاضاً وأجزاءاً للحركات الطويلة، والجزء يأخذ حكم الكل[4]، فحركات الصوائت الطويلة، والمصوت يعادل حركتين قصيرتين، فالألف تقدر بفتحتين، والواو بضمتين، والياء بكسرتين[5].

أما مفهوم الصوائت عند المحدثين، فإنّهم عدّوا أصوات المد (الصوائت الطويلة) حركات لا حروفاً صامتة أو معتلة ساكنة، ولا فرق في الواقع بين الضميرين في قولنا (ضربن، وضربنا) إلا في كمية الحركة التالية للنون، فالأولى مبنية على فتحة قصيرة، والثانية مبنية على فتحة طويلة، وان اختلف مدلولاهما، وكلاهما من ضمائر الرفع المتحركة، وهذه النتيجة ترتبت على التفرقة بين الأصوات المعتلة والطويلة[6].

ويرى بعضهم أنّ علماء العربية كانوا يدركون أنّ الحركات أبعاض حروف المد ولكن مع هذا وقعوا في وهم الخط فظنوها ساكنة؛ وذلك لأنّ الصوائت عند بعض المحدثين هي حركات طويلة وليست ساكنة، والحركات لا توصف بالسكون، فما يعرف بألف المد هي فتحة طويلة وليست حركة ساكنة، كذلك ياء المدّ فهي كسرة طويلة، واو المد ضمة طويلة[7]، فذكر عبد الصبور شاهين أنّ الحركات تنتج، ((إذا

([1]) تقويم النظر: (ابن الدهان): 57/1.

([2]) شرح المفصل (ابن يعيش): 204/5.

([3]) حاشية الصبان: 63/2-64، وتنظر القراءة الاولى في التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني: 58، والقراءة الاخرى في الوافي في الشاطبية: 200/1.

([4]) ينظر: الصوائت في الدرس اللغوي، (د. صالح علي محمد النهاري): (بحث): 261.

([5]) نفسه: 261.

([6]) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية (عبد الصبور شاهين): 33.

([7]) ينظر: الصوائت في الدرس اللغوي: 259.

لم يحدث اعتراض في الفم فإن الصوت ينطلق إلى خارجه مكوناً ما يعرف بالحركات، والحركات أصوات إنطلاقية تحدث من ذبذبة الأوتار الصوتية عند مرور الهواء بها، وليس للفم من دور في انتاجها سوى اتخاذه شكلاً معيناً باعتباره غرفة رنين تعطي الصوت المار بها طابعاً خاصاً))[1]، وقد وصف عبد القادر عبد الجليل الصوائت فونيماً تركيبياً، إذ قال: ((الفئة الثانية من الفونيمات التركيبية، وقد أطلق عليها في العربية سَميات عدّة الأصوات اللينة – الطليقة – حروف المد – المصوتات – حروف العلّة الصائتة – الحركات الطلقيات – الأصوات المتحركة))[2]، وقد ذهب إبراهيم أنيس إلى تحديد كمية الحركات الطويلة والقصيرة فعنده أنّ كمية الصوائت الطويلة تساوي ضعف القصيرة فقال: ((واللغويون عادة يقسمون أصوات اللين إلى نوعين قصير وطويل، فالفتحة مطلقة صوت لين قصير، فإذا أصبحت ما يسمّى بالألف الممدودة فهي صوت لين طويل، والفرق عادة بين الفتحة الطويلة والقصيرة هو أنّ الزمن الذي تستغرقه الأولى ضعف ذلك الذي تستغرقه الثانية))[3]، وأمّا رمضان عبد التواب فإنّه نظر إلى الصوائت على أنها ((الأصوات المتحركة، أو أصوات العلّة ويسميها الانجليز (vowels) تعرف بأنها الأصوات المجهورة الذي يحدث في تكوينها أنّ يندفع الهواء في مجرى مستمر خلال الحلق والفم، وخلال الأنف... دون أنّ يكون هناك عائق يعترض مجرى الهواء))[4]،

وأشار عبد الرحمن أيوب إلى أنّ الحركات في العربية لا تزيد عن أربعة هي عدم وجود حركة (سكون) وفتحة وضمة وكسرة، وبذلك فإن مجال الخلط بينهما ليس واسعاً كما هو في الإنجليزية والصومالية التي تزيد على عدد الحركات في كل منهما عن عشرين حركة[5].

وعوّل محمد جواد النوري على أنّ الحركات الطويلة تختلف عن القصيرة بفارق الزمن؛ إذ تختلف هذه الحركات عن سابقتها، في كون الزمن الذي يستغرقه، أطول نسبياً واللغة تشتمل على نظائر ثلاثة للحركات القصيرة السابقة هي الكسرة الطويلة، والفتحة الطويلة، والضمة الطويلة[6]، وكان لدانيال جونز جهد واضح في مفهوم الحركات: ((فيعد العالم اللغوي دانيال جونز من أوائل اللغويين الذين ابتكروا تصوراً لإمكانات الحركات في النطق الإنساني، ولقد تمثل ذلك التصور فيما أطلق عليه، في مجال

([1]) المنهج الصوتي للبنية العربية: 28–29.

([2]) علم اللسانيات الحديثة (عبد القادر عبد الجليل): 318.

([3]) الأصوات اللغوية (ابراهيم انيس): 155.

([4]) المدخل إلى علم اللغة (رمضان عبد التواب): 42.

([5]) ينظر: المفهومات الاساسية للتحليل اللغوي عند العرب، (عبد الرحمن أيوب): 16.

([6]) ينظر: علم أصوات العربية (محمد جواد النوري): 192.

الدراسات اللغوية بالحركات المعيارية...، وقد وصل هذا اللغوي إلى تصوره لهذه الحركات بالنظر إلى عضوين هامين كل الأهمية في انتاج الحركات وتكوينها وهذان العضوان هما اللسان والشفتان))[1]، اذ وضع جونز* تسع حركات معيارية مكونة من حركات أمامية ضيقة، ونصف ضيقة، ونصف واسعة، وحركة خلفية (ضيقة ونصف ضيقة ونصف واسعة)[2]، ويتضح من هذا التصنيف أمور عدّة منها[3].

1- إنّ حركة الكسرة العربية هي أمامية ضيقة وهي الحركة وتختلف عن المعيارية بأنّها أقل ضيقاً وأقل أمامية، ويكون مقدم اللسان عند النطق بها أقل ارتفاعاً منه مع المعيارية.

2- إنّ حركة الفتحة هي حركة أمامية واسعة تقريباً إلاّ أنها تختلف عن الحركة المعيارية الأمامية الواسعة، بأنها أقل اتساعاً وأقل أمامية، بمعنى أنّ أعلى نقطة في اللسان عند النطق بالفتحة العربية تكون قريبة من وسطه مع ارتفاع خفيف في هذا الجانب من اللسان، فهذا يعني أنّ الفتحة العربية هي حركة أمامية، وأقل اتساعاً في المعيارية.

3- إنّ حركة الضمة هي حركة خلفية ضيقة إلا أنها تختلف عن الحركة المعيارية الخلفية الضيقة، وتكون أقل ضيقاً وأقل خلفية.

ثالثاً: *وظائف الصوائت الطويلة والقصيرة:-

للصوائت وظائف عدة بحسب المستوى اللغوي فهي في المستوى الصوتي تقوم بدور الوصل بين الأصوات الصامتة، كما تقوم بوظائف دلالية في بنية الكلمة على المستوى الصرفي، إذ تمثل الصوامت الجانب الثابت الذي يؤلف هيكل الكلمة، وتمثل الصوائت الجانب المتغير الذي يحدد صيغتها ويمنحها معناها، فتزداد قيمتها بعدّها العامل الحاسم في خلق الكلمة العربية[4]، زيادة على قيامها بوظائف نحوية كعلامات إعرابية في آخر الكلمة في المستوى التركيبي، وقد فطن القدماء إلى الدور الذي تؤديه الصوائت[5] في تشكيل العربية فذهب سيبويه قائلاً: ((الفتحة والكسرة والضمة زوائد وهن يلحقن الحرف ليوصل التكلم به. والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه، فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمة

([1]) علم الاصوات العربية: 184.

* دانيال جونز هو من رواد علم الصوتيات البريطانيين في النصف الأولى من القرن العشرين، اشتهر بتصنيف الصوائت الاساسية (cardinal vowels) ووصفها برموز صوتية.

([2]) ينظر: علم أصوات العربية: 187.

([3]) ينظر: القواعد الصرف صوتية: 25.

([4]) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 43.

([5]) ينظر: المظاهر الاقتصادية، (حمزة بوجمل): 25-28.

من الواو))[1]، وأشار في موضع آخر إلى وظيفة الفتحة فذكر أنّه اذا كان ما بعدها مضموماً أو مكسوراً فأنها تخفف، لأنهم كرهوا الانتقال من الأخف إلى الأثقل[2]، ونقل عن الرماني بأنّه قال: ((يتوصل بالحركة إلى النطق بالحرف، ولا يتوصل بالحرف إلى النطق بالحرف))[3]، وقابلها بالسكون مبيناً ((أن الحركة تمكن من إخراج الحرف، والسكون لا يُمَكِن من ذلك))[4].

وقد أدرك ابن جني القيمة الوظيفية للصوائت، وذلك من خلال إبراز القيمة التعبيرية للصائت فقال: ((الذِّل في الدابّة: ضد الصعوبة، الذُّل للإنسان هو ضد العز، وكأنهم اختاروا للفصل بينهما الضمة للإنسان والكسرة للدابة؛ لأنّ ما يلحق الإنسان أكبر قدراً مما يلحق الدابة، واختاروا الضمة لقوتها للإنسان والكسرة لضعفها للدابة))[5]، إذ جعل لكل من الضمة والكسرة وظيفة ذات معنى، وخصص أداءً كل صفة إذ الكسرة بينت حالة الضعف، والضمة على الذال بينت قوتها، وقال أيضاً: ((وخصوا غلا في القول بالغلو، لأن لفظ فعول أقوى من لفظ فعال للواوين والضمتين وضعف الألف والفتحتين، وذلك أنّ الغلو في القول أعلى وأعنى عندهم من غلاء السعر))[6].

فمن وظائف الصوائت أيضاً نلحظ أنها تؤدي دوراً كبيراً في التمييز بين اللغات فهي التي تحدد طبيعة أي لغة من حيث النطق والتركيب، وذلك من خلال قوة الوضوح وعلو قوة الرنين فيها، وكثرة دورانها في الكلام[7]، لذلك تكون في غاية الأهمية؛ لأنّها تقوم بتجميع الصوامت مع بعضها البعض لتأليف الكلام أولاً، ثم تقوم بإعطائها قوة إسماع، فهي موجودة في كل مقطع من المقاطع المؤلفة للكلمة العربية حيث تمثل النواة وأن عددها يكفيك لمعرفة عدد المقاطع، زيادة على الوظائف الصرفية والنحوية التي تضطلع بها، كل هذا جعلها أشيع الأصوات في اللغة العربية، والذي ساعد على شيوعها وتحملها لهذه الوظائف هو تناسبها مع قانون السهولة واليسر، لأنّ نطق الصائت أسهل من نطق الصامت، إذ لا يحتاج إلى مكان نطق محدد[8].

([1]) كتاب سيبويه: 363/4.

([2]) كتاب سيبويه: 231/4.

([3]) بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: 179-180.

([4]) بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: 180.

([5]) المحتسب: 18/2.

([6]) نفسه: 140/2.

([7]) ينظر: الاصوات اللغوية (ابراهيم أنيس): 29-31.

([8]) ينظر: المظاهر الاقتصادية في صوائت العربية، (حمزة بوجمل) (بحث): 6.

ويعد التمييز بين اللهجات صورة صادقة للدلالة الاجتماعية للحركة على المستوى الصوتي، وتظهر صورة ابدال الصوائت من خلال اختلاف الحركات القصيرة والطويلة وظاهرة الإمالة، والنبر، والتنغيم، واختلاس الحركة واشباعها[1]، وعلى الصعيد الصوتي نلحظ أنّ للحركة الاعرابية فيه أكثر من وظيفة صوتية في اللغة، فعلى مستوى (الحرف الصامت) تقوم الحركة بدور قوة الإسماع؛ إذْ تجعل الحرف الصامت يصوت، وعلى مستوى الكلمة تقوم الحركة بدور الوحدة الصوتية (الفونيم) الذي يغير المعنى بتغيرها، وأيضاً على مستوى التركيب فللحركة دور صوتي بارز في نطق الكلمات، ويتأكد ذلك من خلال تأمل الواقع الصوتي للعربية في أدق نصّ لغوي مقنن في مستوياته اللغوية جميعها (الصرفية والنحوية والدلالية) وهو القرآن الكريم، فآياته تشهد بأن العربية قائمة على الوصل بين ألفاظها حال النطق، وأن حركة الحرف الأخير من الكلمة تحقق هذا الوصل الصوتي بين الكلمات حال نطقها[2]، وعلى المستوى الصرفي فنلحظ أنّ للصوائت دوراً في التمييز بين الأبنية التي تتفق صورتها من حيث الحروف (الصوامت)، ويفرق بين معانيها بالحركات (الصوائت)، ولابد لنا من التفريق بين دور الحركة في التحول الداخلي في مسألة الاشتقاق، وصياغة المشتقات المختلفة في توليد الصيغ المختلفة وبين الحركات التي هي أساس وأصل من بنية الكلمة سواء وقعت على الحرف الأول أو الثاني من أصل الكلمة[3]، مثل أكرَمَ – أكرِمْ، التزمَ – التزِمْ عند تحويل الفعل من ماضٍ إلى أمر، فضلاً عن ظواهر صرفية أخرى كالمقصور والمنقوص، فالصوائت تؤدي وظيفتها الصرفية من خلال دخولها على عناصر الأصل، وتغير الصوائت الداخلة على الأصل الواحد يؤدي إلى تغيير المعنى الصرفي للكلمة، أي إنها تؤدي دور فونيمات صرفية تتم ضمن قوالب محددة لا يجوز الخروج عنها إلا نادراً[4]، فبناء الفاعل من الثلاثي مثلاً يتم بإدخال الصوائت بين الصوامت التي تمثل عناصر الأصل، وبهذا تمثل الصوائت القالب الصرفي الذي تتدخل فيه عناصر الأصل لتأدية المعنى العام، وبناء اسم الفاعل من الثلاثي[5]، ونلحظ وظيفة الصوائت في الإعلال بارزة ومهمة، فظاهرة الإعلال تتناول حروف العلّة (الألف والواو والياء) من حيث حذفها أو تسكينها أو قلبها إلى حرف آخر، ويقسم الإعلال على الإعلال بالنقل وبالقلب.

([1]) ينظر: الصوائت والمعنى في العربية (محمد داود): 26.

([2]) ينظر: أثر الصوائت في المستويات اللغوية، (نرمين غالب): (بحث): 381.

([3]) ينظر: أثر الحركة في توجيه الدلالة (د. سعاد كريدي): 14.

([4]) ينظر: الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد: 247–248.

([5]) ينظر: نفسه: 248.

إن الوظائف الصرفية للصوائت تتم أيضاً وفق قانون المغايرة، أي التحول من معنى صرفي إلى معنى آخر، ويتم ذلك عن طريق تغيير الصوائت التي تتداخل مع عناصر الأصل، فمثلاً تحول كعب إلى كعاب في الجمع، ومحارِب إلى محارَب، أو قاتِل إلى قتيل، وتحول من اسم الفاعل إلى اسم المفعول أو إلى الصفة المشبهة[1].

وتمثل الصوائت القمم في النظام المقطعي، وتمنح التشكيل الصوتي الوظيفة التعبيرية التطريزية، وذلك لا تصافها بقوة الاسماع ووضوحه؛ مما جعلها شائعة على الرغم من قلتها قياساً بالصوامت، وهذا يؤكد الأثر الذي تؤديه في هذا النظام[2]، أي: إنّ الصوائت ((أقوى إسماعاً من أية أصوات كلامية أخرى منطوقة بصورة طبيعية، وقوة إسماعها هي السبب التي جعلها تؤخذ بعين الاعتبار لتشكل واحداً من الصنفين الرئيسيين للأصوات اللغوية))[3]، وعلى هذا الأساس بنيت واحدة من أهم النظريات الفونولوجية وهي نظرية المقطع التي يميل اللغويون إلى تقسيم الأصوات اللغوية وفقها[4]، وتصنف نظرية المقطع الأصوات على صنفين هما[5]:

الأول: أصوات تكون قمة للمقطع، وهي الأصوات التي لها قوة إسماع عالية وهي بوجه عام الصوائت، لكن من المحتمل في طائفة من اللغات أنّ تكون قمة المقطع من الصوامت التي تملك قوة إسماع قريبة من قوة إسماع الصوائت، وهذه الصوامت هي الراء والميم واللام والنون.

الآخر: أصوات تكون قاعدة للمقطع، وهي الأصوات التي تملك قوة إسماع واطئة وهي الصوامت عادة ولكن تدخل معها أصناف من الصوائت.

فالمقطع هو ((مدة الأداء المحصورة بين عمليتين من عمليات إغلاق جهاز النطق إغلاقاً كاملاً أو جزئياً، وبهذا يكون المقطع أصغر وحدة نطقية))[6]، أو هو ((كمية من الأصوات تحتوي على حركة واحدة، ويمكن الابتداء بها والوقوف عليها))[7]، وعلى هذا الأساس اجتهد العلماء في انبساط مقاييس عامة تقاس بها كل لغة وتنسب إليها، فوظيفة الصائت في المقطع يُعدّ الأساس الوظيفي للأصوات،

([1]) ينظر: الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المد: 248.

([2]) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها (تمام حسان): 68-72.

([3]) فيزياء الصوت اللغوي: 183.

([4]) ينظر: في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد: 45.

([5]) ينظر: نفسه: 46.

([6]) نفسه: 47.

([7]) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي (عبد الصبور شاهين): 101.

وللصائت تأثيرٌ في العبارة والمقطع معاً، على الرغم من ذلك لا يمكن قبول هذا التأثير في الصوتيات العامة؛ لأنّه لا يصح تطبيقه وتعميمه على اللغات كلها[1]، ويترتب على قوة اسماعها، وشيوع استعمالها أنْ تكون سبباً لتمييز اللهجات بعضها من بعض، فهي من أدوات التمييز بين اللهجات، وذلك نتيجة للتطور الصوتي الذي يصيب اللغة العربية الفصحى[2]، ولكن لابدّ من الإشارة إلى أنّ هناك مشكلات قد تعترض وظائفها وخصائصها هي[3]:

1- أنّ عدم وضوح حدود تكونها بشكل دقيق يؤدي إلى صعوبة نطقها عند متعلمي لغة ما، والى صعوبة تعلم اللغة الفصحى التي تعاني من نطق غير دقيق لصوائتها لتأثر الناطقين باللهجات الخاصة[4].

2- أنّ عدم الاحتكاك المسموع يؤدي إلى صعوبة وصف الأصوات الصائتة عند الباحثين؛ لأنّه ((وسيلة جيدة لتبين مواضع إحداث الأصوات اللغوية، من نحو ما هو حاصل في الصوامت))[5]، وقد تنبه الرّضي لذلك وأشار إليها فقال: ((... وأما الكسرة فهي جزء الياء التي مخرجها وسط اللسان، والفتحة جزء الألف التي مخرجها الحلق، وهما محجوبان بالشفتين والسَّن، فلا يمكن المخاطب إدراك تهيئة المخرجين للحركتين...))[6]، وهذا يعني أنّه أدرك تلك الصعوبة بعدم القدرة على ما يجري داخل جهاز النطق؛ لأنّه محجوب بالشفتين والأسنان، لأن اللسان هو الذي ((يبرز الخصائص والفروق الدقيقة في الحركات، ومن العسير ملاحظة حركة اللسان بدقة – داخل الفم – بدون وسائل تكنولوجية))[7].

3- أنّ الوضوح السمعي في هذه الأصوات يمكن أنْ يكون سبباً في وضوح الخطأ في نطقها، وذلك لشيوعها في الاستعمال وما ينجم عنه من شيوع في الأخطاء اللغوية[8].

وتؤثر المقابلات الاستبدالية عند علماء الدراسات الصوتية في الصوائت، فتعتمد هذه المقابلات على تغيير مواقع الفونيمات بين الألفاظ، حتى يحدث تعديل أو تغيير في معاني هذه الألفاظ؛ وذلك لأنّ لكل فونيم مقابل استبدالي فتغيره أو استبداله بغيره لابد من أنّ يعقبه اختلاف في المعنى[1].

([1]) ينظر: دراسة السمع والكلام (سعد مصلوح): 191.

([2]) ينظر: علم اللغة العام (الأصوات) (كمال بشر): 137.

([3]) الصوائت القصيرة العربية (عمار عبد الستار) (بحث): 379-380.

([4]) ينظر: نفسه: 379-380.

([5]) علم اللغة العام، 137.

([6]) شرح شافية ابن الحاجب (الرّضي): 276/2.

([7]) الدراسات الصوتية عند علماء العربية: 133-134.

([8]) ينظر: الصوائت القصيرة في العربية (بحث): 380.

وعلى هذا الأساس ففي الدرس الصوتي الحديث تكمن الوظيفة الكبرى للصوائت في أجهزة النطق، فذكر د. كمال بشر أنّه لا فرق بين الكسرة القصيرة والطويلة إلا في الطول فقط أو الكمية، وكذلك الحال مع الضمة القصيرة والطويلة[2].

وذهب هنري فليش إلى دور الصوائت وارتباطها بالصوامت بقوله: ((أما فيما يتعلق بالصوامت، فقد وجدوها دائماً مرتبطة سواء بالمصوت التالي لها، فالحرف متحرك، وهي حال المقطع المفتوح، أم بالمصوت السابق عليها، فالحرف ساكن وهي حال المقطع المقفل. فهم لم يستطيعوا مطلقاً أنْ يلاحظوا صامتاً دون مصوت، بعده أو قبله... لذلك كان الارتباط الوثيق بين الحرف والحركة، فكلا الطرفين محتاج إلى الآخر في وجوده))[3]، وقد وجد تمام حسان أنّ الصوائت تقوم بوظائف مهمة في اللغة وذلك من خلال ما يلي[4]:

1- إنّها تعدّ الأساس لقوة الإسماع (الوضوح السمعي).

2- أنها منطلق أساس لتقليب الصيغ في الاشتقاق.

3- أنها مركز المقطع العربي.

4- أنها تصلح أنْ تكون علامة إعرابية ايجابياً بالذكر وسلباً بالحذف.

وأشار بعضهم إلى دور الصوائت الذي تقوم به، فهو وسيلة للوصل بين الصوامت في الكلمة الواحدة، أو الكلمتين سواء على مستوى البناء أو الحركة الاعرابية، فضلاً عن تمكن الصوائت القصيرة على الطويلة في الأداء الوظيفي؛ وذلك بإخراج الصامت والانتقال منه إلى صامت آخر.

وأشار عبد الرحمن الحاج صالح إلى ذلك قائلاً: ((نفهم أنّ للحركة دورين هامين جداً تتفرد هي وحدها دون الحروف التوام (الجامدة منها واللينة)، وهو تمكين الناطق من إحداث الحرف أولاً، وتمكينه ثانياً من الانتقال من مخرج حرف إلى مخرج حرف آخر))[5].

وقد اعتمد إبراهيم أنيس على معيار الجهد العضلي في تحديد وظيفة الصوائت، ومقدار الخفة والثقل اذ قال: ((نتساءل عن أي الصوتين أيسر في النطق أو أيّهما الذي يحتاج إلى جهد عضلي أكثر،

([1]) ينظر: دور الصوائت في وضوح المعنى وأمن اللبس، (بحث): 19.

([2]) ينظر: دراسات في علم اللغة: 96.

([3]) التفكير الصوتي عند العرب (هنري فليش): 87-89.

([4]) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها (تمام حسان): 72.

([5]) بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: 180.

نجد الضمة هي التي تحتاج إلى جهد عضلي أكثر؛ لأنّها تتكون بتحرك أقصى اللسان، في حين أنّ الكسرة تتكون بتحرك أدنى اللسان وتحرك أدنى اللسان، أيسر من تحرك أقصاه))[1].

وعلى هذا نلحظ أنّ الأساس الوظيفي للصوائت قائم على قوة الإسماع، التي تجعل الحرف الصامت يصوّت فتمكن المتكلم من النطق، وعلى مستوى الكلمة تقوم الصوائت بدور الوحدة الصوتية (الفونيم) الذي يتغير المعنى بتغيرها؛ وذلك لما لها من دور رئيس في الأبنية والصيغ، فتغير حركات أبنية الكلم مؤذن باختلاف معانيها.

رابعاً: الميز بين الصوائت قراءة في الصفات

فاضل القدماء الصوائت اعتماداً على مقدار الجهد العضلي أو ما يسمى بالخفة والثقل في أثناء النطق، فقيل ((... وأنت تتكلف في إخراج الضمة إلى تحريك الشفتين مع إخراج الصوت، وفي تحريك الفتحة إلى تحريك وسط الفم مع إخراج الصوت، فما عمل فيه عضوان أثقل مما عمل فيه عضو واحد))[2]، فوصف سيبويه الصوائت الطويلة بأنها ناتجة عن إشباع الصوائت القصيرة إذ لا فرق بينهما، فقال ((وإنّما الحركات من الألف والواو والياء))[3]، ووصف سيبويه الفتحة بالخفة؛ إذ جعلها مؤخرة عن كل من الضمة والكسرة؛ وذلك نتيجة لاستشعاره بأنّ اللسان يأخذ حالة الانخفاض التام في قاع الفم عند النطق، اذ يتخذ عند نطق الضمة والكسرة ارتفاعاً يبلغ ثلث المسافة من الحركات[4]، فقال عن خفة الألف عن الواو والياء ((وإنما خفت الألف هذه الخفة؛ لأنه ليس منها علاج على اللسان والشفة ولا تحرك أبداً، فإنما هي بمنزلة النفس، فمن ثم تثقل ثقل الواو عليهم، ولا الياء لما ذكرت لك من خفة مؤونتها))[5]، أما من ناحية القوة والضعف، فعند سيبويه أنّ الواو أقوى من الياء، أما الألف فتأتي ثالثة كونها الأضعف اذ قال ((فإذا ضعفت الواو فإنها تصير إلى الياء فصارت الألف أضعف))[6]، وذهب ابن جني إلى أنّ الضمة أثقل من الكسرة، قال ((إن الضمة وإن كانت من الكسرة، فإنها أقوى منها، وقد يحتمل للقوة ما لا يحتمل للضعف...، وإنّما ضعفت الكسرة عن الضمة؛ لقرب الياء من الألف وبعد الواو عنها))[7]، وقد أشار الأزهري إلى مراتب قوة الحركات قائلاً: ((وأقوى الحركات الضم، ويليه الكسر، وثم الفتح، وسمي الأول ضماً لأنه ينشأ من ضم الشفتين أولاً ثم رفعهما ثانياً، وسمي كسراً؛ لأنه ينشأ من انجرار اللحى

([1]) في اللهجات العربية (ابراهيم أنيس): 85.

([2]) الاشباه والنظائر: 179/1.

([3]) كتاب سيبويه: 101/4.

([4]) ينظر: في البحث الصوتي عند العرب: 51.

([5]) كتاب سيبويه: 335/4-336.

([6]) كتاب سيبويه: 120/4.

([7]) الخصائص: 69/1.

الأسفل إلى أسفل انجراراً قوياً وسمي الثالث فتحاً لأنّه يتولد من مجرد فتح الفم))[1]، والعرب يستثقلون الكسرة بعد الضمة، أو الضمة بعد الكسرة، أو كسرتين متواليتين، أو ضمتين متواليتين، وذلك لأن لمخرجيها مؤونة على اللسان والشفتين فتنضم الرفعة بهما فيثقل الضم ويمال أحد الشدقين إلى الكسرة، فترى ذلك ثقيلاً، وأما الفتحة فأنها تخرج من خَرْق الفم بلا كلفة[2]، وأكد السيوطي على خفة الفتحة قائلاً: ((أرى الدليل على خفة الفتحة أنهم يفرون إليها من الضمة كما يفرون من السكون))[3]، وقد عوّل الرازي على ثقل الحركات، في قوله: ((أثقل الحركات الضمة؛ لأنّها لا تتم إلا بضم الشفتين ولا يتم ذلك إلا بعمل العضلتين الصلبتين الواصلتين إلى طرفي الشفة، وأما الكسرة فإنه يكفي في تحصيلها العضلة الواحدة الجارية، ثم الفتحة يكفي فيها عمل ضعيف لتلك العضلة،...))[4]، وذهبوا إلى أنّ الفتح أخف الحركات؛ لأنها الأصل، وللفرار من الثقل[5]، ولم يكن مقياس الثقل والخفة مقتصراً على التعريف بين ما هو مضموم عن ما هو مكسور من الكلمات المروية بروايتين، بل كان يشمل التفريق بين كل حركة ثقيلة بإزاء الحركة الأخف منها أو الأدنى منها في الرتبة، أي: رتبة الثقل ففي قوله تعالى ((فَإِذَا بَرِقَ الْبَصَرُ))[6]، قيل ((قرئ بكسر الراء وبفتحها والكسر قراءة حفص[7]، وهما لغتان بمعنى حار، وقيل الفتح لمع وشخص، ومنه بُرق السيف يبرُق –بالضم– إذا لمع، ويقال: برِق –بالكسر– بصره برقاً، وبرق –بالفتح– بروقاً؛ اذا تحير فلم يطرف، ولعل الكسر لغة القبائل البدوية شرق الجزيرة، والفتح لغة الحجاز؛ لأنه إذا اجتمعت حركتان في كلمة فأخفهما لغة الحجاز والفتحة أخف من الكسرة، ومما يؤكد أنّ الكسر لغة القبائل البدوية قول طرفة:

ونَفْسَكَ فَانْعَ ولا تَنْعَني ودَاو الكُلومَ ولا تُبرِقِ

بالفتح[8]، وطرفة من قبيلة بكر إحدى قبائل شرق الجزيرة، تلكم القبائل البدوية، وكون قراءة حفص قراءة حجازية يفيد أنّ لغة الحجاز قد استعملت (برق) بالكسر؛ ومن ثم يمكن القول إن الفتح لغة الحجاز الخاصة والكسر لغة أخرى، وربما كان الفتح لغة متأخرة عن الكسر بهدف التخفيف))[9]، وتحدث الرّضي

([1]) شرح التصريح على التوضيح (خالد الازهري): 55/1.

([2]) ينظر: معاني الفراء(الفراء): 12/2–13.

([3]) الاشباه والنظائر: 43/2.

([4]) مفاتيح الغيب (الرازي): 54/1.

([5]) ينظر: الاشباه والنظائر: 322/2.

([6]) القيامة: 7.

([7]) ينظر: السبعة في القراءات: (ابن مجاهد): 661.

([8]) ينظر: لسان العرب (برق) برواية تبرق، وفي ديوان طرفة (تبرق) بالكسر – الراء – من (أبرق): 175، وينظر: مراتب الحركات في العربية (د. دريد عبد الجليل) (بحث): 2–3.

([9]) الخصائص اللغوية لقراءة حفص دراسة في البنية والتركيب (د. علاء اسماعيل) (بحث): 36.

عن أخف الحركات؛ إذ قال ((فسكنوه؛ لأنّ السكون أخف من الفتح، فيكون الانتقال من الفتح إلى أخف منه))[1]، فيفهم من نصه أنّه جعل السكون من ضمن الحركات، زيادة على تعويله على خفة الفتحة حينما قال: ((وإن كان بعدهما فتحة، وهي أخف الحركات))[2]، وأمّا ركن الدين فذكر أنّ صائت الفتح هو الأخف أيضاً ((وخص بالفتح؛ لأنه أخف الحركات))[3]، وأمّا اليزدي قال ((الفتح أخف الحركات... لأن في الفتح خفة واحدة...))[4]، وقال الساكناني ((وفتح ثانية للخفة))[5]، وعوّل الجاربردي على جعل الفتحة أخف الحركات تماشياً مع من سبقه من الشرّاح، فقال ((ففتحوا ثانيه؛ لأنه أخف))[6]، وكانت الضمة من أثقل الحركات، وأنها أثقل من الكسر كما وصفها الشراح، فصرح ابن الحاجب قائلاً: ((... فقال ييجل؛ لأنّ الياء أخف من الواو ...)) [7]، وأشار الرضي إلى ذلك قائلاً ((لأن الكسرة فيها ثقل أيضاً، وإن كان أقل من ثقل الضمة، فاستثقل ذلك في أول الكلمة دون وسطها، نحو طويل وعويل))[8]، وقال أيضاً: ((لأن الكسرة ليست في ثقل الضمة، ولا في خفة الفتحة بل هي تتوسط بينهما))[9]، وأما ركن الدين فيرى صائت الياء أخف من صائت الواو قائلاً ((والياء اخف من الواو... فقلبت ياء طلباً للخفة))[10]، وقال أيضاً ((لأن الياء أخف من الواو، بدليل أنهم قلبوا الواو ياء في نحو: ميزان...))[11].

أمّا على صعيد صائت الواو فإنّه أثقل من الياء، وأشار الشراح إلى ذلك، فذكر الرضي قائلاً: ((فقلبت الثانية ياء في: قَووَان لكون الواو أثقل أولى،...))[12]، وذكر ركن الدين أنّ الواو أثقل من الياء؛ إذ قال: ((تحذف الواو الواقعة بين ياء مفتوحة وكسرة، بخلاف الياء الواقعة بين ياء مفتوحة وكسرة نحو:

([1]) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): 42/1.

([2]) نفسه: 129/1.

([3]) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): 126/1.

([4]) شرح شافية ابن الحاجب (الخضر اليزدي): 173/1.

([5]) الكافية في شرح الشافية (الساكناني): 231.

([6]) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): 73/1.

([7]) شرح شافية، (ابن الحاجب): 757/2.

([8]) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): 79/3.

([9]) نفسه: 179/2.

([10]) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): 819/2.

([11]) نفسه: 118/1.

([12]) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): 194/3.

ييئس وييسر، فإنها لا تحذف لكون الواو أثقل من الياء))[1]، وعوّل اليزدي على ثقل الواو قائلاً: ((كما في حَيوان؛ لأن واوه بدل عن الياء، ومن الواضح أنّ الواو أثقل من الياء، ولا يكون العدول من الأخف إلى الأثقل تخفيفاً))[2]، وقال ايضاً: ((كون الواو أثقل من الياء...))[3]، وأيضاً ذهب الساكناني مذهب الشرّاح من قبله وأشار إلى أنّ الواو أثقل من الياء[4]، وقال الجاربردي في ثقل الواو: ((وكثر التصحيح في الياء نحو مبيوع، وقل في الواوي نحو مصون؛ لأن الواو أثقل من الياء...))[5]، وفي مقابل هذا يشيع الخفيف بسبب كثرة اللجوء إلى حذف الثقيل من الكلام وذلك لأن من العرب؛ ((من يقول: (دموان) وهو قليل، وقال بعضهم: (دمان)، وحذف الياء من هذا أقل من الواو،... أنّ الواو أثقل من الياء والألف، والمعني بالثقل أنّ الكلفة عند النطق بها تكون أكثر ، والياء أخف من الواو وأثقل من الألف،... لذلك كان حذف الياء هنا أقل من حذف الواو وأكثر من حذف الألف))[6]، وكان العرب يميلون إلى الخفة ويكرهون الثقل فقيل: ((يكرهون الضمة بعد الكسرة حتى إنه ليس في الكلام أنْ يكسروا أول حرف ويضموا الثاني نحو: فِعُل؛ ولا يكون ذلك لازماً في غير الأول أيضاً إلا أنْ يدركه الإعراب، نحو قولك: فَخِذ...))[7]، وقد ترى العرب كراهة الخروج من الكسر إلى الضم وهذا يؤكد ثقل الضمة عليهم أثناء النطق فقال ابن جني: ((فأما استكراههم الخروج من كسر إلى ضم بناء لازماً، فليس ذلك شيئاً راجعاً إلى الحروف، إنّما هو استثقال منهم للخروج من ثقيل إلى ما هو أثقل منه، وأنت لو رمت أنْ تأتي بكسرة أو ضمة قبل الألف لم تستطيع ذلك البتة، وكذلك لو تكلفت الكسرة قبل الواو الساكنة المفردة أو الضمة قبل الياء الساكنة المفردة لتجشمت فيه مشقة وكلفة لا تجدها مع الحروف الصحاح، وذلك نحو (فِعْل) من القول والطول، أصله أنْ تقول: قِوْل وطِوْل، ثم تستثقل ذلك فتقلب الواو للكسرة قبلها ياء، فتقول: قيل وطيل...))[8].

([1]) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): 739/2.

([2]) شرح شافية ابن الحاجب (الخضر اليزدي): 797/2.

([3]) نفسه: 797/2.

([4]) ينظر: الكافية في شرح الشافية (الساكناني): 802/2.

([5]) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): 315/2.

([6]) شرح التصريف الملوكي: 410.

([7]) كتاب سيبويه: 335/4.

([8]) سر صناعة الاعراب: 18/1-19.

وأمّا على صعيد ما جاء به الدرس الحديث نلحظ أنّ الضمة هي أثقل الحركات، فقال إبراهيم أنيس ((الضمة هي التي تحتاج إلى جهد عضلي أكثر؛ لأنها تتكون بتحريك أقصى اللسان، في حين أنّ الكسرة تتكون بتحريك أدنى اللسان، وتحريك أدنى اللسان أيسر من تحريك أقصاه))[1].

وقد أثبت الدرس الصوتي ما أثبته القدماء من ثقل الضمة على أختيها، إذ رتب د. رمضان عبد التواب الحركات في القوة تنازلياً بادئاً بالكسرة فالضمة فالفتحة فالسكون[2]، وقيل فيها: ((عندنا الفتحة أخف الحركات تليها الكسرة والضمة أثقلها، لاحظنا أنّ العرب تراعي كثيراً من هذه الأمور، تجعل الثقيل للثقيل؛ سواء في الحركات أو في اللفظ عموماً، وليس فقط في الحركات وتناسب اللفظ والمعنى لما يتحول الفعل إلى فَعُل...))[3]، وأشار عبد المعطي عز موسى الى أنّ ((خفة الحركة أو ثقلها قد يكون ناتجاً عن بيئة الحركة الصوتية وتفاعلها مع الأصوات السابقة والتالية لها))[4].

وذهب ابن جني إلى أنّ الحركات هي أبعاض حروف المد[5]، ولتمثيل ما ذكره، يلحظ أنهم اذا اتبعوا فتحة عُمَر حصلنا على عامر، واذا اتبعنا ضمة عمر حصلنا على عومر، فلولا أنّ الحركات أبعاض لهذه الحروف، وأوائل لها، لما نشأت عنها وكانت تابعة لها[6]، وعوّل ابن سينا على أنّ المصوتات المحدودة هي المدّات، والمصوتات القصيرة هي الحركات، فذهب إلى أنّ الألف المصوتة أخت الفتحة، والواو المصوتة أخت الضمة، والياء المصوتة أخت الكسرة، وفرق بين الياء والواو المصوتة وغير المصوتة، فغير المصوتة أطلق عليها الصامتة؛ إذ الفرق بينهما في نقطة التحكم في مجرى الهواء، فالمصوتة تخرج بإطلاق الهواء من مخرجها، أمّا الصامتة فتخرج بضغط الهواء من مخرجها[7]، وأمّا عند علماء التجويد، فالصوائت الطويلة والقصيرة عندهم لم تختلف عمّا جاء به علماء العربية، فذكر القرطبي ((أبعاض حروف المد واللين التي هي الألف ولا يكون ما قبلها إلاّ مفتوحاً، والواو والياء اذا كان ما قبلهما

([1]) في اللهجات العربية: 96.

([2]) ينظر: مشكلة الهمزة العربية: 112.

([3]) مراتب الحركات في العربية: 16.

([4]) الأصوات العربية المتحولة وعلاقتها بالمعنى: 186.

([5]) سر صناعة الاعراب: 19.

([6]) ينظر: نفسه: 27-28.

([7]) ينظر: اسباب حدوث الحرف (ابن سينا): 83-84.

منهما، واذا كانت هذه الحروف ثلاثة وجب أنْ تكون الحركات التي هي أبعاض لها ثلاثاً وهي الضمة والكسرة والفتحة))[1].

ففي النظام الصرفي لا تكاد تفرق العربية بين أصوات المد الطويلة وأنصاف المد، فهي تعدها مجموعة فونولوجية واحدة، وهي الألف، والواو، والياء من غير أنْ تنظر إلى الاختلافات في الكيفية والكمية بين هاتين المجموعتين وهو أمر سوغه النظام الصرفي؛ بسبب ذلك التناوب القوي بين أصوات المد الطويلة وأنصاف المد العربية في أثناء التصريف، من نحو ما جاء في بعض الأمثلة فكيس في المفرد، أكياس في الجمع ويقول: قولاً: أقوالاً[2].

ومنهم من جعل الفرق بين الصوائت الطويلة والقصيرة في الكمية لا في النوعية، وهذا يعني أنّ ما يسمى بالألف إنما هي فتحة طويلة، وياء المد هي كسرة طويلة، وما يسمى بالواو ضمة طويلة؛ لذلك كانت الحركات عند المحدثين على نوعين حركات قصيرة (الضمة، والفتحة، والكسرة)، وحركات طويلة (الألف والواو والياء)[3]، كما يرى بعضهم أنّ الاختلاف بين الصوائت القصيرة والطويلة ليس في الكمية الصوتية فحسب بل في الكيفية أيضاً، وذلك لاختلاف موقع اللسان مع أحد هذين الصوتين اختلافاً قليلاً عن موقع الصوت الآخر، يصحبه انفتاح في درجة الشفتين عند النطق، وهكذا بالنسبة لبقية الأصوات[4]، لذلك ذهب دانيال جونز إلى توضيح وضع اللسان والشفتين وتأثيرهما على تحديد الفارق بين الصوائت، وذلك بأن اللسان يكون منخفضاً قليلاً عند النطق بالصوائت القصيرة عن الدرجة التي يكون عليها عند نطق الصوائت الطويلة[5]، والاختلاف بين الصوائت الطويلة والقصيرة يكون في مواضع النطق؛ لأن الجهد المبذول في نطق الصوائت الطويلة يكون أكبر منه في الصوائت القصيرة، ويتطلب انقباض عضلات اللسان للخلف قليلاً عند نطقها[6].

وأمّا الدكتور كمال بشر فإنّه لا يرى فرقاً بين الحركات الطويلة والقصيرة إلا في الطول أو الكمية وكذلك الفرق بين الضمة القصيرة (ُ) والطويلة (و)[7]، فالفتحة وما يسمى بألف اللين لا يعدو أنْ يكون

([1]) الموضح في التجويد: 72.

([2]) في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد: 18.

([3]) ينظر: في الأصوات اللغوية: 264 والصرف وعلم الأصوات (ديزيرة سقال): 21.

([4]) ينظر: نفسه: 66.

([5]) ينظر: الاصوات اللغوية (رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية): 251-252.

([6]) ينظر: الحركات في اللغة (دراسة في التشكيل الصوتي): 23.

([7]) دراسات في علم اللغة (كمال بشر): 96.

الفرق كمياً، فما يسمى بألف المد هي في الحقيقة فتحة طويلة، وكذلك الواو (واو المد) تعد من الناحية الصوتية ضمة طويلة، فكيفية النطق بالفتحة وموضع اللسان معها يماثل كل المماثلة كيفية النطق بما يسمى ألف المد مع ملاحظة فرق الكمية[1]، واعترض باحث على ما ذكر فقال: ((وأرى أنّ هذا فيه نظر فليست الواو ضمة طويلة؛ لأن هذا يؤدي إلى القول بأن الحركات أصل للحروف، وقد عرفنا أنّ الحركة فرع للحرف والأصل الحرف، فالحركة كما يرى هنري فليش جزء من الحرف التام))[2].

وأشار برجستراسر إلى الصلة بين الصوائت الطويلة والقصيرة، فالطويلة متنشئة عن تطويل القصيرة والقصيرة ناشئة عن تقصير الطويلة؛ إذ قال: ((إنّ النحويين القدماء وإن كانوا ألمّوا بخواص الحروف الصامتة إلماماً مقبولاً حسناً، فلم يوفقوا إلى معرفة طبيعة الحروف الصائتة؛ لأنهم كانوا يتأثرون بالخط، خلافاً للنطق، فرأوا أنّه في بعض الأحيان لا يكتب شيء البتة بين الحروف الصامتة، نحو (فَعَل)، وأحياناً يكتب بينهما حرفاً من حروف المدّ نحو (كاتب)، فلم يدروا أنّ الحالتين سيّان، في أنّ تنطق بعد الفاء حركة كلتيهما، إلا أنّها مقصورة في الأولى، ومحدودة في الثانية، بل ظنوّا أنّه وإن كانت الفاء متحركة في كلتا الحالتين أضيف إلى الحركة في الحالة الثانية شيء غيرها وهو الألف، وهذه الضلالة هي منبع ضلالات ومشكلات كثيرة، نتجنبها نحن اذا فهمنا أنّ الحركات منها مقصورة ومنها ممدودة، وأن الحركات الممدودة يشار إليها بحروف المد)) [3]، نلحظ من نصه أنّ أصل الصوائت الطويلة هو الصوائت القصيرة، لكنها تغيرت بعد أنّ طُوِّلت فأصبحت حروفاً تعامل معاملة الصوامت، وكذلك هو فرق بين الواو والضمة والياء والكسرة من جهة بنية مقطع الكلمة، فإن المقطع قد تركب من حروف يؤثر على السمع أحدها أكثر من باقيها، وأشدها تأثيراً نسميه بمركز المقطع وما عداه من الحروف هو طرف المقطع ومركز المقطع يكون في أكثر الحالات حركة أي حرفاً صائتاً بيد أنّه قد يكون أحياناً حرفاً صوتياً محصناً من الحروف الصامتة أو حرفاً من حروف الصفير أو غيرها، فالواو والياء اذا كانتا مركزاً للمقطع نسميهما: ضمة أو كسرة وبالعكس اذا كانت الضمة أو الكسرة طرفاً للمقطع نسميها واو أو ياء فالواو في نفسها عين الضمة والياء في نفسها عين الكسرة، وانما تفترق الواو عن الضمة والياء عن الكسرة من جهة وظيفتهما في مقطع الكلمة ولذلك تسمى الواو والياء بشبهي الحركات[4].

([1]) ينظر: الأصوات اللغوية (ابراهيم أنيس): 37.

([2]) دور الصائت وأمن اللبس (د. مطير بن حسن المالكي) (بحث): 29.

([3]) التطور النحوي (برجستراسر): 53.

([4]) ينظر: التطور النحوي: 47.

ويرى داود عبده أنّه قد يبدو أنّ اعتبار العلّة الطويلة علتين قصيرتين متوالتين غريباً بعض الشيء، فإنّه في واقع الأمر ليس أكثر غرابة من اعتبار الصحيح (الطويل) صحيحين متوالين[1].

وذهب سعد مصلوح إلى أنّ فرق الحركات القصيرة عن الطويلة في الكمية والكيفية، أي إنّ اختلاف صوت المد الطويل عن القصير ليس اختلافاً في الكمية فحسب بل اختلافاً في الكيفية أيضاً؛ إذ إنّ موضع اللسان في هذين الصوتين مختلف قليلاً عن موضع الآخر[2]، وقيل ((أن التقابل بين الحركة الطويلة والحركة القصيرة قد يؤدي إلى تغيير المعنى أو الصيغة. ومعنى هذا أنّ كلاّ منهما فونيم مستقل بالإضافة إلى أنّ كلاً من الطويل والقصير قد يقع موقع الآخر، وأمثلة ذلك... منها ضارَب: ضَرَب، سامَح: سَمَح))[3]، فالصوائت الطويلة في تصور المحدثين تساوي كمياً حركة قصيرة، فالياء المدية تساوي كمياً كسرة وياء لينة، والواو المدية تساوي ضمتين وواو لينة، والألف تساوي الفتحة والواو أو الياء اللينة، ويشهد لذلك من ناحية انقلاب الكسرة والياء اللينة ياء مدية في ميقات وانقلاب الضمة والواو اللينة واو مدية في (سوق) وانقلاب الفتحة والواو أو الياء اللينة ألفاً في (مَلْهو) و (مَبْنيٍ)، ومن ناحية انقلاب الواو المدية في (مدعوو) إلى ضمة وواو لينة ساكنة تدغم في الواو الأصلية التي هي لام الكلمة، كذلك انقلاب الياء المدية في (قاضٍ) إلى كسرة وياء لينة ساكنة تدغم في ياء المتكلم[4].

كما تسهم الصوائت في بيان المعنى، فالصوائت القصيرة حققت تميزاً في الاقتصاد اللغوي والثراء فنجدها في حالات كثيرة ومنها الاعراب ترفع اللبس عن الغاية في البناء والاعراب[5]، أمّا على مستوى الصوائت الطويلة فيكون تغيير حروف العلّة دالاً على اختلاف المعاني في الأفعال نحو: قال، ومال، وعصا، فقال مضارعه (يقول) من القول، والذي مضارعه (يقيل) من القيلولة، ومال الذي مضارعه (يميل) من الميل والانحراف، والذي مضارعه (يمول) من (المال)، يقال مال الرجل يمول، إذا ماله، و(عصى يعصي) من العصيان و(عصا يعصو)، إذا ضرب بالعصا[6].

([1]) ينظر: دراسات في علم الأصوات (داود عبدة): 39.

([2]) ينظر: دراسة السمع والكلام: 243.

([3]) دراسة الصوت اللغوي (أحمد مختار عمر): 329.

([4]) ينظر: نظرة في بعض الاوزان الصرفية، (جعفر عبانة): (بحث): 39.

([5]) ينظر: دور الصوائت العربية في وضوح المعنى وأمن اللبس: 30.

([6]) ينظر: الجملة العربية والمعنى (فاضل السامرائي): 70.

الفصل الاول

أثر الصائت في الإمالة

أولاً: أثر الصائت في إمالة الفتحة نحو الكسرة

1 - إمالتها قبل الألف الممالة.

2- **إمالتها قبل الراء.**

3- **إمالتها قبل هاء التأنيث في الوقف.**

ثانياً: إمالة الألف نحو الياء

1 - إمالة الألف المتطرفة.

2 - **وقوعها عيناً لأجوف ماضيه (فِلْتُ).**

ثالثا - الإمالة بعد للإمالة

-إمالة ألف التنوين

المبحث الأول

أثر الصائت في إمالة الفتحة نحو الكسرة

معنى إمالة الفتحة نحو الكسرة هو ((عدول الفتحة عن استوائها إلى الكسرة، وذلك بأن تشرب الكسرة شيئاً من صوت الكسرة، فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة))[1].

وقيل إنّ الفتحة علامة الضعف والبعد، والكسرة تدل على الارتباط بين كلمتين[2].

ولعلَّ من أهم ما يمكن أنْ يؤثر في إمالة الفتحة نحو الكسرة هو أنّ الفتحة هي أخف الحركات؛ لأنها تعطي جهداً أقل في أثناء النطق، وقبل أنْ نعرّج على إمالة الفتحة إلى الكسرة ‘لابدّ من أنْ نذكر الفارق الجوهري بين هاتين الحركتين ليتسنى لنا التحليل على وفق هذين الصائتين القصيرين.

الفتحة عند أهل اللغة، نوع من الحركة يفتح لها الفم، وهو من ألقاب البناء (الفتحة) وفي الإعراب العلامة الأصلية للنصب، والفتحة، الفرجة في الشيء، ويتطاول به من مال أو أدب[3].

وذكر السهيلي أنّها عبارة – الفتحة – عن فتح الشفتين عند النطق بالحرف، وحدوث الصوت الخفي يسمّى فتحة ونصبة، وإن امتدت كانت ألفاً، وإن قصرت فهي بعض ألف وصورتها كصورة ألف صغيرة[4].

أما أصل اشتقاق الكسرة فإنّه قائم على تسميتها؛ إذ هي ((عبارة عن انجرار اللّحى الأسفل عند النطق بالحرف وحدوث الصوت الخفي يسمى كسرة، وإن امتدت كانت ياء، وإن قصرت فهي بعض ياء))[5].

([1]) الفلاح شرح المراح: ابن كمال باشا، 409، وينظر: شرح ديكنقوز على مراح الأرواح في الصرف، شمس الدين أحمد عبد الله: 333.

([2]) ينظر: دراسات نحوية: حسن منديل العكيلي، 205.

([3]) ينظر: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مادة (فتح).

([4]) ينظر: نتائج الفكر، (للسهيلي)، 83 وما بعدها.

([5]) نفسه: 83.

وقيل هي وسيط بين الفتحة والضمة مخرجاً ومعنى، وهي بين الاتساع والضيق وتدل على التواضع والليّن والرَّقة[1].

ولإمالة الفتحة نحو الكسرة نتبع ما يلي:-

أولاً- إمالتها قبل الألف الممالة:

هذا الضرب من الإمالة يقوم على إمالة الفتحة نحو الكسرة التي تكون قبل الألف الممالة نحو: عَالِم، قال سيبويه: ((فالألف تمال اذا كان بعدها حرف مكسور، وذلك نحو قولك عَابِد، وعالِم ومساجِد، ومفاتِيح، وعذافِير، وهابِيل، وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها أرادوا أنْ يقربوها منها كما قربوا في الادغام))[2].

فنلحظ في قول سيبويه أنّ إمالة ألف (عَالِم) هو نتيجة لتأثر الألف بالكسرة اللاحقة وهو تأثير رجعي، اذ تأثر الصائت الطويل بالصائت القصير الذي قبله وهذا التأثير يعتبر تأثيراً تقديماً بين صائتين قصير سابق وطويل لاحق وأحدث عندنا إمالة صوتية في أثناء النطق.

وأوضح ابن جني ذلك بأنّها تقع ((لتقريب الصوت من الصوت، وذلك نحو عَالِم، وكتاب،.... ألا تراك قربت فتحة العين من عالِم إلى كسرة اللام منه، بأن نحوت بالفتحة نحو الكسرة....))[3]، وذلك كون اللسان ((يرتفع بالفتح، وينحدر بالإمالة، والانحدار أخف على اللسان من الارتفاع))[4].

فلا بدُّ من الإشارة إلى أنّ الانتقال من الفتح إلى الكسر، يتطلب مجهوداً عضلياً أكبر مما لو انسجمت أصوات اللين بعضها مع بعض بأن تصبح متشابهة؛ وذلك لأنّ حركة الإمالة أقرب إلى الكسرة منها إلى الفتحة[5]، وأنّ نطق الكسرة يحتاج إلى ارتفاع في مقدمة اللسان، وهذا يعني أنّها تنحو بالفتحة؛ لأنها تنطق باستواء اللسان في قاع الفم نحو الكسرة، وهي تنطق بارتفاع مقدمة اللسان نحو سقف الحنك؛ لذا أجدُ أنّ هذا الجنوح من الفتحة نحو الكسرة قبل الألف الممالة هو نوع من تجانس الصوت.

([1]) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف، عبد الرحمن بن عبيد الله الانصاري: 536.

([2]) كتاب سيبويه، 117/4..

([3]) الخصائص: 141/2.

([4]) الاتقان في علوم القرآن، (السيوطي): 92/1.

([5]) ينظر: في اللهجات العربية: د. ابراهيم أنيس، 67، وينظر الأصوات اللغوية، د. ابراهيم أنيس: 39.

ولعلّ ابن جني قد وَهِمَ في وجود الفتحة قبل الألف بأنها تمال وذلك بقوله: ((امّا الفتحة المشوبة بالكسرة، فالفتحة التي قبل الإمالة نحو فتحة عين عابد وعارف، وذلك أنْ الإمالة هي أنّ تنحو بالفتحة نحو الكسرة))[1].

ونظرت الدراسات الحديثة إلى أنّ في ذلك وهماً؛ إذ لا فتحة قبل الألف في (حِساب) وكسرة قبل ياء (عليم)؛ لأنّه لا فرق بين الفتحة والألف في مخرج الصوت[2].

وهذا يعود بنا إلى كلام ابن جني الذي قال فيه ((اعلم أنّ الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو، فكما أنّ هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف،.... وقد كان متقدموا النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة،....))[3].

وأفاض القراء في وصف إمالة الفتحة نحو الكسرة وقسموا إمالة الفتحة إلى الكسرة على قسمين كلاهما جائز في القرءاة، جار على ألسنة العرب: وهما الإمالة الشديدة؛ أي: التي تصبح الفتحة فيها أقرب إلى الكسرة، وإمالة خفيفة وهي نوع من الفتحة الممالة إلى الكسرة، ولكنها في إمالتها أقرب إلى أصلها وهو الفتح منها إلى الكسر؛ إذ نسب القراء الفتح إلى لهجة الحجاز والإمالة إلى أهل نجد من تميم وأسد وقيس[4].

فنجد في مَيل الفتحة نحو الكسرة والتي تكون قبل الألف الممالة، بالاعتماد على معيار الجهد العضلي، وذلك من خلال أنّ الفتحة هي أيسر الحركات في النطق، وهي أقل الصوائت كلفة وجهداً، وأكثرها شيوعاً في أبنية الكلام وتراكيبه لخفتها وسهولة لفظها، وذلك لأن الفتحة تخفف رغم خفتها إذا كان ما بعدها مضموماً أو مكسوراً؛ لأنهم كرهوا الانتقال من الأخف إلى الأثقل[5].

([1]) سر صناعة الاعراب: 52/1.

([2]) ينظر: الأصوات اللغوية: (ابراهيم أنيس): 39.

([3]) سر صناعة الاعراب: 17/1.

([4]) ينظر: الأصوات اللغوية: 42.

([5]) كتاب سيبويه: 230/4، 231.

وقيل ((إنّ الإمالة: تصيّر الحرف بين حرفين بمعنى أنّ الألف الممالة بين الألف الخالصة والياء، وكذلك الفتحة الممالة بين الفتحة الخالصة والكسرة والفتح يبقي الألف والفتحة على أصلهما))[1].

وأشار الزمخشري إلى أنّ هذا النوع من الإنتحاء هو لتجانس الصوت[2]، ووصف ابن عصفور ألف الإمالة بأنها كل ألف ينحى بالفتحة التي قبلها نحو الكسرة[3].

وذكر لنا شراح الشافية هذا النوع من أنواع الإمالة، قال ابن الحاجب ((أنّ ينحى بالفتحة نحو الكسرة. وهذا أشبه في تعريفها من أن يقال: أن ينحى بالفتحة والألف نحو الكسرة والياء؛ لما يرد من إمالة نحو (رَحْمَهْ) فإنه لا ألف، والإمالة محققة)) [4]، إذْ عوّل الرضي على إمالة الفتحة إلى كسرة قبل الألف الممالة؛ لأنّه أوعز إلى أنّ درجة الإمالة تعتمد على كون إمالة الفتحة نحو الكسرة؛ إذ لم يكن فيها مبالغة (بين اللفظين)، وترقيقاً يكون في الفتحة قبل الألف فقط[5].

فمن المعلوم أنّ الألف لا يكون قبلها من الحركات إلاّ الفتحة؛ ولهذا اذا أميلت تمال الفتحة معها.

أمّا ركن الدين الاستراباذي فاكتفى بتوضيح هذه المسألة، ذاكراً فقط التعريف قائلا: ((قوله: ((الإمالة أنّ ينحى بالفتحة نحو الكسرة....))[6]، وهذا التعريف أولى من تعريفها بأن ينحى بالألف نحو الياء ومن تعريفها ((بأن ينحى بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء...))[7].

وجاء الخضر اليزدي معولاً على أن الاجتماع بين الصائتين الطويل والقصير ليس على حقيقته، وجرد مفهوم كل من الفتحة والألف في أثناء النطق قائلاً: ((المقصود بإمالة الفتحة نحو الكسرة هو صورة الاجتماع؛ أعني اجتماع الفتحة والألف، أو الفتحة المنفردة، أو أعم منها؛ الأولان كلاهما يستلزم كون الحد غير جامع؛ إذ كلا النوعين محدود، والثالث يستلزم التجوز؛ لأن وإن كان حقيقة في صورة الفتحة المنفردة فليس بحقيقة في صورة الاجتماع؛ وذلك لأن المبادر إلى الذهن في إطلاق الفتحة مفهومها مجرداً عن كونها... فإذا قلت: المراد بالإمالة إمالة الفتحة نحو الكسرة، كونها مقترنة بالألف أو غير

([1]) النشر في القراءات العشر، 25/1.

([2]) ينظر: المفصل في علم اللغة العربية: 335.

([3]) ينظر: المقرب: ابن عصفور: 320/1.

([4]) شرح الشافية (ابن الحاجب): 701/2.

([5]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (للرضي): 4/3.

([6]) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): 661/2، وشافية ابن الحاجب ابن الحاجب: 55/1.

([7]) نفسه: 661/2.

مقترنة، خصوصية ملغاة، قلت: هذا خلاف الاجماع؛ لأنهم اتفقوا على أنّ الأصل في الإمالة إمالة الألف....))[1]. يبدو أنّ الإمالة عند اليزدي تقوم على أصل وفرع، أمّا الأصل فهو إمالة الألف، والفرع إمالة الفتحة، ويظهر لي أنها انبثقت من طول الألف وقصر الفتحة، فالأصل في الإمالة بالإجماع هو إمالة الألف (الصامت)، أمّا إمالة الصائت (الفتحة) فهو فرع فيها.

وبيّن الساكناني أنّ إمالة الفتحة نحو الكسرة، هو نتيجة الفتحة التي بجانب الكسرة، بحيث لم يكونا تامتين أي ((لم تكن الفتحة تامة، ولا الكسرة تامة أيضاً، ثم أنّ كان بعدها ألف فيمال أيضاً، فيكون الألف بين الألف والياء وإمالتها بتبعية إمالة الفتحة، ويسمّى الأول بالإمالة المفردة، والثاني بالإمالة المركبة، وبينهما عموم وخصوص مطلقين، لصدق الأول على جميع ما صدق عليه الثاني ولا ينعكس كلياً))[2]، أراد الساكناني أنّ إمالة الألف جاءت تابعة لإمالة الفتحة التي قبلها عَا لِم فهذه الألف أميلت لإمالة الفتحة التي قبلها؛ أي: أميلت الفتحة (عَا) فأميلت الألف لمتابعة الفتحة، فإذن إمالة الألف كانت لا تتعدى المجانسة فأميلت إلى الياء.

فبطبيعة التآلف هنا بين الفتحة والألف، جعلت الإمالة نحو الكسرة من الأمور المسلم بها، فأثر الصائت القصير في الصائت الطويل وشكل لنا تألفاً نوعياً وكمياً.

وقال الجاربردي ((أن ينحى بالفتحة نحو الكسرة أي هي عدول بالفتحة عن استوائها إلى الكسرة؛ وذلك بأن تشرب الفتحة شيئاً من صوت الكسرة فتصير بينها وبين الكسرة ، ثم أنْ كان هناك ألف فلا محالة تصير بين الألف والياء))[3]. وقصد في حدّه أن الامالة مفردة وليست مركبة، وهذا ما جعل الساكناني معترضاً بقوله ((لم يكن تاماً في التعريف، بخروج الإمالة المركبة، فإن قلت: أنّ المقصود هو الإمالة المفردة؛ إمالتها تابعة لإمالتها: قلت أنّ القول بالتبعية باطل؛ لأن تحقق نوع لجنس بتبعية تحقق نوع آخر حتى لا يقال الانسان ليكون نوعاً للحيوان بتبعية الفرس نوعاً منه؛ إذ لا تعلق بينهما و.... بل الصحيح أنْ يقال: بالفتحة نحو الكسرة أو بالألف نحو الياء))[4].

([1]) شرح شافية ابن الحاجب (الخضر اليزدي): 714/2.

([2]) الكافية في شرح الشافية: (الساكناني): 691/2.

([3]) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): 141/2.

([4]) الكافية في شرح الشافية: (الساكناني): 691/2-692.

نلحظ أنّ شراح الشافية في الغالب قد اعتمدوا على الانسجام الصوتي بين الفتحة والألف اثناء النطق، لأنّ هذين الصائتين فيهما اقتصاد للجهد العضلي وهذا ما ذكره الدكتور أحمد علم الدين الجندي ((إنّ الانسجام الصوتي فيه اقتصاد للجهد العضلي، وهذا الاقتصاد يميل إليه الإنسان من غير تعمد....))[1].

وعوّل الدكتور إبراهيم أنيس معقباً على ما جاء به، المتقدمون قائلاً: ((ألا ترى أنّ الألف والياء والواو اللواتي هن حروف توام كوامل قد تجدهن في بعض الأحوال أطول وأتم منهن في بعض....))[2]، ثم أردف على ذلك موضحاً، أنّ تلك الفتحة المشوبة بالكسرة، وهي التي قبل الإمالة وكذلك ما يسمى بالألف الممالة، فكلاهما نوع واحد من الفتحة مع ملاحظة فرق الكمية[3].

وعالج عبدة الراجحي الموضوع بطريقة علمية حديثة، فيرى أنّ الإمالة بغير أصل من أصول الكلمة كإمالة الفتحة أو إمالة الألف غير المنقلبة عن أصل فليس هذا إلا نوعاً من الانسجام بين الصوائت وهذا الانسجام أقرب إلى السهولة والاقتصاد في الجهد العضلي، وعليه فإن الكلمة التي تشتمل على صوائت منسجمة أحدث من نظيرتها التي خلت صوائتها من الانسجام على نحو (كِتَاب) بالفتح أقدم منها بالإمالة[4]،فمن أجل الانسجام ودفعاً بالعملية النطقية إلى السُرعة في النطق من خلال ((توحيد اتجاه حركات النطق والعمل على تشكيل جزء بعينه من اللسان))[5]، ولأن الألف (الحركة الطويلة) من القلق بمكان (حاجز غير حصين) مالت الألف نحو مخرج الكسرة القصيرة بخاصة أنّ بين الكسرة والألف أواصر مشتركة تتمثل بالجهر والمدّ واللّين.

وأشار عبد الفتاح شلبي إلى أنّ حقيقة الإمالة في المفتوح، فما كانت من (عالِم)، تمال ألف المد فتصبح مشوبة بالكسرة[6].

([1]) اللهجات في التراث: الدكتور أحمد علم الدين: 276/1.

([2]) الأصوات اللغوية: 39.

([3]) ينظر: نفسه: 41.

([4]) ينظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية، عبده الراجحي: 144.

([5]) ظواهر التشكيل الصوتي: 237.

([6]) الإمالة في القراءات واللهجات/ 74.

وذهب عبده الراجحي إلى ((أن الإمالة متحولة عن الفتح ولذلك اهتم القدماء وبعض المحدثين بموضوع الأصلية والفرعية فيها، وذهب الاكثرون إلى أنّ الفتح هو الأصل والإمالة فرع عليه))[1].

ذكر أحد الباحثين أنّ قولنا (بالإمالة) هي أنّ ينحى بالفتحة نحو الكسرة، أمر فيه التباس؛ كما أنّ هذا الكلام يحتمل أنْ نقول فيه إنّ الإمالة هي أنّ ينحى بالكسرة نحو الفتحة، خاصة وأنها قريبة من صفاتها في الكسرة كقربها من الفتحة، زيادة على أنّها ليست فتحة خالصة ولا كسرة خالصة، ولعلّ السبب الذي جعل العلماء العرب يقرون أنّ الفتحة هي التي تمال إلى الكسرة اقتناعهم أنّ الكسرة أقوى من الفتحة[2].

ويرى د. حسام النعيمي أنّ ((الحركة قبل الألف إنما كانت بسببه ولمناسبته فتغير اذن بتغيره))[3]، بل ذهب إلى أبعد من هذا قائلاً: ((ان الحركة قبل الألف لا وجود لها، لا في الإمالة ولا في غير الإمالة، وما يقال لنا من أنّ ما قبل الألف مفتوح أن هو الا تصور نطقي للحركات لا وجود لهُ في الأصوات، فنحن نتكلف كثيراً إذا زعمنا وجود حركة هي الفتحة الممالة نحو الكسرة قبل الألف الممالة نحو الياء في مثل قولنا في لهجة كثير من العراقيين: ((زين، وشين، وفي قول أهل الموصل: (امبيغح)، أي: البارحة، فصوت الألف الممال هو وحدة الذي يسمع سواء أكان صوتاً ممطولاً أم مختلساً.....))[4].

وذكر الدكتور كمال بشر أنّ هذا النوع هو كالفتحة المشوبة بالكسرة وتمال الألف، فتصبح مشوبة بنوع من الكسر، وهذا النوع من الحركات أثر من آثار اللهجات المحلية القديمة[5].

وأجد أنّ الدكتور كمال بشر قد اعتمد في أثر هذين الصائتين على اعتبار أنّ الفتحة هي الصائت القصير والألف هو الصائت الطويل، وهما من جنس واحد، أو هما صورة واحدة، يتفقان في ظاهرة التفخيم والترقيق، فالألف والفتحة هنا هما ظاهرة سياقية نطقية.

([1]) التطبيق الصرفي: عبده الراجحي: 180.

([2]) ينظر: التغيرات الصوتية في التركيب اللغوي العربي: صلاح الدين سعيد حسين، (اطروحة): 67.

([3]) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: حسام النعيمي: 202.

([4]) نفسه: 202.

([5]) ينظر: علم اللغة العام: كمال بشر: 192.

فإذا أخذنا أمثلة الدكتور بشر عن الألف والفتحة الطويلة، كما يسميها هو نحو صاد – قاد – ساد – نلحظ ((حيث كانت الألف (الفتحة الطويلة) مفخمة في الكلمة الأولى ومرققة في الثالثة ولكنها بين الدرجتين في المثال الثاني وسبب هذا الاختلاف إنما هو السياق نفسه))[1].

ثانيا– إمالتها قبل الراء الممالة:

ذكر سيبويه في باب ما يمال من الحروف إذا كان ما بعدها مكسوراً؛ إذ قال: ((إذا كانت بعدها مكسورة، وذلك قولك: **من الضرر ومن البحر**... لما كانت الراء كأنّها حرفان مكسوران، وكانت تشبه الياء أمالوا المفتوح كما أمالوا الألف؛ لأن الفتحة مع الألف، وشَبَه الفتحة بالكسرة... فصارت الحروف ههنا بمنزلتها إذا كانت قبل الألف وبعد الألف الراء))[2].

وعلّة الإمالة هنا أنّ الراء لكونها حرفاً مكرراً فهي بمثابة حرفين مكررين والكسرة من الياء لذا أميلت الفتحة؛ لأنّ الفتحة من الألف، فالكلمات المذكورة فيها إمالة ولكن بدلاً من أنْ تكون إمالة فتحة طويلة إلى كسرة طويلة، أصبحت إمالة فتحة قصيرة إلى كسرة قصيرة، وقوي ذلك وجود الراء؛ لأنها كحرفين مكسورين، وقال ابن السراج مبيناً القياس في هذه المسألة ((وقياس هذا الباب أنّ تجعل مما يلي الفتحة بمنزلة ما يلي الألف ونقول: من عِمْرو فتميل فتحة العين؛ لأن الميم ساكنة ومن أمال هذا لم يمل (من الشّرق)؛ لأن بعد الراء حرفاً مستعلياً...))[3]. وبلحاظ ذلك نجد أنّ ابن يعيش قد بيّن الغرض من ذلك؛ لأن الغرض منها هو مشاكلة الأصوات، وكل ما يوجب إمالة الألف يوجب إمالة الفتحة، وأكثر ما جاء من ذلك مع الراء المكسورة؛ لأنّها حرف مكرر لا نظير له[4].

ولابّد لنا من أنْ نذكر بأنّ الفتحة لا تمال في حالة الفصل، ولإمالة الفتحة لكسرة الراء ((هنالك شرطان، أحدهما: أنْ لا تكون على ياء، فلا تمال فتحة الياء، في نحو (من الغيرَ)، نص على ذلك سيبويه،... والآخر: أنْ لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو (من الشّرق) فانه مانع للإمالة...))[5].

([1]) علم اللغة العام: 91.

([2]) كتاب سيبويه 270/2.

([3]) الموجز: 143.

([4]) ينظر: شرح المفصل: (لابن يعيش): 54/9–95.

([5]) الإمالة، والتفصيح: 132/11.

ويمكن توصيف الراء المكسورة من وجهين، الأول: تكون مرققة في حالة الوصل اذا حركت، والآخر اذا وقف عليها بالسكون تكون مضخمة اذا لم يقع قبلها كسرة أو ياء ساكنة نحو: (منهمر، ونذير) أو فتحة ممالة نحو: (بشرر)[1].

فبلحاظ ذلك عدّ ابن الجزري أنّ الراء توصف بالترقيق، وأن من استعملها في الإمالة كان متجوزاً فيقول: ((إلاّ أنّ المستعمل في الراء ضد الترقيق هو التفخيم وفي اللام التغليظ... وقد عبّر قوم عن الترقيق في الراء بالإمالة بين اللفظين كما فعل الداني وبعض المغاربة، وهو تجوز الإمالة أنّ تنحو بالفتحة إلى الكسرة....))[2].

وأيضاً تمال الفتحة إلى كسرة عندما تقع الراء المكسورة بعد الألف نحو (النار، النهار)، فما بعد الألف راء مكسورة، والعلّة من ذلك انّه؛ لما وقعت الكسرة بعد الألف أميلت نحو الياء لتقرب من لفظ الكسر، لأن الياء من الكسر، ولم يكن ذلك ممكناً حتى قربت الفتحة نحو الألف ثم نحو الكسر، فحسن ذلك ليعمل اللسان عملاً واحداً مستقلاً بكسرة الراء، فقويت الإمالة؛ لأن الكسرة عليها قوية كأنّها كسرتان، والراء حرف تكرير والحركة منه تقوم مقام حركتين[3].

ويمكن توصيف الراء بأنّهُ صوت مكّرر، وأنّ الصوتين المتماثلين يحتاجان إلى جهد عضلي في النطق بهما في كلمة واحدة، ولتيسير هذا المجهود العضلي يقلب أحد الصوتين صوتاً آخر من تلك الأصوات التي لا تتطلب جهداً عضلياً مثل أشباه صوت العلة (الواو والياء) وبعض الأصوات المتوسطة (كاللام والنون والراء)، ويعد هذا مظهراً من مظاهر التيسير اللغوي[4].

وبما أنّ بين الفتحة والألف فارقاً هو أنّ الألف هي إطالة للفتحة؛ لأنه فتحة طويلة فيكون المجرى الصوتي مفتوحاً عند نطقها والراء حرف مكرر قوي فيحدث تصادم، ويميل اللسان؛ لأنّ الألف تدفع اللسان إلى الامام فيجري الصوت في حرف الراء مؤدي إلى انحرافه، لأنّ الكسرة تؤثر في الأداء الصوتي للفتحة سواء سبقتها ام تلتها فيميل النطق، فيحدث الصائت المتباين بين الفتحة والكسرة.

ومن البديهي أنّ الراء حرف ينطق به عندما يخرج الهواء من الرئتين، فيمر بالأوتار الصوتية فيحركها، ويترك اللسان مسترخياً في طريق الهواء، ويضرب طرفه في اللثة ضربات متكررة، فيسمع

([1]) ينظر: التيسير في القراءات السبع: 57/1.

([2]) النشر في القراءات: 209/1.

([3]) ينظر: الكشف: 171/1.

([4]) ينظر: الأصوات اللغوية: 170.

الصوت على صورة مجموعة من الانحباسات والانفجارات المتوالية، فيكون بذلك صوتاً لثوياً مجهوراً مكرراً[1].

وينماز حرف الراء بأنّه يستدعي إمالة ما قبله؛ لأن الراء المكسورة تعطي سبباً قوياً للإمالة لكونها بمثابة كسرتين وذلك لأنّ؛ ((الكسرة الواحدة سبب قوي للإمالة فكيف اذا كانت كسرتين؟ فتلك قوة مضاعفة للإمالة، أمّا اذا كانت الراء مفتوحة أو مضمومة فإنها تضاهي قوة حروف الاستعلاء المضخمة في منع الإمالة،...))[2]، لذلك نلحظ أنّ في تحقق الإمالة أثراً مهماً يؤدي إلى الانسجام الصوتي، لأن الكسرتين تؤدي إلى التماثل الصوتي، ومثال ما جاء في هذه الظاهرة (مِنَ الضررِ، ومنَ الكبَرِ)، إذْ أمليت الفتحة على الراء في الكلمة الأولى، وأمليت الفتحة على الباء في الكلمة الثانية نحو الكسرة، وذلك للمماثلة والاستمرارية إذ ((ماثلت الفتحة الكسرة مماثلة جزئية فمالت نحوها فتشكلت مكانها فتحة ممالة نحو الكسرة))[3].

ونجد أنّ شرّاح الشافية قد أعطوا أهمية لهذه المسألة قائمة على الشرح والتفصيل في إمالة الراء من خلال وصف قوة تأثير الكسرة على الراء، وجعل الفتحة السابقة لها متأثرة بما بعدها، ذكر ابن الحاجب في قوله: ((وقد تمال الفتحة مفردة، تبين أنّ الإمالة لا تستلزم فتحة الألف،.... في نحو قولهم: من الضَرَرِ ومن الكِبَر، ومن المُحاذَرِ، وإنّما فعلوه مع الرّاء خاصّةً لقوة الكسرة عليها؛ لما فيها من التكرير؛ فلذلك اغتفرت إمالة الفتحة ...))[4]

وعوّل الرضي على ذلك قائلاً: ((اعلم أنّ الراء حرف مكرر، فضمتها كضمتين، وفتحتها كفتحتين، وكسرتها كسرتين، فصارت غير المكسورة كحرف الاستعلاء؛ لأن تكرر الضم والفتح خلاف الإمالة... وكسرة الراء في اقتضاء الإمالة أقوى من كسرة غيرها؛ لأنها ككسرتين... ولا تمنع الراء المكسورة المستعلي المتأخر عنها في نحو (فارِق)، لما ذكر من صعوبة الإصعاد بعد الاستفال الظاهر، فقول المصنف اذاً: ((وتغلب المكسورة بعدها، المستعلية))* ليس على إطلاقه؛ والراء غير المكسورة

([1]) ينظر: الأصوات اللغوية: 67.

([2]) شرح المفصل: (ابن يعيش)، 61/9.

([3]) المماثلة والمخالفة بين ابن جني والدراسات الصوتية الحديثة: 120.

([4]) شرح الشافية، (لابن الحاجب): 714/2-715.

أضعف سبباً من المستعلية، فلهذا كان الإمالة في (لن يَضْرِبَها راشد) أقوى من الإمالة في ((لن يضربها قاسم...))[1].

ويمكن أنّ نجمل ما جاء من إمالة الراء في هذا النص بالآتي[2]:-

1- في حالة وجود المستعلي أو حرف من حروف الاستعلاء* فإنها تضعف (ففي الدار) أقوى من إمالة (في دار قاسم).

2- اعتماد القوة في الراء المكسورة، فالراء المكسورة أكثر قوة من غيرها، فمثلاً إمالة (جارم قاسم) أقوى من إمالة ((عَابِد ، قاسم))؛ بسبب لزوم الكسر وبعد المستعلي.

3- عدّ الحرف المشدد حرفاً واحداً نحو كسرة راء (بفارّ قبل) ككسرة راء نحو (في الدارِ قبل).

وأما ركن الدين الاستراباذي فإنّه ذكر بأنّ ابن الحاجب قد قيد الراء بقوله: ((لأنها لو كانت مكسورة لم تمنع الإمالة؛ لأنها مقدرة بكسرتين، وحينئذ يقوى السبب المجوز للإمالة... ويغلب الراء المكسورة الواقعة بعد الألف المستعلية، فلهذا أميل طارِد وغارِم...))[3]، ولكنه استدرك على ابن الحاجب عندما ذكر أنّ الراء المكسورة الواقعة بعد الألف تغلب الراء غير المكسورة؛ ولهذا أميل (من قرارِك) فالراء الأولى تمنع الإمالة، والثانية غلبت الأولى وأميلت اذ قال: ((وفي عبارته نظر؛ لأنها توهم أنّ الراء المكسورة بعد الألف تغلب المستعلية بعدها كما تغلبها وهي قبل الألف لكنه ليس كذلك فإنّ الراء المكسورة لا تغلب المستعلية بعد الألف فإنه لا يمال... ولو قال وتغلب المكسورة بعد الألف المستعلية قبلها وغير المكسورة لكان أصوب؛ ليندفع هذا الوهم))[4]، ويبدو أنّ تقديرها بكسرتين متأتٍ من مقاربة لصوتها المكرر ،فالتكرار كان له الأثر في هذه المقاربة، وذكر الخضر اليزدي أمرين أحدهما: ((أن المكسورة إنّما تغلب غير المكسورة إذا تحققت كسرته، ولا يتحقق في صورة الادغام، فلا تغلب، فلا تمال والثاني: أنّ الاعتداد بها إنما كان لأجل ظهورها؛ إذ قوتها في ظهورها...))[5]، فأراد أنّ قوتها في الإمالة كانت

([1]) شرح شافية ابن الحاجب (للرضي الاستراباذي): 18/3.

([2]) ينظر: نفسه: 19/3.

(*) شافية ابن الحاجب: 85/1.

*حروف الاستعلاء هي (ط، ض، ص، ظ، ق، غ، خ).

([3]) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين الاستراباذي): 674/2.

([4]) نفسه: 675/2.

([5]) شرح شافية ابن الحاجب (للخضر اليزدي): 711/2.

بوضوحها، وهذا يعني أنّ سبب الإمالة يكون أقوى إذا كان ظاهراً وليس مقدراً، وأردف بعد ذلك قائلاً: ((فإن قلت: مُدَّعى المصنف أنّ المكسورة تغلب غير المكسورة والمستعلي معاً. قلت: لو كان كذلك فسد الاستدلال؛ لأن المكسورة إنّما غلبت غير المكسورة، لأنّها ككسرتين، فتغلب المفتوحة التي كفتحتين؛ اذ الكسرة الواحدة تغلب الفتحة الواحدة، وحينئذ لا تغلب المكسورة غيرها والمستعلي معاً؛ لأنها بمنزلة ثلاث فتحات؛ بل أربع فتحات))[1].

وعوّل الساكناني على غلبة الراء، المكسورة على المستعلية إذا كانت بعد الألف كقولك. طارِدٌ، وغارِمٌ بالإمالة لقوتها بالتكرار، وكذلك لأن الكسرة مع الراء تقتضي التسفل؛ لذلك يمال نحو: مِنْ قرارِك؛ لتضمنه العدول من العلو إلى الأسفل، وهو أبلغ من الاستراحة[2]، ويبدو أنّ صفة التكرار والتسفل في الكسر ساعدا في قوة الإمالة، فعوملت معاملة سببين – كسرتان – .

واتكأ الجاربردي على ما سبق قال: ((وتغلب الراء المكسورة (غير المكسورة) كما تغلب المستعلية (فيمال طارد)، لغلبة الراء المكسورة بعد الألف حرف الاستعلاء المقدم على الألف وهو الطاء (والغارم) كذلك (ومن قرار) لغلبة الراء المكسورة المفتوحة))[3]، فإن قيل: لم غلبت الرّاء المكسورة صوت الاستعلاء في نحو طارِدٍ والرّاء المفتوحة في نحو: دار القرار وما أشبه ذلك؟ لأنه ((غلبت الإمالة للراء المكسورة مع الحرف المستعلي؛ لأنّ الكسرة مع الرّاء اكتسبت تكريراً فقويت؛ لأنّ الحركة تقوى بقوة الحرف الذي يتحملها. فصارت الكسرة فيها بمنزلة كسرتين فغلبت بتسفلها تصعد المستعلي، وغلبت الرّاء المكسورة الحرف المستعلي فكذلك الرّاء المفتوحة المشبهة به...))[4].

فنلحظ من خلال نصوص الشرّاح هناك ثمة موازنة في قوة سبب الإمالة بين الراء غير المكسورة والراء المكسورة، فالثانية كانت أدعى للإمالة من الأولى؛ إذ هي تميل الألف المسبوق بحرف استعلاء.

وبما أنّ الراء هو حرف تكرير، فإذا نُطق به خرج كأنّهُ مضعف، فاذا كانت مكسورة فهي تقوي الإمالة أكثر من قوة غيرها من الحروف المكسورة؛ لأنّ الكسرة تتضاعف وهي من أسباب الإمالة[5].

([1]) شرح شافية ابن الحاجب (للخضر اليزدي): 737/2، 738.

([2]) ينظر: شرح الكافية في شرح الشافية (للساكناني): 709/2–710.

([3]) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): 164/2.

([4]) أسرار العربية: 410.

([5]) ينظر: شرح المفصل (ابن يعيش): 61/9.

وذكر عبد الفتاح شلبي أنّ بعض الناس قد توهم أنّ حقيقة التكرير تكمن في ترعيد اللسان بها المرة بعدالأخرى، فأظهر ذلك حال تشديدها كما ذهب اليه بعضهم والصواب التحفظ من ذلك بإخفاء تكريرها، وقال قد ((يبالغ قوم في إخفاء تكريرها مشددة فيأتي بها محصرمة شبيهة بالهاء، وذلك خطأ لا يجوز، فيجب أنّ يلفظ بها مشددة تشديداً ينبو به اللسان نبوة واحدة وارتفاعاً واحداً من غير مبالغة في الحصر والعسر نحو: ((الرحمن الرحيم))،...، وليحترز حال ترقيقها من نحولها نحولاً يذهب أثرها وينقل لفظها عن مخرجها... وهكذا يتحفظ القراء في إظهار تكرير الراء خصوصاً اذا شددت، ويعدون ذلك عيباً في القراءة...))[1].

وعدّ براجستراسر إمالة هذا النوع بأنه ((تنوع نطق الفتحة الممدودة، تشبيهاً لها بالحروف المجاورة لها، وبسائر حركات الكلمة،... ومن هذا الجنس كل ما يوجد من الإمالة في اللهجات الدّارجة أو أكثره، ومنه أيضاً ما أماله القراء البصريون،...، وبعض الكوفيين، كإمالة الألف الممدودة قبل راء مكسورة في مثل (أبصارهم)...))[2].

وهذا يعود إلى أنّ إمالة الصائت الطويل الألف وهو صوت لين نصف ضيق، قد أعطى للراء أنّ تكون هي المستحوذة، وقد جعلت الكلمة ممالة في (أبصارهم)، واذا نظرنا للألف في حالة الفتح نجده صوت لين نصف متسع فلا يمكننا في هذه الحالة أنْ تحدث أي إمالة.

ومن المحدثين من لم يصرّح برأي مخالف لما قاله القدماء، واتفق معهم في ما قيل، فالرّاء المكسورة من مقويات الإمالة (لقوة التكرير الذي تكتسبه)، في حين أنّ الرّاء المضمومة أو المفتوحة من مضعفاتها، وأقوى حالات إضعافها أنّ تكون مباشرة للألف قبله أو بعده[3]، اذ يرون أنّ الرّاء الممالة أي المكسورة هي أسهل نطقاً من الرّاءات المضمومة أو المنصوبة[4].

واعترض شادة على تكرار الرّاء عند القدماء بخاصة – سيبويه – الذي عزّا تكرار الرّاء إلى اهتزاز طرف اللسان في نطقها، وزعم أنّ الرّاء بمثابة راءين[5]، اذ قال ((ما هو سبب غلبة الرّاء، أو بالأحرى

([1]) الإمالة في القراءات واللهجات،عبد الفتاح شلبي: 237.

([2]) التطور النحوي، برجستراسر، د. رمضان عبد التواب: 59.

([3]) ينظر: المحيط في أصوات العربية: 100/1.

([4]) ينظر: أثر القراءات في الاصوات والنحو العربي: 174–175.

([5]) ينظر: علم الأصوات عند سيبويه وعندنا ، د. ارتورشادة دراسة صبيح محمود التميمي :(بحث):56

حركتها؟ أمّا سيبويه فعزاها إلى ((تكرار الرّاء)) يعني إلى اهتزاز طرف اللسان في نطقها وزعم أنّ الرّاء في مثابة راءين، وأنّه لذلك يضاعف كل تأثير تؤثره، وأما نحن فنفضل على هذا التفسير تفسيراً آخر وهو أنّ كسر الرّاء يمنع الناطق من أنّ يحدب طرف لسانه إلى فوق، كما يقتضيه لفظ الراء المكرّرة، ونتيجة ذلك أنّ الراء تتشبه بالجيم والياء، وبما أنّ الكسرة من مخرج الياء، يفهم أنّ تسطيح الجزء المقدم المرفوع من اللسان يؤدي إلى الإمالة)) [1].ولعلّ تخطئته هنا ناتجة من كون سيبويه قد جعل للحركة أثراً على الحرف.

ثالثا– إمالة الفتحة التي قبل هاء التأنيث في الوقف

تُعدُّ إمالة الهاء من الظواهر الصوتية التي تميل فيها الفتحة نحو الكسرة، نتيجة لخفة هذا الحرف والشبه الكبير بينه وبين الحركة[2]من حيث المخرج والصفات ؛لأن الهاء هي: ((الصوت الحنجري الاحتكاكي المهموس المرقق،... نظراً لما يتميز به هذا الصوت عند انتاجه من إرسال الشحنة الهوائية المكونة له خالصة دون إعاقة، إلا ما يسمع عنه من بعض الاحتكاك، الذي هو بسبب ضيق المجرى التنفسي عند الحنجرة. وفي هذه إراحة، لمسعى الناطق في التحقيق الصوتي. فضلا عن ذلك، فإن هذا الصوت يشتمل على خصائص الأصوات الصائتة عند انتاجها، ولذا يعتمد أهل النظم إلى اعتماده في المواضع التي يتحقق فيها قانون اختزال الجهد الصوتي))[3]، والمراد بهاء التأنيث ((ما كانت في الوصل تاء أبدلت في الوقف هاء سواء كانت للتأنيث نحو: رحمة ونعمة))[4].

والهاء من الأصوات المائعة التي يتسع عندها مجرى الهواء أثناء النطق، وهذا الوصف يجعله مماثلاً للحركة، إذ هي ذات ملامح صائتية من الناحية الصوتية[5]،وذلك لأنها تمتاز بحرية الانطلاق فهي ((صوت النَّفس الخالص الذي لا يلقي مروره اعتراضاً في الفم، واللسان أنّ يتخذ في نطق الهاء أي موضع من المواضع التي يتخذها في نطق (الصوائت)، ومن ثم فمن المستطاع نطق أنواع من الهاء قدر

(1) علم الأصوات عند سيبويه وعندنا: 57، ورأي سيبويه ينظر: كتاب سيبويه: 36/4.

(2) علم الصرف الصوتي: 81.

(3) نفسه: 81.

(4) شرح طيبة النشر: 132.

(5) ينظر: الاصوات اللغوية، سمير استيته: 162.

ما يستطاع نطقه من أنواع (الصوائت)، ولذلك أمكن اعتبار صوت الهاء صوائت مهموسة أي صوائت يصاحبها همس لا جهر))[1].

وبيّن سيبويه حالة هاء التأنيث في الوقف، معولاً على أنّها تكون بدلاً من تاء التأنيث في الوقف كقولنا: هذا طلحة[2]، لأن الوقف على التاء وابدالها هاء جاء لبيان حركة الفتحة قبلها، والعلّة في أنهم ((أمالوا ما قبل هاء التأنيث في الوقف؛ لانّهم شبهوا هاء التأنيث بألفه لشبهها بها في الوقف بأنها من مخرجها وبأنها ساكنة مثلاً وبأنّهم بنوا ما قبلها على الفتح كما بنوا ما قبل الألف عليه))[3].

وقيل أيضاً أنّها الهاء ((التي تكون في الوصل تاء آخر الاسم نحو: نعمةٍ ورحْمةٍ فتبدل في الوقف هاءً، وقد أمالها بعضٍ العرب كما أمالوا الألف، وقيل للكسائي إنك تميل ما قبل هاء التأنيث فقال: هذا طباعُ العربية،... يعني بذلك أنّ الإمالة هنا لغة أهل الكوفة، وهي باقية فيهم إلى الآن وهم بقية أبناء العرب...))[4].

بيدَّ أنّ ابن جني اصطلح على (هاء التأنيث) بدلاً من تاء التأنيث باعتبار ما تؤول اليه التاء في الوقف من ابدالها هاء، وذلك أنّ الوصل من المواضع التي تجري فيها الأشياء على أصولها، أمّا الوقف فمن مواضع التغيير والبدل، وإنما هاء التأنيث في الوصل أصلها التاء وأنّ الهاء في الوقف بدل من التاء في الوصل[5]، ولعلّ السبب في ذلك قائم على أيهما الأصل للأخرى ،إذ ذهب جماعة على أنّ ((الوصل هو الأصل، والوقف عارض. قالوا: إنما ابدلت هاء في الوقف فرقاً بينها وبين تاء التأنيث في: عفريت وملكوت وقال ابن كيسان، بل فرقا بينها وبين تاء التأنيث اللاحقة للفصل، نحو خرجت وضربت، وذهب اخرون إلى أنّ الهاء هي الأصل، ولهذا سميت هاء التأنيث لا تاء التأنيث، وإنما جعلوها تاء في الوصل؛ لأنها حينئذ تتعاقبها الحركات... والهاء ضعيفة تشبه حروف العلة في خفائها، فقلبوها إلى حرف يناسبها مع كونه أقوى منها هو التاء))[6]. فيفهم من هذا النص أنهم مازوا بين هاء السكت من الهاء التي تكون

([1]) علم اللغة، د. محمود السعران: 178.

([2]) ينظر: كتاب سيبويه: 238/4.

([3]) الايضاح في القراءات لأحمد بن عمر الاندراني، منى عدنان (أطروحة)، 197.

([4]) النشرفي القراءات العشر: 82/2.

([5]) ينظر: المنصف، 159-161.

([6]) الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية: محمد بن الجزري: 96.

في نحو فاطمة، وذلك لأنها في فاطمة تكون بدل من التاء وعلل الابدال بأن في ((الهاء همساً ولیناً أكثر مما في التاء، فهو بحال الوقف الذي هو موضع الاستراحة الأولى))[1].

وقد يشفع القول بالإبدال هو تقارب في الهمس بين التاء والهاء، إلاّ أنّ الشّقّة بين المخرجين، والشَّدة التي في التاء تبعدان أنْ يمضي هذا الشفيع قدماً في حصوله[2]، وقيل أيضاً: ((إن عدم جمع النحويين بين ما سُمي بهاء التأنيث وهاء السكت، كان إجراءً له ما يسوّغه على ما يجمع بينهما من نسب.

إنّ وصف (هاء السكت) بأنها ثانوية لا يتحقق فونولوجيّا في كل السياقات التي ترد فيها ((كالهاء في نحو قه، ورَه... فهذه قد تكاملت لها عدتها المخرجية بأن امتداد النفس مع الحركة انتهى بنفخة، ماألهلها لترميم بنية بدت منهكة، ...، فمع هذه الأمثلة لا تسمع هاء قد تحققت لكينونتها، بل صوت شبيه بالهاء يمكن أنّ يوصف بأنّه هاء ثانية...إنّ هذا الشبيه هو منتهى امتداد النفس مع الحركة، طويلة كانت أم قصيرة، وكان معنياً في بيان الحركة، وبيان الألف فلا يخفى))[3].

وعوَّل ابن الجزري على إمالة الهاء بأنّها لغة الناس اليوم والجارية على ألسنتهم في أكثر البلاد العربية، وذلك لخفتها على ألسنتهم وسهولتها في طباعهم[4]،واختلف في محل الإمالة ههنا، أتقع في الفتحة (فقط) أم الفتحة[5] والهاء معاً؟ فقال قوم محلها الصوت الذي قبلها فإنّ التغيير إلى الكسر يدخله، وهي على ما كانت عليه، وقال آخرون محلها الأصوات التي قبلها والهاء، وهو ما ارتضاه ابن الجزري بقوله: ((وهو المختار عندنا وعند ائمتنا كالدّاني والشاطبي وغيرها))[6].

([1]) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): 20/288-289.

([2]) ينظر: الوقف في المدونة النحوية، (د: جواد كاظم): 135.

([3]) نفسه: 135-136.

([4]) ينظر: النشر في القراءات العشر: 2/83.

([5]) ينظر: السبعة في القراءات (ابن مجاهد): 687، والبحث الصوتي عند القوشجي (رسالة): 303، أثر الصفات الصوتية في تفسير الظواهر اللغوية (اطروحة): 228.

([6]) النشر في القراءات العشر: 2/82.

كما أنّ للهاء صفات تشارك بها أصوات المدَّ واللين (العلّة) لدرجة قال مكي القيسي فيها: ((أدخل قوم في هذه الحروف الهاء؛ لأنها تنقلب همزة في ماء وأيهات؛ لأنّ أصله ماه وهيهات وشبهه))[1]،كما أنّه حدد علة المشابهة بين الألف والهاء بعدة أوجه هي[2]:

1- قرب المخرج

2- زيادتها على التأنيث والسكون في الوقف وأن ما قبلها دائماً مفتوح.

3- تمكن الشبه في الوقف بالسكون لذلك أجريت مجرى الألف في الوقف، وهذا التشبيه على أنّ الألف ((لا تكلف الناطق ارسال النفس حرَّاً، وترك الهواء اثناء النطق بلا عناء في تكييفه))[3].

ونبّه شرّاح الشافية إلى مظاهر الشبه الصوتي والوظيفي بين الحركة والهاء، لكونها من الأصوات الاحتكاكية والمهموسة والتي يتم النطق بها واحاكتها للهواء الخارج من الرئتين بمنطقة الأوتار دون أنْ تحدث ذبذبة لهذه الأوتار ويتخذ الفم عند النطق بالهاء الوضع نفسه الذي يتخذه عند نطق الحركات[4]، فقال ابن الحاجب ((وقد يمال ما قبل هاء التأنيث في الوقف، تاء التأنيث اللاحقة للأسماء تُقلبُ هاءً في الوقف على الأفصح...، فإذا قلبت هاءً فمن أصحاب الإمالة من أمالها كما أميلت ألف التأنيث تشبيهاً لها بها لفظاً وحكماً. أمّا اللفظ فلخفائها كالألف))[5]، وعوَّل الرّضي على ظاهرة الإمالة قائلاً: ((إنّ بعض بني تميم يحذفون حركة الهاء ويحركون الأول بالكسر فيقولون ضَرَبْتِهِ وأخَذْتهِ. وذلك في الوقف خاصة))[6].

إذْ عدّ الرّضي هاء التأنيث حرفاً خفيفاً غير حصين يشابه الألف بقوله: ((لما كان هاء التأنيث يشابه الألف في المخرج والخفاء ومن حيث المعنى لكون الألف أيضاً كثيراً للتأنيث أميل ما قبل هاء التأنيث، كما يمال ما قبل الألف؛ لأنّ ما قبل ألف التأنيث مطرد جواز إمالته لا يمنعه شيء...، والألف في الوقف أقبل للإمالة لقصد البيان فأميل ما قبل هاء التأنيث،... وأيضاً الهاء خفية فكأن الفتحة في

([1]) الرّعاية: 128.

([2]) ينظر :الكشف:1/ 246.

([3]) ظاهرة التخفيف في النحو العربي: أحمد عفيفي: 237.

([4]) ينظر: المدخل إلى علم اللغة: رمضان عبد التواب: 58-59.

([5]) شرح الشافية، (ابن الحاجب): 711/2.

([6]) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): 248/2.

الآخر، والآخر محل التغيير، فباجتماع هذه الأشياء حَسُن إمالة هاء التأنيث))[1]، وهذا يعني أنّ الرضي قد اعتمد على التقارب الصوتي بين (الألف والهاء)، نتيجة لقرب المخرج، وعلى صفة الخفاء، وأيضاً اعتماده على التأثر والتأثير الكمي بين الصوتين من خلال الاعتماد على الحركة السابقة لكليهما، كونهما من الحروف الخفيفة وبذلك فإنّ الهاء ((تخفى في اللفظ اذا إنْدرجت بعد حرف قبلها))[2]، وما يمكن أنّ يحسب له أنهّ نصّ على أنّ الفتحة في الآخر، والأواخر محل التغيير _أي حرفاً متغيراً غير ثابت – وأنّ الصائت قبلها يكون أقوى وأوضح وأكثر إبانة منها.

وأمّا ركن الدين فقد عوّل على قلب التاء – أي تاء التأنيث – إلى هاء في حالة الوقف اذ قال: ((قلبت تاء التأنيث هاء حال الوقف،...، لمشابهة هاء التأنيث الف التأنيث لفظاً وحكماً: أمّا لفظاً؛ فلخفائها كخفاء الف التأنيث، وكون كل واحدة منهما زائدة وسكون كل واحدة منهما وفتح ما قبل كل واحدة منهما، وأمّا حكماً فلكونها للتأنيث))[3]،وهذا يدل على أنّه اعتمد على عدم أصالة الهاء، من خلال المشابهة لصوت الألف، من حيث اللفظ والحكم أي عاملها معاملة الساكن المطلق كما في الألف، وكذلك تعدد وجوه الحمل اللفظي، من خفائها وزيادتها وسكونها وفتح ما قبلها، أما الحمل الحكمي فهو واحد وهو (التأنيث)،وأجده قد اعتمد أيضاً في إمالة الهاء على الطبيعة اللهجية والسمعية للعربي وذلك نتيجة لامتداد الحركة السابقة لها اذ قال: ((ثم منهم من يعمم الإمالة في كل هاء تأنيث، سواء كان قبلها راء نحو: كُدرَة، أو حرف استعلاء نحو: حِقّة،... ومنهم من يجعل الراء أو حرف الاستعلاء قبلها مانعاً من الإمالة كما في صاعد وراشد؛ لأنّ الراء وحرف الاستعلاء منعا الألف المخففة عن الإمالة...))[4].

وعوّل اليزدي على الانابة في حالة الوقف بعدَّ اللفظ والحكم[5]، ويذهب إلى أنّ إجازة الإمالة في الألف في حال انتفاء الموانع، والهاء شبيهتها؛ جاز إمالتها، لأنها فرعها وإلحاق الفرع بالأصل مستحسن[6]. وأردف مجيباً عن هذا التفرع بقوله: ((ولك أنّ تجيب عن هذا: بأن التفرع يستدعي انحطاط الفرع عن درجة الأصل فيمتنع الإمالة فيه مع القبلين؛ أعني الراء والحرف المستعلي وان كان جوازها في

([1]) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): 20/3.

([2]) الرعاية: 102.

([3]) شرح شافية ابن الحاجب (لركن الدين): 676/2.

([4]) نفسه: 677/2.

([5]) ينظر: شرح شافية ابن االحاجب (الخضر اليزدي): 739/2.

([6]) ينظر: نفسه: 740/2.

الأصل ثابتاً. فإن قلت: قد يكون الفرع بالحكم أولى من الأصل، فلم لا يجوز التسوية بينهما هنا. قلت: خصوصية تحققت في الأصل تمنع ذلك...))[1]، وأجد أنّ الخضر اليزدي قد صرّح بأمرين مهمين هما:

1- حملها على الألف في اللفظ والحكم – الهاء –

2- أصالة الألف في الإمالة وفرعية الهاء، وهو بهذا قد فارق الشرّاح السابقين له،أو لعلّه ربط الألف بالهاء لأنها من جنسها، أي حرف خفيف وساكن فطغى عندّه المتأثر وهو الفرع على المؤثر وهو الأصل.

وكان للساكناني نظر في نصّ ابن الحاجب؛ وذلك كون أنّ الإمالة ممزوجة بالكسرة؛ فلو صح هذا الأمر للزم أنّ يكون ما قبل تاء التأنيث كسرة[2]، وأرى أنّ الساكناني في رأيه أخذ بنظر الاعتبار الفكرة القائمة على جعل (الكسرة) من أقوى المصوتات إذ من الممكن أنّه نظر إلى الإمالة بفعل قوة الكسرة السابقة والصامت الذي بعدها ولا يؤيد الدرس الحديث هذه النظرة إذ يأخذ بنظر الاعتبار: ((أنّ الفتحة طويلة أو قصيرة هي أقوى وأوضح من الكسرة والضمة بنوعيهما))[3]، ويعضد هذا الرأي السيوطي الذي عدّ الإمالة لهاء التأنيث من الأسباب الشاذة؛ لأنها شبهت بالألف المنقلبة، إذ قال: ((لم يبين سيبويه بأي ألف شبهت والظاهر أنّها شبهت بألف التأنيث لاشتراكها في معنى التأنيث...، فكل امالة جائزة في الفتحة التي قبلها ولا تمال الألف قبلها نحو الحياة والنجاة... إلاَّ إنْ كان فيها ما يوجب الإمالة....))[4].

ولم يبعد الجاربردي عن سابقيه قائلاً: ((يمال ما قبل هاء التأنيث المنقلبة عن التاء في الوقف لشبهها بالألف لفظاً لخفائها وحكماً لكونها للتأنيث فلا تمال تاء التأنيث في الأفعال لفقد الشبه اللفظي، ولا هاء السكت والضمير لفقد الشبه الحكمي، ثم ذلك تحسن في نحو رحمة مما لم يكن فيه الفتحة على الراء، ولا على المستعلي ويقبح في نحو كُدْرَة للراء المفتوحة وتتوسط في نحو حقَّه؛ لأن الراء المفتوحة أشد مانعاً...))[5].

([1]) نفسه: 740/2.

([2]) ينظر: الكافية في شرح الشافية (للساكناني): 712/2.

([3]) الأصوات اللغوية: 27.

([4]) همع الهوامع: 383/3.

([5]) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): 166/2-167.

وقيل تمال الفتحة قبل الهاء بأحد الحروف الخمسة عشر (مجثت زينب لذود شمس)[1]، وتمنع إمالتها اذا سبقت الهاء بأحد حروف الاستعلاء (خص ضغط قط) زيادة على حرفي (ح ع)[2].

ولعلَّ الشبه الصوتي الحاصل بين الحركات والهاء استدعى طلب نوع من أنواع المخالفة بين الفتحة السابقة للهاء نتجت عنه الخفة واليسر من حيث ((يمكن أنّ نفسر إمالة الفتحة التي تسبق هاء التأنيث في الوقف على أنّها ضرب من ضروب المخالفة بين صوتين متقاربين وهما الفتحة والهاء))[3].

وذكر أحمد الشايب، أنّ المخالفة هنا هي اتجاه صوتين متماثلين إلى التباعد، فقد تشتمل الكلمة على صوتين متماثلين فيقلب أحدهما للآخر وغايتها تسهيل النطق لكونها تقوم باختيار حركة مضادة لحركة أخرى في الكلمة نفسها وإنّ التتابع بين الأصوات المتماثلة يجعل اللسان في عسر أثناء النطق[4]؛ لذلك أميل الفتح إلى الكسر، ولأن التماثل أثقل من التخالف، ففي توالي حركتين ثقيلتين متماثلتين كالخروج من ضم إلى ضم أو من كسر إلى كسر كراهة عند العرب، فيرى القدماء أنّ الضمتين أو الكسرتين تكرهان كما يكره توالي الواوين أو اليائين، فقيل ((إذا تتابعت الضمتان فإنّ هؤلاء يخففون أيضاً؛ كرهوا ذلك ما يكرهون الواوين، وانما الضمتان من الواوين، فكما تكره الواوان، كذلك تكره الضمتان؛ لأنّ الضمة من الواو، وذلك قولك: الرُّسُلُ، والطُّنْبُ... تريد: الرُّسُل، والطُّنُب،... وكذلك الكسرتان تكرهان عند هؤلاء كما تكره الياءان في مواضع، وانما الكسرة من الياء، فكرهوا الكسرتين كما تكره الياءان،...))[5].

وذكر كانتينيو ((أمّا في الألسن الدارجة العصرية، فإن علامة التأنيث في الكلمات المؤنثة غير المضافة تكون بصورة الوقف (ه)، أو مجرد فتحة متبوعة بهاء خفيفة، بل بهاء كثيراً لا تسمع، وذلك داخل الجملة، ويطرأ عندئذ على الحركة تطويل تعويضي فتدخلها الإمالة))[6]، ويجب أنّ نذكر أنّ ما قبل هاء التأنيث لا تمال إلاّ في حالة الوقف، وهذا ما ورد عن الكسائي الذي كان يقف على هاء التأنيث

([1]) ينظر: النشر في القراءات العشر: 63/2.

([2]) ينظر: نفسه: 63/2.

([3]) التفسيرات الصوتية للظواهر الصرفية: محمد سالم ضريسات: 196.

([4]) ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: احمد الشايب: 98.

([5]) كتاب سيبويه: 114/4-115، وينظر: الكراهة اللغوية عند الرضي: 47.

([6]) دروس في علم اصوات العربية: كانتينيو: 162.

ومضارعها في اللفظ بإمالة[1]؛ وذلك لخفائها واتحاد مخرجها، وخصّ هاء التأنيث بذلك حملاً على ألف التأنيث لتآخيهما وكون ما قبلهما لا يكون إلاّ مفتوحاً[2].

ولأنّ الهاء من الأصوات الحلقية والرخوة التي يسمع لها نوع من الحفيف عند النطق[3]، فذكرت الدكتورة مي الجبوري أنها خفيفة، وخفاؤها حصل لهمسها أو توقف الذبذبة في الوترين فالصوت المنخفض بها لذلك، أما الفتحة قبلها فإنها ينخفض الصوت بها وكما قال القدماء بأنّ الألف هي أخفى الأصوات أي اكثرها قابلية على الإنخفاض في الصوت، وينخفض بذلك الصوت؛ لأّن الوترين سَتَقل ذبذبتهما قبل توقفهما للهاء[4]، فعند الوقوف على هاء التأنيث نجد أنّ في نهاية المقطع استرخاء وتوقف لأن؛ ((الدراسة التجريبية للعملية الكلامية اثبتت أنّ الصدر يواصل ضغطاً ثانياً خلال المجموعة النفسية، وإن عضلات الصدر تنتج نبضه منفصله من الضغط لكل مقطع.... فالضغط يخفت. في نهاية المقطع فيؤدي إلى قلة تذبذب الوترين...))[5].

ويرى الدكتور جواد كاظم، أنّ تحقق الإمالة يكون في إمالة الفتحة قبل هاء التأنيث في الوقف، ويرى أنّ بعض العلماء لم يعدّوا الفتحة دخلاً أو عنصراً حمالاً في تحقق الإمالة[6]، وأوضح أنّ ابن الحاجب قد دعا إلى أنْ ((تكون الإمالة من غير ألف مثل رحمة والكبرِ، فاذا فسرت الإمالة بالألف خرج ذلك عن أنّ يكون إمالة،...، فثبت أنّ الوجه أنّ يقال: بالفتحةِ نحو الكسرة ليشمل جميع أنواع الإمالة))[7]؛ فالإمالة في رحمة هي صورة نطقية خاصة تعبر عن واقع لهجي معين ولم تستغل يوماً لتعبر عن قيم صوتية خاصة تثير إشكالية دلالية، فهي في واقعها النطقي، لا تختلف دلالتها عن (رحمة) التي ينطق بها في واقع آخر مفتوحة[8].

([1]) ينظر: الرعاية: 105.

([2]) ينظر: ابراز المعاني من حرز الاماني: 1/ 242.

([3]) ينظر: الاصوات اللغوية: 75.

([4]) ينظر: القراءات القرآنية في الدرس الصوتي الحديث: د. مي الجبوري، 129.

([5]) نفسه: 134.

([6]) ينظر: القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن، د. جواد كاظم عناد، 253-254.

([7]) نفسه: 254.

([8]) ينظر: نفسه: 256.

وهذا يثبت ((أنّ الحركة المتبوعة بصامت مجهور أطول من الحركة المتبوعة بصامت مهموس؛ وعلّة ذلك أنّ الحركات أصوات مجهورة، وعندما تكون متبوعة بصامت مجهور فإن كميتها تزيد عنها عندما تكون متبوعة بصامت مهموس؛ وذلك بسبب تداخل عملية الجهر، فالانتقال من مجهور إلى مجهور لا يستدعي تغير في وضعية الأوتار الصوتية، ولو حصل بعض التغيير فإنّه تغير محدود... أمّا الانتقال من الحركة إلى الصامت المهموس فإنّه انتقال من مجهور إلى مهموس، وهذا فيه تحول الاوتار الصوتية إلى أخرى مما يؤدي إلى وجود زمن مفقود تستغرقه الاوتار في عملية التحول))[1]، وهذا يعني أنّ الانتقال والتحول في إمالة الفتحة قبل هاء التأنيث في الوقف، اعتمدت على كمية التأثر من قبل الصامت اللاحق اذ أثر في الحركة التي سبقتها كونها صوتاً مهموساً فأدى ذلك إلى إمالتها أثناء الوقف؛ كون الحركة صوتاً مجهوراً والهاء صوت مهموس فالتأثر كمي بطبيعة السابق وتأثر اللاحق، فتكون كمية الحركة معتمدة على الساكن التالي لها، فالحركة إذا تلاها ساكن احتكاكي أطول منها اذا تلاها وقفي[2]، والهاء بما أنهّ حرف مهموس فإنه يضعف الاعتماد عليه في الصوت ويجري معه النفس وفيه يحدث ((عدم اهتزاز الوترين الصوتيين، فالصوت المهموس هو الذي لا يهتز معه الوتران الصوتيان ولا يسمع لهما رنين حين النطق))[3]، ولكن بطبيعة الحال هذا لا يعني أنّ عدم الاهتزاز هو السكون المطلق اذ ذكر إبراهيم أنيس ((وليس معنى هذا أنّ ليس للنفس معه ذبذبات مطلقاً وإلا لم تدركه))[4].

وقد ذكر الداني مسبقاً طريقة نطقها قائلاً: ((... فإذا أتت ساكنة أو متحركة فينبغي للقارئ أنّ ينعم بيانها، من غير تكلف ولا ابتهار))[5].

وإنّ إدراك الإمالة يعتمد على السماع في إدراك الصوت أثناء النطق، فالصوت المهموس يحافظ على طبيعة الحركة وأبرازها، وذلك من خلال جريان النفس مع الحرف المهموس نتيجة لضعف الحرف.

وتكمن صفة الخفاء في الهاء في اتساع مخارجها وعدم اشراك اللسان وهذا ما قاله القرطبي: ((وأمّا الخفية فالهاء والألف...، وذلك لاتساع مخرجيهن وأوسعهن مخرجاً الألف؛ لأنه لا علاج على

([1]) الحركات في اللغة: 42-43.

([2]) ينظر: علم الاصوات: 101.

([3]) الاصوات اللغوية: 20.

([4]) نفسه: 20.

([5]) التحديد في الاتقان والتجويد: 125.

اللسان فيها كالنفس ثم الهاء...))[1]. وعلل ذلك أنّ العرب قد جعلت من خفاء الهاء ارتباطاً بالزوائد كما لم تعدها حاجزاً[2]، وبما أنّ حركة الألف تكون مفتوحة على الدوام لذلك هي امتداد للحرف قبلها، وذلك كون الألف والهاء للتأنيث يمالان في أنفسهما ويمال ما قبلهما من أجلهما[3].

([1]) الموضح: 54.

([2]) ينظر: الرعاية: 103.

([3]) ينظر: نفسه: 105.

المبحث الثاني
إمالة الألف إلى الياء

1: إمالة الألف المتطرفة:-

تعد إمالة الألف إلى الياء من الإمالات الكبرى؛ لأنّ الأصل في الإمالة، هو تناسب الأصوات وتقاربها؛ ولأنَّ النطق بالياء والكسرة مستفل، وبالفتحة والألف مُتَصعّد مستعلٍ، وبالإمالة تصير الأصوات من نمط واحد في التسفل والإنحدار، وقد ترد الإمالة على أصل الألف[1].

فكل ألف تمال إلى أصلها اليائي أو الواوي اذا وقعت لام الكلمة، سواء أكانت في الفعل أو الاسم فـ((الألف اذا كانت في آخر الكلمة فلا تخلو من أنْ تكون منقلبة عن واو أو ياء))[2].

وذكر سيبويه أنّه: ((مما يميلون ألفه كل شيء كان من بنات الياء والواو مما هما فيه عين، اذا كان أوّل (فَعَلت) مكسوراً، نحو الكسر، كما نَحَوْا نحو الياء فيما كانت ألفه في موضع الياء))[3].

وإنْ اللسان في حال الإمالة تتجاذبه عمليتان هما: عملية الصعود إلى الأعلى، وذلك في حال الألف وعملية النزول إلى الأسفل في حال الياء والكسرة، فحاول الناطق بهذه الطريقة أنْ يوحدَ عملية النطق. بجعل اللسان تحت تأثير عمليتين من وضع واحد، فلجأ إلى إمالة الألف نحو الياء، والفتحة نحو الكسرة[4]، قائلاً: ((عدولٌ بالألف عن استوائه، وجنوحٌ به إلى الياء، فيصير مخرجه بين مخرج الألف المفخمة، وبين مخرج الياء، وبحسب قرب ذلك الموضع من الياء تكون شدة الإمالة، وبحسب بُعده تكون خفّتُها)) [5].

([1]) ينظر: النجوم الطوالع: 90.

([2]) شرح المفصل (ابن يعيش): 56/9.

([3]) كتاب سيبويه: 120/4.

([4]) ينظر: التعليل الصرفي عند العرب في ضوء علم الاصوات الحديث (قراءة في كتاب سيبويه)، د. عادل نذير: 205.

([5]) شرح المفصل (ابن يعيش): 188/5.

وقال القدماء كلما كانت الألف ثالثة عادت إلى أصلها: ((فاذا كان المنقوص من بنات الواو، أظهرت الواو في التثنية لأنك اذا حركت فلابدّ من ياء أو واو فالذي من الأصل أولى، وان كان المنقوص من بنات الياء، أظهرت الياء))[1].

وذكر الاشموني في علة هذا القلب هي العودة إلى الأصل، وذلك بقلب الألف ياء في الاسم الجامد الذي أميل؛ لان الإمالة انحناء من الألف إلى الياء[2]،فنص على جواز إمالة الألف في نحو (دعا وغزا) من الفعل الثلاثي والعودة إلى الأصل اذا كانت منقلبة عن واو وذلك بقوله: ((يجوز إمالة الألف في نحو ((دعا وغزا)) من الفعل الثلاثي وإن كانت عن واو؛ لأنها تؤول إلى الياء في نحو: ((دعي وغزي)) من المبني للمفعول، وهو عند سيبويه مطرد... وقال أبو العباس وجماعة من النحاة: إمالة ما كان من ذوات الواو على ثلاثة أحرف، نحو: دعا وغزا قبيحة، وقد تجوز...))[3].

وهذا يعني أثر الصوت السابق – الألف الطويل – بالصوت اللاحق لكون الياء تكون أخَف في النطق اذا سبقت بصائت طويل مفتوح.

وإنّ الألف المتطرفة في نهاية الاسم هي عبارة عن فتحة طويلة، وأنّها جاءت مرحلة رابعة قد تطور فيها الاسم قياساً على الفعل الناقص وهي كما أشار القدماء إلى أنّ أصلها الواو أو الياء، وهي تقابل مرحلة التصحيح، ثم جاءت مرحلة ضياع الحركة أي مرحلة (التسكين)، ومن ثم تطورت إلى مرحلة الإنكماش (الإمالة) ثم مرحلة الفتح الخالص وهي ما وصلت اليه القبائل الحجازية[4].

– فتى – فتيْ – (فتَيٍ) – فتى

– عصو – عصْو – عصَوٍ – عصا

وهذا ما يُؤكد أنّ كل ياء أو واو كانت لاماً، وكان الحرف قبلها مفتوحاً فإنها مقصورة تبدل مكانها الألف[5].

([1]) كتاب سيبويه: 386/3.

([2]) ينظر: شرح الشموني على ألفية ابن مالك: 36/4.

([3]) نفسه: 36/4، وينظر: شرح التصريح :346/2

([4]) ينظر: المدخل إلى علم اللغة (رمضان عبد التواب): 296.

([5]) ينظر: كتاب سيبويه: 309/3.

ومن أغراض الإمالة، هو الإعلام بأنّ أصل الألف ياء، أو التنبيه على انقلابها إلى الياء في موضع أو مشاكلتها للكسر المجاور لها[1]، وكذلك تناسب الأصوات وتقاربها وبيان ذلك أنّ النطق بالياء والكسرة مستفل منحدر والنطق بالألف مستفل متصعد، وبالإمالة تصير الألف من نمط الياء في الإنحدار والتسفل[2]، وهذا يجعل التنبيه على الأصل واضح[3].

وبما أنّ الألف لا يمكن أنْ تكون أصلاً في الكلمة، بل منقلبة عن واو أو ياء هذا ما يجعل الإمالة منه إلى الياء، مُحَقِّقَة لنا الخفة في النطق، واختصاراً للجهد، عند الانخفاض.

وبذلك نجد أنّ الغرض الأساس من هذا التأثر قائم على ((الاعلام بأنّ أصل الألف الياء، أو التنبيه على انقلابها إلى الياء في موضع أو مشاكلتها للكسر المجاور لها أو الياء))[4].

وعدّ هذا النوع من الإمالة، بالإمالة الطويلة التي تنشأ من النحو بالألف إلى الياء، ويرمز لها بالرمز (e)، وهو اختلاف كمي، يدل على أنّ الإمالة صورة نطقية للألف أو الفتحة لا تحمل قيمة فونيمية خاصة أي ليس لها أثر في تغيير المعنى[5].

وهنا نعتمد على مخارج النطق التي ينطق المرء بها فنلاحظ أنّ أصوات الكلمة الواحدة قد يؤثر بعضها في بعضها الاخر، وقد نلحظ أنّ اتصال الكلمات يخضع لهذا التأثر[6]، لذلك أنّ تأثر صوت بصوت آخر هو أحد مظاهر التخفيف والتسهيل الذي تميزت به بعض القبائل، ((لأن البدوي بطبيعته يميل إلى الاقتصاد في المجهود العضلي عند النطق، أما القبائل المتحضرة... فقد حافظت على الأصل في النطق؛ لأنها تميل إلى التأني والهدوء في النطق))[7].

([1]) ينظر: النشر في القراءات: 24/15.

([2]) ينظر: همع الهوامع، 375/3.

([3]) ينظر: حاشية الصبان، 310/4.

([4]) اللهجات العربية نشأة وتطوراً، د. عبد الفتاح حامد هلال: 145.

([5]) ينظر: التعليل الصرفي عند العرب في ضوء علم الاصوات: 212.

([6]) علم اللغة: عبد الله عبد الحميد: 237.

([7]) اللهجات العربية في التراث: 98/1.

لذلك نجد أنّ المضارعة بين الأصوات لا تصل إلى درجة الادغام الذي يقتضي أنّ يتحول أحد الصوتين إلى مثل الصوت الاخر في المخرج والصفات، ولكنه يتغير في بعض الصفات بما يقرب بينهما بشكل يخفف من عملية النطق وتُعدُّ مماثلة جزئية[1].

وهذا النوع من التآلف والتفاعل والتأثر بين الأصوات ناتج من تأثر الصوت اللغوي بما يجاوره[2].

وعوّل ابن عصفور على درجات الإمالة القائمة على أنّ الإمالة لكسرة البناء أقوى منها لكسرةِ الاعراب، والمتصلة أقوى من المقدرة، وفيما كانت ألفة متطرفة رابعة فصاعداً أو ثالثة منقلبة عن ياء أقوى منها اذا كانت منقلبة عن واو مكسورة[3].

وطريقة نطق الألف الممالة إلى الياء تكون ((برفع مقدّم اللسان نحو الحنك الصلب، فيكون قريباً من موضع الحركة المعيارية (e) على معيار جونز، امّا الإمالة الخفيفة فتكون قريبة من الحركة المعيارية(c)))[4].

ووجه هذا النوع من التقارب والتأثر الصوتي بين الألف والياء بالممزوجة، اذ هي نوع من أنواع المصوتات فقيل ((أمّا الممزوجة من الألف والياء، وأمّا من واو وياء، وإمّا من ألف وواو))[5]، وهذا الانمزاج يؤدي إلى صوت طويل بين صوتين طويلين، فيكون الصوت الناتج منه بين بين مكون من صائتين مختلفتين، يمتد به الصوت وسطاً ويكون بين اثنين من الأطراف الثلاثة أو يمتد مائلاً إلى أحد الطرفين دون الآخر[6].

فالمصوتات الممزوجة أما تكون بين ألف وياء وهي تتوسط بين الحرفين أو تميل إلى الألف أو تميل إلى الياء وتعد الألف الممالة إلى الياء حركة أمامية نصف متسعة، فعند نطق الياء – نصف حركة – تتخذ الأعضاء الوضع المناسب لنطوع هذا النوع من الكسر، تاركة هذا الوضع إلى حركة أخرى

([1]) ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية، غانم قدوري الحمد: 219.

([2]) اللهجات العربية نشأة وتطوراً: 110.

([3]) ينظر: المقرب: 49-35.

([4]) الاصوات اللغوية: 41.

([5]) التفكير الصوتي عند الفارابي، ابتسام حسين جميل، (رسالة)، 79.

([6]) ينظر: نفسه: 79.

بسرعة ملحوظة، ويتجه وسط اللسان نحو وسط الحنك، وتنفرج الشفتان، ويسد الطريق إلى الأنف، وتذبذب الأوتار الصوتية[1].

وهذا النوع من الإمالة جاء لعلة دلالية، فإمالة الألف المنقلبة عن الياء والتي في حكم المنقلب عنها، فهي أيضاً لإرادة التناسب، وذلك لأنهم اعتقدوا وجود الياء في الكلمة، فكرهوا أنّ يقع مكانها ما هو مخالف لها، فأمالوا الألف، لإرادة التناسب لما في وهمهم من حصول الياء، وليدلوا بذلك أيضاً على أنّ الألف منقلبة عن الياء أو في حكم ما هو منقلب عن الياء[2].

وما أميل ليدل في إمالته على أصله أنّ ((هذه العلة تجري على أكثر الإمالات، وذلك أنّ تكون الألف أصلها الياء، أو تكون زائدة رابعة فيكون حكمها حكم ما أصله الياء، أو تكون الألف للتأنيث فتجب الإمالة لتدل على أصل الألف على أنّ الألف في حكم ما أصله الياء....))[3].

وما يمال أيضاً هو الألف الزائدة لغرض التأنيث، إذ إنّها تمال وهي بمنزلة بنات الياء، ففي معزى وحبلى، لم يجيء واحد من الحرفين الإ وهو من بنات الياء[4].

ويرى السيرافي: أنّ ألف حبلى ومعزى؛ منقلبة ياء لو صرفنا منها الفعل فقلنا وحبليت ومعزيت.... فقلنا: حبليان ومعزيان كما في رمى لأنهّ من رميت[5]، لذلك تمال الألف التي أصلها الياء لينحى بها نحو أصلها وتكون في الأفعال نحو (أتى وتعال ورمى) وتكون في الأسماء نحو (الهدى والقرى) وقيل في بعض الألفاظ التي جاءت في القرآن والتي اعتمدها القراء بإرجاعها إلى أصلها ((فان كنا نفسر الإمالة للكسر أو الياء والإمالة للإمالة بالتجانس الصوتي فنحن لا نستطيع تفسير إمالة تلك المجموعة من الكلمات التي أدخلها القدماء في باب ما أميل لتدل إمالته على أصله بأن القارئ أمال الألف ليدل على أنّ لها أصلاً في الياء لأن القراءة موجودة منذ عهد الرسول- (صلى الله عليه واله

([1]) ينظر: التفكير الصوتي عند الفارابي: 79.

([2]) ينظر: الظواهر الصوتية في قراءة حمزة الزيات، آمنة شنستوفة (ماجستير)، 80.

([3]) الكشف: 177/1.

([4]) ينظر: كتاب سيبويه: 381/4.

([5]) ينظر: شرح كتاب سيبويه (السيرافي): 138/4.

وسلم) –والتقعيد النحوي وجد بعد ذلك بكثير ولا تعلم أنّ القراء كانوا على عهد الرسول –(صلى الله عليه واله وسلم)– يدخلون في قضايا أصل الكلمة.... فلا بد من إيجاد تفسير لهذه المسالة))[1].

ففي سياق ما ذكر نجد أنّ النصوص عنّد شرّاح الشافية، قد فصلت القول في توضيح هذه الظاهرة وأثرها، فالرضي عوّل على أنّه اذا كانت الألف لاماً للكلمة كانت أولى بالإمالة قال: ((واذا كانت لاماً كانت أولى بالإمالة منها عيناً؛ لأن التغيير في الأواخر أولى، قال سيبويه: كره العرب إمالة نحو رَمى لكراهةِ أنّ يصيروا إلى ما فروا منه: يعني انهم قلبوا الياء ألفاً أولا فلم يقبلوا الألف بعد ذلك ياء، قلت: وينبغي على هذا أنّ يكرهوا إمالة نحو: بابٍ وعابٍ...))[2].

ثم حدد الرضي معطيات عّدة لهذا التحول قائمة على النحو الاتي[3]:

1– إمالة الألف إلى الياء اذا كانت متطرفة فأنها أما تكون في آخر الفعل فما جاء في آخر الفعل جاز إمالته مطلقاً؛ لأنه لها الأصالةِ في الياء عند اتصال الضمائر بها، نحو: رميت ويرميان.

2– وفي آخر الاسم أنْ كانت منقلبة عن ياء نحو الفتى والرحى، جاز إمالتها؛ لكون أصلها ياء وصيرورتها ياء في التثنية.

3– الألف الزائدة للتأنيث، كالحبلى، والذّفرى والأرطى والكمثرى والقبعثرى، لأنها تنقلب عن ياء في المثنى وكذلك الحال في سكارى وحبالى؛ لأنها عن التثنية والتسمية تقلب ألفاتها إلى ياء.

4– الاحتراز عن نحو قيل وحيل؛ لأن الياء تكون ساكنة وهذا يضعفها فهي كالمعدوم، وفي حال لو قلنا: لو كان ضعفها لأجل انقلابها ياء ساكنة لوجب إمالة نحو العصا*؛ لأنها تنقل ياء متحركة قوية بسبب الإدغام نحو العِصِيّ في الجمع، العُصَيَّة في التصغير.

([1]) القراءات القرآنية في الدرس الصوتي: 133.

([2]) شرح شافية ابن الحاجب، (للرضي): 12/2.

([3]) ينظر: نفسه: 12/2–13.

(*) أنّ نحو عصا وقفا من الاسم الثلاثي لا يمال؛ لأن ألفه عن واو ولا يؤول إلى الياء إلا في شذوذ او بزيادة وقد سمعت إمالة ((العشا)) مصدر الاعشى، وهذا شاذ، ينظر: شرح الاشموني لألفية ابن مالك: 25/4، شرح المفصل (ابن يعيش): 195/5.

أمّا ركن الدين الاستراباذي فقال: ((ومثال الألف الصائرة ياء مفتوحة نحو: دعا فإن ألفه وان كانت منقلبة عن واو – لأنّه من الدعوة – لكنها تصير ياء مفتوحة، في ما لم يسم فاعله؛ لكسرة ما قبلها ونحو حبلى بدليل حبليان،... وانما اعتبرت الألف في الإمالة اذا صارت ياء مفتوحة، لأنّ الحركة تزيدها قوة في اليائية، وان كان عارضاً بخلاف انقلابها ياء ساكنة؛ لان الحرف الساكن كالميت لا سيما حرف المد واللين))[1].

وفي حديثه عن الألف الزائدة للتأنيث، ((ولقائل أنّ يقول: لو لم يذكر حبلى ههنا لكان أولى لأن، ألفها منقلبة عن الياء))[2]. وقد اعترض على كلام ابن الحاجب بأنّه لا حاجة لذكر (جال وحال)، لأنه يعلم ذلك من قوله الصائرة ياء مفتوحة[3]، وردّ الخضر اليردي على ركن الدين قائلاً: ((إنّ ألف حبلى زائدة جيء بها للتأنيث، لا أصل لها ولا انقلاب لها عن غيرها كتاء التأنيث، فهي بمثابة الياء، على ما ذكره سيبويه، ولكن لا تكون منقلبة عنها، اذ كون الشيء في التقدير بمنزلة الشيء لا يستلزم انقلابه عن ذلك الشيء قطعاً))[4]، وقال في موضع آخر ((والصائرة ياءً* – لأنها لو تصير ياء نحو العصا لا يجوز فيه الإمالة، وهذا واضح الفساد، وانما حاول هذا الشارح – ركن الدين – مثالاً لما لا يصير ألفه ياءً أصلاً، وهذا لا يوجد إلاّ في بعض غير المتمكن من الأسماء؛ لأنّ كل متمكن تصير ألفه ياء في التصغير، وايضاً منع الإمالة في العصا ليس لأن ألفها لا يصير ياء في موضوع؛ لأنها صائرة إياها في التحقير بل لوجود الصاد فإنّه حرف مستعلٍ – والمستعل يمنع إمالتها–))[5].

وسوَّغ القصد من قول ابن الحاجب على أنّهُ كان قائماً على الأحسن أي أنّ كلامهُ كان مطلقاً[6].

ومن وجهة نظره أنّ تقييد الياء المفتوحة عند أبن الحاجب كانت قائمة على وجوه عدة هي[7]:

([1]) شرح شافية ابن الحاجب، (ركن الدين): 2/667–668.

([2]) شرح الشافية، ركن الدين الاستراياذي، 2/667–668.

([3]) ينظر: نفسه: 667.

([4]) شرح شافية ابن الحاجب، (الخضر اليزدي)، 2/727.

* اراد اليزدي: أنّ علامة التأنيث زائدة – الألف – والزائدة لا أصل له في الانقلاب لأنها علامة مبنى تقسيمي.

([5]) شرح شافية ابن الحاجب، (الخضر اليزدي): نفسه: 2/727.

([6]) ينظر: نفسه: 2/727.

([7]) ينظر: نفسه: 2/726–727.

1- إنّه قيد الياء المفتوحة، لئلا يَرد جواز إمالتها نحو: تابَ وجالَ، فهنا الألف تصير ياء نحو تِيْبَ، وجِيْلَ، لكنها لا تصبح ياء مفتوحة قطعاً والدليل على اعتبار الفتحة، وهذا ما قلده الجار بردي – سنتناوله لاحقاً – وهو أنّ الحركة يزيدها قوة في اليائية، وأنْ كان عارضاً بخلاف انقلابها ساكنة؛ ويجد أنّه من الأفضل أنّ نقول: أنّ الأحسن في تقييد الحركة المخصوصة بالغير التحقيرية، وان تُعدُّ الألف الصائرة ياء كونها مفتوحة لغير التحقير هو الأساس في صيرورتها؛ لأنها أما أنّ تكون ساكنة أو مضمومة أو مكسورة، أو مفتوحة، الكل عنده باطل ما عدا الأخيرة.

2- هذا التقييد قائم على أنّ الألف قد تصير ياء مفتوحة بالحركة التحقيرية مع امتناع الإمالة كما في القَنا، فأنّها قد تصير ياء مفتوحة في قولك: رأيت قُنَيَّة، ولا تمال.

على حين اعتمد الجاربردي أيضاً على حركة الياء المفتوحة، بقوله: ((لأنها لو صارت ياء ساكنة كما في جال وحال لقولهم جيل وحيل في مجولهما لا يكون لها أثر؛ لأن الساكن كالميت لاسيما حروف اللين مع أنّ هذه الكسرة يجوز أنّ تشم ضّماً، ويجوز أنّ تبقى الضمة على أصلها... فلا يلزم من اعتبار ما لا يتغير يائيته مع كونها قوية اعتبار ما هو في معرض الزوال مع ضعفه وجميع ما مر تقدير أنّ يكون السبب في الكلمة التي فيها الفتحة الممالة فإن لم يكن فإما أنّ يكون ذلك السبب إمالة أخرى أو لا))[1]. وهذا يعني أنّ التقيد عنده هو جعل الألف بمثابة الصائت القصير الفتحة.

وتوسلت القراءة في هذا الشأن – أي إمالة الألف إلى الياء الأصلية والمفتوحة المتطرفة – بتعاور آراء الشراح والقائمة أيضاً على أصالة المصوت وصفة الصائت الطويل للألف والياء، فالمصوتات في هذا على ظن ابن سينا بقوله: ((وأما المصوتات فأمرها عليّ كالمشكل لكني أظن أنّ الألف الصغرى والكبرى فمخرجهما من إطلاق الهواء سلساً غير مزاحم والواوان مخرجهما مع أدني مزاحمة وتضييق للشفتين... والياء أنّ تكون المزاحمة فيهما بالاعتماد على ما يلي أسفل قليلاً))[2].

([1]) شرح شافية ابن الحاجب، (الجاربردي): 151/2.

([2]) اسباب حدوث الحروف (ابن سينا)، تح: محمد الطبان: 85، وينظر: النجوم الطوالع (ابراهيم المارغيني):90.

فلا جرم أنّ ما جاء يعود بنا إلى الأصول التي تجعل التقارب بين الصوائت ملائماً، على حسب ما ذكره ابن جني ((وإنّما معنى قولنا إنّه كان أصله كذا لو أنّه جاء مجيء الصحيح ولم يعلل لوجب أنّ يكون... استعمل وقتاً من الزمان...، ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ...))[1].

وبما أنّ الإمالة هي ظاهرة من قبيل التلون الصوتي تختص بها بعض القبائل دون غيرها، فالفتح هو الأصل والإمالة فرع، لذلك علل الدارسون أنّ من سنن العرب تقريب الأصوات اللينة بعضها من بعض لما في ذلك من مشاكلة وتجانس والتماس للخفة التي رغبوا بها وأمالوا إليها[2].

وقيل إمالة الألف إلى الياء من الإمالات الجائزة، فعوّل الشيرازي، على أنّ المراد منها هو تناسب الحركات والحروف، وهي ليست واجبة، لأن الأصل هو ترك الإمالة فإنّ الألف لا يلزم أنّ تمال نحو الياء؛ لأن الإمالة في الألف عدول بها عن أصلها، فتصيرها إلى جهة حرف آخر، فإذن هي غير واجبة[3].

لا جرمَ أنّ إمالة الصوائت القصيرة والطويلة مرتبطة بعضها مع بعضها الآخر، فإنه لا يمكن أنّ تمال الألف نحو الياء حتى ينحى بالفتحة نحو الكسرة فيحصل التجانس؛ لأن الألف والياء وإن تقاربتا في وصفٍ، قد تباينتا من حيث أنّ الألف من حروف الحلق، والياء من حروف الفم، فقاربوا بينهما[4].

وعوداً على بدء في إمالة الألف المتطرفة فقد وضع علماء اللغة قاعدة للتعرف على ذوات الياء من الأسماء والأفعال، وأكثر الإمالات تكون على الأصل ((على هذه العلة تجري أكثر الإمالات وذلك أنّ تكون الألف أصلها الياء، أو تكون الألف للتأنيث، فتجب الإمالة لتدل على أصل الألف، أو على أنّ الألف في أصل ما حكمه الياء... فالتي أصلها الياء نحو امالة حمزة والكسائي لقوله آتى، وتعالى، ورمى، وسعى ورحى،...، فهذا كله في الأفعال وفي الأسماء نحو: (الهدى، والهوى،... ومتى، وفتى)...))[5].

([1]) الخصائص: 257/1، وينظر: كاشف الخصاصة على الفاظ الخلاصة شمس الدين ابن الجزري: 391، وسبك المنظوم وفك المختوم، 280.

([2]) ينظر: في الدراسات القرآنية واللغوية: 255.

([3]) ينظر: الموضح في وجوه القراءات، نصر بن علي بن محمد الشيرازي، تح: عمر الكبيسي، 210/1.

([4]) ينظر: شرح المفصل (ابن يعيش): 54/9.

([5]) الكشف: 177/1-178.

وعالج الدكتور إبراهيم أنيس إمالة الألف التي أصلها الياء قائلاً: ((الإمالة في الألف التي أصلها ياء تطورت من صائت مركب إلى إمالة فتح،... أمّا الإمالة بغير أصل من أصول الكلمة كإمالة الفتحة أو إمالة الألف غير المنقلبة عن أصل فليس هذا إلاّ نوعاً من الانسجام بين الصوائت، وهو أقرب إلى السهولة والاقتصاد في الجهد العضلي....))[1].

وهذا القول يعود بنا إلى الأصالة والفرعية في علة الإمالة، لأنّ بعضهم قال: ((إنّ الفتح هو الأصل وإنّ الإمالة لا تكون إلا عند وجود سبب من الأسباب فقد لزم الفتح، وإن وجد شيء منها جاز الفتح والإمالة، فما من كلمة تمال إلا ومن العرب من يفتحها ولا يقال كل كلمة تفتح من العرب من يميلها، إذ استدلوا على اطراد الفتح، وتوقف الإمالة على أصالة الفتح وفرعية الإمالة....))[2].

وعوّل برجستراسر على إمالة هذا النوع من الألف المتطرفة هو مما لا داعي لإمالته من الحروف المجاورة للفتحة الممالة، ولا في سائر الحركات في الكلمة، وهو ما أميل بسبب الاملاء والرسم القرآني، كرسم الكلمة القرآنية بالياء المدية بدل الألف نحو (رَمى)، ومن المهم أنّ الياء أتت في رسم القرآن الكريم قبل الضمائر: (رَميها) وفي الكتابة العادية ابدلت ألفها فكانت (رَماها)[3].

وقد ذكر أيضاً أنّ الفتحة الممدودة في مثل (رَمى) نشأت من اتحاد (aya) في (رَمى) وهو يرجع إلى أنّ الياء أثرت في نطق الفتحتين المجاورتين لها وإمالتها إلى (e) فصارت الحركة الممتدة (e) لا (a)[4].

وذكر د. جواد كاظم، أنّه إذا كانت الألف رابعة طرفاً فإمالتها جائزة نحو: ملهى، ومعزى، إذ الواو ترجع إلى الياء لوقوعها رابعة بدليل ظهورها في التثنية، تقول: ملهيان، ومغزيان[5].

وبذلك نجد أنّ لتطرف الألف نوعين هما:

1- الألف المنقلبة عن ياء في اخر (الكلمة الثلاثية) سواء في اسم أو فعل، نحو رمى وفتى.

([1]) اللهجات العربية: 144.

([2]) النشر: 251/1، وينظر: التطبيق الصرفي: 179.

([3]) ينظر: التطور النحوي للغة العربية، برجستراسر، 59/1.

([4]) ينظر: نفسه: 59/1.

([5]) ينظر: توجيه القراءات القرآنية في كتاب معاني القرآن: 251.

2- الألف الواقعة رابعة للتأنيث وهي متطرفة نحو ملهى، ومغزى وحبلى.

وهذا كلّه قائم على التقارب الصوتي بين الصائتين الطويلين الألف والياء، بدليل ما ذكره د. حسام النعيمي أنّ الألف ((كان في الأصل أحد صوتين: رقيق يقرب من الياء، وفخم يقرب من الواو... وما الإمالة والتفخيم إلاّ آثار هذين الصوتين، فالصوت الذي يُسمع في الإمالة هو صوت الألف قديماً حيث تطور صوت الإمالة إلى صوت الألف المحضة))[1].

وعليه أنّ ظهور الألفات في نهاية المقطع المفتوح، وذلك بأن يسلتقي اللسان في قاع الفم ويمر الهواء بين الوترين الصوتيين مذبذباً إياهما، فهو صوت مدّ طويل قياساً بالمصوتات القصيرة، كالفتحة مثلاً، فالاسترخاء أطول فيه علاوة على أنه طويل قياساً بالياء فلذلك يميل عندما يبتغي الإسراع في كلامه، فيضع الإمالة؛ لأنها تساعده في تعجيل انتاج الصوت، فضلاً عن قصر الياء قياساً بالألف، فالميل نحو الياء يسرع الكلام، وهذا ما يخص قبائل تميم وأسد وقيس وهم مُسرِعون في كلامهم، وكذلك الحال بالنسبة للقراء فالإمالة تسرع النطق[2].

2- وقوعها عيناً لأجوف ماضيه (فِلْتُ):-

قال سيبويه في مثل هذا النوع: ((ومما يميلون ألفه كل شيء من بنات الياء والواو مما هما فيه عين، اذا كان أوّل (فَعَلْتُ) مكسورا، نحو الكسر، كما نحو الياء فيما كانت ألفه في موضع الياء))[3]، وهذا يعني أن سيبويه لم يفرق في تأثير الكسرة بين الألف المنقلبة عن واو وبين غيرها.

واذا كان الفعل ثلاثياً أجوفَ أميلت ألفه، لتدل على أنّ أصلها هو الياء؛ لانّ الثلاثي لا يخلو من أنّ تكون ألفه من الواو أو الياء[4].

قيل تمال عين الألف إذا كانت بدلاً من عين فعل تكسر فاؤه حين يسند إلى هاء الضمير، سواء أكانت تلك الألف منقلبة عن واو مكسورة كماضي (خف) وهو (خاف)، أم عن ياء كماضي (بع) وهو (باع)، فيحولان في اللفظ على وزن (فِلْت)، والأصل (فعلت)، اذ حذفت العين وحركت الفاء بحركتها،

([1]) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 304-305.

([2]) ينظر: القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث، 134

([3]) كتاب سيبويه: 120/4.

([4]) ينظر: الموضح، 210/1.

وقيل: إنَّه لما حذفت العين – أي عين الفعل – حركت الفاء بكسرة مجتلبة للدلالة على أنّ العين ياء، وتمال الألف التي هي عين الفعل إذا كانت ياء مفتوحة، نحو: (دان)، أو ياء مكسورة نحو (هاب)، أو واو مكسورة نحو (خاف)، وإذا كانت الواو مضمومة أو مفتوحة فإنها لم تمل[1].

وهذا يعني أنّ الألف في مثل هكذا نوع تنطبق في حالات لغوية محددة نطقاً خاصاً قريباً من نطق الياء[2]، والذي يدعو إلى مثل هكذا نوع من الإمالة، أنّ الإمالة بالياء دليل على أنّ الألف المتوسطة اذا كانت في فعل (أجوف) يقال فيه (فعلتُ) نحو طاب وخاف أمليت ولم ينظر إلى ما انقلبت عنه، وكذلك اذا كانت عيناً فلا تخلو من أنّ تكون من واو أو ياء، فإذا كانت منقلبة عن ياء ساغت الإمالة فيها سواء أكانت في الاسم أم الفعلِ[3].

ونلحظ مما سبق أنّ ((الإمالة ظاهرة مطلقة تصيب جميع الفتحات الطويلة على أنه يمكن التمييز في هذا الصدد بين الفتحات الطويلة الواقعة داخل الكلمة... ما لم يطرأ عليها مانع من موانع الإمالة))[4].

وذهب ابن السراج إلى أنّ ما يحقق الإمالة بهذا الشأن؛ هو لأن الحرف الذي قبل الألف يكسر في بعض الأحوال وذلك نحو: (خاف، طَابَ، هابَ) وهي لغة لبعض أهل الحجاز، فأمالوا بقولهم (خِفْت، طِبْت، هِبْت)، وأمّا العامة فلا يميلون، ونقلاً عن سيبويه فإنهم قد مالوا (مات) وهم الذين يقولون: (مت) ومنهم من يقول هذا ماش في الوقف فيميل ومنهم من ينصب في الوقف[5].

وتأسيساً على ما سبق من القول يعدّ هذا من قبيل الاعلام والتأكيد على أنّ ((أصل الألف الياء، أو التنبيه على انقلابها إلى الياء في موضع أو مشاكلتها للكسر المجاور لها أو الياء))[6]، فالكسرة مقدرة

([1]) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، 642/2.

([2]) ينظر: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة د. غالب المطلبي، د. 127.

([3]) ينظر: شرح المفصل (ابن يعيش): 58/9.

([4]) دروس في علم أصوات العربية، 158.

([5]) ينظر: الاصول في النحو، 162/3.

([6]) النشر في القراءات العشر: 24/1.

في المحل الممال نحو (خاف) أصله (خوف)، والألف التي يكسر ما قبلها في أصول الكلمة فـ: خاف وصار لقولنا صرتُ وخفِتُ[1].

ولاعتماد ماهيّة ما جاء في هذه المسألة، كون الألف في ((طابَ)) أصلها "الياء"، أما الألف في ((خاف)) فأصلها ((الواو)) لكن أول الفعل ينكسر عند الاخبار (خِفْتُ) كما أنّ عين الفعل فيها أصلها الكسر[2]، لذلك أمليت على الرغم من وجود الحرف المستعلي قبلها وهو الطاء – في طاب – وعلّة الإمالة هنا تدل على وجود الكسرة في نحو (طِبْتُ) و(خِفْتُ) لذلك وجود الكسرة قد أثر في الحرف المستعلي وأصبح الحرف غير مؤثر[3]، وأمليت الألف إلى الياء،

فإمالة الألف مع وجود الحرف المستعلي جائز، نحو قراءة (خاف) بالإمالة على الرغم من وجود الخاء وهو حرف مستعل، ويرجع سبب ذلك إلى أنّها صيغت على (خِفت) بالكسر فيكون سبب الإمالة في (خاف)، هو ما ذكره سيبويه بأنّه ((يروم الكسرة التي في خفت كما نحا نحو الياء))[4].

وذكر ابن يعيش عن أصل الألف المنقلبة ياء بأنّها سواء أكانت فعلاً أم اسماً فإنها تمال إلى أصلها بقولهِ: ((ما كانت ألفه منقلبة عن ياء... فمثال الأوّل قولك في الاسم، نابٌ وعابٌ وفي الفعل باع، وهاب، إنما أمليت ها هنا لتدل أنّ الأصل في العين الياء))[5].

ففي مثل (طاب) نجد أنّ الألف هنا تجوز – الإمالة فيها – لأنها في الأصل ياء، مع أنّ هذه كان حقها بسبب صوت الاستعلاء (الطاء) المنع، غير أنّ هذا المانع لا يعمل هنا؛ لأنّ سبب الإمالة موجود في الألف نفسها، لذلك لم يؤثر حرف الاستعلاء في منعها عن الإمالة بعدِّ أنّ أصلها هو الياء[6].

([1]) ينظر: اللهجات العربية: 146.

([2]) ينظر: الكشف: 175/1.

([3]) ينظر: الموضح: 212/1.

([4]) كتاب سيبويه: 131/4.

([5]) شرح المفصل: 56/9.

([6]) ينظر: التطبيق الصوفي: 196.

ولابُدّ لنا من القول إنّ الصرفيين قد اشترطوا لمثل هذه العملية – أي إمالة الواو أو الياء – إلى الف أنّ تكون أي منهما في البنية التي تقع فيها غير أصلية أي تكون منقلبة عن واو أو ياء، وهذا يتم في البنى الناقصة والجوفاء[1].

فهذا يعني أنّ الألف اذا كانت منقلبة عن واو أو ياء كما ذكرنا سابقاً فإنها تحقق إمالة إلى الياء بصائت طويل مسبوق بحركة ملازمة للصامت الذي يسبقه وهو الكسر، لذلك يميل اللسان اثناء انطلاق الصوت.

فإن علة قلب الواو والياء المتحركتين، والمفتوح ما قبلهما – أي خَوِفَ، طَيِبَ – ألفاً ليست في غاية المتانة؛ لأنّ هذا القلب حدث للاستثقال فقلبتا ألفاً، اذ انفتح ما قبلهما، فخف ثقلها وإن كانتا أيضاً متحركتين، والفتحة لا تقتضي مجيء الألف بعدها، اقتضاء الضمة للواو، والكسرة للياء، ألا ترى إلى كثرة قَوْل، وبَيْع، وعدم ضم الفاء، وقِوْل وبِوْع بكسرها لكنهما قبلتا ألفاً، لكثرة دوران أحرف العلّة، وهو أثقلها فجاز قلبهما إلى ما هو أخف منهما من حروف العلة وهو الألف[2].

وفي الأعم أنّ توالي الحركات في العربية مكروه لذلك يوميء ابن عصفور إلى استثقال اجتماع المثلين وحدوث الإمالة بقوله: ((اذا كانت عين الفعل المجرد واو أو ياء، فإن كانت من ذوات الواو فإن الفعل يكون أمّا بضم العين أو فتحها أو كسرها نحو قام، وطال، وخاف، وإذا كان من ذوات الياء بفتح العين وكسرها، ولا يجوز الضم استثقالاً له في الياء، والعلّة في ذلك لتجانس حركة العين حركة الفاء، فإذا كان على (فَعَل) تقلب الواو والياء ألفاً، لاستثقال حرف العلة من جهة، واستثقال اجتماع المثليين – أي الحركتين – وهما فتحة الفاء، وفتحة العين، فيقلبوا الواو والياء ألفاً لخفة الألف ولتكون العين حرفاً من جنس حرف الفاء))[3].

وعُدَّ ما جاء منقلباً عن الواو على جهة الشذوذ، اذ قال ابن الخبّاز: ((وأما الألف المنقلبة فلا تخلو من أنّ تكون عيناً أو لامّا، فإن كانت عيناً أمليت أنّ كانت منقلبة عن الياء، تقول في ((نَابٍ وعَابٍ): ((نَاب وعَاب)) لقولك: أنْيَاب وعيُوب، وإنْ كانت من الواو: لم تُمُلْ، وذلك نحو ((بَابٍ ومَالٍ))

([1]) ينظر: الدرس الوفي في شرح الشافية للاستراباذي، 310.

([2]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاستراباذي: 3/11-12.

([3]) الممتع في التصريف، 2/437-438.

وقد أميلا على جهة الشذوذ قالوا: مررت بِبَابه، واخذْتُ مِنْ مَالِهِ))[1]، قال ابن الحاجب: ((ولا تؤثر الكسرة في المنقلبة عن واوٍ، نحو: بَابٍ ومَالٍ؛ لضعف هذا السبب عمَّا هو عن واو... لا ترجع الى الياء بحال، فإمالتهم الكِبَا، (ومن بابه وماله) شاذ كما شذّ العشا (والمكا)...)) [2]

وسجل الرّضي اعتراضاً على ابن الحاجب جاء فيه: ((أقول: قوله "عن مكسور" أي: عن واو مكسور؛ ليس ذلك على الاطلاق، بل ينبغي أنّ يُقال: عن مكسور في الفعل؛ لأن نحو رجل مال ونال.... أصلها مول ونول، ومع هذا لا يمال قياساً، بل إمالة بعضها لو أميلت محفوظة، (لأنّ الكسرة) قد زالت بحيث لا تعود أصلاً. أما في الفعل نحو خاف فإن الكسرة لما كانت في بعض المواضع تنقل إلى ما قبل الألف نحو خفت وخفنا أجيز إمالة ما قبل الألف، والألف المنقلبة عن واو مكسورة في الاسم والفعل لا تقع إلاّ عيناً، أما المنقلبة عن ياء فقال، سواء كانت الياء مفتوحة أو غيرها في الاسم أو في الفعل: عيناً أو لاماً، كتاب... وغاب وطاب...))[3]، هذا يفيد أنّ الرّضي عدّ ما كان منقلباً عن الواو هو من الشذوذ أو من القليل لأنّهُ أكدّ أنّ المنقلبة عن ياء ممالة بقوله: ((وهي إذا كانت عين فعل. في الأفعال أولى بالإمالة منها عين فعل في الأسماء؛ لأنه ينضم إلى انقلابها عن الياء انكسار ما قبلها...))[4].

ويتجلى تعليل هذه الظاهرة عند ركن الدين الاستراباذي، بالإعتماد على المرور السريع والاكتفاء بذكر الأمثلة المسببة لحدوث هذه الإمالة، فذكر مثال الألف المنقلبة عن واو مكسور نحو (خاف)؛ لأنّ أصله خَوِف، ومثال للألف المنقلبة عن ياء نحو (ناب)؛ لأنّ أصله نيب، بدليل جمعه على (أنياب) وتصغيره على نييب[5]، وهنا نلحظ في علّة الياء أنّه ردّتْ إلى أصلها في الجمع والتصغير لا على وزن الفعل وأصله.

وعند الخضر اليزدي كانت الأسباب قائمة على مرتكزين، الأول ما كانت الألف فيه منقلبة عن مكسور نحو: خاف، فإن أصله خَوِف بكسر العين، وعَدَّ أنّ المنقلبة عن ياء ليست هي المرادة في هذه

([1]) توجيه اللمع، العلامة احمد بن حسن الخباز، تحقيق: فايز زكي محمد: 602.

([2]) شرح شافية (ابن الحاجب): 2/703-704.

([3]) شرح شافية ابن الحاجب، (الرضي): 2/11-12.

([4]) نفسه: 2/12.

([5]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، (ركن الدين): 2/666.

المسألة فالذي أراده ابن الحاجب في قوله (عن مكسور)، أعمّ من أنّ يكون واواً أو ياءً، والسبب الآخر، عندما ذكر ابن الحاجب ((عن ياء))، هو الألف المنقلبة عن ياء[1]، وقال: ((ولما كانت الياء مطلقاً بمثابة الكسرة نزلوا المنقلب عنها منزلة المنقلب عن المكسور، وهذا لما دريت من أنّ الأصل الكسرة، والياء لكونها حرفها تنوب منابها، وذلك نحو: نابٍ؛ لأن أصله نَيَبٌ؛ لقولك في التصغير نُيَيْب، وفي التكسير أنياب....))[2].

لكنّه يضع تساؤلاً يجيب فيه على من يراوده الشك في علّة الفهم ولمَ ابن الحاجب أراد بالمنقلبة عن المكسور هو الألف المنقلبة عن حرف مكسور وليست الياء هي المرادة من قوله؟ فيقول: ((فإن قلت: لِمَ لا يجوز أنّ يكون المراد المنقلبة عن الياء المكسورة أيضاً، وما المانع من إجراء العام على ما يقتضيه؟

قلت: هو أنّ الانقلاب عن الياء سبب تام لا يحتاج إلى سبب آخر. نعم أنّ كانت الياء مكسورة كما في هاب مثلاً كان السبب أقوى من وجه القياس، وإن لم يكونوا ليفرقوا بين هذه الصورة وبين غيرها في الياء))[3].

وهذا يعني أنّه جعل من السبب الأول والمنقلب عن مكسور علّة لوجود مؤثرين وجود الصائت القصير سواء أكان في الواو أم في الياء واعتماده العموم المطلق، لكنه في حالة الياء المنقلبة اعتمد على التساوي المطلق، لأنّ الياء بمثابة الكسرة لذلك نزلوا المنقلب عنها مثابة المنقلب عن مكسور.

وعوّل الساكناني على ما جاء به ابن الحاجب، بوضعه سببين الأول يعتمد على الكسرة المقدرة التي تحدث الإمالة، والآخر على الياء المنقلبة المقدرة بالإعلال، فحمل المقدر على الملفوظ حمل النقيض عليه، وذلك من خلال ما يلي[4]:

1- ما تكون فيه الألف مبدلة عن المكسور كخَافَ، فالأصل خَوِفَ، فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فأمليت اعتباراً بالكسرة المقدرة، والسبب من جعل الكسرة المقدرة مؤثرة في الإمالة، هو ((إنّ الكسرة

([1]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، (الخضر اليزدي): 724/2.

([2]) نفسه: 725/2.

([3]) شرح شافية ابن الحاجب، (الخضر اليزدي) 724/2.

([4]) ينظر: الكافية في شرح الشافية (للساكناني)، 702/2.

قد زالت المكسور ببدل عنهما؛ فكأن الألف هو الحرف المكسور حكماً؛ بذلك الاعتبار جازت الإمالة،...))[1].

2- ما تكون فيه الياء مقدرة بالإعلال: نحو ناب، والأصل نَيَبٌ، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فأمليت نظراً للمقدر، وبما أنّ الياء مقدرة بالكسرة والكسرة لا تؤثر فيها؛ فأنها لا تؤثر لبعدها عن الكسرة بمرتبتين، فحمل المقدر الملفوظ حمل النقيض عليه، ويرد الساكناني على أنّ ما أراده ابن الحاجب فيه نظر، ((لحمله المقدر الملفوظ حمل النقيض عليه،...) والأولى أنّ يجيب على ما تقدم))[2].

في حين اعتمد الجاربردي على علَّة الأصل وهو انقلاب الألف عن مكسور في (خاف) وأصله (خوف)، وأما في الياء فمثل (ناب) وألفها منقلب عن ياء لقولهم أنياب، وهذه العلة تنطبق على الاسم والفعل[3].

أمّا المحدثون، فتجدهم بين مستفيض في توضيح أسباب هذه العلة معولين في آرائهم على من سبقهم، فاعترض د. حسام النعيمي على ابن جني عندما منع الإمالة في الاسم، لا في الفعل، لكثرة تغير الفعل بالإعلال والاعتراض يتمثل في قول ابن جني ((الأفعال موضوعة للتوهين والإعلال لتصرفها وأنها لا تتقارّ على حال واحد؛ فلذلك كثر فيها الاعتلال، ألا تراهم أمالوا مثل صار وطاب مع أنّ فيهما حرفاً مستعلياً؛ لأنهما فعلان، ولم يجيزوا ذلك في "صالح" و"خالد" لأنهما اسمان))[4].

فكان الرّد أنّ ما جاء لم يكن مصيباً وأن ما دعا إلى الإمالة مع وجود حرف الاستعلاء هو الألف التي أصلها ياء وما جاء عند ابن جني فيه وهن ظاهر، لأنّه اعتمد على إمالة (طاب وأصله طيب) بالفتح، والأمر الاخر هو أنّ انكسار الحرف لا يجوز إمالته وهذا الأمر لم يكن مذكوراً في الأسباب المجوّزة للإمالة[5]. وعوّل على أمرين في رفضه على ما تقدم به ابن جني[6]:

([1]) الكافية في شرح الشافية، (الساكناني): 702/2.

([2]) نفسه: 703/2.

([3]) شرح شافية ابن الحاجب (للجاربردي): 150/2-151.

([4]) المنصف: ابن جني، 55/1-56.

([5]) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية: 206.

([6]) ينظر: نفسه: 207.

أولا: أنّ الإمالة ظاهرة صوتية مختصة بالأسماء والأفعال، ولم يخصوا الأسماء للتفريق بينها وبين الأفعال.

والآخر: إنّه لم يوفق في علّة الإمالة في (خاف) لينقض القول بأنّ ما أميل من الفعل هو بسبب الياء وهذا من الواو – لأنه قال انكسار الحرف لا يجيز إمالته – وهذه مشكلة ظهرت أمامه مشكلة الكسرة في الواو والتي هي بعض الياء.

وقد عزا د. غالب المطلبي جواز إمالة الألف، نحو (خاف) إلى أسباب تتعلق بالنبر نتيجة تأثرها بأصوات المدّ المجاورة، على الرغم من وجود الخاء وهي من الأصوات المانعة للامالة[1].

وذهب د. إبراهيم أنيس إلى أنّ هذا النوع يتألف من صوت لين خالص، تكون من صوت لين مركب؛ وذلك عندما يكون صوت اللين طويلاً – حرف مدّ منقلباً عن أصل من أصول الكلمة سواء كان يائياً أو واوياً نحو (باع، وقال) مبيناً أنّه من المحتمل أنهّ كان ينطق بهما (بَعْ، قَوْل) ثم حدث تطور للصوت الأول (ai) إلى (e) وتطور الصوت الثاني (au) إلى (o) أي أميلت فتحة فاء الكلمة إلى الكسرة في (بيع) والى الضمة في (قوْل)[2].

وشرح هذا الرأي: (ويستفاد من كلام الدكتور أنيس أمور ثلاثة: الأول عدّه المزدوج(ai، ـــَـــى) هو الأصل لإمالة أمثال (باع)، الثاني: استناده إلى نظرية السهولة والاقتصاد في الجهد العضلي في عدّ الإمالة أقدم من الفتح في ذوات الأصل اليائي، عدّ الفتح أقدم من الإمالة في الأمثلة التي لا تتضمن أصلاً يائياً، والثالث: اعراضه عن إمالة ذوات الواو لصعوبة تسويقها صوتياً...))[3].

واتكأ الدكتور عبد الصبور شاهين على حدوث هذه العلّة هو نتيجة لوقوع صوتيِ العلة بين فتحة سابقة وحركة لاحقة[4]، قال: ((تحركت الواو أو الياء، وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً،... لا تصدق إلاّ على الكلمات التي عينها أو لامها حرف علة،...[5]))، وهذا ما يؤدي إلى أنّ اتحاد الصوتين (الفتحتين) ليصبحا فتحة

([1]) ينظر: في الاصوات اللغوية، دراسة في أصوات المد (غالب المطلبي)، 165.

([2]) ينظر: في اللهجات العربية: 57/1.

([3]) توجيه القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن، 275.

([4]) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 194.

([5]) نفسه: 194.

– طويلة – نحو ناب أصله (نَيَبَ): ن ـَـ/ ي ـَـ/ ب ـَـ فسقطت القاعدة في المقطع الثاني واتحدت فصارت

ن ـَـّ/ ب ـَـ (= ناب)، وأمّا نحو (هاب) فتجسد بكسرتي الفعل هِيب، فيتأت النطق به إلى الثقل في النسق الصوتي (ـَـ، ـِـ ، ـُـ) فلم يكن من بدّ للنطق به الا تحويل عينه إلى (ياء) ليتسنى لهم ذلك[1].

وكشف لنا هذا النص عن الاحتمالات التي يمكنها أنّ ترد في هذا الضرب ولا تخرج عن الآتي[2]:

1– أنّ إمالة (بَعْ) جاء اعتماداً على نظرية السهولة والاقتصاد؛ لأنّ اللسان مع الإمالة أقل ارتفاعاً منه مع نصف المصوت (الياء)، فالمزدوج الهابط (ai ، ـَـى) هو أقدم من صوت الـ(e) في اللغة، وأقدم من الفتح (a ، ـَـى).

2– أشار إلى أنّ الناطقين بـ(بَيَع) يستعملونها مرة فعلاً، وأخرى مصدراً، فهل من الممكن أنّ يكون الناطقون مرة بالإمالة ومرة بالفعل، وقد أرادوا التمييز لأجل علّة دلالية؟ لعلها حالة نادرة يكون فيها التمييز من أجل الدلالة جنباً إلى جنب مع تيسير النطق وتسهيله!

3– اختيار (بَعْ) في الأساس هل قائم على فكرة قديمة قالها ابن جني؟ بأن أصل باع (بَيَعَ) ثم أبدلت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فحدث تحوّل لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها.

ويفهم من ذلك أنّ الدكتور جواد قد عزا التركيز على إمالة ما كان منقلباً عن ياء لأنه يقول ((أنّهُ من الصعب... أنّ نبرر من الناحية الصوتية ما زعمه النحاة من جواز الإمالة فيما أصله واو مثل: خاف،... لأنّ الإمالة كان من حقها أنّ تكون من الفتح إلى الضم))[3]. واعتقد أنّ دكتور جواد قد وضع صوراً لهذا التحول إلى الإمالة على النحو الاتي[4]:

1– سقوط قمة المقطع الثاني (ـَـّ)– الياء

([1]) ينظر: أثر الصفات الصوتية في دراسة الظواهر اللغوية، دراسة صوتية صرفية، (اطروحة)، 235.

([2]) ينظر: نفسه: 275.

([3]) توجيه القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن، 274.

([4]) ينظر: نفسه: 276.

2- انتقال قاعدة المقطع نفسه (ي) إلى المقطع الأول لتكوين المزدوج الهابط (ai ، ـَـي)

3- تحويل المزدوج (ai ، ـَـ ي) إلى مصّوت الإمالة (e) وذلك بتخفيف الانزلاق بين مكوني المزدوج (ai) إلى أقصى حدّ ممكن:-

بَيَع= ب ـَـ / ي ـَـ / ع ـَـ

بَعْ= ب ـَـ ي / ع ـَـ

بِاع= ب ـِـ / ع ـَـ

وهذا يعني أنّ إمالة الفعل (بَعَ) تقتضي المرور بمرحلة المزدوج، على حين لا نجد لهذه المرحلة وجوداً في مرحلة الفتح. ويمكن أنّ نجترح التوصيف القائم على اسقاط الجزء الأول (ي) من المزدوج الصاعد هكذا:

1- بَيَع: ب ـَـ / ي ـَـ / ع ـَـ

2- بـ ـَـ /ـَـ / ع ـَـ تنقل قمة المقطع الثاني إلى الأول وذلك لأنّه لا وجود لمقطع في العربية يتكون من قمة فقط

3- ب ـَـ ـَـ / ع ـَـ

بالاتحاد

4- ب ـَّـ / ع ـَـ

5- قصرت العلّة الطويلة فصارت ب ـَـ/ ع ـَـ ثم حدثت الإمالة في قمة المقطع الأول فيها لحاظ للأصل هكذا: ب ـَّـ / ع ـَـ

وتردد كانتينيو في قبول الأصل اليائي، في الماضي الأجوف اليائي، نحو (بادَ) و(نابَ)، وذكر بأنَّ عدم قبول هذا التفسير، قائم على عدم مطابقة الأمثلة الواردة في لغة التخاطب، وتطبيقهم هذا قائم على الكثير من الحالات خاصة كان أقرب إلى البراعة من إرضاء العقل[1]، لأنهم ((اضطروا في تفسير

([1]) ينظر: دروس في علم أصوات العربية: 158.

إمالة... (مَأْتَ)) وأصله مَوَت بالواو بالالتجاء إلى صيغة المتكلم في الماضي وهي (مِتُّ) وذلك لاحتواء هذه الصيغة على كسرة. ومن ذلك يظهر ما في هذه التغيرات من تكلف...))[1].

لكنه عوّل على ما جاء ذكره لم يكن باطلاً اذ هناك لغات تصير فيها الفتحة إلى فتحة ممالة إمالة خفيفة (ä) أو شديدة (e) وذلك بتأثير كسرة (i) الموجودة في المقطع المجاور[2].

ويكشف ما مضى أنّ سبب حدوث هكذا إمالة، راجع إلى ضعف الواو والياء عند وقوعها بين حركتين، وذلك ((اذا ما لاحظنا طبيعة الأصوات الصامتة، وجب أنّ نلاحظ ضعف الواو، والياء حين تكون إحداهما بين مصوتين: اذ انهما ينحوان نحو الاختفاء))[3].

ثالثا – الإمالة بعد الإمالة:

يراد بها وجود ألفين تعرض الأول منهما للإمالة بتأثير الكسرة أو الياء، ثم أميلت الثانية بتأثير إمالة الأول، وأن تقريب الألف الأولى من الياء يعطي القدرة على إمالة الألف الثانية[4].

وتدخل في التجانس الصوتي والاقتصاد في الجهد العضلي؛ لأنها تجنب المؤدي الجمع بين عمليتين مختلفتين، وهي أثر من آثار مجاورة الأصوات ورغبة في المماثلة والتقريب[5].

وهذا يعني أنّ الإمالة للإمالة هي نتيجة تأثر الصائت الطويل (الألف) بتأثر من (صائت قصير أو صائت طويل) كالكسرة والياء فيؤدي ذلك إلى إمالة الثاني بتأثير من الصائت الطويل (وهو الألف)، وتقريب الألف – الصائت الطويل – من الياء – صائت طويل أيضاً – يعطينا القدرة على حدوث إمالة للألف الثانية.

وقيل هي لإرادة التناسب، وذلك لأنها؛ ((اذا وقعت بعد ألف في كلمتها أو في كلمة قارنتها قد أميلتا لسبب فالأول كرأيت عماداً وقرأت كتاباً))[6].

([1]) نفسه: 158.

([2]) ينظر: نفسه: 158.

([3]) العربية الفصحى، 41.

([4]) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب، 227–228.

([5]) ينظر: نفسه: 228.

([6]) أوضح المسالك: 348/2.

وأقرَّ ابن الخباز أنّ الإمالة للإمالة هي: ((... قولك: رأيتُ عماداً في الوقف، وكذلك كتبت كتاباً وعملت حساباً. فإن قلت أيُّ الامالتين السبب؟ قلت: الأولى؛ لأنك أملت ميم عِماد لكسرة العين، وأملت الألف المبدلة من التنوين في الوقف؛ لئلا يخرج من إمالة إلى تفخيم))[1]. ومن أنواعها إمالة ألف التنوين

- إمالة ألف التنوين:

إنّ الذي يسوغ إمالة ألف التنوين هو إرادة التناسب ((أي إنّ الألف قد تكون في كلمة لا تستحق الإمالة لكن لوقوعها بقرب ألف أخرى ممالة، فإنّه يحسن إمالتها لأحداث الاتساق والانسجام بين الأصوات، مثل: قرأت كتاباً فأنت اذا وقفت على كلمة (كتاباً) فإنك تقف عليها بالألف وليس بالتنوين، وهذه الألف لا تجوز إمالتها لأنها لا يتوافر فيها شرط من الشروط السابقة، غير أنّ الألف التي قبلها تمال لان قبلها كسرة منصوبة بحرف واحد فتمال الألف الثانية لإمالة الألف الأولى إرادة التناسب))[2]، يفهم من هذا – لا يتوافر فيها شرط من شروط الإمالة السابقة – أنّ هذا الضرب من الإمالة لا يخرج عن التناسب الصوتي وهو فاقد لسبب الإمالة.

ويحدث هذا النوع بسبب مجاورتها أو قربها من ألف ممالة، فإمالة الألف الموقوف عليها مبدلة من التنوين نحو قولنا: رأيت عِمَاداً لأجل إمالة الألف الأولى التي قبلها والمسبوقة بكسر[3]، أي أنّ السبب وجد في الإمالة الأولى، وفقد في الثانية.

ولعلّ البحث عن التناسب الصوتي هو ما جعل أنّ تظهر لنا مثل هذه الظاهرة إذ إنّ إمالة ألف التنوين قد يكون أيضاً ناتجاً عن علّة من علل الإمالة نتيجة تأثر السابق باللاحق، ((حيث تمال الألف الأولى في كلمة لعلّة من علل الإمالة، ثم تمال الألف الثانية في نفس الكلمة لإرادة التناسب))[4].

فنجد أنّ في قولهم (عِماداً) قد أمليت الألف الأولى، وعلة الإمالة هنا وقوعها بعد الكسرة، وقد فصل بينهما حرف واحد –الميم–، ثم أميلت الألف الأخيرة لمناسبة الألف الأولى.

([1]) توجيه اللمع (شرح كتاب اللمع) (لأحمد بن الحسن الخباز)، 603.

([2]) التطبيق الصرفي: 185.

([3]) ينظر: علل القراءات القرآنية: 309.

([4]) التصريح: 286/5.

وذكر ابن يعيش أنهم قد أمالوا الألف لألف ممالة قبلها فقالوا ((رأيت عماداً...، أجروا الألف الممالة مجرى الياء لقربها منها، فأجنحوا الألف الأخيرة نحو الياء، والفتحة قبلها نحو الكسرة، كما فعلوا ذلك فيما قبلها من الألف والفتحة، والغرض من ذلك تناسب الأصوات وتقارب أجراسها))[1].

وفي حال كانت الألف غير لازمة وموقوفاً عليها فالإمالة تكون فيها ضعيفة فيقال: ((رأيتُ زيداً، كما يقال رأيت شيبان، لكن الإمالة في نحو: رأيت زيداً أضعف، لأن الألف ليست بلازمة لزوم ألف شيبان))[2]، وذلك كون الألف موقوفاً عليها فقصد بيانها، بأن يمال إلى جانب الياء كما في حبلى، ولا يقال رأيت عبداً إلاّ عند البعض، اذ لا ياء قبل الألف ولا كسرة – لذلك ضعفت:–[3].

وقيل أنّ هذا النوع ناتج من التجانس الصوتي، والاقتصاد في الجهد العضلي لكي لا يجمع القارئ في جهازه الصوتي بين عمليتين مختلفتين وهي أثر من آثار مجاورة الأصوات ورغبة في المماثلة أو التقريب كما وصفها ابن جني[4].

ولعلّ حدوث هذا النوع ناتج أيضاً بسبب مجاورتها أو قربها من ألف ممالة، فإمالة الألف الموقوف عليها مبدلة من التنوين نحو قولنا: رأيت عِماداً لأجل إمالة الألف الأولى قبلها المسبوقة بكسر[5].

وقد يكون التناسب هو السبب في إمالة ألف التنوين ((نحو، رأيت عماداً، فقد تمال فتحة الدال وفقاً لإمالة فتحة الميم، وجاز ذلك وان كان الألف ألف تنوين لأن الأواخر محل التغيير))[6].

فالألف المبدلة من التنوين ناتجة من الوصل في حالة النصب، لأنّ القارئ يقصد الوصل، وكذلك العوض عنه والبدل منه حين يقصد الوقف وذلك نحو: ((إبدال الألف من التنوين فإذا وقفوا على الاسم المنصوب المنون أبدلوا تنوينه ألفاً فقالوا: لقيت زيداً، وركبت فرساً، وجعلوا مع الألف شرطتين:

([1]) شرح المفصل (ابن يعيش): 195/5.

([2]) كتاب سيبويه: 261/2.

([3]) ينظر: شرح الشافية (للرضي الاستراباذي): 13/2.

([4]) ينظر: القراءات القرآنية في الدرس الصرفي القديم والحديث: 136.

([5]) ينظر: علل القراءات القرآنية، محيي الدين سالم، اطروحة.

([6]) شافية ابن الحاجب: 13/3.

الأولى فتحة، والثانية تنوين، فاجتمع في الخط علامتان علامة الوقف وهي الألف، ومتى أراد الوقف وقف عليها، وعلامة للوصل وهي الشرطتان، فمتى أراد الوصل وصل بهما))[1].

وهذا يعني أنّ هذه الإمالة ناتجة عن المناسبة وذلك؛ لسبب موجود في اللفظ، وفيما أميل لإمالة غيره، فأرادوا أنّ يكون عمل اللسان ومجاورة النطق بالحرف الممال[2].

وقد تكون العلَّة الأخرى لهذا النوع ناتجة من وقوع حاجزين قويين بين الكسرة والألف؛ ((يقولون: رأيت عماداً فيميلون الألف في النصب لإمالة الألف الأولى...))[3].

لكن بعضهم قد أجمع على عدم إمالة الألف المبدلة من التنوين مطلقاً، لأن ((ما جاء من هذه الألف قد عدّ للإلحاق لا للتنوين، كما في قراءة "تترا" على قراءة أبي عمرو بن العلاء، ومن معه بالتنوين، فأمالها من جعل ألفها للإلحاق بـ(جَعْفَر)، وفتحها من جعلها بدلاً من التنوين والمقروء به هو الثاني))[4]، ويمكن أنّ نعدّ ذلكّ ناتجاً من التقارب بين الصوائت بعدّ الإمالة هي تقريب صوتي، ومعناها الاتجاه مكررة بالصائت أقصيراً كان أم طويلاً إلى حالة ارتكازية وسطى بين اثنين من قرينَيْه[5].

وقد عُنيّ شرّاح الشافية بهذه الظاهرة، اذ يُومئ الرّضي إلى الأثر الظاهر في هذه الإمالة وحدوثها، فجعل الإمالة للإمالة في هذا النوع من الأثر قائماً على ضربين وهما:

1- إمالة الفتحة في الكلمة لإمالة الفتحة في تلك الكلمة، أي إنّه يمال الحرف الثاني نتيجة لإمالة الأول، نحو عِماداً، وهنا أميلت فتحة الدال وقفاً؛ لإمالة فتحة الميم، وجاز ذلك في ألف التنوين؛ لأن الأواخر محل التغير، ولبيان الألف وقفاً كما في أفْعَى.

ولإيضاح ذلك نجد أنّ الرّضي قد عوّل على ما جرت فيه العادة عند العرب وهو أنّ تبدل تنوين النصب ألفاً عند الوقف، فمثلاً في رأيت زيداً يقولونها بالألف؛ ((لأنّ الألف ليست بلازمة لزوم ألف

([1]) شرح التصريف؛ (الثمانيي)، 307.

([2]) ينظر: النشر في القراءات العشر 35/2.

([3]) الاصول في النحو: 163/3.

([4]) اتحاف فضلاء البشر: 58، * المؤمنون: 44.

([5]) ينظر: الأصوات اللغوية، عبد القادر عبد الجليل: 306-307.

شيبان، وسهل ذلك كون الألف موقوفاً عليها فيقصد بيانها بأن تمال إلى جانب الياء...))[1]؛ وذلك لكراهة أنّ يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف، قال سيبويه ((إن كل اسم منون يلحقه في حال النصب في الوقف الألف كراهية أنّ يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف منه أو زيادة فيه لم تجئ علامة للمنصرف فأرادوا أنّ يفرقوا بين التنوين والنون))[2]، وهذا يعني أنّ العلَّة والأثر من هذا الابدال أي – إبدال التنوين في النصب ألفاً عند الوقف – فينماز عند الرضي بكون ((... التنوين شبيه الألف من حيث أنّ اللين في الألف تقاربه الفتحة في التنوين فأبدلوه ألف لما بينهما من المقاربة))[3].

2– إمالة الحرف الأول لإمالة الحرف الثاني؛ اذا كان الحرف الثاني فتحة على الهمزة نحو: رأى ونأى، أمال بعضهم فتحتي الراء والنون لإمالة فتحة الهمزة؛ وذلك لأن الهمزة حرف مستثقل فطلب التخفيف معها أكثر بتعديل الصوت في مجموع الكلمة[4].

ولذلك – حدثت الإمالة للإمالة – في موقع فتحة الهمزة ليوصلنا إلى إمالة الألف وذلك في نحو رأى، فهنا أميلت الألف بعد الهمزة لتُقرَّب من أصلها وهو (الياء)، وكذلك أميلت فتحة الهمزة ليوصلنا بذلك إلى إمالة الألف، وكذلك الحال في الراء في كلمة (رأى)، لتوالي حرفين ممالين حققت هذه المتواليات استجابة صوتية في الإمالة للإمالة، كما في قوله تعالى: ((نأى بجانبِهِ))[5]، اذ أمليت النون[6]، وقيل في ذلك، ((...أما اجتماع ثلاثة أحرف ممالة فقليل نحو رأى ونأى، وأكثر ما تقع الإمالة في حرفين، ساكن ومتحرك قبله ووَقَفَ القُرّاء كلهم بلا فتح، غير همزة كوصلهم، إلاّ الكسائي؛ فإنّه اذا وقف أمال الهمزة والألف التي بعدها وفتح الراء، والألف التي بعدها،...))[7].

في حين ذهب ركن الدين إلى الاكتفاء بذكر مثال الإمالة للإمالة في نحو: رأيتُ عِماداً؛ ((فإن الإمالة في ميم عماد لكسرة العين وإمالة الدال لكسرة الميم، فإمالة الدال لأجل إمالة الميم))[8].

([1]) شرح شافية ابن الحاجب: (الرضي): 14/2.

([2]) كتاب سيبويه: 281/2.

([3]) شرح التصريح: 388/2.

([4]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (للرضي الاستراباذي): 14/2.

([5]) الانبياء: 36.

([6]) ينظر: الكشف: 191/1.

([7]) نفسه: 192/1.

([8]) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): 668/2.

وأمّا الخضر اليزدي فقد نهج في مثل هذه الظاهرة أنّ تكون ضمن الشواذ معوّلاً على وصف ألف التنوين وإمالتها بالشاذة، قائلاً: ((فبعض الشواذ: ألف التنوين، وإنما كانت إمالتها شاذة؛ لأنّ الإمالة حق الألف المتصلة، وهذه منفصلة؛ لأن التنوين حرف من حروف المعاني، فكذا ما هو بدله، إلا أنّ بعض العرب أجروها مجرى المتصلات؛ لأجل كونها كالجزء، كما صنعوا هذا الصنيع في الضمير المجرور من حيث أنّ كل واحد منهما لا يوجد منفصلاً، وشبه سيبويه هذا بالكسرة العارضة في قولهم: مررت بِبابِهِ، واخذت من مالِهِ فكما نزلوا السبب العارض منزلة السبب الأصيل، فكذا نزلوا المحل العارض منزلة الأصيل، و... كما تقول: رأيت زيداً؛ لأجل (الياء)، ودرست عِلماً؛ لأجل الكسرة، والأكثر في هذا النحو النصب؛ اذ الأصل عدم الاعتداد بالعارض))[1]، وأن اليزدي هنا ألحقه بالشذوذ ولم يعتد به لمخالفته الأصول، لأنه ((فرق ما بين العارض والشاذ استناد الأول إلى أصل معتبر من قياس او سماع. مقابل أنّ الثاني ضعيف من جهة القياس، وقد لا يوجد له نظير من الاستعمال، على هذا المنهج اعتد بالعارض من اعتد به أو رفضه من رفضه لمخالفته الأصول فألحقه بالشذوذ))[2].

وبلحاظ ما جاء في نص اليزدي، بأنّهُ يأنف إلى أنّ الأصل هو عدم الاعتداد بالعارض*، ويعني ذلك هو خروجه عن القواعد المرعية، وتخلفه عن اللحوق بالأصل، ((فإن العرب قد تعتد* بالعارض، ولا تلتفت إلى الأصل))[3]، وعدم الاعتداد بالعارض هو الأكثر في كلامهم[4]، وبما أنّ الإمالة تكون في الألف المتصلة وهنا ألف التنوين منفصلة، لذلك هي من الشواذ عنده، بعدّ التنوين حرفاً من حروف المعاني، ففي (رأيت زيداً) كانت الإمالة لأجل الياء، وفي (درست عِلماً) كانت لأجل الكسرة، فهنا نزلوا السبب العارض منزلة السبب الأصيل؛ لأن بعض العرب أجروها مجرى المتصلات، وهذا ما حقق إمالة لأجل الإمالة.

([1]) شرح شافية ابن الحاجب (الخضر اليزدي): 729/2.

([2]) الجوانب الصوتية في الاعتداد بالعارض وعدمه عند القراء: 25.

* الاعتداد بالعارض: هو إلحاق الطارئ بالأصل واعطاؤه ما يلزم من الاحكام كحلول نائب الفاعل محل الفاعل.

* عدم الاعتداد بالعارض: هو تخلفه عن اللحوق بالأصل بسبب مباينته في بعض الشروط، او لضعف المشابهة بين اللازم والعارض: ينظر: الجوانب الصوتية في الاعتداد بالعارض وعدمه عند القراء، (عبد الله بن فهد) :24-25 .

([3]) الممتع في التصريف (لابن عصفور): 282/1.

([4]) شرح التصريح: (للازهري): 90/1.

أمّا الساكناني فقد وصف هذا الأثر من التحول بالقلة والضعف، قائلاً: ((وقد تجوز الإمالة لإمالة سابقة... كقولك: رأيتُ عماداً، فإنّه اذا أمليت الفتحة والألف فبقيت الدال مفخمة من غير إمالة؛ فيجوز أنّ تمال فتحة الدال – أيضاً – لأنه لما تحققت الإمالة السابقة فكأنّه تحققت الياء والكسرة، فبذلك زادت إمالة أخرى، ويختص ذلك بالوقف، فإذا وصِلَ عاد التنوين وزالت الإمالة الثانية، واعلم أنه ضعيف لعدم تحقق الكسرة قبلها، ومن المعلوم أنّ الانحناء للإمالة ليس كسرة؛ فلذلك قل وضعف))[1]، وفي هذا نظر؛ لأنهّ أشار إلى أنّ الانحناء للإمالة ليس كسرة، فكيف يكون ذلك؟ وإن الأصل في تعريف الإمالة هو أنّ تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء!، ثم بعد ذلك يردف قائلاً: ((أي: يجوز إمالة ألف التنوين في الوقف عند بعض النحويين تشبيهاً بالألف الرابعة والخامسة فأنها مبدلة من الياء؛ فكأنه قدر فيه ذلك. واعلم أنّهُ لا يختص بما قبل اخره ياء كزيدٍ، وبَيْعٍ، بل له وقوع في نحو: رأيت فلساً بالإمالة. توهم الشارحون أنّها انما جازت للياء قبل الاخر كرأيْتُ زيداً. وهو غلط وانما وقع فيه من قوله: نحو ((رَأيْتُ زيْداً))[2].

ترى الباحثة أنّ ما جاء به الساكناني فيه نوع من التخبط ،والاعتراض لا لأجل قيمة صوتية أو لغوية وإنَّما هو مجرد الرد على ما جاء به الرضي، لأنّه يتخبط في أقواله، بأنّ الوقف في إمالة ألف التنوين قد جاء عند النحويين، والذي نعرفه أنّ الإمالة هي عند بعض العرب المميلين، وفي قوله: ((توهم الشارحون)) هنا إشارة للرضي، على أنّ الإمالة في (رأيت زيداً) تكون من أجل الياء، (ورأيت عِلماً) من اجل الكسرة، ولا تجوز في نحو (رأيتُ فلَسْاً)؛ لأنّه ليست فيه الياء، وهنا في اعتراضه على الرضي لم يكن منصفاً لأنه كما ذكرنا أنّ الرضي لم يصرح بالجواز، وكشف الجاربردي عن آليات هذا الأثر اللهجي في إمالة الألف في (رأيت عماداً) بأنها ناتجة عن إمالة الألف الأولى بكسرة العين قائلاً: ((فتميل الألف الأولى بكسرة العين، ثم الثانية المنقلبة عن التنوين لأجل تلك الإمالة، وان كانت آتية بعدها...))[3].

ثم يُفَصّل ما جاء في هذا الصدد، من أنّ الإمالة للإمالة سببها ضعيف؛ نتيجة استعمالها واعتمادها من بعض المميلين، ولأنها ليست بكسرة مخففة ولا ياء فلا يلزم عدّ الكسرة والياء في مناسبتهما

([1]) الكافية في شرح الشافية، (الساكناني): 2/704-705.

([2]) نفسه: 2/705.

([3]) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي)، 2/153.

للإمالة، ويرى أنّ بعضهم جوّز الإمالة للإمالة بعد الألف، ومنه قراءة بعضهم* (اليتامى والنصارى) بإمالتين أمليت الألف الأخيرة؛ لأنها تنقلب ياء في التثنية، وأمليت الأولى لإمالة الثانية وهو ضعيف، ولم يذكره المصنف لضعفه وقلّته – ووجه الضعف فيه أنّه لو لم يمل في ذاك لعدل من سفل إلى علو وهو مستكره – وأنّهُ لم يكن إمالة بل سبباً من أسباب الإمالة، وكما تمال الألف المنقلبة عن التنوين في الوقف نحو رأيت زيداً لأجل الياء وهو في كلمة أخرى، وإنها قليلة؛ لأنّ الألف عارضة للوقف فهي في حكم التنوين[1].

ثم يعّول على الاختلاف في هذه المسألة، بأنّ الياء أدعى للإمالة من الكسرة؛ لأنها حرف والحرف أقوى لقيامه بنفسه، ولأنّ الكسرة بعضها، وذهب بعضهم إلى قوة الكسرة لأنّ اللسان يتسفل بها أكثر من تسفله بالياء[2].

وهذا يعني أنّ ما أشار اليه الجاربردي، في إمالة الألف المنقلبة عن التنوين في الوقف نحو رأيت زيداً، لأجل الياء بأنه من القليل، وذلك بسبب ((إنّ الألف أصل منقلبة عن التنوين. فالألف لم يحذف في الوصل، بل فقد شيئاً من طوله تحت وطأة التخلص من المقطع المكروه. حتى اذا كان الوقف وذهب التنوين تمّ له طوله بعودة ذلك الشيء المفقود))[3]، وأشار عبد الفتاح شلبي إلى أنّ الإمالة لأجل الإمالة على نحو إمالة (تراءى)، فإنهم أمالوا الألف الأولى من أجل إمالة الألف الثانية المنقلبة عن الياء وقالوا رأيت عماداً فأمالوا الألف المبدلة من التنوين لأجل إمالة الأولى الممالة لأجل الكسرة[4].

وللالتفات على معطيات أثر هذه الظاهرة بين شّراح الشافية، نجد أنّها كانت متفاوتة فيما توصلوا اليه، فالرّضي وضعها في خانة القليل، وركن الدين لم يصرح بعلّة، أمّا الخضر اليزدي فقد عدّها من الشذوذ، واعتمد الساكناني على القلة والضعف، أمّا الجاربردي فكانت عنده من القليل وإن كنت أجد أنّ هناك نظراً في آرائه لأنها متفاوتة بين التصريح بالضعف والقلة.

---

* يقصد قراءة الكسائي.

([1]) ينظر:شرح شافية ابن الحاجب، (الجاربردي): 155/2.

([2]) ينظر: نفسه 155/2-156.

([3]) الوقف في المدونة النحوية، د. جواد كاظم، 146.

([4]) ينظر: الإمالة في القراءات واللهجات: 212-213.

الفصل الثاني

أثر الصائت في الإعلال

(بالقلب والنقل والحذف)

المبحث الاول

أثر الصائت في الإعلال بالقلب

أولاً:-الإعلال بالقلب

تسعى الباحثة في هذا الفصل إلى دراسة القواعد الصرفية، والتداخل الفونيمي بين أصوات العلة، وأثر الصوائت على بنية الكلمة، وإلقاء الضوء على تعامل شرّاح الشافية على الإعلال بالقلب في ضوء المعطيات الآتية:

1-: قلب الواو ياءً

أ- وقوع الواو ساكنة بعد كسرة

قال سيبويه في هذا التحوّل ((هذا باب ما تقلب فيه الواو ياءً، وذلك إذا سكنت وقبلها كسرة، فمن ذلك قولهم: الميزان والميعاد؛ وإنمّا كرهوا ذلك كما كرهوا الواو مع الياء في ليَّة وسيّدٍ ونحوهما، وكما يكرهون الضمة بعد الكسرة حتى إنّه ليس في الكلام أنْ يكسروا أول حرف ويضموا الثاني، نحو: فَعَل... وترك الواو في مِوْزان أقل، من قبل أنّه ساكن فليس يحجزه عن الكسر شيء....))[1].

نلحظ أنّ العلّة لهذا التحول تكمن في التخلص من الثقل في التتابع (ـِـ و)، مويزين وموعيد وموقيت، وإنّما أبدلوا الياء لاستثقالهم هذه الواو بعد الكسرة، فلما ذهب ما يستثقلونه ردَّ الحرف إلى أصله[2].

وصرّح السيرافي بأنّ الواو عندما سبقت بالكسر أوجب قلبها، وذلك بقوله ((.... اعلم أنّ ما كان من بدل الحرف بحركة أوجبت قلب ما بعده أو بحرف على حال يوجب قلب حرف بعده، ثم صغرت ذلك أرجعته فزالت العلة الموجبة للقلب في التصغير أو في الجمع ورددته إلى أصله، فمن ذلك ميعاد وميزان وما جري مجراها أصله مِوْعاد ومِوْزان قلبت الواو ياء؛ لسكونها وانكسارها ما قبلها....))[3].

فنرى أنّ أثر قوة الكسر عن طريق بعض التغيرات في البنى الصرفية، قد أدى إلى قلب الواو إلى ياء، وذلك؛ بتأثير الكسرة في الواو[4].

([1]) كتاب سيبويه: 355/4.

([2]) ينظر: نفسه: 457/3-458.

([3]) شرح كتاب سيبويه (للسيرافي): 198/4.

([4]) ينظر: تفاوت الصوائت في القوة؛ هدى جنهويتشي (بحث): 121-128.

وذكر ابن الحاجب في شافيته قائلاً: ((تقلب الواو ياءً اذا انكسر ما قبلها....))[1]، فميزان وميقات من الوزن والوقت، أصله مِوْزان ومِوْقات، فكرهوا الواو الساكنة بعد الكسرة فقلبوها ياءً[2].

وعول شرّاح الشافية على ذلك في شرحهم لهذا الأثر القائم على التحوّل فقال الرّضي: ((اعلم أنّ الواو اذا كانت ساكنة غير مدغمة وقبلها كسرة، فلابد من قلبها ياء، سواء كانت فاء لميقات، أو عيناً نحو: قيل؛ وأمّا اذا كانت لاماً فتقلب ياء وإن تحركت...؛ لأن اللام محل التغيير، وان كانت فاء متحركة، مكسوراً ما قبلها لم تقلب ياء، نحو: إوَزَّة، وأصله إوْزَزَة))[3]، ويبدو أنّ التحريك والادغام يقوي الحرف، والسكون يضعفه.

وعوَّل ركن الدين على أنّ المناسبة بين الكسرة والياء أساس هذا القلب بقوله: ((وتقلب الواو ياء اذا انكسر ما قبلها للمناسبة، نحو: ميزان، وميقات، أصله: مِوْزان، ومِوْقات من الوزن والوقت، قُلبت الواو ياء للمناسبة وطلب الخفة))[4].

وإنّ اقتضاء الكسرة جاء؛ لأنّ الكسرة هي جزء من الياء وهذا ما ذهب إليه الخضر اليزدي بكون أنّ الواو الساكنة المكسور ما قبلها تقلب ياءً؛ وذلك لاقتضاء الكسرة إياها، إذ هي حرفها، وذلك نحو: ميزان أصله مِوْزان من الوزن، ومِيْقات أصله: مِوْقات من الوقت[5]. وتكشف هذه النصوص عن ضعف الحرف بالسكون: ((... لأن الحركة في الحرف تقويه والسكون يضعفه...)) [6]، وهذا يعني أنّ نصف الصامت قد توهّن بالسكون، فأثر فيه الصائت القصير بقلبه إلى حرفٍ من جنسه عُبرّ عنها بالمناسبة.

وذكر الساكناني أنّ الأثر في هذا القلب يعود إلى سكون الواو وكسر ما قبلها، فميزان اسم آلة من الوزن أصله مِؤْزان قلبت الواو ياءً كما تقدم، وميقات أصله مِوْقات فقلبت الواو ياء[7]، وثمة شرط لهذا التحول قوامه التتابع أو المباشرة؛ إذ لا فاصل يحجز بين الكسرة والنصف صامت.

وصرّح الجاريردي بكراهة التتابع (ـِـ و): قال ((اعلم أنّ الواو تقلب ياء اذا سكنت وانكسر ما قبلها نحو: (ميزان)، و(ميقات)، وأصلها (مِوْزان)، و(مِوْقات)، كرهوا الواو الساكنة بعد الكسرة

([1]) الشافية (ابن الحاجب):95/1

([2]) ينظر: شرح الشافية (ابن الحاجب): 752/2.

([3]) شرح شافية: ابن الحاجب: (الرضي): 59/3.

([4]) شرح شافية، ابن الحاجب، (ركن الدين): 733/2.

([5]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الخضر اليزدي): 818/2.

([6]) المنصف: 1/ 221.

([7]) ينظر: الكافية في شرح الشافية (الساكناني): 756/2.

فقلبوها))[1]، والحقيقة أنّ الثقل يكمن في الانتقال بين صوتين مختلفين (ـــِ و)، مما يفرض على آلة النطق القيام بحركات عكسية سريعة، كانتقال اللسان من الأمام إلى الخلف عند النطق بـ(ـــِ و)، قال ابن جني ((انما قلبت – يعني الواو الساكنة المكسور ما قبلها – ... لأنك اذا بدأت بالكسرة، فقد جئت ببعض الياء، وآذنت بتمامها، واذا تراجعت عنها إلى الواو فقد نقضت أول قولك بآخره، وخالفت بين طرفيه...))[2]، وقد فرق السيرافي بين أنّ تكون الواو نفسها مكسورة (وِ) وأن يكون ما قبلها مكسوراً وهي ساكنة قال: ((بين أنّ تدخل الكسرة على الواو نفسها، وبين أنّ تدخل على ما قبلها فرق، وذلك أنّ الكسرة اذا دخلت على ما قبل الواو ثمَّ أتت الواو فقد نطقت بالكسرة وهي من حيز الياء، بل هي نقيضتها، فكرهوا أنّ ينطقوا بشيئين متباينين فقلبوا الواو ياءً لمشاكلة ما قبلها إذ لا حاجز بينهما))[3].

وأشار د. عبد الصبور شاهين، في رؤية جديدة لهذا القلب، وهو كراهية العربي للتتابع بين الكسرة والضمة، فكان الإجراء بإسقاط عنصر الضمة قال: ((فان الواو والياء في مثل موزان، إلا وهماً جسدته الكتابة العربية لما كانت فكرة تتابع الكسرة والضمة قد أسقطت عنصر الضمة وعوضت مكانهُ كسرة قصيرة لتصبح بالإضافة إلى ما سبقتها كسرة طويلة بعد الميم لتصبح بالإضافة إلى ما سبقتها كسرة طويلة بعد الميم هي التي تثبت في صورة الياء الأُولى، فالأولى أنْ تقول قلبت الضمة كسرة تخلصاً من الصعوبة ونزوعاً إلى الانسجام ولكي تتضح الصورة تستطيع أنْ تضع إدراجي الحركة في مِوْزان إلى جانب ثلاثية الحركة في صِوام ثم تنظر إلى نتيجة اسقاط الضمة في كلا التركيبين))[4].

وقيل إن الدكتور عبد الصبور شاهين قد وهم في هذا التفسير ثلاثية الحركة إن صدقت في صِوام فإنها لا تصرف على مِوْزان؛ لأن مِوْزان تبدأ بمقطع صوتي طويل مغلق (مِوْ)، يليه مقطع طويل مفتوح هو (زا) فقلب الواو ياء في مِوْزان ليس من باب تجنب ثلاثية الحركة وإنمّا من باب تغليب حركة الكسرة على الضمة حتى تصبح الكلمة ميزان[5].

والحقيقة لا أجده قد قال بثلاثية الحركة في (ميزان) بل قال بثنائيتها (ـِـ و)، فرؤية الدكتور عبد الصبور شاهين قائمة على أنّ السبب الحقيقي وراء هذا القلب هو ((تتابع مزدوجين في الكلمة....، وهذا التتابع أشبه بتتابع الكسرة والضمة، حيث تقع فيه الواو إثر الياء ونظراً لصعوبة هذا

([1]) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): 245.

([2]) سر صناعة الاعراب: 22/1.

([3]) شرح كتاب سيبويه (السيرافي): 224/5.

([4]) المنهج الصوتي للبنية: 189-190.

([5]) ينظر: التغيرات الصوتية الصرفية: (د. اسيل عبد الحسين حميدي)، (بحث)، 546.

التركيب لكراهة اللغة له فإنها مالت إلى إحداث الانسجام في هذا المثال واشباهه، بتغليب عنصر الكسرة على عنصر الضمة، وهنا يمكن أنّ يقال أنّ الواو قلبت ياء فعلاً))[1]، ويمكن أنْ ننظر إلى التوجيه الصوتي لهذه الرؤية من خلال قسمين هما:

1- رؤية عاملت نصف الصامت على أنّه صائت قصير، ومن ثمّ ساغ لها القول بثنائية الحركة (ـِـُ) من خلال قوله ((ولكي تتضح الصورة نستطيع أنّ نضع ازدواجية الحركة في (مِوْزان) إلى جانب ثلاثية الحركة في (صِوَام)، ثمَّ ننظر إلى نتيجة اسقاط الضمة في كلا التركيبين... وبذلك تصدق ملاحظتنا القائلة بأن سلوك اللغة يهرب من الحركة الثلاثية إلى الثنائية، ومن الثنائية إلى الحركة الواحدة، كلما كان ذلك أيسر))[2].

ويمكن توصيف هذا القول مقطعياً هكذا

م ـِـُ / ز ـّـً ن

م ـِـ / × ز ـّـً ن إطالة النطق بالصائت القصير

م ـِـ / ز ـّـً ن

2- وقوله ((.... ومن الثنائية إلى الحركة الواحدة...)) ،الأصوب منه القول: إلى الحركة الواحدة الطويلة، وهذه الحركة الطويلة ليست ناجمة من الجمع بين حركتين قصيرتين، وإنمّا هي إطالة النطق بالحركة القصيرة.

ولتفسير أو توصيف ذلك التأثير الناجم عن قوة الكسرة وللتخلص من أثر الثقل المصاحب للانتقال من الكسر إلى الضم؛ وهو تفسير لا يخرج عن دائرة الأوائل وذكره عودة الله منيع قائلاً: ((عندما تلتقي الواو بالكسرة قد يحدث أنْ ترى نوعاً من تكلف النطق وثقله، فلكي تنطق بالواو تستدير الشفتان، ولكي تنطق بالياء يحدث العكس فتنفرجان))[3].

ونلحظ أنّ الحركة الموجودة في (مِوْزان) أدت إلى تغير في الحروف التي تلتها إلى حروف مدّ أو صوائت طويلة مجانسة لها، وهذا ما سوغ أثر الصائت القصير بوجوده مع الحرف؛ ((إذ الأصل فيها

([1]) المنهج الصوتي للبنية: 189-190.

([2]) نفسه: 189-190.

([3]) العربية الفصحى، (عودة الله منيع)، 204.

موزان بواو احتكاكية نصف مصوت))[1]، فلو كان الأمر قاصراً على قلب الواو إلى ياء كما قال أهل التصريف لكان ينبغي أنّ تكون تلك الياء المجتلبة من جنس الواو أي نصف مصوت احتكاكي وما كانت مصوتاً طويلاً؛ ذلك لأنها في مقابل الفاء من (مِفْعَال) كما يرون[2].

فلذلك عوّل الدكتور صباح عطيوي على حذف قاعدة المزدوج الهابط، وعلى ذلك الأساس قد حذفت، وذلك بمدِّ الصوت بالمصوت القصير تعويضاً عن ذلك أي:

م ـِـ و / ز ـّـ ن / م ـِـ / ز ـّـ ن

واستدل الدكتور أحمد مختار عمر على أنّ صورة قلب الواو إلى ياء يمكن أنّ ترجع نسبتها إلى المغايرة التي تدل على ((تعديل الصوت بتأثير صوت مجاور، ولكنه تعديل عكسي يؤدي إلى زيادة مدى الخلاف بين الصوتين))[3].

بيدَّ أنّ الدكتور جواد كاظم قد عوَّل على أنّ القلب الذي اعتمدته المرجعيات القديمة، لا يحقق عدداً منها في هذا الفعل، وذلك عندما ذكر المزدوج الهابط (ـِـ و). في نحو (مِوْزان، والغازوْ)، إذ ذكر أنّ في هذه الصورة لم يحدث قلب، بل اسقاط للعنصر الثاني في المزدوج (و)، وتعويض ذلك بزيادة زمن النطق الذي نجم به تخلق للكسرة الطويلة، (ياء المد)[4]، بالشكل الاتي:

مِوْزان = م ـِـ و / ز ـّـ ن اسقاط الواو

م ـِـ / ز ـّـ ن مد الصائت القصير بزيادة زمن النطق

وبهذا فالمحدثون يعللون ذلك على:

1- الهروب من ثنائية الحركة إلى الحركة الواحدة عند الدكتور عبد الصبور شاهين.

2- توافر المزدوج الهابط (ـِـ و) القائم على حذف الجزء الثاني منه "الواو" واطالة النطق بالصائت القصير الذي قبله، عند د. صباح عطيوي، و د. جواد كاظم عناد.

3- المغايرة: رؤية قوامها أنّ قلب الواو ياءً قائمة على المغايرة العكسية للصوت المتحول، عند د. أحمد مختار عمر.

([1]) التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع، (د. صباح عطيوي)، 254.

([2]) نفسه: 255.

([3]) دراسة الصوت اللغوي، (د. احمد مختار عمر): 329.

([4]) ينظر: المزدوج في العربية، (د. جواد كاظم): 96-97.

4- رؤية لا تخرج عمّا ذكره الأوائل د. منيع عودة، وفوزي الشايب.

ب- قلب الواو ياءً إذا اجتمعت مع ياء والسابق ساكن:

قال سيبويه في باب ما تقلب فيه الواو ياء: ((إذا كانت متحركة والياء قبلها ساكنة، أو كانت ساكنة والياء بعدها متحركة؛ وذلك لأنّ الياء والواو بمنزلة التي تدانت مخارجها؛ لكثرة استعمالهم إياها وممرهما على ألسنتهم، فلما كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجز بعد الياء ولا قبلها، كان العمل من وجه واحد ورفع اللسان من موضع واحد، أخف عليهم، وكانت الياء الغالبة في القلب لا الواو، لأنها أخفّ عليهم لشبهها بالألف، وذلك قولك في فَيْعِل سَيدّ وصيّب، وإنما أصلهما سَيْوِد وصَيْوِب))[1]، يفهم من هذا النص أنّ الياء والواو أنزلتهما كثرة ترددهما في الاستعمال بمنزلة ما تدانت مخارجه وعدم وجود الحاجز – المباشرة بينهما –، وهذا دلّ على أنّ أحد الصوتين لابد أنّ يكون ساكناً؛ لأن الساكن اذا تحرك كان فاصلاً بينهما وذلك لموقعية الحركة بعد الحرف، وأنْ علّة قلب الواو ياء عنده، هو خفة الياء عليهم؛ وذلك لشبهها بالألف[2]، لأن الألف مخرجها من إطلاق الهواء سلساً غير مزاحم، والياء تكون المزاحمة فيها بالاعتماد على ما يلي أسفل قليلاً[3]، امّا المبرّد فقد قال: ((وإن كانت الثانية واواً قلبتها ياء ثم أدغمت الياء فيها لأنّ الواو تقلب إلى الياء ولا تقلب الياء إليها، لأن الواو من الشفة وليست من مجمع الحروف، وإنّما الادغام نقل الأثقل إلى الأخف، والياء من موضع الحروف... مثل سيّد وميّت وأصلهما سَيْوِد ومَيْوِت،...، واعلم أنّ مثل سَيّد ومَيّت يجوز فيه التخفيف فتقول سَيْد ومَيْت، لأنّه اجتمع تثقيل الياء والكسرة فحذفوا لذلك وقالوا ميْت وهين...))[4]، يبدو أنّ الثقل تخلق في التتابع (ي/ و ـِـ) اذا وقعت الواو بين ياء وكسرة؛ ولذلك ذهب ابن السرّاج إلى أنّ وقوع الياء بين الساكن والمتحرك؛ منحها حكم الواقعة بين ساكنين؛ لأنّها لا يغيرها ما بعدها فهي على حالها إلا أنْ يكون الساكن الذي قبلها ياء فإنها تقلب إلى ياء وتدغم فيها نحو سيّد وميّت إذ كان الأصل فيها سَيْوِد ومَيْوِت[5]، بَيّد أنّ ابن عصفور عوّل على أنّ النطق بالواو المكسورة أمراً مستثقلاً، وفيه كراهة – اجتماع الواو والياء – إذ قال: ((... أنّ الواو

([1]) كتاب سيبويه: 274/4، وينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: 9/5.

([2]) ينظر: نفسه : 365/4.

([3]) ينظر: أسباب حدوث الحرف: (ابن سينا): 126.

([4]) المقتضب: 222/1.

([5]) ينظر: الأصول في النحو: 310/2، والخصائص: 157/1.

المكسورة بمنزلة الياء والواو، فكما يكرهون اجتماع الياء والواو حتى يقلبون الواو إلى الياء، تقدمت أو تأخرت،... ويقولون: (سَيِّد) والأصل ((سَيْوِد))...))[1].

وعلل ابن يعيش أنّ ما جاء مبنياً على الخفة بين الواو والياء وصفاتهما المشتركة المبنية على المدّ واللّين قائلاً: ((وأمّا (سيد)... فأصل ((سيد)): ((سيود)) وهما بمنزلة ما تدانت مخارجه، وهما مشتركان في المد واللين، والأولى ساكنة، فقلبت الواو ياء، ثم أدغمت الياء في الياء؛ لأن الواو تقلب إلى الياء، ولا تقلب الياء إلى الواو؛ لأن الياء أخف، والإدغام نقل الأثقل إلى الأخف...))[2]، ولا يخرج تعليل ابن يعيش لهذا التحول بعلّة مخرجية (تدانت مخارجها)، وعلة قوامها صفة المدّ واللين فيهما، وكانت العلّة الغائبة حاضرة وهي (الخفة).

ووجّه الرضي علّة التحول بقولهِ ((وأما في الواو والياء في نحو سَيِّد وأصله سَيْوِد وذلك لثقل الواو... وثانيهما كون الحرف الأول ذا فضيلة ليست في الثاني، فيبقى عليها بترك قلبه إلى الثاني...))[3]، ويبدو أنّ ما ذكره الرضي في تحول الواو إلى ياء، وادغام الياءين معاً، يرجع إلى أنّ الواو والياء يستثقل اجتماعها، ليست بأثقل من اجتماع الواوين أو الواو المضعفة، اذ وردت هذه الظاهرة في المدونة الصرفية فقلبت الواو إلى الياء سواء تقدمت الواو أو تأخرت وان كان القياس في إدغام المتقاربين هو قلب الأول إلى الثاني، وإنمّا فُعِلَ ذلك لتحقق الخفة المقصودة؛ لان الواو والياء ليستا بأثقل من الواو المضعفة[4].

وذهب ركن الدين الاستراباذي إلى القول بالمناسبة بين صائتي – الكسرة والياء – فقال: ((تقلب الواو ياء لاجتماعهما والياء...؛ أي تقلب الواو ياء وتدغم في الياء ويكسر ما قبل المدغم إن كان ما قبله ضمة لمناسبة الكسرة الياء. اذا وقعت عيناً أو لاماً أو غيرهما واجتمعت تلك الواو مع ياء وسبق الساكن على الآخر – واواً كان الساكن أو ياء – كسِّيد، أصله سَيْوِد؛ قلبت الواو ياءً وادغمت الياء وكان السابق ياء ساكنة))[5].

([1]) الممتع في التصريف: 333/1.

([2]) شرح المفصل (ابن يعيش): 370/5.

([3]) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): 265/3.

([4]) ينظر: نفسه: 185/3.

([5]) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين الاستراباذي): 788/2، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك: 1596/3، وشرح الاشموني: 114/4.

ولم يبتعد اليزدي عما ذكر، إذ عوّل على السبق والسكون، وعلى اختصاص كل بناء بصيغة خاصة، للفرق بين المعتل والصحيح، فكان الأول على (فَيْعِل) – بالكسر –، والآخر على: (فَيْعَل) – بالفتح – قال: ((... كان: سَيْوِداً بكسر العين عند المحققين البصريين أصلاً وحالاً، وذهب البغاددة إلى أنّه كان فيعلاً بالفتح كصَيْغم وصَيْرَف؛ لفقدان الكسر في أمثلته في الصحيح، فقلبت الفتحة كسرة، وهو ضعيف؛ اذ قد يكون للمعتل من البناء ما لا يكون للصحيح كفُعَلَةٍ في جمع فاعل، نحو: قضاة في قاض...))[1].

وذهب الساكناني إلى وجوب التحول طلباً للخفة فكان التحول أولى عنده اذ قال: ((... وتقلب الواو على سبيل الوجوب ياءً إذا اجتمعت معها وسكن السابق وتدغم ويكسر ما قبلها سواء كان عيناً أو لاماً... مفرداً كان أو جمعاً... كسيد وميت أصله: سَيْوِد قلبت الواو ياء لأنها الأخف، والمصير اليه أولى. واعلم أنّه (فَيْعِل) – بكسر العين – عند أكثر البصريين من المتقدمين والمتأخرين...))[2].

ولله در الجاربردي انماز في ذكره أنّ غاية هذا التحول كانت للإدغام قال: ((... وتقلب الواو ياء وتدغم في الياء؛ لأن مخرجا الواو والياء وان تباعدا لكنهما يجريان مجرى المثلين لما بينهما من المد وسعة المخرج فكرهوا اجتماعهما فقلبوا الواو ياء وادغموهما في الياء، ويشترط أنّ يكون الأولى ساكنة ليمكن الإدغام وإنما جعل الانقلاب إلى الياء؛ لأنها أخف فقالوا سيد وميت وزنهما عند المحققين من أهل البصرة فَيْعِل بكسر العين، وذهب البغداديون إلى أنه... بفتح العين كضيغم وصيرف... قالوا لأنا لم نر في الصحيح ما هو على فيعل بالكسر وهذا ضعيف؛ لأن المعتل قد يتأتى فيه ما لا يتأتى في الصحيح....))[3].

ذهب د. عبد الصبور شاهين إلى القول إنها ((تقوم على أساس تتابع مزدوجين في كلمة سيود، هكذا: (/ س ـَـي / و ـِـ د)، وهذا التتابع أشبه بتتابع الكسرة والضمة، إذ تقع فيه الواو إثر الياء، ونظراً لصعوبة هذا التركيب، وكراهة اللغة له، فإنها مالت إلى احداث الانسجام في هذا المثال واشباهه، بتغليب عنصر الكسرة على عنصر الضمة، وهنا يمكن أنّ يقال: أنّ الواو قلبت ياء فعلاً))[4]، وعلّق علاء صالح الاسدي على هذا بقوله ((قد شبه ... تتابع المزدوجين الهابط (ـِـ ى) والصاعد

([1]) شرح شافية ابن الحاجب (الخضر اليزدي): 871/2–872، ينظر: والانصاف: 715/2.

([2]) الكافية في شرح الشافية (الساكناني): 811/2.

([3]) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): 305/2–306.

([4]) المنهج الصوتي للبنية العربية: 189–190.

(و ـَـ) بتتابع الكسرة والضمة، وزاد أنّ تتابع هكذا مزدوجين يصعب النطق به، فضلاً على كونه مكروها من قبل اللغة، فصير إلى إحداث انسجام صوتي بقلب قاعدة المزدوج الثاني نصف الصامت الواو ياء))[1]، ثم أشار إلى أمرين[2]:

الأول: أنّ المزدوجين الهابط والصاعد بقيا على حالهما ولم يتغير فيهما سوى قاعدة المزدوج الصاعد (و ـِـ)، لذلك فهل الصعوبة في توالي هذين المزدوجين ناتجة من تتابع المزدوجين؟ أو ناتجة من تركيبة هذين المزدوجين؟.

والآخر: أنّ القاعدة تشتمل على أمثلة مغايرة لما مثل به د. شاهين مثل (طوي) و(لوي) تصبحان طيٌّ و (ليٌّ) فالنسيج الصوتي لـ(طوي): هو

/ ط ـَـ و / ي ـُـ ن / في حالة الوصل

/ ط ـُـ و ي / في حالة الوقف

فالمزدوجان الهابط والصاعد موجودان في حالة الوصل، ولكن الواو نصف الصائت سبقت الياء نصف الصامت والمعروف أنّ اللغة تكره تتابع الكسرة والضمة لا العكس[3]، ويقوم توجيه د. محمد جواد النوري على الاتي:

1- أنّ ما حدث في (سَيْوِد) هو أنّ الياء أثرت في الواو تأثيراً تقدمياً فقلبتها إلى جنسها؛ وذلك بهدف إحداث نوع من التجانس والتماثل بين الأصوات المتجاورة

هكذا: س ـَـ ي / و ـِـ / د ـُـ ن

صارت: س ـَـ ي / ي ـِـ / د ـُـ ن

2- أنّ ما حدث في طوِي، ناتج من تأثير الياء في الواو تأثيراً رجعياً؛ وذلك لسرعة اللغة أو الناطقين بها في إغلاق المقطع المستثقل في حد ذاته والذي زاد استثقاله بإغلاقه بنصفي حركة مختلفتين في المخرج وفي أوضاع اللسان والشفتين بنصف حركة مضعفة مماثلة، ولما في ذلك من سهولة بالقياس إلى اغلاقه بنصفي حركة مختلفتين[4].

([1]) موانع الاعلال (علاء الاسدي): 64.

([2]) ينظر: نفسه: 64.

([3]) ينظر: علم أصوات العربية (محمد جواد النوري): 337-338.

([4]) ينظر: نفسه:337.

وسَجَّل باحثٌ اعتراضه على التوجيه في (سيود)؛ وذلك ((لأن الياء ضعيفة في موقعها وسكونها فلا تستطيع التأثير في الواو المتحصنّة بحركتها، ولكن يمكن القول أنّ الكسرة القصيرة أثرت في الواو فقلبتها إلى نصف حركة مجانسة لها وهي الياء، فأحدثت تجانساً مع ما قبلها وما بعدها...))[1]، ولكنه في (طويّ) عوّل على المقطع الطويل المزدوج الإغلاق، ولكن في حالة الوصل تخلصت البنية من المقطع الثقيل (طَوْيٌّ)، وهذا أصل البنية فأثرت الياء نصف الحركة التي قويت بموقعها وحركتها تأثيراً رجعياً في نصف الحركة الواو الضعيفة، بموقعها الذي في نهاية مقطع فقلبتها إلى جنسها، لإحداث التماثل بين الأصوات المتجاورة؛ ولأن الصائت القصير (الفتحة) وبعدها الياء أخف نطقاً من الفتحة وبعدها الواو؛ وذلك لأنه عند النطق يحدث استدارة للشفتين، وهذا لا نجده في الياء التي تكون أقرب من الواو إلى الفتحة[2]، لكن الدكتور حسام النعيمي ذهب إلى الاعتماد على ذائقة العربي وأثرها في هذا التحول قال: ((ويبدو أنّ الذوق العربي كان يؤثر صوت الياء على صوت الواو، ويراه أخفّ منه وأيسر... وهذا الايثار جعلهم يبدلون الواو ياء اذا التقتا وكانت الأولى ساكنة اذ يقلبون الواو ياء ويدغمون كقولهم: (لويت ليّا، وطويت طيّا وسيد وهيّن وطيّ)...))[3]، وكانت المعالجة الصوتية عند د. جواد كاظم قائمة على فكرة المزدوج المتوافر في المقطع الثاني (و)، إذ يقلب الجزء الأول منه ياءً هكذا:

س ـَـ ي / و ـِـ / د ـُـ ن

س ـَـ ي / ي ـِـ / د ـُـ ن

ولا أرى جديداً في هذا التوصيف وما يمكن أنْ يحسب لشيخنا الفاضل تعويله على توصيف آخر لا يقوم على القلب بل على اسقاط الجزء الأول من المزدوج (و ـِـ) أي: س ـَـ ي / و ـِـ د، لكن ترتب على هذا الإسقاط صورة غير مقبولة في نظام المقطع العربي (ـِـ د) اذا بدأ المقطع هنا بحركة وأنَّ تعديل هذا يكون بنبر القاعدة الثانية من المقطع الأول؛ نظراً لما يوفره هذا النبر، في وسطه من حدود مقطعية هكذا[4]:

(س ـَـ ي / ي ـِـ د).

([1]) القواعد الصرف صوتية (اطروحة): 149.

([2]) ينظر: نفسه: 149.

([3]) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 368.

([4]) ينظر: المزدوج في العربية: 100-101، وينظر: الثنائيات الصغرى والكبرى في الحركات ودورها الدلالي في صياغة البنى الصرفية(بحث): 403.

وذهب د. عادل نذير إلى القول إنَّ: ((.. النسق الصوتي المتوافر في هذه المفردة؛ (ي و ـِـ)، فالواو وهذه الحالة أكثر إمعاناً في خرق نسق صوتي يجمع بين الياء والكسر وكلاهما من جنس واحد، ووجود الواو بينهما يستدعي تطويعه إلى ما يجانس ذلك النسق فكان ياء، ويمكن القول أنّ وجود الواو في هذا النسق الصوتي (ي و ـِـ) أشبه بجسم غريب في جسد واحد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يوفر قلبها إلى جنس ذلك النسق فرصة لإجراء صوتي آخر هو الإدغام مما يجعل العمل من وجه واحد ورفع اللسان رفعة واحدة... وفرّ مبدأين من مبادئ طلب الخفة))[1].

2: أثر الفتحة في قلب الواو والياء ألفاً:

إذا تحرك كل من الواو والياء بحركة أصلية وانفتح ما قبلهما، انقلبا ألفاً كـ(دعا، ورمى) و(قالَ، وباعَ)، والأصل دعو ورمي وقَوَل وبَيَع، ولا يعتد بالحركة العارضة (كجَيَل ونَوم) وأصلهما (جيأل) (ونَوْأمٌ) حيث سقطت الهمزة بعد نقل حركتها إلى ما قبلها فصار (جَيَل) و (نَوَم)، قال سيبويه ((اذا كان قبلها أو قبل الياء فتحة قلبت ألفاً... وإذا كان قبلها أو قبل الياء فتحة في الفعل أو غيره لزمها الألف، وأن لا تغيّر))[2]، وقال أيضاً ((اذا قلت (فَعَل) صارت العين تابعة، وذلك قولك: باع، وخاف، وهاب، وقال، ولم لم تجعل تابعة لالتبس (فَعَل) من باع وخاف وهاب بـ(فُعِل)... حيث اتبعوا العين الفاء في أخواتهن ليستوين وكرهوا أنّ يساوى (فُعِل) في حال اذا كان بعضهم يقول قُوِل ذاك فامتنع فيها هذا... حيث اتبعوا العين فيهن ما قبلهن،...))[3]، أراد أنهم حولوا حركة العين عند الإعلال إلى الفاء، أي اتبعوا (خاف) و(قال) خشية إلتباس المبني للمعلوم بالمبني للمجهول، فحدث هذا التحول، وتبدل الياء في نحو (رَضِيَ) و(بَقِيَ) ألفاً بعد قلب الكسرة فتحة فيقال فيها (رضا وبقى) وذلك في لغة طيء فقيل: ((ويجوز في لغة طيء أنّ تحول الكسرة التي قبل الياء إلى فتحة فتنقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها...))[4]، لذلك أثرت الفتحة على قلب الألف لأن هذه الأفعال قد اعتلت في فَعُل وفَعِل، وقلبت فيهما الواو والياء استثقالاً للضمة في الواو والكسرة في الواو والياء، فقلبتا إلى اخف حروف العلّة وهو الألف، وأمّا في (فَعَل) فقلبت

([1]) التعليل الصوتي في ضوء علم الاصوات الحديث (د. عادل نذير): 316.

([2]) كتاب سيبويه: 388/4.

([3]) نفسه: 342/4.

([4]) الممتع في التصريف: 557/2.

الواو والياء فيهما ألفاً لاستثقال حرف العلّة مع استثقال اجتماع المثلين أي – فتحة الفاء وفتحة العين – فقالوا في قَوَم وبَيَع: قام وباع[1].

وذكر المبرد في ما كانت الواو والياء منه في موضع العين من الفعل: ((فإذا كانت واحدة منهما عيناً وهي ثانية فحكمها أنْ تنقلب ألفاً في قولك فَعَل وذلك نحو قولك قال وباع وإنَّما انقلبت لأنها في موضع حركة وقد انفتح ما قبلها...))[2].

وعلل ابن جني، ذلك بكراهة توالي الأمثال حيث اجتمعت ثلاثة أشياء متجانسة وهي الفتحة والواو والياء، وحركة الواو والياء، فهربوا من ذلك إلى لفظ تؤمن معه الحركة وهو (الألف)، وسوغ ذلك انفتاح ما قبلها[3].

وذكر ابن يعيش في قوله: ((... قد أبدلت الألف من أربعة أحرف وهي الواو والياء، وهما المراد بقوله اختيها... وإنما كانت الواو والياء اختيها لاجتماعهن في المد وإبدالها منهما نحو قولك: (قال)، و (باع)، وأصله (قَوَل) و (بَيَع)، فقلبوا الواو والياء ألفاً؛ لتحريكهما وانفتاح ما قبلهما، وكذلك (طال)، و (هاب)، و (خاف)، والأصل (طَوُل)، و(هَيبِ)، و (خَوِف) فأبدلتا ألفين... والعلّة من هذا القلب اجتماع الأشباه والأمثال، وذلك أنّ الواو تعد بضمتين، وكذلك الياء بكسرتين وهي في نفسها متحركة وقبلها فتحة فاجتمع أربعة أمثال، واجتماع الأمثال عندهم مكروه،... فهربوا والحالة هذه إلى الألف؛ لأنّه حرف يؤمن معه الحركة. وسوغ ذلك انفتاح ما قبلها، اذ الفتحة بعض الألف، وأوّل لها، وكان اللفظ لفظ الفعل...))[4]، وهذا يعني أنّه أراد أنْ ليس للواو والياء ما يقلبان إليه أقرب من صائت الألف، لأنها بمنزلة حرف متحرك غير قابل للحركة، –لأنها لاتقبل الحركة – فالتحول عنده بهذه الشاكلة:

قال أصلها: قَوَل: ق ـَـ / و ـَـ / ل ـَـ

باع أصلها: بَيَع: ب ـَـ / ي ـَـ / ع ـَـ

وعلى هذا نلحظ أنّ الأساس عند المتقدمين هو تحرك الواو أو الياء وانفتاح ما قبلها في هذه الأفعال؛ أي إنْ (قال) و (باع) الألف فيهما على بنية الأصل (قَوَل، وبَيَع)، وقاس الصيمري التحول في (قول) على التحول بالصائت القصير في (يَقْوُل)، زيادة على أنّ تحولها ألفاً دلالة على تحرك الواو؛ لأن

([1]) ينظر: الممتع في التصريف : 438/2.

([2]) المقتضب: 96/1، وينظر: المفتاح في الصرف (الجرجاني): 92.

([3]) ينظر: سر صناعة الاعراب: 22/1.

([4]) شرح المفصل (ابن يعيش): 362/5، وينظر: التبصرة والتذكرة: 816/2.

سكونها يفضي إلى إلتباسها بالمصدر (قَوْلاً)، قال ((أنهم لو لم يقلبوا لزمهم ما سيستثقلونه، وذلك أنّك اذا قلت في (قال)، قَوَل، وفي (باع) (بيع)، فصححته لزم أنّ تقول في المستقبل: يقْوُل، ويبيع بضم الواو وكسر الياء، والضمة تستثقل على الواو، وكذلك الكسرة تستثقل على الياء فنقلوا الضمة والكسرة من الواو والياء إلى ما قبلهما ليخف اللفظ بهما فصار يقول ويبيع فلما لزم في المستقبل إلقاء حركة الواو والياء على ما قبلهما واسكانهما... فألقيت حركة الواو والياء وهما عين الفعل على الفاء وقلبت العين ألفاً ليكون قلبهم إياها ألفاً دلالة على أنها كانت متحركة؛ لأنهم لو تركوها ساكنة لالتبس الفعل بالمصدر نحو قول وبيع، فلذلك قلبوها ألفاً فقيل: قال وباع))[1]، والمتأمل في نصوص القدماء يجد:

1- أنّ علّتهم كانت علّة قائمة على اتحاد الحركة السابقة للواو أو الياء بالحركة التالية لها مع حذف الواو أو الياء.

2- أنّ ضعف الواو والياء ووجودهما بين مصوتين، هو ما أدى إلى اختفائهما، فسقطت الواو والياء، وحركة فاء الكلمة، ومدّ الصوت بحركة الفاء ليصبح صائتاً طويلاً هو الألف، فأثر وجود صائتين مثل (الواو مع الفتحة) في قَوَل أو (الياء مع الفتحة) فأدى ذلك إلى نوع من الصعوبة في مقاطع الكلمة فسقط الأضعف (نصف المصوت).

3- ولعلّ ما قيل هو إنّ ((المشكلة ناجمة من تمسك الصرفيين بمبدأ عدم أصالة الألف في الكلام العربي وأنّ كل ألفٍ في ثلاثي فهي إمّا عن ياء، أو عن واو ولو أنهم تخلوا عن هذا المبدأ واعتبروا الألف في مثل (دعا، ورمى...) أصليّة لكان تفسير انقلابها إلى ياء أو واو في التصاريف المختلفة... أهون عليهم من تفسير انقلاب الياء والواو ألفاً وأكثر اطراداً))[2].

قال ابن الحاجب: ((تُقلبان ألفاً، إذ تحركتا مفتوحاً ما قبلهما أو في حكمه في اسم ثلاثي أو في فعل ثلاثي أو محمول عليه، يعني: أن الواو والياء معاً إذا تحركتا وانفتح ما قلبهما، أو كان في حكم المفتوح في اسم ثلاثي كبابٍ أو نابٍ، أو فعل ثلاثي كقامَ وبَاعَ ... إلا أنّه لما كان فرع قامَ وباع أُجري مجراه في جعل عينه في حكم المتحرك حتى قلبت ألفاً))[3] واعترض الرضي على أقوال من سبقه اذ قال: ((اعلم أنّ علّة قلب الواو والياء المتحركتين المفتوح ما قبلهما ألفاً ليس في غاية المتانة؛ لأنهما قلبتا ألفاً للاستثقال،...، والواو والياء اذا انفتح ما قبلهما خفّ ثقلهما، وإن كانتا متحركتين، والفتحة لا تقتضي

([1]) التبصرة والتذكرة (الصيمري): 816/2-817.

([2]) المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها (محمد الأنطاكي): 110/1.

([3]) شرح الشافية: (ابن الحاجب): 758/2.

مجيء الألف بعدها اقتضاء الضمة للواو والكسرة للياء،... لكن كثرة دوران حروف العلّة، وهما أثقلها، جوزت قلبهما إلى ما هو أخفّ منهما من حروف العلّة أي الألف، ولا سيما مع تثاقلهما بالحركة، وتهيؤ سبب تخفيفهما بقلبهما ألفاً وذلك بانفتاح ما قبلهما؛ لكون الفتحة مناسبة للألف...))[1]، ويظهر لنا نص الرضي جملة من الأمور هي:

1- أراد الرضي من أنها ليست في غاية المتانة، كونها قاصرة عن الإحاطة بالمصاديق جميعها، مما تتوافر فيها شروط هذه القاعدة، أي حركة الواو والياء وانفتاح ما قبلهما.

2- إنّه قرر بدءاً أنّ الواو والياء اذا تحركتا وفتح ما قبلهما، فيستثقلان بالحركة لذلك وجب قلبهما ألفاً لخفته والتخلص من الثقل.

3- استدراكه لحالة القلب عندمّا أرجع هذه العلّة إلى أسباب عدّة منها كثرة دوران حروف العلّة؛ وهذا ما أثقلها فقلبت إلى ما هو أخفّ من حروف العلّة وهو الألف.

4- يحسب للرضي أمرين، الأول: وصفه لأحرف العلّة بكثرة الدوران الذي سمح لهذا التحول، وهو ما يقابله عند المحدثين ما يعرف بقانون التردد النسبي، الذي ينص على أنّ: ((الكلمات الكثيرة التردد في كل يوم، تتحمل تأثيرات صوتية أكثر من كلمة نادرة،... والأدوات النحوية المتنوعة التي يكثر استخدامها في اللغة عرضة للاختصار أكثر من الكلمات النادرة))[2]، ويعضد هذا قول د. إبراهيم أنيس: ((الصوت اللغوي إذا شاع استعماله في الكلام، كان عُرضة لظواهر لغوية نسميهّا حيناً إبدالاً، وحيناً آخر إدغاماً، وقد يتعرض للسقوط من الكلام))[3]، والآخر: هو نسبة التغيير إلى التثاقل بالحركة، ونسبة صورته (الألف) إلى تهيؤ السبب وهو الفتحة، فيضمر احساساً ما بالمزدوج، اذ لا يكون هذا التثاقل في غير هذين الصورتين فكأن الرضي قد أدرك أنّ هذه التتابعات في هذا النوع هي خلاصة علاقة بين حركتين[4].

وأمّا ركن الدين فقد قال: ((ومثال الفعل الثلاثي: قام وباع: أصلهما: قوَم وبَيع، قلبت الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، ومثال المحمول على الفعل الثلاثي: أقام وأباع. أصلهما: أقوم وأبيع فجعل ما قبل الواو والياء في موضع الحركة أو نقلت حركة الواو والياء إلى ما قبلها وجعلتا في موضع

([1]) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): 67/3.

([2]) دراسة الصوت اللغوي (أحمد مختار عمر)، 322.

([3]) الأصوات اللغوية (ابراهيم أنيس): 224.

([4]) ينظر: المزدوج في العربية: 89.

الحركة فقلبتا ألفاً؛ حملاً لهما على أصلهما وهو قام وباع، فصار أقام وأباع))[1]، على حين أوضح الخضر اليزدي طبيعة أثر الصائت في إعلال الواو والياء وقلبهما ألفاً وذلك من خلال تقديمه لوجهين[2]: الأول: أنّ الفتحة حرفها الألف والكسرة حرفها الياء والضمة حرفها الواو، فاستدعت الفتحة التي تسبقها حرفها، وكانتا متحركتين ثقيلتين؛ اذ لضعفهما لا تقويان على الحركة، فترتب على ذلك أنّ يقلبان ألفاً على الأصل.

والآخر: أنّهما اذا تحركتا كان لحركتهما مقتضى لا محالة وهو أنْ يكون حرف العلّة، فالواو اذا انفتحت كان مقتضى فتحتها الألف فيكون كاجتماع ألف وواو، واذا انكسرت كان مقتضى كسرتها الياء، فيكون كواو وياء، لذلك أثرت الفتحة السابقة لهما وتحول حرف العلّة الفاً، باعتبار الحركتين والحرف فيكون المقدر اجتماع ثلاثة من حروف العلّة.

وهذا يعني أنّ كلاً من الياء والواو المدّية، تكونان بمثابة حركتين، فالواو والياء مع الحركة يكونان بتقدير أربع حركات متوالية، وهذا مستثقل، وقد أحس اليزدي بثقل هذا الأمر لذلك قال معترضاً ((ولك أنّ تعارض هذا الدليل بأن مثل: يَقْوِم فيه ثلاث حركات، والواو مقدرة بحركتين... فيحصل خمس حركات متواليات، فلو كان هذا التقدير محذوراً؛ لزم رفضه، وبالتالي باطل))[3]، وقيل اذا كانت نسبة هذا التحول إلى كراهة توالي ثلاثة متحركات فيه مشكل، فلا شك أنّ نسبته إلى اجتماع أربعة متحركات لا تقبل قطعاً لأثرها على مقطعية البنية[4]، وعُدّ مثل هذا التحول جائزاً من خلال توالي ثلاث متحركات، لأن ورود مقطع قوامه المزدوج وهو وسط البنية، أو في آخرها يضفي على الصورة المقطعية فيؤدي إلى ((توالي عدد من المصوتات الفتحة السابقة وحركتي المزدوج اللتين خفف الانزلاق بينهما، وما أمدته من احتكاك من انطلاقة هذه الأصوات التي بقي لها أثر في بقاء النظام المقطعي ضعيفاً))[5]، وأنكر الساكناني كل ما جاء من الأثر الصائتي لعلّةٍ هذا التحول وذلك لخلطهم بين الأصالة والرجوع إلى الأصل أو الأصل المفترض قائلاً: ((تحركهما وانفتاح ما قبلها لفظاً – يقصد الواو والياء – وذلك إما في اسم ثلاثي كباب وناب أو في فعل ثلاثي كقام وباب فأصلهما بَوَب وقَوَم على حدّ فَرَسٍ، ونَصَر قلبت الواو والياء فيهما ألفاً؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما لفظاً... وحاصل كلامه – يقصد ابن الحاجب – انهما تقلبان ألفاً في

([1]) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): 2/742-743.

([2]) شرح شافية ابن الحاجب (الخضر اليزدي): 2/830.

([3]) نفسه: 2/830.

([4]) ينظر: الكراهة اللغوية عند الرضي الاستراباذي (اطروحة): 128.

([5]) المزدوج في العربية: 91.

هذه المواضع لوجود علته على ما تقدم...، واذا تحققت ما ذكرناه فقد ظهر لك فساد كلامه، وكلام جميع الشارحين في هذا المقام؛ لأن المعلوم من كلامهم أنهما تقلبان ألفاً في الاسم والفعل المجرد الثلاثي بالأصالة، وباقي الصور بطريق الحمل من غير علّة في نفسه لكنّه فاسد لما تقدم))[1]، فيفهم من نصه أنه فرق بين علة تحققت في الكلمة أصالة، وعلة حمل بعض المصاديق على علّة الأصل مع غياب موجب الإعلال، فمن الأول أنّ في (قَوَل) كان التحول أصالة لتحقق العلّة، أما في (أقْوَم) مثلاً كان التحول فيها بطريقة الحمل من دون تحقق العلّة نفسها، ولتقريب الصورة أكثر فيما ذكره الساكناني في انكار ما طرأ من تغيير بتحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلهما، ما ذهب اليه الدكتور حسام النعيمي، الذي أشكل أيضاً على المتقدمين، بأنّ الحركة المفترضة هي حركة عدميّة لا وجود لها إلا في أذهان النحاة فكيف يصح حمل بنية موجودة على شيء عدمي؟ فعندمّا يقولون بأن أصل بِعْتُ وقُلْتُ: بَيَعْتُ وقَوَلْتُ، فنقلت قَوَلْتُ إلى قُوْلْتُ وبَيعت إلى بِيْعْت؛ لأن الضمة من الواو والكسرة من الياء، ثم قلبتا في التقدير لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، وقبلهما لام الفعل ساكنة لاتصالها بالضمير (قالت وباعت) فسقطت العين فصارت: قُلْتُ وبِعْتُ فنقلت حركتها المجتلبة لها إلى الفاء قلبها، فتلاحظ أنهم افترضوا بقاء حركة الواو والياء مع أنهما استحالا ألفا[2]، ومن المحتمل أنّ نؤكد على ما قبل الرجوع إلى الأصل إلى خاصية الانزلاق، فإذا لم يكن ذلك وجب اعتبارهما غير موجودتين في نسيج الكلمة؛ لأنّهما نتيجة لتتابع الحركات المختلفة ((فإذا تتابعت الفتحة والكسرة هكذا: /a+i/ نتج صوت الياء، واذا تتابعت حركة الفتحة والضمة هكذا /a+u/ نتج صوت الواو، أي: الانزلاق بين الحركتين المختلفتين هو في الحقيقة ما يسمى بالواو والياء))[3]، وأمّا الجاربردي لم يبتعد كثيراً عمّا جاء الشراح به فنسب القلب إلى كراهة اجتماع أربعة متحركات في هذه الكلمات فقال: ((تقلبات ألفاً لوجهين: الأول: أنّ كل واحد منهما مقدر بحركتين فإذا انضم إلى ذلك حركته وحركة ما قبله اجتمع في التقدير أربع حركات متواليات في كلمة، وذلك مستثقل فاجتنبوه قلبهما ألفاً ليجانس حركة ما قبلهما، والثاني: أنّ الواو والياء إذا تحركتا صار كل منهما بمنزلة حرف مد وبعضه أو بمنزلة حرفي مد،... واجتماع حروف العلّة مستثقل فقلبوهما إلى الألف؛ لأنّه حرف يؤمن معه من الحركة))[4]، وبذلك نلحظ أنّ حرف الألف حرف يمتنع تحريكه، وبذلك يتم التخلص من

([1]) الكافية في شرح الشافية (الساكناني): 770/2.

([2]) ينظر: أبحاث في أصوات العربية (حسام النعيمي): 14.

([3]) المنهج الصوتي للبنية العربية: 30.

([4]) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): 254/2-255.

توالي الحركات لفظاً وتقديراً، فالفتحة التي تسبق حرف الواو والياء هي من أثرت في هذا التحول؛ لأن الألف لا يكون ما قبله إلاّ مفتوحاً.

وامّا التوصيف الحديث قد تباينت الآراء بين العلماء، فعوّلوا على أنّ ما يحدث لا يعود إلى علّة القلب بل إلى الكراهة في حذف الصوت المركب، أي حذف المزدوج الصاعد أياً كان، ثم إطالة النطق بالمصوت القصير الذي يسبقه وهو (الفتحة)، ليصبح صائتاً طويلاً، وكذلك إلى حذف الجزء الأضعف منه، وهو نصف المصوت (الواو أو الياء)، ثم تتحد الفتحتان في صيغة (فَعَل)، ليكونا فتحة طويلة[1]، أو حذف للمزدوج برمته، ويطال النطق بالفتحة السابقة له، في (فَعُل وفَعِلَ) ليكون صائتاً طويلاً[2]، فذكر د. عبد الصبور شاهين في قلب الواو ألفاً، في نحو قام وأصلها قَوَم /qa+u+ama/ اجتمعت فيها حركة ثلاثية نشأت عن اتصال اجزائها فإذا سقطت الضمة انتفى الانزلاق واتصلت الفتحتان القصيرتان قبلها وبعدها لتصبح الكلمة: قام /qama/، فكل ما حدث هو إسقاط عنصر الضمة في واقع الأمر هروباً من ثلاثية الحركة إلى الحركة الطويلة[3].

ثم علل ما جاء من ناحية أخرى على تشكيل هذين الفعلين بالاعتماد على الاتي:

ق ـَـ / و ـَـ / ل ـَـ

ب ـَـ / ي ـَـ / ع ـَـ

نلحظ تشكل ثلاثة مقاطع وبعد حذف المقطع الثاني لكل منهما المتمثل بالمزدوج الصاعد في (و ـَـ / ـَـ و / ى ـَـ)، وبلحاظ ما جاء به الدكتور شاهين نجده وقف موقفاً وسطاً بين القدماء والتوصيف الحديث، أي جمع بين تصورين بالحفاظ على نظرية الأصل المفترض وتفسيرها تفسيراً جديداً في الوقت نفسه يعترف أنّ أصل قال قول، وباع بيع، لكن الواو والياء حذفتا لداع صوتي وهو التخلص من ((الانزلاق الطارئ)) [4].

أمّا داود عبده فقد ذهب إلى التفسير الوصفي، فقول من الناحية الصوتية ق – و – ل، وكذلك ب – ي – ع عندما تقلب الواو أو الياء ألفاً على حسب رأي المتقدمين فإنهم لم يخبرونا بما حدث للفتحة السابقة للواو أو الياء والفتحة اللاحقة لهما، وفسر هذا الخلل على طريقتين:

([1]) ينظر: المقطع الصوتي في العربية: 74–76.

([2]) ينظر: التطور النحوي: 48، والمزدوج في العربية: 91–93.

([3]) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 31.

([4]) دراسات في علم الأصوات العربية: 34، وينظر: ظاهرة الاعلال في العربية (رجب عثمان) (اطروحة): 32.

الأولى: حذف شبه العلّة الواو أو الياء عند وقوعها بين علتين قصيرتين، والأخرى، بعد سقوط شبه العلّة الواو أو الياء ينتج عن العلتين القصيرتين علّة طويلة من جنسها نحو:

ق ـَـ و ـَـ ل ـَـ ←ق ـَـ ـَـ ل ـَـ = قال[1]: أي أنّ الألف في (قال، وباع) هي نتاج لسقوط قاعدة المقطع الثاني نصف الصائت (الواو والياء)، واتحاد مصوتي المقطع الثاني (صائت قصير) مع المقطع الأول (قصير) فتشكلت هذه البنية المقطعية:

ق ـَـ / ل ـَـ (ـَ قال)

ب ـَـ / ع ـَـ (ـَ باع)

وذكر هنري فليش، أنّ الواو والياء اذا وقعتا بين حركتين ضعفتا إذ قال: ((اذا ما لاحظنا طبيعة الأصوات الصامتة، وجب أنّ نلاحظ ضعف الواو والياء حين تكون أحدهما بين مصوتين إذ إنهما ينحوان نحو الاختفاء))[2].

ووفقاً لما ذهب اليه برجشتراسر باتحاد المصوتات السابقة واللاحقة لتشكيل صائت الألف بعد إسقاط الواو والياء في الماضي الأجوف الثلاثي على أنّ ((اتحاد الحركة السابقة للواو أو الياء بالحركة التالية لها مع حذف الواو أو الياء نفسها مثال ذلك غزا أصلها غزو،...))[3]، وقيل أنّ الأدق هو ((سقوط قاعدة المزدوج وبقاء الضمة فاجتمع الصائتان القصيران فكانت الألف:

ق ـَـ / و ـَـ / ل ـَـ ... ق ـَـ / ل ـَـ

أو حدوث ما يسمى بالاتحاد وهو تحول الصائت القصير ونصف الصائت إلى صائت طويل بعكس الانشطار الذي هو تحول الصائت الطويل إلى صائت قصير ونصف صائت، وتسميتهُ بالاتحاد واضحة في أنّ الصائت القصير الذي هو قمة المقطع الذي سقطت قاعدته قد اتحد مع قمة المقطع السابق وهي صائت قصير ما ستمالت صائتاً طويلاً))[4].

ومنهم من عالجها وفق العلة المنبورة الأقوى قيل ((... فإنّ العلّة المنبورة الأقوى في (قال، باع) وهي فتحة في الغالب تجذب العلّة الأضعف اليها وهي حركة عين الفعل فتحولها إلى حركة من جنسها (ق ـَـ و ـَـ ل ـَـ) و (ب ـَـ ي ـَـ ع ـَـ) فتسقط شبه العلّة (الواو) أو (الياء) التي

([1]) ينظر: دراسات في علم أصوات العربية: 34.

([2]) العربية الفصحى: 41.

([3]) التطور النحوي (برجشتراسر): 48.

([4]) الصوائت الطويلة في العربية بين الحركة والسكون د. علي المشري والباحث اسامة (بحث): 115.

هي عين الفعل،... لوقوعها بين علتين متماثلين، فتصبح لدينا علتان متماثلتان فتدغمان مكونتان حرفاً من جنسهما (قال، باع)...))[1].

ولعلّنا نذهب مع ما ذهب اليه الباحث حيدر نجم عبد زيارة، في كراهة المزدوج، مما يتطلب حذفه بالكامل؛ وذلك بإطالة النطق بالمصوت القصير الذي يسبقه، وهو (الفتحة) لتكون لنا فتحة طويلة، على الشكل الاتي: = قَوَلَ ق ـَـ / و ـَـ / ل ـَـ بحذف المزدوج الصاعد (و ـَـ) ويطال النطق بفتحة الفاء، ق ـَـ/ ل ـَـ[2].

ونرى أنّ الاعلال هنا قد حصل نتيجة لتأثير الصائت القصير (الفتحة)، فهي صوت مجانس للصائت الطويل (الألف)، ولكثرة توالي هذه الحركة مما أدى إلى ضعف صائتي الواو والياء، فكان لابدَّ من وجود صوت خفيف يكون أكثر ملائمة لعمل اللسان بدل الارتفاع والانحدار مع نصف الحركة (الياء)، أو الاتجاه نحو الشفتين مع الواو (نصف حركة أيضاً)، فكان البديل الصوتي المجتلب للتخلص من ذلك هو الصائت الطويل (الألف) ليحقق وضوحاً سمعياً، لما فيه من الجهر، والمد واللين ((فحينئذ ينهضون بالألف بقوة الاعتماد اليها فيجعلون طولها ووفاء الصوت بها عوضاً))[3]؛ لأن المد الذي في الألف أكثر من المد الذي في الواو والياء[4].

3: أثر الصائت القصير في قلب الواو أول الكلمة همزة:-

تقلب الواو المتصدرة همزة اذا ضمت ضماً لازماً غير مشددة، من نحو (وُجُوْه)، اذ يقال: أجوه، واقتت، وجوز النحويون قلب الواو المضمومة في أول الكلمة همزة؛ لثقلها، فإذا توالت واوان في أول الكلمة نحو: وواصل – اواصل؛ وذلك لكراهة توالي الواوين في أول الكلمة وهو ما أدى إلى مضاعفة الثقل قال سيبويه: ((... إذا التقت الواوان اولاً، أبدلت الأولى همزة، ولا يكون فيها إلاّ ذلك؛ لأنهم مما استثقلوا التي فيها الضمة فأبدلوا، وكان ذلك مطرداً إنْ شئت أبدلت وإنْ شئت، لم تبدل، لم يجعلوا في الواوين إلا البدل؛ لأنها أثقل من الواو والضمة، فكما اطّرد البدل من المضموم، كذلك لزم البدل في هذا))[5].

([1]) الدراسات الصوتية والصرفية عند العلامة الفتني في شرحه على شافية ابن الحاجب(أطروحة): 417-418.

([2]) ينظر: الكراهة اللغوية عند الرضي: 130-131.

([3]) الخصائص: 126/3.

([4]) التحديد في الاتقان والتجويد، (ابو عمرو الدّاني): 107.

([5]) كتاب سيبويه: 333/4.

وذهب المبرّد إلى الجواز في ابدالها قال: ((... فإن انضمت الواو كنت في بدلها وتركه مخيراً وذلك في قولك في وجوه أجوه، وكذلك وُرْقه وأَرقه ومن ذلك قول الله عز وجلّ ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾ إنما هو فَعِّلت من الوقت...))[1]، وهذا يعني أنّه متى ما انضمت الواو فالهمز جائز، وقال ابن جني: ((اذا التقت واوان في أوّل الكلمة لم يكن من همز الأولى بدٌّ))[2]، وقال: ((وقالوا أجوه في وجوه، لم يجز مثل هذا في قولك (هذه دَلّو)؛ لأن الضمة عارضة يزيلها النصب والجر،...))[3]، أراد أنّ الواو في وجوه وغيرها متى ما انضمت ضماً لازماً غير عارض فهمزها جائز، وهو مقبول ومنهم من ذهب إلى أنّ علّة القلب هو للفرار من التتابع (وَ) وذلك؛ ((لأنّهم اذا فروا من واو وضمة إلى الهمزة كانوا أولى بالفرار من اجتماع واوين؛ لأن الحرف أثقل من الحركة تقول في تصغير واصل: أو يصل، والأصل: وويصل وتقول في الجمع أواصل والأصل وواصل))[4]، فالضمة في الواو هي بمنزلة واوان قد اجتمعتا، وللفرار من هذا الثقل، اختيرت الهمزة لأنها أقلّ ثقلاً؛ وذلك أيضاً أنّ ((تبدل الهمزة... من كل واو مضمومة لازمة غير مشددة كوجوه ووقتت، فيقال أجوه وأقتت، لأن الواو اذا كانت مضمومة فكأنّه اجتمع واوان فاستثقل واحترز بلزوم الضمة من نحو اخشوا الله، و ﴿لتبلون﴾، فلا إبدال لعروضها...))[5].

ومنهم من يرى أنّ الابدال ليس بلازم، وليس على اجتماع الواوين: ((من قال في وُجُوه أُجُوه، وفي وُقِتت أُقتت، قال في وُوعد: أوعد، فقلب الواو التي هي فاء همزة من حيث تقلب الواو المضمومة همزة لا من حيث اجتمع واوان، لو كان كذلك لم يجز غير الابدال...))[6]، فنلحظ مما تقدم:

1- ذهبوا إلى كراهة اجتماع الواو مع الضمة؛ نظراً لثقل الضمة على الواو فكأنّه اجتمع واوان ففروا من ذلك بقلب الواو الأولى همزة، كما أنهم فروا من اجتماع الواوين في نحو وواصل وأواصل على سبيل الوجوب في حين كان إبدال الواو المضمومة همزة على سبيل الجواز[7].

2- ضعف الواو، عرضها للحذف والابدال، فقلبت إلى حرف أجلد منها وأقوى، وهذا متأت من ضعف الواو داخل السياق ((فأرادوا أنْ يضعوا مكانها حرفاً أجلد منها، ولما كانوا يبدلونها وهي مفتوحة في مثل

([1]) المقتضب: 63/1 والآية من المرسلات: 1، وينظر: الأصول في النحو: 3007/3.

([2]) سر صناعة الاعراب: 98/1.

([3]) المنصف: 212/1.

([4]) شرح التصريف (للثمانيني): 490، وينظر: التبصرة والتذكرة: 815/2.

([5]) همع الهوامع: 468/3، والآية من آل عمران: 186.

([6]) التعليقة على كتاب سيبويه: 8/3.

([7]) ينظر: أثر الحركات في الصوت والبنية: 334.

(وَناة، وأناة) كانوا في هذا أجدر أنّ يبدلوا حيث دخله ما يستثقلون فصار الابدال فيه مطّرداً حيث كان البدل فيما هو أخف منه))[1].

3- نسب القدماء هذه التتابعات بالنسبة لصائت (و ـُـ) إلى الثقل، لذلك كان الاجراء بالإبدال وقرأ كل من نافع وعاصم وحمزة والكسائي، (وقتت) بالهمز في قوله تعالى: ((**اذا الرُّسل أُقّتَت**))[2]، وقرأها أبو عمرو على الأصل من دون قلب ((**وقّتَت**))[3]، فقال النحاس: ((الأصل فيها الواو؛ لأنّه مشتق من الوقت، قال الله عز وجل: ((**كانت على المؤمنين كتاباً موقوتا**))، فهذا من (وقتت) وخففه، إلا أنّ الواو تستثقل فيها الضمة فتبدل فيها همزة))[4]، وقال الفراء في ذلك ((... وهي في قراءة عبد الله* (وُقِتت) بالواو وقرأها أبو جعفر المدني (وُقِتَتَ) خفيفة، وانما همزت؛ لأن الواو اذا كانت أول الحرف، وضمت همزت؛ وذلك لأن ضمة الواو ثقيلة كما كان كسر الياء ثقيلاً))[5].

واذا قلنا لِمَ اختيرت الهمزة دون الياء والألف؟ وذلك لأن الألف لا تكون إلا ساكنة، فلا يصلح جعلها مكان الواو المضمومة، وأما الياء فسيتثقل عليها الضم كاستثقاله على الواو، وان كانت الواو فيه أثقل فاختاروا الهمزة لمواخاتها الألف في المخرج، ولمواخاتها الواو والياء، لكونهما تقلب اليهما والى الألف ويقلبن اليها[6]، وجاء تسويغ بعضهم: ((أنّ الواو مستثقلة؛ لكونها خارجة من عضوين وهي مقدرة بضمتين، فالواوان في تقدير أربع ضمّات، ثم هما من جنس واحد، والنطق بالحرف بعد حرف مثله، شاق على اللّسان... فعند ذلك هرُب إلى حرف آخر وهو الهمزة))[7]، في حين جعل الرّضي التباعد بينهما في المخرج مسوغاً للإبدال إذ قال: ((وانما قلبت الواو المستثقلة همزة لا ياء، لفرط التقارب بين الواو والياء، والهمزة أبعد شيئاً، فلو قلبت لكان كأن اجتماع الواوين المستثقل باق))[8]، فهذا يدل على استكراههم الجمع

([1]) كتاب سيبويه: 331/4.

([2]) المرسلات: 11.

([3]) اعراب القرآن (النحاس): 115/5.

([4]) نفسه: 115/5، والآية النساء: 103.

* يقصد عبد الله ابن مسعود المكي (ت 32هـ)، وابو جعفر هو يزيد ابن القعقاع (ت 130هـ)، ينظر: الطبقات الكبرى: 352/6.

([5]) معاني (الفراء): 222/3-223.

([6]) ينظر: أثر الحركات في الصوت والبنية: 335.

([7]) اللباب: 295/2.

([8]) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): 78/30.

بين (المثلين) (صائت طويل + صائت قصير)، في صدر الكلمة، زيادة على ضعف صامتية الواو نصف المصوت، وقد قيد الرضي قلب الواو الأولى همزة من الواوين المجتمعتين في أول الكلمة بالضمّ اللازم؛ اذ قال: ((كل واو مخففة... مضمومة ضمة لازمة: سواء كانت في أول الكلمة كوجوه، ووعُدِ، ووري، أو في حشوها كأدْؤرُ... فقلبها همزة جائز جوازاً مطرداً لا ينكسر، وذلك لأن الضمة بعض الواو، فكأنّه اجتمع ووان...))[1]، وهذا يعني أنّ الهمزة بدل من الواو في (وجوه)، لأننا نقول: وجّه يوجه، ولا تبدل الهمزة من الواو إلا في أُجوه، ثم قال ايضاً: ((وانما قلبت الواو المستثقلة همزة لا ياء، لِفرط التقارب بين الواو والياء، والهمزة أبعد شيئاً، فلو قلبت ياء لكان كأنّ اجتماع الواوين المستثقل باقٍ))[2]، وهذا النوع من المخالفة بعدّها علّة لهذا القلب كنوع يخلصنا من كراهة اجتماع الأصوات المركبة المتماثلة، لأن الواو المتحركة لم تقلب ياء؛ للتقارب المفرط بينهما ولو قلبت لاجتمع المستثقلان الياء وحركتها، لذلك كان قلب الواو همزة هو كنوع لِفَظ التقارب وإحداث للمخالفة بين الصامت ومصوته[3]، كما أنّ الرضي جوّز قلبها إذا وقعت مضمومة وبعدها مدّة زائدة غير لازمة نحو (وَوُرِيَ)، إذ يجوز فيها (أوري) على أنّ الابدال هنا لضم الواو لا لاجتماع الواوين إذ قال: ((وُوْرِيَ في وَارى، فأنه لا يجب قلب الأولى همزة؛ لعروض الثانية من جهتين: من جهة الزيادة، ومن جهة انقلابها عن الألف، ولكون المدّ مخففاً لبعض الثقل))[4]، فالرضي نظر هنا إلى الواو في (وَوُرِيَ) على أنها عارضة ومنقلبة عن ألف، والذي لا يمثل أصلاً من أصول الكلمة لذلك تحولت عند البناء مدّة، وهذا ما خفف ثقلها، وجوّز قلبها، وذهب ركن الدين الاستراباذي إلى القول: ((وتقلب الواو همزة جوازاً لا لزوماً اذا كانت الواو فاء مضمومة مفردة عن واو أخرى نحو وجوه، أو مضمومة بعدها واو ساكنة نحو (وُوْرِي) من (وارى)، فإنّه يجوز قلب الواو همزة، ويجوز ابقاؤها نحو أُجوه ووجوه وأُوري ووَرُي))[5]، وهو يتفق مع الرضي في أنّ القلب جائز في (وُوْري) لا واجباً، وذلك لتحرك الواو بالضمة، وليس لعلة اجتماع الواوين، فأثرت الحركة أي – الصائت القصير – على الواو مما أدى إلى القلب.

بيدّ أنّ الخضر اليزدي قال: ((قوله ((وجوازاً)) هذا عطف على قوله ((وجوباً)) أي: تقلب وجوباً اذا كانت العلّة المذكورة ناهضة وتقلب جوازاً اذا لم يكن الأمر كذلك. فقوله: ((أجوه)) كان في الأصل:

([1]) نفسه: 56/3.

([2]) نفسه: 56/3.

([3]) ينظر: الكراهة اللغوية عند الرضي: 120.

([4]) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي)، 55/3.

([5]) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): 727/2.

وُجوه فههنا قد انتفت العلّة؛ إذ لا واوين متحركتين، أو غير متحركتين، وقوله: ((أوري)) قد انتفت العلّة فيه لانتفاء حركة الثانية...)) [1]، وما يمكن أنّ نخرج به من هذا النصّ هو:

1- إنّه أراد بالقلب الواجب، اذا كانت العلّة ناهضة أي أنّ اجتماع واوين في أول الكلمة، هو أمر مستثقل، لأن الواو مستثقلة خارجة من عضوين، وتكون مقدرة بضمتين، فهذا يعني اجتماع أربع ضمات، من جنس واحد، وهذا النوع عند النطق به شاق على اللسان، ولمثل ذلك وجب الادغام وهذا الأمر في مثل ذلك لا يمكن؛ لأن شرط المدغم أنّ يكون الأول ساكناً، ولذلك هرب إلى حرف الهمزة للتخلص من هذا الثقل يعضد هذا قوله: ((وقوله بخلاف وُوْرِي، إشارة إلى صورة انتفاء جزء العلّة؛ لأن علّة القلب كون الواوين متحركتين صدرين، وههنا انتفى التحرك في الثانية، ومعلوم انتفاء جزء العلّة يستلزم انتفاءها، فينتفي أثرها الوجودي، وإنما كانت هذه العلّة مستدعية لهذا القلب؛ لما في التلفظ بالواوين المتحركتين من الاستثقال البين))[2]، والحق أنّ اليزدي كان أكثر وضوحاً فيما ذهب اليه؛ لأنّ تحرك الواو الثانية من نحو: وَوَاصل يحتم تحقق كراهة اجتماع واوين في أول الكلمة، وهذا ينسجم مع ما توصل إليه الدرس الحديث، بأنّ الهمز الواجب في أول الكلمة يتحقق فقط بتعاقب المزدوجين الصاعدين، (و ـــــ //) ، على حين أنّ عدم تحركها في ووْري، يُعدُّ الواو الثانية هي حركة الأولى[3]، لذلك ((لا يصح أنّ يقال: أنّ هذا النوع من الكلمات، اجتمعت فيه واوان، بل هي واو وحركتها))[4].

2- الجواز قائم على أنّ الواو الأولى مكونةّ من صائتين قصيرين وحركت بصائت قصير آخر اجتمع في هذا الحالة ثلاثة صوائت وهذا مستثقل لذلك هرب من الثقل إلى ما لا يقدر بصائتين قصيرين وهو الهمزة، والهمزة أفضل من الياء، لأنّ الياء مقدرة بكسرتين فضمهما مستثقل والهمزة نظير الواو في المخرج، لأنّ الهمزة من أقصى الحلق والواو من آخر الفم[5].

وعوّل الساكناني على الأصل في هذا القلب العائد إلى كراهة اجتماع الحركات بقوله ((تقلب الواو همزة جوازاً في نحو: أُجوه والأصل: وجوه قلبت الواو همزة،... إذا الأصل فيه الواو فهمزت لعدم التعدد مع الحركة)) [6]، ولم يذكر لنا الجاربردي شروط الابدال في أنّه جائز ومطرّد إذا توفرت فيه بعض

([1]) شرح شافية ابن الحاجب (الخضر اليزدي): 2/810-811.

([2]) نفسه: 2/809.

([3]) ينظر: المزدوج في العربية: 85، والكراهة اللغوية عند الرضي: 192.

([4]) المنهج الصوتي في البنية العربية: 179.

([5]) ينظر: اللباب: 2/290، وشرح الملوكي: 270.

([6]) الكافية في شرح الشافية (الساكناني): 2/758.

الشروط، مثل أنْ تكون ضمة الواو لازمة كما ذكرها الشراح لكنه قال: (اتحدت الواو وكانت مضمومة كما في وجوه أو اجتمع واوان وسكنت الثانية كما في وورِي... وأرى فتقلب همزة جوازاً))[1].

وذهب د. رمضان عبد التواب إلى أنّ الأثر الذي حدث في هذا النوع من القلب هو نتيجة للمخالفة الصوتية؛ للتخلص من كراهة توالي المثلين في أول الكلمة قال: ((ومن قواعد الصرفيين في العربية، أنّ الواو تقلب همزة اذا تصدرت قبل واو متحركة مطلقاً، أو ساكنة متأصلة في الواوية... وليس ذلك كلّهُ الا آثار قانون المخالفة، والسبب... هو أنّ الصوتين المتماثلين يحتاجون إلى جهد عضلي في النطق بهما في كلمة واحدة، ولتيسير هذا المجهود العضلي بقلب أحد الصوتين صوتاً اخر من تلك الأصوات التي لا تتطلب مجهوداً عضلياً))[2]، ويرى د. عبدالصبور شاهين أنّ الهمزة جيء بها لتصحيح المقطع الصوتي فهي بهذا التصور لها وظيفة، وليس على أنها بدل من الياء والواو قال: ((تصحيحاً لبداية المقطع حتى يصير عربياً سليماً وامارة على أنّ النبر في اللغة قد يتخذ صورة الضّغطّة الحنجرية))[3]، إذ أنّ ((بداية المقطع تتطلب قوة؛ لأنها بداية النشاط النطقي فقلب نصف الحركة الواو إلى همزة))[4]، وعلّة الثقل هذه متأتية من ضعف الواو فعندما وقعت الواو أول الكلمة بوصفها حركة ضعيفة في بداية مقطع قصير (ص ح) وهي ضعيفة في ذاتها، ويفترض أنّ يكون أول المقطع في بدايته قوياً كان لا مفرّ من تقوية المبدوء بصامت ضعيف إلى ما هو أقوى منه بالنبر، فكانت الهمزة بعدّها صامتاً نبرياً قوياً، فضلا عن كون الواو ثقيلة اذا تحركت، ورجع بروكلمان هذا الابدال لمبدأ المخالفة بين الواو والحركة[5]، علي حين يرى برتيل مالمبرج، أنّ القول بإبدال الهمزة واواً أو ياء مذهب بعيد عن الصواب وأن كل ما حدث هو إسقاط الهمزة لا غير وتولد شبه الحركة الواو أو الياء نتيجة؛ لاتصال الحركات بعد سقوط الهمزة، وذهب هنري فليش إلى الكراهة، أي الإبتداء بحرف ثقيل متحرك بأثقل الحركات وضعف حرف العلّة الذي لا يحمل الحركة الثقيلة من الضمة أو الكسرة فثقل ضمة الواو هو ما يجعل اجتلاب الهمزة وارداً فقال: ((كراهة النطق بصامت ضعيف مع مصوت من جنسه كالواو مع الضمة والياء مع الكسرة وكذلك الواو مع الكسرة))[6].

([1]) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): 2/238-239.

([2]) التطور اللغوي: 41.

([3]) المنهج الصوتي للبنية العربية: 178.

([4]) القواعد الصرّف صوتية بين القدماء والمحدثين: 108.

([5]) ينظر: فقه اللغات السامية (بروكلمان): 77.

([6]) العربية الفصحى: 47.

ويبدو أنّ الهمزة لا يمكن أنْ تتبادل مع حروف العلّة لانعدام العلاقة الصوتية بين الهمزة وحروف العلّة، لذا جاءت الهمزة في النطق العربي وسيلة صوتية لتصحيح ضعف البناء المقطعي التي يتكون من حركة مزدوجة بعد حركة طويلة[1]، وذهبت د. صالحة آل غنيم إلى أنهم لجؤوا إلى الهمز لما فيه من الطبيعة الانفجارية، التي تتناسب مع سرعة الأداء التي اعتاد عليها الناطق البدوي، إلى جانب أنّ الهمز في اللسان البدوي يعد وسيلة لتمييز المقاطع[2]، ونفى د. محمد زرندح وجود أي علاقة بين أصوات المدّ والهمزة، لأنها تختلف في مخرجها عن أصوات المد والعلّة، فالهمزة صوت حنجري انفجاري مهموس؛ لذلك تّعد من الصوامت لا المصوتات، ولكن أصوات المد (الصوائت) هي أصوات انطلاقية مجهورة تخرج من منطقة الفم بعيداً عن الحلق واللهاة، ونظراً لهذا التباعد الواضح بين الهمزة من جانب وأصوات المد واللين من جانب آخر فلا يصح أنْ يقال بوجود الابدال بينهما، وإن جاز هذا بين الهمزة وأحرف العلّة التي هي صوامت؛ فلا يصح أنّ يقال بوقوعه بينهما وبين أحرف المد التي هي مصوتات[3]، وفي قوله (مهموس) نظر؛ لأن الهمزة عند المحدثين هي صوت لا بالمجهور ولا بالمهموس ، وقد زاد د. إبراهيم الشمسان أنّ لتأثير صائتي الضمة والكسرة في بداية الكلمة وظهورها مع الصائت الطويل الواو، يحقق درجة عالية من الوضوح السمعي لذلك تبدل إلى الهمزة لما فيها من تقارب صوتي وظيفي، إذ قال: ((وعلّة ذلك الابدال هو طلب المخالفة، فالضمة والكسرة حركات مرتفعة، فاللسان يرتفع إلى أعلى مدى في تجويف الفم؛ لذلك تظهر الواو معها، والأمر الثاني: أنّ هذه الواو المغيرّة جاءت في أول الكلمة، وهو موضع ارتكاز، ويحتاج الأصوات فيه إلى درجة عالية من الوضوح السمعي وهذا ما تحققه الهمزة))[4]، واعترض د. صباح عطيوي على جملة من الأمور كانت على الشكل الاتي[5]:

1- أنّ الصرفيين لم يخبرونا عن المصوتين القصيرين قبل الياء والواو بعدهما، فإذا كان قول وبيع متكونين من ستة أصوات فقط؛ أي:

ق ـَ / و ـَ / ل ـَ ← ق ـَ / ل ـَ / فأين ذهب المصوتان؟

2- اشتراك الواو والياء في بعض الخصائص الصوتية، وهما ليسا من جنس الألف لكي ينقلبا اليها.

([1]) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 177، وينظر: التصريف العربي من خلال علم الاصوات الحديث (الطيب البكوش): 66.

([2]) ينظر: اللهجات في الكتاب (صالحة آل غنيم): 335.

([3]) ينظر: دراسة البنية العربية في ضوء اللسانيات الوصفية: 233.

([4]) الابدال إلى الهمزة وأحرف العلّة في ضوء كتاب سر صناعة الاعراب (د. ابراهيم الشمسان): 41.

([5]) ينظر: المقطع الصوتي في العربية: (صباح عطيوي): 70.

3- أنّ نصف المصوت (الواو) في (قَوْل) مثلاً لا تختلف عن الضمة، والأخيرة صائت قصير، إلا في مقدار المسافة بين أقصى اللسان وأقصى الحنك عند النطق بهما، فالمسافة تقل عند نطق الواو الاحتكاكية وعليه فعندما تنقلب إلى مصوت كان من المفترض أنّ يكون قصيراً والألف صائت طويل، أي ما ذهب اليه د. صباح عطيوي أنّ ما حدث جاء من باب تغليب حركة على حركة، عندما تقلب كسرة الواو إلى الفاء[1].

وذهب د. جواد كاظم إلى التحليل المقطعي معللاً التحول الذي يصيب الكلمة بالآتي:

1- كراهة البدء في العربية بحركة وهذا يعني أنّ هذه الكلمات بدأت بمصوت الضمة، وقد شكلت الضمة مع التي بعدها المزدوج:

وُجوهُ و ـُـ / ج ـُـوُ / ه ـُ ن / ((حذف نصف المصوت واحلال الهمزة محله)).

2- كراهة تتابع المصوتات فقد هرب الناطق من تتابع ثلاثة مصوتات هي الصائت الطويل الواو والضمتان (و ـُـوُ)، لذلك اعتمد في تطبيق هذا الهمز على أنّ الناطق هرب من هذا التتابع، فلجأ إلى النبر، فحذف الواو الصائت الطويل وابدلها بالهمزة[2].

ونتيجة لما ذكر من توصيفات يتبين لنا أثر الصائت على الحرف مما أدى إلى اسقاطه أو نبر موضعه، ونستطيع أنْ نقفَ على جملة من الأمور أهمها:-

1- كراهة الابتداء بحرف ثقيل متحرك بأثقل الحركات، فالصائت القصير (الضمة) مع (الصائت الطويل) (و) أدى إلى الثقل في أول الكلمة؛ مما جعلهم يعمدون إلى التحول الواجب والجائز.

2- ضعف حرف العلّة الذي لا يحتمل الحركة الثقيلة من (الضمة أو الكسرة)؛ لأن أصوات المد من أوسع الأصوات مخارج وأيسرها، فلا يتطلب النطق بها أي مجهود، فلما كره العرب النطق بهذه الأصوات الضعيفة تحولوا إلى ما يخالفها وهو صوت الهمزة.

3- كانت الهمزة هي الوسيلة للتخلص من الحركة المزدوجة.

4- أنّ تتابع صائت طويل مع صائت قصير على تفاوت كميتها هو ما أدى إلى حدوث التحول ، (و ـُـ).

([1]) ينظر: التفسير الصوتي لبناء الفعل للمجهول، د. صباح عطيوي (بحث): 4.

([2]) ينظر: توجيه القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن: 55.

4: أثر الصائت في وجوب قلب الواو والياء همزة اذا كانتا إثر فتحة:-

في البدء نشير إلى أنّ ما سيحدث من إجراء في علّة هذا التحول تكون نابعة من مرحلتين قبل القلب، ومن ثمَّ لابدَّ من التعويل أيضا على أثر صائت الفتحة القصيرة على هذا الاجراء تأثيراً تقديماً في قلب الواو والياء همزة، ويمكن القول إنَّ: ((العلاقة بين الهمزة وأصوات الألف والواو والياء ليست علاقة باعتبار الصفات الانعزالية للأصوات (الألف والواو والياء والهمزة) وحسب بل هي علاقة سياقية أيضا ينجم عنها تداخل فونيمي بين تلك الأصوات... إلا أنّ الشعور بأنها حزمة صوتية باستطاعة كل منها أنّ يؤدي دوراً غير متأت من العلاقات السياقية فضلا عن التقارب الأدائي... وعليه فلا ضير في أنّ تكون الهمزة من أصوات العلّة باعتبار تداخلها مع الألف والواو والياء فضلاً عن تعرضها للتحقيق والتخفيف والحذف))[1].

قال سيبويه: ((إن كان الساكن الذي قبل الياء والواو الفاً زائدة همزت وذلك نحو: القضاء، والنماء والشقاء، وإنما دعاهم إلى ذلك أنهم... جعلوا اللام كأنها ليس بينها وبين فتحة العين شيء وألزموها الاعتلال في الألف، لأنها بعد الفتحة أشد اعتلالا... وهما بعد الفتحة لا تكونان إلا مقلوبتين لازماً لهما السكون))[2]، وهذا يعني أنّ سيبويه أوجب قلب الواو والياء الفاً إذا كانتا إثر فتحة، وهذا يدل على أنّ الفتحة في كل من (كساو) و (بناي) هي المؤثرة لقلب كل من الواو والياء إلى الألف في المرحلة الأولى وهي ساكنة بطبيعتها[3]، وقول سيبويه بأن الفتحة لم يكن بينها وبين الواو شيء متأت من كون الألف عنده تُعدُّ حرفاً ساكناً لأنها ((ميتة لا يدخلها جر، ولا رفع، ولا نصب))[4]، لذلك لا تشكل حاجزاً حصيناً.

وذهب ابن جني إلى أنَّ: الفتحة بعض الألف... إذا وقعتا بعد الألف التي هي أكثر من الفتحة، وأشيع أحرى بقلبها لأن الكل أشد تأثيراً من البعض[5]، أي أنّ أثر القلب كان للصائت الطويل الألف وليس للفتحة، فالصائت الطويل يمثل الكل والقصير يمثل البعض.

ولله در ابن يعيش عندما عوّل على أنّ الهمزة بدل من الألف وليس من الواو والياء فقال: ((كساء ورداء ونحوهما فالهمزة فيها بدل من الألف، والألف بدل من الواو والياء، وذلك أنّ أصل كساء كساو ولامه واو، لأنهّ (فعالٌ) من (الكسوة) (ورداء) أصله (رادي) من قولهم حسن الرديّة ومثله (سقاء)

([1]) التعليل الصوتي عند العرب: 279-280.

([2]) كتاب سيبويه: 385/4.

([3]) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب : 280.

([4]) كتاب سيبويه: 356/3.

([5]) ينظر: سر صناعة الاعراب: 33/1-34، والمصنف: 138/2.

(وغطاء) فوقعت الواو والياء طرفاً بعد ألف زائدة وفي ذلك مأخذان؛ أحدهما: أنّ لا يعتد بالألف الزائدة ويصير حرف العلّة كأنّه ولي الفتحة فقلبت ألفاً. والثاني: أنّ يعتد بها وتتنزل منزلة الفتحة لزيادتها وأنها من جوهرها ومخرجها فقلبوا حرف العلّة بعدها ألفاً))[1].

على حين قد ذكر في موضع آخر أنّ الواو والياء المتطرفتين بعد ألفا زائدة تقلبان همزة إذا كانت الألف ثالثة فصاعداً، وأعتل لذلك بأن الواو والياء المتحركتين بعد فتحة تصيران ألفاً فأقتضى ذلك قلب اللام همزة حتى لا يلتقي ساكنان قال: ((اعلم أنّ الياء والواو إذا وقعت قبلهما الف زائدة ثالثة فصاعداً وكانتا، حرفي الإعراب أُبدلتا همزة، وجرى على الهمزة الاعراب، كما جرى على سائر الحروف، وذلك نحو كساء وعطاء... لأنهما ينقلبان الفاً اذا كانت قبلهما الفتحة. والفتحة من الألف، فإذا جاءت الألف لم يكن من قلبهما بدّ فقلبتا ألفين وقبلهما ألف فهمزوا الثانية لئلاً يجتمع ساكنان))[2]، وما ذكر هنا يقصد به تأثير الفتحة على ما بعدها باعتبار الألف حاجز غير حصين وقيل أيضاً: ((... فقلبت الواو الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قلبت في كساء أصله كساو من الكسوة، وجعل واوه ألفاً لوقوعها في الطرف وعدم اعتبارهم بالألف حاجزاً فصار كأن الواو وليَ الفتحة فقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها أو لتنزيلهم الألف منزلة الفتحة فالتقى الفان، فكرهوا حذف أحداهما أو تحريك الأولى لئلا يعود الممدود مقصوراً والمقصور اسم معتل اللام قبل آخر نظيره من الصحيح فتحة كعصا نظيره فرس، والممدود اسم معتل يكون ما قبل اخر نظيره من الصحيح ألفاً ككساء وهو نظير كتاب فإذا حذف إحدى الألفين في كساء لو حركت الأولى لم يعلم أنّ ما آخره ألف في الأصل ام لا،... ثم لما لم يكن حذف احدى الألفين، ولا تحريك الأولى جعل الألف المقلوبة همزة دفعا لالتقاء الساكنين واختص بالهمزة لقربها من الألف))[3]، وهذا يعني أنّ ابدالهما لألفين وذلك لتحركهما ووقوعهما بعد فتحة يدل على اثر الفتحة في وصف هذا التحول وبما أنهما في الطرف زاد هذا من التغيير فقلبتا الياء والواو الفان، واجتمع ساكنان، فهنا وجب إما الحذف أو التحريك، ولا سبيل للحذف، لأنهّ يفوت المدّ فيهن أنّ حُذفت الأولى، ويفوت لام الكلمة أنّ حذفت الثانية، والابدال إلى الألف أفضل وأولى لأسباب أهمها:-

1- أنّ تحريك الأولى يفوت حكمها (= المدّ).

2- أنّ التغيير في الاخر أولى.

([1]) شرح المفصل(ابن يعيش): 350/5.

([2]) المنصف: 137/2.

([3]) شرحان على مراح الارواح: 132/1.

3- أنّ حرف الإعراب محرك تقديراً فلا يُعدُّ في تحريكه لفظاً.

4- أنّ في تحريكه تحصيلاً لظهور الاعراب الذي يحصل به الفرق بين المعاني[1].

وقد عبّر الثمانيني عن ذلك من خلال طريقتين أحدهما مراعاة الألف، والأخرى عدم مراعاتها وذلك:

1- أنّ الألف الزائدة بمنزلة الفتحة اللازمة، فإذا كان القلب في الواو والياء لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فأقلّ الأقسام أنّ تكون الألف الزائدة بمنزلة الفتحة اللازمة، فقلبوا الياء والواو ألفاً، فاجتمع ألفان (الزائدة والمنقلبة).

2- في القلب يقولون أنّ الألف الزائدة لا يعتد بها وكأنها ليست موجودة في اللفظ، وإذا كان كذلك صارت الياء والواو كأنهما قد وليتا الفتحة التي قبل الألف، فوجب القلب إلى الألف[2].

ويسجل على ما تقدم أنه لا وجود للألف حتى يمكن القول بقلبها؛ إذ أنّ الألف الأولى هي حاجز غير حصين ولم يعتدوا بها بل تعاملوا معها على أنها غير موجودة[3].

تساؤلات عدة هي: كيف تنقلب الألف إلى همزة، وأنهم ذهبوا في بداية قولهم إنَّها حاجز غير حصين؟ ولم يعتدوا بها وتعاملوا معها على أنها غير موجودة؟ وكيف أنّ الفتحة قبلها وعلى أساسها أجروا التحول نتيجة لصائت الفتحة؟ وقالوا أنّ الألف ساكنة وفي هذه الحالة حركت الألف فقلبت همزة؟ نقول أنّ ما حدث هو أنّ (كساو) حدث فيها حذف للصائت الطويل (الواو) أي حذف الضمة، ومن ثم قلبت إلى صامت هو الهمزة، لأن العربية تكره تتابع ثلاث حركات مع بعضها البعض وكذلك تحول الضمة إلى همزة؛ وذلك لازدواج حركة الضمة مع الفتحة الطويلة فبذلك يقفل المقطع بصامت تجنباً للوقوف على مقطع مفتوح، فقيل ((فتحركت الواو والياء وقبلهما فتحة، وليس بينهما حاجز إلا الألف، وهي حاجز غير حصين لسكونها وزيادتها، والياء والواو محل التغيير – أعني طرفاً – فقلبتا ألفاً. فاجتمع ساكنان الألف المبدلة من الياء أو الواو مع الألف الزائدة. فقلبت همزة، ولم ترد إلى أصلها من الواو والياء لئلا يرجع إلى ما فرّ منه))[4].

([1]) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 613/2.

([2]) ينظر: شرح التصريف (الثمانيني): 330/1.

([3]) ينظر: القواعد الصرف صوتية: 59-60.

([4]) الممتع في التصريف، 217/1.

وذهب الرضي الاستراباذي إلى القول بقلب الواو والياء ألفاً ثم همزة: ((إنما تقلب الواو والياء... ألفاً ثم همزة،... لتحركهما وانفتاح ما قبلها، ثم يجتمع الساكنان، فلا يحذف الأول مع كونه مدة؛ لئلا يلتبس بناء ببناء، بل يقلب الثاني إلى حرف قابل للحركة مناسب للألف، وهو الهمزة لكونهما حلقيين؛ اذ الأول مدة لاحظ لها في الحركة، ولا سبيل إلى قلب الثاني واو أو ياء؛ لأنّه إنما فرّ منهما، ولكون تحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلهما سبباً ضعيفاً في قلبهما ألفاً، ولا سيما اذا فصل بينهما وبين الفتحة الف يمنعه عن التأثير وقوع حرف لازم بعد الواو والياء؛ لأن قلبهما ألفاً مع ضعف العلة إنّما كان لتطرفهما اذ الاخر محل التغيير...))[1]، فالرضي يرى أنّ الواو والياء لم تقلبا همزة في بداية الأمر، وإنّما قلبتا ألفاً، ثم همزة، وذلك لأن الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفاً، وهذه الألف الزائدة التي قبل الواو أو الياء تشبه الفتحة، فلما قلبت الواو أو الياء صار التقدير: (كساو) (كسااا) بألفين في آخرها، فلما التقى الساكنان الألف الزائدة والمنقلبة كرهوا حذف أحدهما، لأن الحذف يجعل الممدود مقصوراً فحركوا الألف الأخيرة لالتقائهما فانقلبت همزة، وحركت الألف الثانية؛ لأنها حرف الإعراب، لذلك نلحظ أنّ الحركة أثرت في الحرف؛ مما أدى إلى قلب الواو أو الياء همزة اذا كانت طرفاً، وعوّل الرضي في توصيف هذا التحول على ضعف الطرف؛ أكثر من علة تحرك الواو أو الياء وانفتاح ما قبلهما؛ لأنه يرى أنّ هذه العلة ليست في غاية المتانة، فقال: ((وذلك، لأنه قلبت العين ألفاً ثم قلبت الألف همزة، فكأنهُ قلبت الواو والياء همزة))[2]، وقال ركن الدين الاستراباذي: ((وتقلب الواو والياء همزة اذا وقعت طرفاً بعد ألف زائدة نحو: كساء ورداء، أصلها كساوٌ ورداي، من كسوت ورديت؛ قلبت الواو والياء همزة، لوقوعهما طرفاً بعد الف زائدة – بخلاف راي وشاي في جمع: راية وشاية، فإنه لا تقلب الياء فيهما همزة مع وقوعها طرفاً بعد ألف لأن الألف قبلها أصلية))[3]، ثم عوّل على وجوب إبدالها من حروف اللّين بقوله: ((ابدال الهمزة من حروف اللين... فواجب نحو: كساء ورداء... اصلها: كساو، ورداي،... أبدلت الهمزة وجوباً))[4]، على حين ذهب الخضر اليزدي إلى أنّ ما جاء من علّة القلب هذه عند من يقول بأنهما اسكنتا، ثم قلبتا ألفا بعد اسكانهما، ونتيجة لالتقاء الساكنين حدث القلب إلى همزة، ففي ذلك تعسف عنده وذلك؛ ((لتقدير التقاء الساكنين بلا حاجة، وأيضاً الالتقاء قبل قلبهما ألفاً يكون حاصلاً في التقدير، فالقلب لا يكون موجباً

([1]) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): 119/2.

([2]) نفسه: 127/3.

([3]) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): 828/2.

([4]) نفسه: 856/2.

للالتقاء))[1]، وذهب أيضاً إلى التعويل على من قال في تحقيق قلبهما ألفاً، على أنّ التحقيق في هذه الهمزة أنْ تكون بدل من ألف، وتلك الألف بدل من الواو والياء، فإنهم إما أنّ لا يعتدوا بالألف فصار حرف العلّة كأنّه وَلَي الفتحة، أو نزّلوا الألف منزلة الفتحة؛ لأنها من جوهرها[2]، واعترض على ذلك بأن ما جاء في كلا الأمرين متكلف ومنتقض، على النحو الآتي:

1- التكلف، قائم على أنّ الحرف يكون حاجزاً في الحقيقة، وبأن الألف لا تكون كالفتحة في العمل لاستحالة اقتضاء الألف نفسها.

2- الانتقاض، فإنه يمثل (قاوَم – يقاوم)، أي إنّ الحق يكون في قلبهما همزة (قائم)، على أنّ الساكن الذي قبل الواو والياء، اذا كان ألفاً همزت، أي عدم الاعتداد بالألف الزائدة، فهي كالعدم، لأن تقدير الزائد يكون كالمعدوم أقرب من تقدير الأصلي كالمعدوم، لذلك قلبت في كساء ورداء، ولم تقلب في زاي وثاي، وأيضاً يمكن القول إنَّهم جعلوا اللام كأنها ليس بينها وبين العين شيء، أي ليس بينها وبين فتحة العين شيء، وهذا مذهب كل من سيبويه[3]، وابن يعيش[4]، وهذا يعني أنّ مذهب اليزدي هنا عدم الاعتداد بالألف كحاجز فهو يخالف سيبويه؛ لأنه عوّل على شرطين أساسين في علّة القلب، فالشرط الأول هو: ((أن المتطرف في معرض تغييرات شتى، وحرف العلّة لا تحتملها، مع كون البناء مشتملاً على ثقل ما))[5]، وأما الآخر: ((فلأن الزائد في نفس الأمر مستثقل، فناسب استجلاب الخفة فيما اشتمل عليه؛ إذ الحرف المعتل المتطرف بضميمة الزائد استثقلت استثقالاً تاماً، وأما علّة القلب فتعلمها من تحقق الشرطين، فلو فقد الشرط الأول لم يقلبا، نحو: شقاوة وسقاية؛ لأن التاء اخرجتهما عن كونهما متطرفتين...))[6]، وعوّل الساكناني على أنّ الهمزة جاءت للتشاكل ومناسبتها الألف قبلها، وذلك لأن الألف الأولى لا يمكن قلبها لأنها علامة، والتغيير بالعين أولى[7]، واعترض على من سبقه من الشراح، الذين ذهبوا إلى أنّ علّة قلب الواو والياء ألفاً، لانهم لم يعتدوا بالألف الكائنة قبلها فصار حرف العلّة كأنه ولي الفتحة، فأثرت الفتحة على الألف وقلبت، فأنزلوا الألف منزلة الفتحة لزيادتها عليها، فعندما التقى

([1]) شرح شافية ابن الحاجب (الخضر اليزدي): 2،903.

([2]) ينظر: نفسه: 903/2.

([3]) ينظر: كتاب سيبويه: 385/4.

([4]) ينظر: شرح المفصل، (ابن يعيش): 465/2.

([5]) شرح شافية ابن الحاجب (الخضر اليزدي): 904/2.

([6]) نفسه: 905/2.

([7]) ينظر: الكافية في شرح الشافية: 795/2.

ألفان كرهوا الحذف في أحدهما، فحركوا الأخيرة لالتقاء الساكنين وقلبوها همزة[1]، وعدّ كل ما قيل من أوله إلى اخره فاسداً؛ لوجوه هي:

1- امتناع قلبها ألفاً لازماً؛ لأن ما قبلهما ساكن محض.

2- لا وجه للقول بعدم الإعتداد بالألف، لأنّ ألف اسم الفاعل معتد به بالاتفاق؛ لأنها محصَّلَة لمعناه لفظاً، أو تقديراً.

3- امتناع تنزيل الألف منزلة الفتحة؛ لأنها تكون أما قائمة بنفسها، أو بما سبقها، أو لا هذا ولا ذاك، لامتناع قبول الحرف الحركتين مطلقاً.

4- الألف حرف ذات مخرج معين بالاستقلال، دون الفتحة، فلو كانت الألف من مخرج الفتحة، فلزم ذلك التنافي بالضرورة، أو أنّ الفتحة ربما كانت شفوية؛ فلو كانت الألف من مخرجهما فلزم كونه شفوياً وهذا محال، فكلام المصنف، يدل بمنطوقه على فساده من الرأس إلى الذنب[2].

وذكر الجاربردي، أنّ أصل كساء ورداء كساو ورداي؛ لأنهما (فِعَال) من الكسوة والردية، فوقعت الواو والياء طرفاً بعد الف زائدة، فإمّا أنّ لا يعتدوا بالألف فصار حرف العلّة كأنّه ولي الفتحة فقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأصبحت الألف بمنزلة الفتحة، وذلك لزيادتها عليها، لذلك قلبوا حرف العلّة ألفاً، كما قلبوها بعد الفتحة فالتقى ألفان وكرهوا الحذف لأحديهما أو تحريك الأولى لئلا يعود الممدود مقصوراً، فحركوا الأخير لالتقاء الساكنين – مما جعل لهذه الحركة أثراً – في انقلابها همزة[3].

ومن خلال نصوص الشراح نلحظ أنّ الفتحة قد مارست تأثيراً تقدمياً في قلب الواو والياء همزة، فنلاحظ أنّ التعليل الصوتي لهذا القلب يكون على الشكل التالي:

ك ـــ / س ـــ + ـــ / (كساء) الأصل (كِسَاو)

ر ـــ / د ـــ + ـــ / ي (رداي) الأصل (رِدَاي)

وهذا يكشف لنا أنّ المناخ الصوتي المناسب لهذا القلب – (أي الواو والياء يقلبان ألفاً) – بأنهما بعد الفتحة لا تكونان إلا مقلوبتين وبذلك تتحصل هذه الصورة:

ك ـــ / س ـــ + ـــ / ـــ كساأ

([1]) ينظر: نفسه: 796/2.

([2]) ينظر: الكافية في شرح الشافية: 796/2.

([3]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): 345/2.

وهذا يدل على أنّ القلب إلى الهمزة مرّ بمرحلتين، الأولى قلب الياء والواو ألفاً، والأخرى قلب الألف همزة، وما يشفع لهذا التحول هو أنّ أقرب الأصوات إلى الألف هو الهمزة، فإذا أريد تحريك الألف انقلبت همزة، وهنا يكون القلب ليس بصورة مباشرة اعتماداً على واقع الحال، وانما بواسطة أصوات العلّة (الألف) إلى الهمزة ففي كساء، نلحظ أثر صائت الفتحة وتأثيرها التقدمي أثر في قلب الواو والياء همزة[1].

وأنكر د. شاهين أنّ تكون الهمزة في نحو (بناء، كساء) بدلاً من الياء والواو أو الألف، وذلك من خلال ضياع الواو أو الياء الذي هو شطر نصف الحركة بسبب دخول الهمزة، وأن ما حدث هو إقفال لمقطع مفتوح؛ وذلك بإحلال الهمزة محل صوت اللين لأجل تصحيح نهاية الكلمة لا على سبيل الإبدال[2]؛ لأن العربي يكره الوقوف على مقطع مفتوح ولذا يعمد إلى إغلاقه، فأغلق المقطع بالهمز، والألف والواو في نهاية (كساو) مثلاً هما حركة لين مزدوجة أي (فتحة طويلة + ضمة) فينشأ عن النطق بهما نصف حركة هي الواو فعند الهمز ينشطر عنصراهما، مما يؤدي إلى ضياع شطر هو الضمة وبقي شطر هو الفتحة الطويلة[3]، ولعلّ ما ذكره فيه نظر من ناحية، أنهَّ يرفض فكرة الإبدال، وأن الهمزة وظيفة وليست حرفاً مبدلاً، وأنها حلت محل الواو والياء أو الألف، ولعلّ من الصواب أنّ يقول أنّ ما حدث هو ليس إبدالاً حقيقياً بالمعنى المطلوب من الابدال؛ لأنه من وجود علاقة بين المبدل والمبدل منه، كقرب المخرج أو الاشتراك في بعض الصفات الصوتية، ولكن لقرابة المخرج بين الهمزة والألف في (كسا) مما قلبها إلى همزة، ولكن قوله بضياع الواو والياء اللذان هما شطر نصف الحركة بسبب دخول الهمز اعترض عليه د. حسام النعيمي قائلاً: ((انني لست مع الدكتور شاهين فيما ذهب إليه اساساً من أنّ الواو بعد الألف في سماء وتمثل نصف حركة أو شبه صائت،... فقد بنى... دراسته على الكلمة في حال الوقف، فقد ذكر أنّ العرب لا يميلون إلى المقطع المفتوح في الوقف ولذا همز... وأحسب أنّه من المبالغة أنّ يقال حينئذ أنّ الألف الممدودة كونت مع الواو الساكنة شبه صائت أو نصف حركة بل الذي تراه حينئذ صائت تام مستوفي وكذلك الواو))[4]، وكذلك نظرتهِ للألف في نهاية (كساو)، والياء في (بناي)، على أنهما حركة مزدوجة فيها نظر أيضاً، لأنّه عندما نمدُّ الألف ونشبعها حتى تكون وحدها

([1]) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب : 280-281.

([2]) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 81.

([3]) ينظر: نفسه: 87.

([4]) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 359-360.

حركة طويلة مشبعة فليس من الصواب أنّ تجعل مع الواو أو الياء من المركب أو المزدوج الذي يمثل نصف حركة[1].

وذكر د. جواد كاظم أنّ الهمز الواجب في آخر البنية يكون المزدوج فيه هو من النوع الهابط : (ـــّ و) كساو، و(ـــّ ي /: بناي) وأنّ هاتين الصورتين لا تحقق لهما في كلمة عربية إذ تم التخلص منهما بأسقاط الواو في نحو (كساو)، والياء في نحو: (بناي)، وهمز موضعهما:

ك ـــ / س ـــّ و ⟵ ك ـــ / س ـــّ ء .

ب ـــ / ن ـــّ ي ⟵ ب ـــ / ن ـــّ ء [2].

ويبدو أنّ د. جواد عوّل على إسقاط الجزء الثاني من المزدوج، وهو لا ينظر إليه على أنه قلب، وعقب د. عادل نذير على هذا الإجراء، بأن صائت الفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو ((فإنهّ لم يكن للألف وهو (الكل) من تأثير في قلب الواو والياء همزة، وكان التأثير للفتحة وهي (البعض)، وكأني به يرى القدرة في الفتحة وهي (بعض) على اختراق كلها (الألف) بحجة أنه ساكن أي إنه ميت، وكان حقاً على سيبويه أنّ يلتفت إلى ذوبان البعض في الكل ضمن سياق صوتي معين يجعل القدرة أكبر وأوسع على قلب الواو والياء همزة، إذا وليت ألفاً، ولعلّ حرص سيبويه على تأثير الفتحة على الرغم مما وليها من مدّ يجانسها ينبع من التذكير بالقاعدة الصوتية القاضية بقلب الواو والياء أنّ تحركتا وفتح ما قبلهما))[3].

وقيل أنّ وقوع الواو والياء وهما نصف حركة في نهاية مقطع طويل مغلق (ص ح ح ص) مسبوقتين بفتحة طويلة على الشكل (كساو) ki/ Saaw، رداي ri/ daay، فالواو والياء هما نصف حركة تشتركان مع الحركات القصيرة (الفتحة والضمة والكسرة) مما يؤدي إلى ((... فحذف الضمة المولدة للواو، بازدواجها مع الفتحة الطويلة، وأقفل المقطع بصوت صامت هو الهمزة))[4]، لخفة النطق وانسجام الأصوات، وقال د. جواد النوري: ((المقطع الأخير في امثلة هذه الحالة، كان يرد قبل الاعلال على نحو يمكننا أنّ نتصوره هكذا: day , Saaw: ص ح ح (ص ح) حيث يعبر الرمز (ص ح) عن نصف الحركة أو نصف الصامت، ولكن هذا المقطع (ص ح ح ص ح) غير موجود في العربية، ولهذا

([1]) ينظر: نفسه: 360.

([2]) ينظر: المزدوج: 87.

([3]) التعليل الصوتي عند العرب: 282-283، وينظر: دراسات في الصرف (امين علي السيد): 37-38.

([4]) المنهج الصوتي للبنية العربية: 177.

أصبح بعد الاعلال وبعد إغلاقه بالهمزة، على النحو الآتي: ص ح ح ص، وهو مقطع موجود في العربية ومعترف به في حالة الوقف))[1].

وذهب هنري فليش إلى أنّ الواو والياء قلبت همزة هروباً من النطق بلفظ مكروه وهو نطق الكسرة مع الياء والكسرة مع الواو[2]، فالذي منع الواو في (سماو) والياء في (بناي) كراهة العربية النطق بالصوامت الضعيفة – الواو والياء – مع مصوتات من جنسها أو بعض ما يغايرها فلا تنطق الواو مع الضمة (wu) ولا الياء مع الكسرة (yi) كما لا تنطق الواو مع الكسرة (wi) امّا بقية الاحتمالات في حالة الإعراب هي الياء والضمة والياء والفتحة والواو والضمة فقد حملها على المكروه. وذلك لتوحيد النموذج اللغوي[3]، ولأنّ نهاية المقطع يحتاج إلى صوت يحمل صفات القوة فكان صوت الهمزة بعد تأثير الحركة السابقة لها هو الصوت المجتلب لهذه الغاية وعلى أساسه فالبنية الصوتية هي: ص ح/ ص ح ح ح – ص ح/ ص ح ح ص فازدوجت فيهما حركة الضمة والكسرة مع الصائت الطويل (الفتحة) والعربية تكره تتابع ثلاث حركات، ولتجنب الوقوف على هذا المقطع المفتوح جيء بصامت (الهمزة) فتحول إلى مقطع مغلق[4].

وهكذا فقد اجتمعت في نهاية المقطعين الأخيرين لكلمتي: كساو، ورداي ونظائرهما من الكلمات أصوات يجمع بينهما الملمح الحركي (vocalicfeat ure)، إضافة إلى ذلك فان المقطعين ,rid/ day Ki/ Saaw في aay– aaw الأخيرين ختماً بصامت ضعيف وقد زاد من ضعفه وقوعه ساكناً في نهاية مقطع، وقد قرر بعض اللغويين أنّ الصوت الذي يقع في نهاية المقطع يكون في وضع أضعف من ذلك الذي يقع في بدايته والمقطع الاخير[5]، فقد صاغ اللغوي الفرنسي (Maurice Grammont) قانوناً سماه (قانون الأقوى) (Law of the stronger)، وملخصه أنه: حينما يؤثر صوت في آخر فإنّ الأضعف بموقعه في المقطع، أو بامتداده النطقي هو الذي يكون عرضة للتأثر بالآخر[6].

([1]) دراسة صوتية في موضعي الاعلال والابدال: 8.

([2]) ينظر: العربية الفصحى: 47.

([3]) ينظر: نفسه: 46.

([4]) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 177، أساليب القلب في العربية (عباس الاوسي)(بحث): 219.

([5]) ينظر: الدرس الصوتي في شرح شافية ابن الحاجب للرضي، (رسالة): 273 – 274.

([6]) دراسة الصوت اللغوي، (أحمد مختار حمد)، 372.

المبحث الثاني

أثر الصائت في الاعلال بالنقل

1: أثر الصائت في المضارع المعتل العين من الفعل الأجوف:-

هذا النوع يقوم على نقل الحركة من صوت علّة إلى صوت صحيح ساكن يتقدمه، أي هو ((نقل حركة أحد أصوات العلّة (الواو أو الياء) إلى الصامت غير المتحرك فيترتب على النقل – في قواعد الصرف – أنّ يبقى الحرف المعتل دون حركة أي يصبح ساكناً))[1]، وذلك نحو: يَقُوْم، ويَبِيعْ، ويَصُوْم، ويَخُوْف، فإذا كانت عين الفعل واواً أو ياء وقبلهما ساكن صحيح وجب نقل حركة العين إليه لاستثقالها على حرف العلّة، نحو: يقُوْم، فهي في الأصل يَقْوُم، فنقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها وهو القاف[2].

وذهب ابن جني إلى أنّه، إذا وقع حرف معتل متحرك بعد صحيح ساكن، حُرّك الصحيح وسكن المعتل وأعل، فإذا كان الحرف قبل الحرف المعتل من بنات الثلاثة ساكناً في الأصل، ولم يكن ألفاً ولا واواً ولا ياء، فإنك تسكن المعتل وتحول حركته على الساكن الذي قبله[3]، كما علل وجوب نقل حركة العين وفقاً لثقل الحركة على العين بقوله: ((إنما استثقلت الحركات فيها، لأنهما مشبهان بالألف، والألف لا تتحرك أبداً، فلما اشبهتا ما لا يتحرك أبداً وجازت فيهما الحركة جازت على مشقة ولم تكن فيهما مثلها في سائر الحروف التي لا تمتنع فيها الحركة...))[4]، وسياق ما ذكره ابن جني قائم على اعتراضه بأنَّ ما جاء في (يَقوْل و يَبِيع) ونحوهما استثقلت الحركة فيهما على الواو والياء فنقلت إلى ما قبلهما فسكنتا بقوله: ((فغير معبوء بقوله؛ (أي من ذهب إلى ذلك التعليل)؛ لأنّ الواو والياء إذا سكن ما قبلهما جرتا مجرى الصحيح فلم تستثقل فيهما الحركة...))[5]، وهذا يعني أنّ هناك من علل هذا التحول بثقل الحركة على الواو والياء والذي عبر عنه ابن جني أنَّه غير معبوءٍ بهِ.

وعوّل ابن الأنباري على أنّ (((يَقُولْ) أصلّه (يَقْوُلُ) على يَفْعُلُ بضم العين، فنقلت الضمة عن الواو التي هي العين إلى القاف التي هي الفاء لاعتلالها في الماضي، وهو (قال)؛ لأنّه الأصل في

([1]) المنهج الصوتي للبنية العربية: 196.

([2]) ينظر: شرح الاشموني: 861/3.

([3]) ينظر: المنصف: 267/1.

([4]) نفسه: 224/1-225.

([5]) المنصف: 223/1.

الاعلال في الكلام...))[1]، ونتيجة لذلك ما حدث من سكون صوت العلّة بعد نقل حركته إلى الصوت الساكن قبله نحو: يَقُوْل يَبِيْع، أصلهما: يَقْوُل يَبْيِع – فنقلت ضمة الواو وكسرة الياء إلى الساكن الصحيح قبلهما، فإنّ ما حدث هو إعلال بالتسكين نتيجة لأثر الحركة على أحرف العلّة، وعوّل ابن يعيش على فكرة أنّ الإعلال في المضارع هو تابع للإعلال في الماضي، وكأنّه يقول بالأصل والفرع، وأبانَ عن الأصل في (يَقُوْل) و (يَعُوْد)، إذ نقلوا الضمة إلى الساكن بغية إعلاله، ، حملاً على الفعل الماضي في: قال وعاد، والذي يدل على أنّ الإعلال يسري في هذه الأفعال من الماضي أنّه اذا صحّ الماضي صحّ المضارع؛ لأنهم قالوا: عَوِر وحَوِل فصححوهما، وقالوا: تَعْوِر ويَحْوِل فصححوا هذه الأمثلة لضمة الماضي[2].

واذا كان البناء على رأي الصرفين يقتضي نقل حركة حرف العلّة، فإنّ اصل يقول: يَقْوُل إذْ نقلت (حركة الواو) إلى القاف قبلها، ومثلها يَبْيِعُ، وقد تكون هذه الصورة قائمة على أمرين: أولهما حذف حركة حرف العلّة، وثانيهما نقل حركة حرف العلّة[3].

ويمكن القول إنّ في (يقُول) والذي اصلّه (يقْوُل) نقل اليها – أي إلى القاف الساكن – ضمة الواو لثقلها، فصارت الواو صوت مدّ، وبذلك يتحول إلى صائت طويل، تحقيقاً للانسجام الصوتي وطلباً للخفة فالأثر واضح في نقل الحركة القصيرة، ليولد لنا صائتاً طويلاً، ويمكن أنّ نرجع هذا الأثر في النقل إلى نزعة المتكلم إلى الانسجام والتوافق الصوتي، والى الاقتصاد في الجهد العضلي، ولبيان أثر الصائت القصير على حرف العلّة فإننا نعوّل على الاستثقال الذي تحدثه الحركة على حروف العلّة؛ لأن ((الحركات تستثقل على حروف العلّة لما بينهما من المشابهة))[4]، فتنتقل الحركة إلى الحرف الصحيح لما بينهما من المناسبة.

ذهبَ الرضي الاستراباذي إلى رفض الرأي القائل بالاستثقال بعيداً عن الكراهة بقوله: ((ولا تقول: إنّ الضمّ والكسر في نحو: يَقْوُل، يَبْيِعُ نُقلا إلى ما قبلهما للاستثقال، إذ لو كان كذلك لم تنقل الفتحة في نحو: يخاف ويهاب وهي أخف الحركات... فإذا تبين أنّ النقل ليس للاستثقال، قلنا: إنّه وجب إسكان

([1]) البيان في غريب اعراب القرآن: 388.

([2]) ينظر: شرح المفصل: (ابن يعيش): 65/10-66.

([3]) ينظر: علم الصرف الصوتي: 416.

([4]) المحصول في شرح المفصول، (ابن باز): 222/1.

العين تبعاً لأصل الكلمة، وهو الماضي، فلما أسكنت نقلت الحركة إلى ما قبلها؛ لتدل على البنية))[1]، ولا ريب في أنّ قضية (لمح الأصل) كانت وراء قوله بعدم الاستثقال لمثل هذه التتبعات لأنه في موضع آخر يقول: ((والا فما الفرق بين التتابع (يِ) في أَبْنيِاء الذي وصفه الرضي (بشدّة الاستثقال))[2]، وفي (يبَيْع) اذْ التتابع فيما واحد (يِ)، ولا سيما انّه في (يَبْيعُ) جاء في الفعل، والفعل أثقل من الاسم على ما صرّح به، ومن ثم يكون القول بالإعلال في الفعل بكراهة التتابع (يِ) أجدى من القول به في الاسم، امّا خفة الفتحة على الواو والياء في التتابعين (وَ) و (يَ) من نحو: يَخْوَفُ، ويَهْيَب، اللذين اتخذ منهما الرضي موجها لتسويغ الأصل في الاعلال بالنقل بدلاً من الاستثقال، فلا ينهض دليلاً مع انكاره ثقل التتابعات الأخرى اذا كان الأولى أنّ يحمل هذين التتابعين على التتابعات الأخرى المستثقلة، كما انّه روى استثقالها عند بعض العرب في مواضع أُخَر))[3]، وقال ركن الدين الاستراباذي: ((وأعل نحو: يَقْوُم و يَبْيُع، ومقوم ومَبْيِع، لا بقلب الواو والياء الفاً، بل بنقل حركتهما إلى ما قبلهما فقط في يَقُوْم ويَبْيع...))[4]، أراد أنّ الأصل في: يَقُوْم ويَبْيع، يَقْوُم ويَبْيِع، نقلت ضمة الواو إلى القاف في يقوُم وكسرة الياء إلى الباء في يبيع، ولم تقلب الواو والياء الفاً؛ لأنّه في قلبهما لقلنا (يقام، ويباع)، وحينئذ يحدث اللبس، ولم يعلم انّه يَفْعَل – بفتح العين – أو يَفْعِل – بكسر العين – أو يَفْعُل – بضم العين[5] –، وبهذا نلحظ أنّ الحركة أثرت هنا في الايضاح ولأمن اللبس، وقال: ((إنّ ما حدث من اعلالهما، لأن اصلهما هو يقوم ويبيع، على وزن يفْعُل بضم العين، ويفعِل بكسر العين، ولأن ما فيهما هو الأصل واستثقال الضمة والكسرة على الواو والياء، وكذلك تسكن الواو والياء وتنقل حركتها إلى ما قبلهما في مَفْعُل ومَفْعِل نحو مَقُوم ومَبيِع، أصلهما مَقْوُم ومَبْيع، فاستثقلت الضمة على الواو والكسرة على الياء فنقلتا إلى ما قبلهما ولم تقلبا الفاً؛ لأنّه في القلب يحصل اللبس، وكذلك تسكن الواو والياء وتنقل حركتهما إلى ما قبلهما في مقول ومبيع، فالأصل مَقْوُوْل و مَبْيُوْع فاستثقلت الضمة على الواو والكسرة على الياء فنقلتا إلى ما قبلهما))[6]. وسجّل اليزدي اعتراضاً على ابن الحاجب في قوله ((للبسه بباب يخاف))[7]، قال: ((لا حاجة اليه؛ لأن علّة الإسكان

([1]) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): 1/60-61.

([2]) نفسه: 3/100-101.

([3]) ينظر: الكراهة اللغوية: 133.

([4]) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): 2/765.

([5]) ينظر: نفسه: 2/765.

([6]) نفسه: 2/794.

([7]) شافية ابن الحاجب: 1/97.

حركة حرف العلّة مع سكون الحرف الصحيح السابقها، وهذه في كل من يقوم ويبيع ويخاف على السواء. بقي أنّ الفتحة المنتقلة إلى الفاء في نحو يخاف ويهاب مع السكون الدخيل فيهما اقتضى قلبهما الفاً اجراءً للسكون الدخيل مُجرى الحركة... بخلاف المثالين الاولين – يقصد يبيع ويقوم – اذ لا فتح فيهما))[1]، وهذا أنّه عنده لا حاجة للقول لأمن اللبس لأنّ عمل الحركة على الصائت الطويل المسبوق بساكن صحيح هو واحد في كل من الضمة والفتحة والكسرة، لكن ما يختلف هو طبيعة الصائت القصير وتأثيره في حرف العلّة فهذا هو ما يحدد لنا نوع الاعلال، ولم يبعد الساكناني كثيراً عن ركن الدين في تفسيره إذْ قال: ((... نقلت الضمة من الواو في نحو: يَقُوْل، والكسرة من الياء في نحو: يبْيِعُ إلى ما قبلهما لاستثقالهما عليهما، قوله (للبسه بباب يخاف) جواب سؤال تقريره: أنّ القياس يقتضي قلبهما ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما؛ فهلا؟ ترك. أجيب: بإنما ترك الاعلال خوف اللبس بباب يَخَافُ))[2]، وهذا يعني أنهما لو قلبتا ألفاً لقيل: يقام ويباع، وفيه إلتباس بغيره.

أمّا الجاربردي فذهب إلى القول: ((قوله: (وأعل نحو يقوم) إشارة إلى سؤال آخر وهو أنّ يقال ما ذكرتم يقتضي أنّ يعل تلك الأمثلة بقلب عينها ألفاً فيقال يقام ويباع ومقام ومباع حملاً على قام وباع فأجاب عنه بأنها أعلت بالإسكان ونقل الحركة لئلا يلتبس، وذلك لأنها لا يعلم حينئذ عينها مفتوحة أم لا، وهذا أولى مما ذكره آخرون وهو أنّ اعلالها إنَّما كان كذلك لكون الواو مضمومة؛ لأنهم قد أعلوا ساد وأصله سود يضم الواو، فإنْ قيل العلّة ليست الضمة وحدها بل مع سكون ما قبلها، وأجيب بأن ذلك لا يمنع الحمل على الماضي كما حملوا يخاف على خاف هكذا ذكروا، وفيه نظر؛ لأن الكلام فيما فيه حرف العلّة مضمومة مع سكون ما قبلها...))[3]، ويمكن أنّ نقف على هذا النصّ بنقاط هي:

1- أنّ الموجب لتحوّل العين هو تحرك حرف العلّة وهو الواو في (يقْوُل)، وحرف العلّة لا يقبل الحركة فنقلت حركته إلى الساكن الصحيح قبله، وأبقيت الواو لانضمام ما قبلها، وكذلك الحال في نحو (يَبْيِع)، أما في نحو (يخاف) الأصل (يَخْوف) أو (يقام) والأصل (يَقْوَم)، فإن حركة حرف العلّة لا تجانسه، فنقلت إلى الساكن قبله، لتحركها وانفتاح ما قبلها، أو تحركت باعتبار الأصل، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، ويظهر لنا بشكل جلي أثر الصائت القصير (الضمة والكسرة) في بقاء الواو والياء الساكنتين، لأنهما مهدا

([1]) شرح شافية ابن الحاجب (الخضر اليزدي): 2/875-876.

([2]) الكافية في شرح الشافية (الساكناني): 1/815.

([3]) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): 2/277-278.

لها، أما في نحو: (يَخْوَف) فكان للصائت القصير (الفتحة) أثر في تحول الواو ألفاً، وبهذا يتبين أثر الصائت القصير في البقاء والتحول.

2- اعترض على الرضي الذي عوّل على عدم القول بأنّ المانع هو خوف اللبس فيما لو أعل وانما المانع من وجهة نظره عدم اعتلال الماضي المجرد ليحمل عليه عندما قال: ((ولا وجه لقوله – أي ابن الحاجب – (اللبس)، لأنه انما يتعذر الاعلال اذا حصل هناك علته ولم يعل، وعلّة الاعلال فيما سكن ما قبل واوه أو يائه كونه فرعاً لما ثبت اعلاله... ولم يعل عَوِر وسَوِدَ...))[1]، فوجد الرضي أنّ الواو والياء لاعتلالهما في الماضي قد ضعفتا في نظر الناطق فلم يعد حرف العلّة قادراً على حمل الحركة مما أدى إلى نقلها إلى الصحيح الساكن قبلها فلما لم تعل في الماضي لم تضعف في نظر الناطق ولم تعل[2].

وأمّا المحدثون فكانت آراؤهم مغايرة للقدماء، وذلك بأن صوغ الفعل المضارع من الفعل الأجوف في نحو: يَقُوْم ويَبِيْع، وما يشتق منهما، لا يحدث فيها سوى إسقاط للواو أو الياء، وذلك؛ لكراهة اجتماع الواو بالضمة والياء بالكسرة، فتطول الحركة القصيرة التي كانت قبلهما لتصبح ضمة طويلة، وياء طويلة لأن العربية تهرب من الحركة الثنائية إلى توحيد الحركة، فذهب عبد الصبور شاهين إلى القول إنّ : ((في حالة صوغ المضارع من الفعل الأجوف: (يَقُوْم و يَبِيْع)، جرى التصريف الصوتي... بوزن يفعل من (قام)....يَقْوُم... تسقط الواو نظراً لكراهةِ اجتماعها مع الضمة (wu) فتبقى وحدها (u)، فتختل الزنّة وإيقاعها، فيعوض موقع الواو الساقطة بطول الضمة بعدها (uu) فيقال: (يقوم)...))[3]، وكذلك في (يَبْيِع) بوزن يفعل، ((سقطت الياء؛ لاجتماعها مع الكسرة (yi)، وهو تركيب تكرهه العربية، فتبقى الكسرة وحدها فيختل إيقاع الكلمة، ويعوض المحذوف بطول الحركة (ii)، فيقال يَبِيْع – yabii' u – فالذي حدث ليس نقلاً للحركة، بل إسقاط للواو أو الياء)) [4].

ولتلخيص أثر الصائت على حرف العلة نلحظ:

1- اجتماع الواو مع الحركة، أو الياء مع الحركة القصيرة، يؤدي إلى سقوط الواو أو الياء مع إطالة الحركة، وسبب ذلك؛ أنّ اللغة تكره تتابع أصوات اللّين في صورة حركة ثنائية على هذا النحو الثقيل، فتهرب منه إلى توحيد الحركة؛ لتصبح فتحة أو كسرة أو ضمة طويلة من الناحية الصوتية.

([1]) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): 123/3.

([2]) ينظر: موانع الاعلال: 125.

([3]) المنهج الصوتي للبنية العربية: 198.

([4]) نفسه: 198.

2- من الناحية المقطعية فإن المقطع العربي يتكون في حالة الحركة الثنائية من حركات فقط، وهو مالا يتفق مع خصائص النسيج المقطعي العربي، فكان إسقاط الواو أو الياء سبباً في إلحاق الحركة الطويلة المتخلفة عنه بعدّها حركة فاء الكلمة، وجزءاً من المقطع الطويل[1].

وهذا يدل على أنّ النقل نابع من ثقل الحركة على حرف العلّة فأثرت فيه وزادته ثقلاً لأنّ ((الحركات تستثقل على حروف العلّة لما بينهما من المشابهة))[2]، وهذا يعني عدم حذف صوت العلّة إلا بعد تسكينه، أما مباشرة أو عبر نقل الحركة، وقد أشار بروكلمان إلى أنّ ((في السامية الأم تركت (الواو) و (الياء) في وسط الكلمة بعد صوت صامت ومدت الحركة التالية تعويضاً كما في يقوم))[3]، وأجده يريد أنّ المدّ واقع في حركة الصوت السابق للواو وهو (القاف) في حركة الواو؛ لأن حركة الواو انتقلت إلى الساكن الصحيح قبله فحذف الواو من البنية لضعفه وسكونه ثم مدّت حركة القاف، ومن باب آخر فان القاف في اصله ساكن، والضمة إنّما هي حركة الواو لا القاف، فتكون على حسب سلم التطور متدرجة على هذا النحو:

يَقْوُمُ يقُوْم ← نقل الحركة ← يَقُمُ ← يَقوم

حذف الواو مد الحركة على القاف

فنلحظ في يقُوْم – صوت واو ساكنة بين ضمتين ولا عزو أنها تسقط للاستثقال وهي بخلاف الواو التي في بنية الطور الأخير (يَقُومُ) فتلك واو مديّة ناتجة من أثر حركة القاف (الضمة)[4].

واعترض د. عبد القادر عبد الجليل على أنّ في نقل الحركتين يلتقي ساكنان – في حالة الوقف – أحدهما، كما في (يَقُوْل) أصلها (يقْوُل) وقد نقلت (حركة) الواو إلى القاف قبلها، مما أدى إلى الحذف اذ قال: ((تعليل غير منطقي، أولاً: أنّ الواو والياء صائتان طويلان يحرك بهما الصوت الواقع قبلهما، فكما يحرك الحرف بالصوائت القصيرة، كذلك يحرك بالصوائت الطويلة، ولعلّ هذا الخطأ متأت من رسم الحروف والحركات... إذ لا توجد في الأساس، حركة على الحرف الواقع قبل الصوائت الطويلة، لأنّه لا

([1]) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 199.

([2]) المحصول في شرح المفصول (ابن باز): 222/1.

([3]) فقه اللغات السامية: 42.

([4]) ينظر: تاريخ الفعل المعتل في اللغات السامية: (32) – (أطروحة)

يحق لتلك الحروف أنّ تحرّك بثلاث حركات متوالية مرّة واحدة، الحركة القصيرة والحركة الطويلة المزدوجة))[1].

وتابع د. حسام النعيمي، عبدالصبور شاهين أنّ فيما جاء قد تشكل مزدوجاً صاعداً، وفي ذلك ثقل يمكن التخلص منه عن طريق حذف الواو أو الياء، واطالة الصائت القصير الذي يشكل قمة المقطع فمثلاً في (يَقْوُل، ويَخْوَف، ويبْيِع) حذفت منها الواو والياء ثم أطيلت الضمة في الأول فأصبحت يقُول، وأطيلت الفتحة في الثاني فأصبحت يخاف، وأطيلت الكسرة في الثالث فأصبحت يبيع[2].

وأما أستاذنا د. جواد كاظم قد أجمل ما جاء فيما يلي:

1- المزدوجان (وُ) و (يِ) مسبوقين بسكون، وذلك في المضارع الأجوف نحو: يَقْوُل، ويَبْيِع.

2- أنّ ما حدث هنا لم يكن قلباً ولا نقلاً للحركة، بل هو إسقاط لأحد جزئي المزدوج ونقل للصامت ففي:-

يَقْوُل= ي ـَ ق / ـُ ل

يبْيِع= ي ـَ ب / ي ـِ ع

سقوط المقطع الذي يبدأ بقمة (حركة) فكان أنّ نقلت قاعدة المقطع السابق الثانية إلى هذا المقطع ليتقّوم بها هكذا

ى ـَ / ق ـُ ل

ى ـَ / ب ـِ ع

عوض الجزء الساقط من المزدوج بإطالة زمن النطق بضمة المقطع الثاني هكذا:

ي ـَ / ق ـُوْ ل ، ي ـَ / ب ـِّ ع [3].

وقد ذكر د. صباح عطيوي جملة من الآراء في هذه القضية على نحو ما يأتي:

1- أنّ ما حدث يبنى على مبدأ اجتماع واو نصف المصوت وحركة قصيرة مجانسة أو ياء نصف مصوت وحركة قصيرة مجانسة[4]، أو ضمة طويلة من الناحية الصوتية[5].

([1]) علم الصرف الصوتي: 417.

([2]) ينظر: أبحاث في اصوات العربية: 56-58.

([3]) ينظر: المزدوج في العربية: 114-115.

([4]) ينظر: التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع: 451.

([5]) المنهج الصوتي للبينة العربية: 198-199.

2- قدم د. صباح عطيوي توصيفاً مقطعياً قائماً على إسقاط الجزء الأول من المزدوج الصاعد ومدّ الصوت في الصائت القصير هكذا: في نحو يقول ويبيع، الأصل: يَقْول/ ى ـَـ ق / و ـُـ / ل ـُـ / اذ في المزدوج الصاعد (و ـُـ) اسقطت القاعدة، ومددنا الصوت بالضمة وأعدنا التشكيل المقطعي بإحلال قاعدة النهاية للمقطع السابق المغلق لتكون قاعدة لهذا المقطع اذ يتحول من مقطع قصير إلى مقطع طويل مفتوح: / ى ـَـ / ق ـُـو / ل ـُـ ومثله يبيع = / ي ـَـ/ ب ـِـ/ ع ـُـ[1].

وقد زادَ د. علاء الاسدي إلى هذا التوصيف لصوتي الواو والياء الاحتكاكين، بقوله: ((فالواو والياء لما اعلتا في الماضي جعلهما ذلك تقتربان من الصوائت – الحركات – بصفة اكبر، فلم تعد – الواو والياء – قادرتين على حمل الحركة، إذ إن الحركة لا تحمل الحركة، منهما قاعدتان ضعيفتان، والحركة تبحث عن قاعدة قوية لتكوّن حامل لها. مما أدى إلى انتقال الحركة من هذه القاعدة الضعيفة المهددة بالاعتلال إلى القاعدة القوية قبلها – الصامت الساكن – فسبقت الواو – نصف الصائت – بحركة من جنسها فانقلبت الواو ضمة قصيرة شكلت مع الضمة السابقة لها ضمة طويلة))[2]، يزين ما مرّ أنّ الصفة المدية المتحققة في الواو والياء التي تخلقت بسبب نقل حركتها إلى السابق الصحيح الذي قبلهما منعت من تحولها لما لها من فضيلة صوتية لا يمكن التضحية بها.

2- أثر الصائت في قلب الأجوف الواوي واليائي في الفعل الماضي الأجوف المبني للمفعول.

هذا النوع يُعدُّ من التحولات عند المتقدمين، والتي تخضع لقيد النقل، باعتبار أثر الحركة المنقولة التي تساعد على مثل هذا الإجراء، وذلك من حيث إن الفعل الماضي الأجوف المبني للمفعول، بشقَّيهِ الواوي واليائي، يصاغ على وزن (فُعِلَ)، فيقال في قال، وباع عند بنائهما: قُوِل، وبُيِعَ، وهذا التشكيل يمثل كراهة، اذا فيه خروج من ضم الفاء إلى صوتين مركبين (وِ) في قُوِل، و (يِ) في بُيع[3].

وبلحاظ ذلك أنّ أكثر العرب يجعل من عين الفعل ياء خالصة مكسوراً ما قبلها سواء أكان أصلها واواً أم ياءً نحو: قال: قِيْل، وصان صين، وباع بِيْع، وأصل (قيل) (قُوِل)، فتنقل حركة الواو إلى القاف بعد سلب حركتها وهذا ما يسمى بالإعلال بالنقل؛ لأن الكسرة مع الواو ثقيلة، فصارت (قِوْلَ) ثم قلبت الواو ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة، فصارت (قِيْلِ)، وهذا إعلال بالقلب، وتصريف (بِيْع) أنّ أصلها (بُيِع)

([1]) ينظر: التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع: 251-252.

([2]) موانع الإعلال: 120.

([3]) ينظر: الكراهة اللغوية عند الرضي: 135.

فنقلت حركة الياء وهي الكسرة وأثرت في ما قبلها بعد سلب حركة الفاء فصارت (بِيْع)، وهذا إعلال بالنقل فقط[1].

وهذا يدل على أنّ معظم المتقدمين يكاد يتفقون على أنّ الذي حصل، هو نقل للكسرة من العين إلى الفاء بعد حذف حركتها، وقد ترتب على ذلك قلب الواو في الأجوف الواوي ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها[2].

فحمل سيبويه هذا النوع من النقل في الأجوف المبني للمجهول، على النقل في الأجوف المبني للفاعل في (فَعِلْتُ) المعتلة من (فَعَلْتُ)، اذا نقلت الكسرة من العين إلى الفاء بعد اتصال الضمير بها، وحذف العين لالتقاء الساكنين، نحو: بِعْتُ، إذ قال: ((وإذا قلت: فُعِلَ من هذه الأشياء كسرت الفاء وحوّلت عليها حركة العين، كما فعل ذلك في فَعِلتُ لتغير حركة الأصل ولو لم تعتل كما كسرت الفاء حيث كانت العين منكسرة للاعتلال، وذلك قولك: خِيف، وبِيع، وهِيب، وقِيل....))[3]، وعلّق السيرافي على ذلك بقوله: ((إنمّا أُلقيت كسرة العين على الفاء فيما لم يُسمَّ فاعله، كما أُلقيت ضمَّة العين وكسرتها على الفاء في: قُلتُ وبِعْتُ))[4]، ويرى ابن جني أنّ النقل في الأصل جاء لبيان أثر علّة العين كما في (خاف وباع) اذ قال: ((فسلبوها الكسرة ونقلوها إلى الفاء؛ فانقلبت العين في ((خَيَفِ وقِيل)) ياء؛ لانكسار الفاء فيها وبقيت العين في ((بِيع)) بحالها ياء فصار كلّه ((خِيف)) ((بِيعْ، وقِيل))[5]، وعوّل أبو علي الفارسي على أنّ النقل كان لبيان حركة العين، قال: ((وانما نقلت الحركة في (قيل) إلى الفاء ليعلم بذلك حركة العين، ألا ترى أنّك إذا سمعت الضمة في (قلت)، والكسرة في (بعت) علمت أنّ حركة العين في باع كسرة، كما تعلم أنها في (قُلت) ضمة، واذا سمعت (قيل، وبيع) علمت أنّ حركة العين كسرة اذا بنى الفعل للمفعول به على فُعِل، فجعلت حركة العين إذا كانت واواً الضمة، وإذا كانت ياءً الكسرة؛ لأن الضمة من جنس الواو كما أنّ الكسرة من جنس الياء،... –و– الضمة تدل على أنّ العين واو، والكسرة تدل على أنّ العين ياء، ألا ترى أنهم قد جمعوا بين (خِفْت وهِبْت) في الكسرة وإحداهما من الياء والأخرى من الواو...))[6]، وهذا القول يضعف أمام نطق بعض العرب بالضم، إذ يقولون قُوِلَ، بُوِع، وأنّ بني أسد

([1]) ينظر: كتاب سيبويه: 242/4: والمقتضب: 106/1، والتغيرات الصوتية الصرفية (بحث): 542.

([2]) ينظر: شرح كتاب سيبويه (السيرافي): 234/5، والممتع في التصريف: 451/2.

([3]) كتاب سيبويه: 342/4، وينظر: اللمحة في شرح الملحة: 316/1.

([4]) شرح كتاب سيبويه: (السيرافي): 235/5.

([5]) المنصف: 249/1.

([6]) الحجة للقراء السبعة: 221/1.

لا يميزون بين قُوْل وقِيْل[1]، أي كان نطقهم لذلك بالوجهين، ويرى ابن عصفور أنّه ((يشترط في أصل كسر فعل المفعول اليائي أنّ يكون مفتوحاً، إذ أجاز نقل الكسرة في فعل المفعول من دون اسناده إلى الضمير وعدم جوازه في فعل الفاعل إلا في (كاد) و (زال) (تشبيهاً) للكسرة في عين فُعِل، بالكسرة التي في عين فَعِل من ذوات الياء اذا حُوّلت من جهة أنّ كل واحدة من الكسرتين أصلها الفتح))[2]، وفي موضع آخر ذكر علّة أكثر قبولاً قال: ((ولأن في نقل حركة العين إلى الفاء تخفيفاً بقلب الواو ياء والياء أخف من الواو فتصير ذوات الواو والياء بلفظٍ واحد، وفي نقل حركة العين إلى الفاء في فعل الفاعل تثقيل، لذلك تقول في: كِيد، وزِيل، وكاد وزال أخفُّ، لأن الألف أخف من الياء، ولذلك كان الثقل في فُعِل أحسن))[3]، وفضلاً على أنّ الكسرة تستثقل على الواو والياء، لذلك فمنهم من يحذفها فيُسكن الواو فتصير (قِوْل)، ويسكن الياء، فتصير ساكنة بعد ضمة فتقلب واواً فنقول بُوْع، فتكون تابعة لحركة الفاء في فعل الفاعل، ومنهم من ينقل الكسرة من العين إلى الفاء فيقول (بِيْع)، وأمّا (قِوْل) فينقل الكسرة من العين إلى الفاء فتصير الواو ساكنة بعد كسرة فتنقلب ياء فيقول قِيْل[4]، ولا غروَ أنّ في نقل الحركة على ما تقدم من نصوص، يُوقع في محذور حذّر منه النحويون أنفسهم، وهو نقل الحركة إلى متحرك – وماهية الأثر المراد من ذلك –[5]، لأنهم اشترطوا أنّ تنقل الحركة إلى ساكن وما فعلوه هو النقل إلى متحرك، وهذا سَبَّب ثقلاً وتغيرات ذات أبعاد صرفية تؤثر في طبيعة التحول الصوتي للكلمة، لذلك عمدوا إلى التخفيف لثقل الكسرة على صائت العلّة، أمّا بالحذف أو بالنقل أو بالسلب فقيل: ((اذا كان الماضي ثلاثياً معتل العين... نحو قال وباع وقصد بناؤه للمفعول فَعل فيه تقديراً على ما يقتضيه القياس، فيضم أوله ويكسر ما قبل آخره فيقال ((قَوِل، وبُيِع)) الا أنّ العرب قصدوا تخفيفه؛ لثقل الكسرة على حرف العلَّة، فمنهم من حذف ضمة الفاء، ونقل كسرة العين إلى مكانها، فسلمت الياء من (بيع)، وقلبت الواو من (قُوِل) ياء؛ لسكونها بعد كسرة، فصار اللفظ (قِيْل و بِيْع))[6]، وحمل ابن يعيش اعلال ما جاء من نقل على ما سُميّ فاعله في النقل على ((... أنّ الفعل اذا بني لما لم يسم فاعله... فإن كان معتلاً نحو: ((قالَ)) ((باع))، فما كان ذلك من ذوات الواو فإن واوه تصير ياء في أعلى اللغات، فتقول: ((قيل القول))، و((صِيغ

([1]) ينظر: اللسان: 574/11، مادة (قول).

([2]) الممتع في التصريف: 451/2–452.

([3]) نفسه: 452/2.

([4]) ينظر: الممتع في التصريف: 295/1.

([5]) ينظر: الكراهة اللغوية عند الرضي: 136.

([6]) توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك: 601/2.

الخاتم))، وكان الأصل: ((قُوِل))، بضم القاف وكسر الواو على قياس الصحيح فأرادوا إعلاله حملاً على ما سمي فاعله، فنقلوا كسرة الواو إلى القاف بعد اسكانها، ثم قلبوا الواو لسكونها وانكسار ما قبلها ياء، فصار اللفظ بها ((قِيل)) بكسرة خالصة وياء خالصة، فاستوى فيه ذوات الواو والياء...))[1]، وإن لاستحالة اجتماع، الحركتين سلبوا الكسرة ونقلوها إلى الفاء بعد اسكانها فانقلبت العين من ذوات الياء والواو، خِيف وقِيل، فالأصل (خُوِفَ)، و ((بيُع))، لأنهما بوزن ((ضُرِب))، لذلك سلبوا الكسرة، ونقلوها إلى ما قبلها[2]، لأنّه في نقل حركة الواو إلى القاف بعد سلب حركتها وهي أولى بالحركة منها – أي القاف، لأنها لا تقوى على حمل الحركة لضعفها – الواو – لأنها أحرف تتولد من الحركات[3]، فانقلبت الواو ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، وقيل ((واذا بنيته: أي الماضي المجرد – الأجوف – للمفعول كسرت الفاء من الجميع أي من مفتوح العين، ومضمونة ومكسورة، واوياً كان أو يائياً، فقلت صِين في الواو، واعتلاله بالنقل والقلب لأن أصله: صُوِن، فنقل حركة الواو إلى ما قبله بعد إسكان، ثم قلبت الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، وانما لم يذكر حذف حركة الفاء، لأنّه لازم من نقل الحركة إليه فعلم بالالتزام، و (بِيع) وهذا في اليائي، واعتلاله بالنقل؛ لأن اصله: بُيِع، نقلت كسرة الياء إلى ما قبله بعد حذف ضمته، هذه هي اللغة المشهورة))[4].

وأمّا شرَّاح الشافية فقد تباين الوصف عندهم فمنهم من اشترط أنّ تكون الحركة المنقولة أخف من الحركة الأصلية، إذ رفض ابن الحاجب القول بنقل الحركة في باب قِيل وبِيع من الفعل الماضي الثلاثي المعتل العين أصلُه: فُعِلَ، كُرِه الكسرُ على حرف العلة بعد الضمّ، فسكن حرف العلّةِ، فبقيت في بُيعَ ياء ساكنة مضموم ما قبلها فكسرت الفاء))[5]، وقال الرّضي: ((قد مضى هذا في شرح الكافية))[6]، وبالرجوع إلى شرح الكافية نجده يعول على إمكانية النقل إلى متحرك، شرط أنّ تكون الحركة المنقولة أخف من الحركة المنقول اليها وذلك نقلاً عن الجزولي اذ قال: ((وعند الجزولي استثقلت الكسرة على الواو والياء فنُقلت إلى ما قبلهما؛ لأن الكسرة أخفُّ من حركة ما قبلهما، وقصدهم التخفيف ما أمكن؛ فيجوز على

([1]) شرح المفصل (ابن يعيش): 308/4.

([2]) ينظر: نفسه: 444/5.

([3]) ينظر: شرح مراح الارواح (لديكنقوز): 126.

([4]) شرح السعد على مختصر التصريف العربي في فن الصرف: 122.

([5]) شرح الشافية لابن الحاجب: 760/2.

([6]) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): 107/3.

هذا نقل الحركة إلى متحرك بعد حذف حركته اذا كانت حركة المنقول أخف من حركة المنقول اليه))[1]، لذلك فسر التحول بحذف الكسرة، وقلب ضمة الفاء كسرة على ما نقل عنه الرضي فقال: ((في ما اعتل عينه من الماضي الثلاثي... فيما بنى للمفعول منه... قِيل وبيع، بإشباع كسرة الفاء – وهي أفصحها – وأصلهما: قُوِل، وبُيِعَ، استثقلت الكسرة على حرف العلّة، فحذفت عند المصنّف ولم تنقل إلى ما قبلهما، لأن النقل انمّا يكون إلى الساكن دون المتحرك، فيبقى قُوْل، وبُيْعَ بياء ساكنة بعد الضمة، فبعضهم يقلب الياء واواً لضمة ما قبها، فيقول: قُولَ، بُوْعَ... الأولى قلب الضمة كسرة في اليائي فيبقى بِيْع؛ لأن تغيير الحركة اقل من تغيير الحرف، وايضاً لأنه أخف من بوع، ثم حمل قول عليه لأنّه معتل على مثله؛ فكسرت فاؤه فانقلبت الواو الساكنة ياءً))[2]، وهذا النص يظهر لنا أنّ الرضي يؤيد ما ذهب اليه الجزولي بناءً على ما تقدم اذ يقول: ((وقول الجزولي أقرب؛ لأن اعلال الكلمة بالنظر إلى نفسها أولى من حملها في العلّة على غيرها))[3]، ومن جهة أخرى ذهب إلى تفسير قول ابن الحاجب بقوله: ((وأما بِيْع فأصله بُيِع، حذفت كسرته ثم قلبت الضمة كسرة))[4].

وذهب ركن الدين الاستراباذي، في بُيِع، إلى قلب الضمة كسرة لتسلم الياء وذلك ترجيحاً لرأي سيبويه الذي اختلف مع الاخفش في طبيعة الياء الساكنة المضموم ما قبلها اذا لم تكن عيناً (لفعْلَى) ولا عيناً لجمع: هل تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء؟ أو العكس من ذلك، فذهب سيبويه إلى الأول، وذهب الأخفش إلى الآخر – أي قلب الياء واواً لتسلم الضمة – فقال ركن الدين معوّلا على ما جاء: ((أنّه بعد حذف الكسرة بقيت في بِيْع ياء ساكنة، فقلبت الضمة كسرة لتسلم الياء، كما هو أصل سيبويه، وبهذا يقوى مذهب سيبويه على مذهب الأخفش، ثم حمل باب قُوِل على بُيِع في قلب ضمة القاف كسرة، ثم قلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها؛ لأنهما من باب واحد))[5].

وأمّا الخضر اليزدي فذهب إلى ذكر المذاهب الثلاثة في أثر نقل الحركة إلى الفاء، فالأول: هو الحمل على الأصل في نقل الحركة من العين إلى الفاء بعد إسكانها، فتقلب الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار

([1]) شرح الكافية للرضي: 130/4، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي)(هامش الصفحة): 60/3.

([2]) شرح الكافية للرضي: 130/4، وشرح الشافية ابن الحاجب (الرضي): 60/3.

([3]) نفسه: 130/4.

([4]) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): 61/3.

([5]) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): 806/2-807.

ما قبلها، وتبقى الياء على حالها، فتقول قِيْل، وبِيْع، وهذه اللغة الأفصح عنده[1]، أي أنّ الأصلُ: بُيِعَ، فأسكنوا الياء كراهةً للكسرة عليها بعد الضمة فحصلت ياء ساكنة قبلها ضمة، فكسرت الفاء لتسلم الياء، فصار: بِيْع، ثم حُمل قُوِل على بُيع إطراداً، فاستثقلت الكسرة على الواو بعد الضمة فأسكنوا الواو، فحصلت واو ساكنة بعد ضمّة، فأبدلت الضمة كسرة لتقلب الواو ياءً لسكونها بعد كسر لتصير على مثال (بِيْع) طرداً للباب على وتيرة واحدة[2]. والثانية: كراهة الكسرة على الواو بعد ضمٍ، فأسكنوا الواو فصار قُوْل، ثم حمل (بُوْع) عليه؛ وذلك بإسكان الياء وابدالها واواً فصار (بُوْع) وهذه لغة ردَّية* عنده[3]، والثالثة: هو أنّ تُشَّم الفاء الضمَّ تنبيهاً على أنّ أصل هذا الكسر الضمُ، وهذا الاشمام ليس بمعنى الاشمام الذي في الوقف، وهذه أيضا فصيحة للحفاظ على أصل الخفة[4]، وتبين مما ذكر أنّ الخضر اليزدي أيّد ركن الدين الاستراباذي فيما ذهب اليه بعد عرضه لهذه المذاهب اذ قال ((ومن قوة اللغة الأولى – يقصد الفصيحة – وضعف الثانية – الرديّة – تبين قوة مذهب سيبويه وضعف مذهب الاخفش؛ اذ الأولى لكونها مستلزمةً للعدول من الأثقل إلى الأخف كانت فصيحة، والثانية لاستلزامها العكس كانت رديّة))[5].

وعوّل الساكناني على السلب في الحركة المنقولة من العين، وذلك بغلبة الكسرة المنقولة وتأثيرها في الفاء في قُوِل وبُيع اذ قال: ((الوجه الأول: هو الياء المحض كقيل، وبِيْع تغليباً للكسرة المنقولة؛ لأن الأصل فيها: قُوِل، وبُيِع على حد نُصِرَ مجهولاً نقلت الكسرة من الواو، والياء إلى ما قبلهما بعد سلب الحركة، ثم قلبت الواو في الأول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها))[6]، واما الوجه الثاني عنده هو ((الواو المحض تغليباً... للضمة الاصلية؛ لأنّه لما استثقلت الكسرة عليهما حذفت، ثم قلبت الياء في الثاني واواً لسكونها وانضمام ما قبلها))[7].

ولم يضف الجاربردي كثيراً على ما ذكره الشرّاح قبله فقد ذهب إلى ذكر الوجوه السابقة فكان إعلال قيل وبيع بالنقل والإسكان، في الفعل الماضي الثلاثي المعتل العين، مرّة اسكنوا الياء لكراهة الكسرة

([1]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الخضر اليزدي): 887/2.

([2]) ينظر: نفسه: 887/2.

([3]) ينظر: نفسه: 887/2، وينظر: المحتسب: (134/5).

(*) هذه لغة لبني ضَبَّة، أو لبني فقعس ودبير، ينظر: شرح الاشموني (62/2)، وينظر: شرح الكافية (الرضي): 270/2.

([4]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الخضر اليزدي): 888/2.

([5]) نفسه: 888/2.

([6]) الكافية في شرح الشافية (الساكناني): 824/2.

([7]) نفسه: 824/2.

عليها بعد الضمة فحصلت ياء ساكنة قبلها ضمة فكسرت الفاء وهي أفصحها – ويبدو أنّ الشرّاح كافة اعتمدوا هذا الرأي – ومرة، إلى أنّ تشم الفاء الضم تنبيهاً على الأصل، ومرة، كرهوا الكسرة على الواو بعد الضم فحذفوه فصار (قولاً) ثم حملوا (بوعاً) عليه، وهذا وأن كان يقوي مذهب الأخفش الا أنها لغة رديئة، لا اعتداد بها؛ لأن حمل الثقيل على الخفيف أولى من حمل الخفيف على الثقيل[1].

وإنّ القول بنقل الحركة، أو القلب على ما ذهب اليه المتقدمون في تفسير التحول من (قُوِل وبُيْع) الى: قِيْل وبِيْع، هو مما يرفضه الدرس الصوتي الحديث، فلابُدّ لنا من الوقوف على طبيعة وصفهم لوجود الحركة، على الصائت – الواو والياء – فذهبوا إلى حذف المقطع الحركي (وِ)، لأنّه مكروه في اللغة، وعوض عنه في المقطع الأول للكلمة (ق + ـُـ/ و + ـِـ / ل + ـَـ) حذف المقطع الثاني لثقله، وعوض طول المقطع الأول بمدّ قمة المقطع الأول فتكون: قُوْل[2]، ولابدّ من توضيح أنّ ما حصل من ثقل الحركة على الواو والياء يأتي من طبيعة تخلقهما؛ لأنهما يستعملان في العربية استعمالا مزدوجاً، فقد يعدان صوتين صامتين، لكنهما ضعيفان فقيل: ((وكان الأصواتيون المحدثون على حقٍ حين وصفهما، بأنهما أنصاف الحركات أو (أنصاف الذوائب)، أو أنهما أشباه أصوات اللين))[3]، فان ما حصل يُعدُّ بناء الكلمة للمفعول أنّ وقع الواو والياء بين حركتين وهذا البناء مما يضعف الواو والياء لذلك حذفت الياء[4]، وعند حذفها التقت الحركتان (الضمة والكسرة) فتشكل منها حركة طويلة، فثقلت الكسرة على الضمة؛ لأن الكسرة أخفّ من الضمة فصارت قِيْل، وهذه اللغة الفصيحة التي وردت عن العرب[5]، وقال فوزي الشايب: ((وبعد سقوط شبه الحركة، فإنّ الحركتين، المتماثلتين اجتمعتا فتشكلت منهما حركة طويلة، وبذلك نحصل على (قال وباع) أما اذا كانت الحركتان مختلفتين، فإنّه لا سبيل إلى إدماجهما في حركة واحدة ولا سبيل إلى تتابعهما،...،... ولهذا فاذا كانتا مختلفتين، فإن القاعدة في العربية أنّ الحركة التالية لشبه الحركة تسقط هي الأخرى ويعوض عنها بمد حركة المقطع الأول))[6].

وأبدى فوزي الشايب استغرابه من هذا التحول، بسقوط الواو، أو الياء، وادغام الضمة بالكسرة، من خلال أمرين: الأول: عدم التمييز بين الواوي واليائي فيهما أي نقول: قُول، وقِيل في الواوي، وبُوع،

([1]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): 2/322-323.

([2]) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 94.

([3]) ينظر: علم الأصوات (د. كمال بشر): 368، والمدخل إلى علم أصوات العربية: 151.

([4]) ينظر: العربية الفصحى: 41-42.

([5]) ينظر: أبحاث في أصوات العربية: 25.

([6]) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، (فوزي الشايب)، 58.

وبِيع في اليائي، والآخر: ادغام الصوت المنبور في الصوت غير المنبور، إذْ أُدغمت الضمة وهي موضع النبر في هذه الأفعال في الكسرة غير المنبورة، وهو خلاف المعتاد[1].

ووصف هنري فليش الواو والياء المتبوعتين بمصوت بالصامت الضعيف، لذلك ثقلت الحركات عليه بقوله: ((والكراهة الثانية: كراهة النطق بصامت ضعيف مع مصوت من جنسه، كالواو مع الضمة والياء مع الكسرة، وكذلك الواو مع الكسرة، هذه الكراهة تفسر لنا من الناحية الصرفية حالات كثيرة من المخالفة....))[2]، وفسّر حقيقة الثقل والتكلف بنطق الكسرة على الواو أو الضمة على الياء، بقوله: ((عندما تلتقي الواو بالكسرة قد يحدث أنّ ترى نوعاً من تكلف النطق وثقله، فلكي ننطق بالواو تستدير الشفتان، ولكي ننطق بالكسرة يحدث العكس فتنفرجان....))[3]، أمّا أستاذنا د. جواد كاظم فَيُرجع هذا إلى كراهة المزدوجين الصاعدين (وِ)، و(يِ) ومن ثم يكون التخلص منهما أمّا بـ(إسقاطٍ للمزدوج برمَّته، أو لأحد جزأيه، إذ مثّلا ثقلاً ازداد بالضمة التي سبقتهُ))[4]، ففي نحو: قُول، وبُوع حذف المزدوج برمته وعوض عنه بإطالة زمن النطق بالضمة فنقول[5]:

قوِل= ق ـُ / و ـِ / ل ـَ ←ق ـُ / ل ـَ← ق ـُـُ /ل ـَ

اما في (قِيل) و(بِيع) حذف الجزء الأول من المزدوج الصاعد وقد ترتَّب على ذلك تكوّن مزدوج آخر (= هابط) صورته (ـُ ي)، ثم حذف الجزء الأول منه، وعُوّض ما تبقى بإطالة زمن النطق، هكذا:

قوِلَ ق ـُ / و ـِ / ل ـَ ← ق ـُ ي / ل ـَ ←ق ـِ/ ل ـَ ←
ق ـِـِ / ل ـِـ

بُيِع = ب ـُ / ي ـِ/ ع ـَ ← ب ـُ ي / ع ـَ ←ب ـِ/ ع ـَ
ب ـِـِ / ع ـَ .

وابتعد الدكتور غالب المطلبي عن القول بالنقل أو بالقلب في معرض حديثه فقال: ((يجب الا ننسى أنّ هذه الأصوات – يعني أنصاف المد – تبقى محتفظة بخصائصها المدّية في كثير من الأحيان،

([1]) ينظر: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: 58.

([2]) العربية الفصحى: 47.

([3]) نفسه: 204.

([4]) المزدوج في العربية: 120.

([5]) ينظر: نفسه: 120–121.

فهي تخضع لطائفة من قوانين أصوات المد من نحو: قانون الانسجام المدي (Vowel harmony))[1]، فيكون ما حصل في الاجوف بالشكل الآتي:

قُول←قوِلَ ← قِيْل، تحذف الواو ويشبع النطق بالكسرة وبعد الاتباع قِوِل= ق ـِ/ و / ل ـَ (حذف للمزدوج وإطالة للصائت القصير الكسرة).

= ق ـِ/ ل ـَ ← ق ـِّ ل ـَ

بِيِع= ب ـِ/ ى ـِ / ع ـَ (حذف للمزدوج الصاعد، واطالة الصائت القصير الكسرة).

= ب ـِّ / ع ـَ ← ب ـِّ / ع ـَ

وسجّل د. فيصل إبراهيم اعتراضاً على توصيف الأوائل بقوله: ((لقد ظنوا أنّهم بقولهم بكسر فاء الفعل بدلاً من ضمها يقدمون التفسير المناسب... وهو أنّ كل حرف قد تسبقه حركة من جنسه وظنوا انّه بمجرد سبق الواو أو الياء بحركة من جنسها يحولها من صوت لين... إلى صوت مد))[2]، وزاد أنّ قولهم بتحويل الضم إلى كسر قول صحيح لكنه لا يفضي إلى تحويل الواو أو الياء غير المديتين إلى مديتين، إنما يدخلنا في إشكالية مقطعية وهي أنّ الفعلين مبدوءان بمزدوج هابط ترفضه العربية لذا قامت اللغة بأسقاط الانزلاق الياء والتعويض عنه بإطالة صوت المد (الكسر) قبله، وهذه الياء المتحولة هي صوت مد طويل[3].

ويبقى السؤال نفسه كيف أثَّر نقل حركة العين المحذوفة إلى الفاء المتحركة؟. ويمكن الإجابة عن هذا: أنّ كراهة الثقل المتكونة في الأصوات المركبة (وُ، يُ، وِ، يِ) تكون بحذف الجزء الأول من المركب المزدوج ونقل الصامت إلى المقطع الثاني ثم يعوض الجزء المحذوف بإطالة زمن النطق بالمصوت القصير[4].

([1]) في الاصوات اللغوية: 43.

([2]) قضايا التشكيل في الدرس اللغوي – في اللسان العربي، (فيصل ابراهيم): 65.

([3]) ينظر: نفسه، 65–66.

([4]) ينظر: المنهج الصوتي: 198–199، والمزدوج 114–115.

3: أثر الصائت القصير في نقل الحركة إلى الصامت الساكن في المصدر على وزن (إفعال) و(اسْتِفْعَال):

مما ورد في المتن الصرفي من المواضع التي تنقل فيها حركة الواو والياء إلى الساكن الصحيح قبلهما، أنّ تكونا – أي الواو والياء – عيناً للمصدر الموازن بـ(إفْعَال) و (اسْتفْعال)، قال سيبويه: ((فأمّا الإقامة والاستقامة فإنما اعتلّتا كما اعتلت أفعالهما، لأن لزوم الاسْتِفْعَال والافْعَالِ لا ستَفْعَل وأفْعَل، كلزوم يِسْتَفْعِل ويُفعِل لهما ولو كانتا تُفارِقان كما تفارق بناتُ الثلاثة التي لا زيادة فيها مصادرها لتمّت كما تتمّ فُعولٌ منهما ونحو))[1]، من ينعم النظر في هذا النص يجد، أنّ منشأ الإعلال هو الحمل على الفعل، فاذا كان الفعل على وزن (أفْعَل) فالمصدر منه على (إفعال)[2]، نحو: (أقام) المصدر منه (إقامة) ومقتضى الأصل أنّ يكون: (إقْوَام) على وزن (إفْعَال)؛ لأن فعله أجوف واوي مزيد بالهمزة، ومثله: (اسْتفْعَل) فإن المصدر منه (اسْتِفْعَال)، نحو: استضافَ، فالمصدر منه: استضافة ومقتضى الأصل أنّ يكون (اسْتِضَياف) على وزن (اسْتِفْعال)، فالمسوغ لهذا التحول هو الشبه بين المصدر والفعل (أَفْعَل) و (أسْتَفْعل) في الاعلال فما كان من المصدر على زنة (إفعال، واستفعال)، يحمل على فعله في الاعلال، فقد أعِلّ (إقامة) لإعلال فعله (أقام)، فإن أصله (أقْوَمَ)، فالقياس أنّ يكون مصدره (إقوام) حملاً على فعله، فالذي حدث أنّ نُقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، فصارت: (أقَوْم)، فتحرك الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها في الحال، فقُلِبت ألفاً، فصار المصدر (إقاام) التقى ساكنان فحذف أحدهما، وعوض عنه بالتاء فأصبح المصدر (إقامة)، ومثله ما كان على وزن (اسْتِفْعَال)، فنقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها، فصارت (اسْتِضْياف)، فتحركت الياء، بحسب الأصل وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، فأصبحت (استضاااف)، فالتقى ساكنان فحذف أحدهما، وعوض عنه بالتاء في آخر المصدر فصار استضافة[3].

وذكر أنّ ابن جني أنّ ما حدث من تحوّل في الواو وقلبها ألفاً، بأن الواو في مثل استقام ((قلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها في الأصل أعني قوم)) [4]، ويلاحظ انّه لم يشر ههنا إلى النقل فكأن العلّة منحصرة عنده في قلب الواو ألفاً من غير النظر إلى نقل الحركة بل زيادة على أنه لم يناقش علّة التحول

([1]) كتاب سيبويه: 4/345-355.

([2]) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 165.

([3]) ينظر: المنصف: 1/287-290.

([4]) نفسه: 1/190.

في البنية نفسها بل نظراً لفعلها، على حين أنّه يصرح في موضع آخر في الاعلال الداخل على (يخاف) و (يهاب) عندما ذكر أنّهم ((نقلوا الفتحة إلى الخاء والهاء فصار في التقدير يَخْوف ويَهيْب ثم قلبوا الواو والياء ألفين لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلها الان، ولأنهما قد اعتلتا ضرورة في خاف وهاب))[1].

وفسر الدكتور حسام النعيمي ما جاء به ابن جني بنقاط هي:

1- الموازنة بين نصي ابن جني، قائمة على اختلاف واضح بين النصين، مردّهُ اختلاف طبيعة الفعلين فاستقام ماضٍ، ويخاف مضارع، فربط اعتلال المضارع يخاف باعتلاله في الماضي، فكأّنّ قلب الواو الفاً في الفعلين وإن كانت صورته واحدة إلا أنّ علته قد اختلفت عنده.

2- المضارع الذي اعتل ماضيه، اعلّوا الحرف فيه بالنقل ثم قلبوا، لتحركه قبل النقل وانفتاح ما قبله بعد النقل.

3- الماضي (استقوم) نظر ابن جني إلى تحرك الحرف الآن، وأنّ ما قبله مفتوح في الأصل المجرد للفعل أي (قوم) فقلبوا[2]، واستدل الاشموني على ذلك بالقول: ((اذا كان المصدر على أفعال واستفعال مما اعلت عينه حمله على فعله في الإعلال فتنقل حركة عينه إلى فائه ثم تقلب ألفاً لتجانس الفتحة فيلتقي ألفا فتحذف أحداهما لالتقاء الساكنين ثم تعوض عنها تاء التأنيث؛ وذلك نحو: إقامة، واستقامة أصلها (اقوام، واستقوام) فنقلت فتحة الواو إلى القاف ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها فالتقى الفان الأولى بدل العين والثانية ألف أفعال واستفعال فوجب حذفاً أحدهما))[3]، وقيل: ((إذا كان المصدر على إفعال واستفعال مما أعلت عينه، حمل على الإعلال فتنقل حركة عينه إلى فائه، ثم تقلب الفاً لتجانس الفتحة فيلتقي ألفان، فتحذف أحدهما لالتقاء الساكنين ثم تعوض تاء التأنيث،...، فنقلت فتحة الواو ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها، فالتقى ألفان* الأولى بدل العين والثانية ألف إفعال

([1]) المنصف: 248/1.

([2]) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 371، والاصول اللغوية المرفوضة في النحو الصرف: 128-129.

([3]) شرح الاشموني: 864/3.

* واختلف هنا في هذه القضية كل من الخليل وسيبويه من جهة، والأخفش والفراء من جهة اخرى، حول أي الألفين هو المحذوف، أو أي الساكنين هو المحذوف الاول ام الثاني؟ يرى الخليل وسيبويه، أنّ الألف الثانية هي المحذوف فيكون وزن المصدر (أفعل) هو (إفْعلَة)، ومن (استفعل) (استفعال)، ويرى الأخفش ما نسب اليه المازني وابن جني، وآخرون، أنّ المحذوف هو موضع العين فوزن (إقامة) هو (إفالة)، وهو رأي الفراء أيضاً، ينظر: المنصف: 291/1، وشرح السيرافي: 458/4، وأمالي الشجري: 314/1، 320، ومعاني القرآن (الفراء): 254/2.

واستفعال فوجب حذف إحدهما))[1]، وفي قوله: ((... فيلتقي ألفان...))، نظر لأن التقاء ألفين غير متحقق نطقياً وليست رواية ابن جني قصية التي مفادها أنّ رجلاً قال لأبي اسحاق الزجاج أستطيع النطق بألفين فرامَ ذلك، فقال له الزجاج لو مددت صوتك إلى العصر فما هي إلا ألف واحدة[2].

وعوّل السيوطي على إبدال الواو ألفاً، في المصدر وحذف ألف المصدر، والتعويض عنها بالتاء وذلك إقامة واستقامة، فالأصل اقوام واستقوام، فنقل وأبدلت الواو ألفاً[3].

ومنهم ومن أشار إلى التكلف الواضح في علّة النقل القائمة على الحمل على الفعل، ((فالإعلال في إفعال واستفعال للحمل على فعلهما وصريح كلام (ابن الناظم) أنّ حذف الألف سابق على اعلال العين، وهو أيضاً صحيح فإن قلت، هلا قيل: إنهم لما نقلوا حذفوا لالتقاء الساكنين ولم يتكلفوا أنّ يقال: تحركت الواو الخ قلت: ما زعمته تكلفاً لابد منه في الفعل ولا يمكن فيه ما قلته وأيضاً فإن الراجح أنّ المحذوف الزائد وهو الألف الثانية لكونه زائداً ولقربه من الطرف....))[4]، لذلك قال أبو علي: ((فألقيت حركة العين على الفاء الساكنة وحذفت العين من استفعال وافعال لالتقاء الساكنين ولم يكن ما قبل العين من افتعال في احْتِوار ونحوه ساكناً فتلقى عليه حركة المعتل...))[5].

فنلحظ أنّ التعليل عند الصرفيين قائم على:

1- أنّ هذا النوع من النقل ناتج عن أثر نقل الحركة القصيرة على (الواو أو الياء) إلى الصوت الساكن قبلها مما يؤدي إلى تخلق صوت مدّ، فيتشكل مقطع لا تجيزه اللغة، من التقاء الساكنين، لأن أصوات المد بحسب مذهب الأوائل – أصوات ساكنة تسبقها حركة من جنسها – ولأن الحركة المجانسة تتمتع بصفات الصوت المحذوف، فذلك يعني أنّ الصوت المجتلب سيقوم بالتعويض عن (الواو أو الياء أنصاف الحركة) نتيجة لما حدث من أثر النقل لصائت الفتحة.

2- كان الاجراء عند الصرفيين نقل حركة حرف العلّة (الفتحة)، فلما سبقت الواو والياء بالفتحة قلبتا ألفاً (لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما)، ولربما هناك من اعترض على هذا التعليل، لأنّه يعتمد المجانسة في أصوات المد، ولكنه في الحقيقة تعليل تجتمع فيه حركات الأصل مع حركات الصيغة الزائدة، وهنا يحدث توالي الحركات، فمن خلال التحليل الصوتي نلحظ، سقوط الواو والياء، لأنهما

([1]) توضيح المقاصد والمسالك: 1609/3.

([2]) ينظر: الخصائص: 495/2.

([3]) ينظر: همع الهوامع: 478/3، وشذا العرف: 137/1.

([4]) حاشية الصبان على شرح الاشموني: 464/2.

([5]) التعليقة على كتاب سيبويه: 48/5.

سيشكلان مزدوجاً هابطاً (ـَـ و)، (ـَـ ي) وبسقوطهما تختل زنة الكلمة وايقاعها فيعوض عن هذا السقوط بإطالة صوت الفتحة قبلها ليكون ألفاً، فالإعلال عندهم ليس بالتسكين بل بالحذف والتعويض[1].

ورؤية الأوائل قائمة على تصورين هما أنّ أصوات المد (الألف والواو والياء) سواكن، والآخر أنّ قلب الواو ألفاً في نحو (إقوام) على فرض تحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها، وهذا لا يقبله الدرس الصوتي الحديث الذي سنشير اليه لاحقاً.

ولابُدّ من أنّ نشير إلى أنّ الحركة المنقولة لا تجانس حرف العلّة، لهذا قُلب حرف العلّة إلى حرف يجانس حركته وهو (الألف)، فالذي حصل من نقل حركة الواو إلى العين في (استقامة) وأصله (استقوام)، وهي في نية الحركة فانقلبت ألفاً فوجب حذف أحد الألفين الساكنين فقيل حذفت الأولى؛ لأنّ الثانية جلبت لمعنى فهي أولى بالبقاء وقيل حذفت الثانية؛ لأن الأولى أصلية، فهي أولى بالبقاء ثم لزمت الهاء عوضاً من المحذوف فقيل: ((... استقام يستقيم، استقامة، ك (أجاب، يجيب، إجابة) بعينها... وفي حال بناء (أفْعل، واستفْعَل، وانفَعَل وافتَعَل) للمفعول يحصل اعلال بالنقل نحو: اجيب ويجاب، واستقيم ويستقام، فأصل (أجيب) (أجْوَب)، ضممنا الحرف الأول وكسرنا الحرف ما قبل الأخير، فصارت: أُجْوِب، ونقلنا حركة الواو إلى الجيم، لأن الحرف الصحيح أولى بالحركة من المعتل، ولأن الحركة على الواو تحدث ثقلاً فصارت أُجِوْب، وقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فصارت أجيب))[2].

وقال ابن الحاجب: ((... أو ما حمل على الثلاثي، فالمحمول على ما حُمِل على الثلاثي كالإقامة والاستقامة؛ لأن أصل الإقامة: الإقوامةُ، فالقاف وإن كانت ساكنةً فهي في حكم المتحرك بالنظر الى الأصل...)) [3].

واذا قلنا كيف يحمل الاعلال في الأصل (المصدر)، على الإعلال في الفرع (الفعل) بعدّ أنّ المصدر هو المكون اللغوي الذي تصدر عنه التصاريف؟ وللإجابة عن هذا نقول التمس الرضي الاستراباذي إجابة لهذا بقوله: ((... أنّ المصدر لا يعل عينه هذا الإعلال إلا أنّ يكون مصدراً مطرداً مساوياً لفعله في ثبوت الزيادة فيه في مثل موضعها من الفعل، كإقامة واستقامة... فلما ذكرنا من أنّ علّة

([1]) ينظر: الاعلال بين التعليلين الصوتي والصرفي (صيوان خضير خلف)، بحث 266 وينظر الاعلال والابدال عند اللغويين (عثمان محمد)، (اطروحة): 197.

([2]) شرح السعد على تصريف الغزي: 128

([3]) شرح شافية: (ابن الحاجب): 758/2.

قلب الواو ياء لكسرة ما قبلها أمتن من علّة قلب الواو ألفاً لفتحة ما قبلها))[1]، وثم قال: ((الاسم الذي فيه واو أو ياء مفتوح، اذا كان مصدراً قياسياً جارياً على نمط فعله في ثبوت زيادات المصدر في مثل مواضعها من الفعل، كأقْوَام واسْتِقوام، فلمناسبته التامة مع فعله أعل إعلاله بنقل حركتهما إلى ما قبلهما وقلبهما ألفاً، ولم يعل نحو: الطيران والدوران... علّة فعله مع تحرك حروف العلّة فيه وانفتاح ما قبلها لضعف مناسبتهما))[2]، يفهم من خلال النصين السابقين إجابة الرضي على أنّ الإعلال لا يكون في المصدر إلا اذا كان جزء مقتضى الاعلال فيه ثابتاً أو مناسباً للفعل في الزيادة، وقد اختار الرضي رأي الأخفش والفراء، فوازن بين الرأيين، وانتهى إلى رأي الاخفش، واستدل على ذلك بموافقته للقياس؛ لأن القياس في ما إلتقى ساكنان على غير حدّه أنّ يحذف الأول منهما، فلما وافق رأي الأخفش القياس استحق الأولوية، قال: ((... والذي ذكره المصنف من حذف الألف المنقلبة عن الواو والياء في نحو: الإقامة والابانة مذهب الأخفش، وعند الخليل وسيبويه أنّ المحذوفة هي الزائدة،...، وقول الاخفش أولى، قياساً على غيره مما التقى فيه ساكنان))[3]، فالذي يفهم من نص الرضي أنّه عوّل على حذف الألف الزائدة، لأن ما حدث من ثقل للحركة أثر في قلب صائت الواو ألفاً ليجانس حركته المنقولة فكان الأولى حذف الزائد وبقاء الألف الاصلية المنقلبة نتيجة لما حصل من نقل.، ولم يختلف ركن الدين عن الرضي في هذه المسألة، فحدث القلب والنقل إجراءاً على الأصل، بقوله: ((وسكنوا الواو وقلبوها الفاً ثم حذفوها لالتقاء الساكنين في مثل الإقامة والاستقامة؛ لكونها فرعاً لفعله، أصله (الإقْوَام والاسْتِقْوَام) قلبت الواو ألفاً إجراء له مجرى الأصل، يعني أقام، واستقام، ثم حذفت إحدى الألفين؛ لالتقاء الساكنين، قال المصنف هي الأولى – أي حذف الألف – اعلم أنّ هذا أصل الأخفش في نحو مبيع، وامّا أصل سيبويه فيقتضي أنّ تكون المحذوفة هي الثانية))[4]، وقال ايضاً: ((ومثال الاسم المحمول على المحمول الثلاثي الإقامة والاستقامة. أصلهما = الاقْوَام والاسْتِقْوَام فجعلت القاف في حكم المتحرك ((او نقلت حركة الواو إلى القاف، وجعلت الواو في حكم المتحرك)) حملاً على فعليهما الذي هو اقام واستقام المحمولين على قام فالتقى الفان ساكنان فحذفت أحدهما....))[5]، فنلحظ انّه عوّل على أثر الحركة المنقولة إلى القاف، وجعلها متأثرة بالحركة في حكم المتحرك، أو أنّ الواو في حكم المتحرك، مما أدى إلى قلبه، فحدث اعلال

([1]) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي الاستراباذي): 87/3.

([2]) نفسه. 87/3.

([3]) نفسه: 104/3.

([4]) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): 802/2.

([5]) نفسه: 742/2.

بالنقل والقلب، ولم يبتعد عنهم الخضر اليزدي في الرأي اذ قال: (ومنها: الإقامة والاستقامة والأصل: اقوام، واسْتِقْوَام، نُقلت حركة حرف العلّة إلى ما قبلها، فسكنت سكوناً غير أصلي، وكانت كالمتحرك، وكان ما قبلها منفتحاً، فقلبت الفاً، فاجتمع ساكنان، فحذفت، فبقي: إقامٌ، واستقِام على : إفَالٍ، واسْتِفالٍ، فعُوِّض عن المحذوف التاء... فصار: إقامة واستقامة))[1]، واعترض الساكناني على ابن الحاجب في اعتباره أنّ الاعلال في الإقامة والاستقامة قائماً على القلب والحذف وذلك بقوله: ((ويحذفان في الإقامة والاستقامة لوجوب اعلال العين...، قلت: ذكرهما هنالك باعتبار القلب، وهنا باعتبار الحذف،... فيه نظر؛ لأنّه قد تقدم البحث عنها باعتبار الحذف... في المصدر؛ يعرفه المتأمل))[2]، والذي قصده الساكناني انّه في الاسم المحمول على الفعل الثلاثي كالإقامة والاستقامة، عند ابن الحاجب، تقلبان الفاً – أي الواو والياء – لوجود علته أي تحركهما حكماً، وانفتاح ما قبلهما لفظاً كأمثلة المزيد اذا نقلت حركتهما إلى ما قبلهما، فاذا تحقق ما ذكره ابن الحاجب، فانهّ يظهر فساد كلامه، وكلام الشارحين جميعهم لهذا المقام؛ لأن المعلوم من كلامهم انهما تقلبان الفاً في الاسم، والفعل المجرد الثلاثي بالأصالة، وفي باقي الصور بطريق الحمل من غير علةٍ في نفسه، لكنه فاسد لما تقدم[3].

أمّا الجاربردي فقد اتكأ على الرضي وغيره من الشراح ذاكراً ما جاء به كل من الأخفش وسيبويه في علّة الحذف وانّ ما حدث هو قلب وحذف ونقل بقوله: ((نحو: الإقامة والاستقامة، والأصل الاقوام والإستقوام فقلبوا العين الفاً حملاً على أقام واستقام فالتقى ساكنان ألف التي هي العين والألف الزائدة فحذفت الأولى لالتقاء الساكنين على أصل الأخفش في مقول، أمّا أصل سيبويه فيقتضي أنّ تكون المحذوفة هي الثانية....))[4]، وقال أيضاً: ((أو في اسم محمول على فعل محمول على الفعل الثلاثي كمقام فانّه محمول على أقام وأقام محمول على قام، والإقامة والاستقامة وأصلهما الاقوام والاستقوام، فالقاف وأن كانت ساكنة فهي في حكم المتحرك بالنظر إلى الأصل فمحملا على أقام واستقام فقلبت الواو ألفاً فالتقى ألفان فحذفت إحديهما وهي الثانية الزائدة عند الخليل وسيبويه، والأولى التي هي عين عند الأخفش....))[5].

([1]) شرح شافية ابن الحاجب (الخضر اليزدي): 883/2.

([2]) الكافية في شرح الشافية (الساكناني): 822/2.

([3]) ينظر: نفسه: 769/2، 770.

([4]) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): 319/2.

([5]) نفسه: 2/ 257.

والتوجيه الصوتي الحديث قوامه أنّ ما حصل كان بحذف الصوت المعتل (◌ّ قاعدة المقطع الثاني)، ثم تشكيل المصوت الطويل (◌ٓ الألف) مع القاعدة الثانية للمقطع الاوّل فيتولد مقطع طويل مفتوح[1]، ولتوضيح ذلك:

أقامة أصلها (اقوام) = ء ◌َ ق / و ◌ُ◌ّ / م ◌َ سقطت قاعدة المقطع الثاني (= الواو) فتشكل المصوت / ◌ُ◌ّ / مع القاعدة الثانية /ق/ مقطعاً طويلاً مفتوحاً، ويعاد تشكيل المصدر على هذا الشكل: ء ◌ِ / ق ◌ُ◌ّ / م ◌َ ة (◌ّ إقامة)، والتاء هي جزء من الصيغة، ولا تعدو همزة الوصل أنّ تكون صوتياً خفيفاً لا يمكن عدّه جزءًا من نظام الحركات أو الأصوات الصامتة في العربية[2]، أو ممكن أنّ نقول أنّ الذي حصل هو تشكيل لمقطع مزدوج صاعد ذي قاعدة طويلة[3]، هو (و ◌ُ◌ّ) في (استقوام)، وبما انّه في وسط البنية فطبيعة اللغة في تركيبها المقطعي تميل عادة إلى التخلص من هذا المزدوج، فحذفت شبه المصوت (و)، وهو قاعدة المزدوج، فصارت الكلمة (إقام)[4]، وبعضهم يرى في وجود المزدوج الحركي كراهة، فما حدث في (استقام، أو أجاب) هو أنّ الواو والياء لم تقعا بين مصوتين ليضعفا فيحذفا أو يسقطا، وأنّ ما حصل هو وجود المزدوج الحركي؛ وهذا ما تكرهه العربية، لذلك تتخلص منه؛ لأنّه لا يمكن أنّ يتكون المقطع من حركاتٍ؛ اذ لابد في المقطع وجود قاعدة وقمة من ابسط انواعه؛ لذلك كان الحل اسقاط العنصر الذي يسبب الازدواج ففي (أجوب) يتكون لدينا مقطع حركي وهو الثاني (و + ◌ُ◌ّ) فنسقط العنصر الذي يسبب حدوث هذا النوع من المقاطع، وهو الواو وتمد الكسرة لتكون حركة طويلة فتصبح (أجيْب)، ومثله ما حدث في اسْتقْوِم يستقوم[5]، فلاحظنا أنّ مَنْ قال بإسقاط المزدوج، يمكن الردّ عليه بإنّ الواو ليست حركة طويلة، وانما هي شبه حركة، ولكنها تعامل في المقطع معاملة الصامت، كما نصوا على ذلك إذ قال د. غانم قدوري الحمد: ((ومن ثم فالراجح لدينا في هذه القضية أنّ العربية لا تصرف الذوائب المزدوجة، وان الواو والياء يرمزان إلى صوتين جامدين اذا سبقا بحركة، أو تلتهما حركة، ويرمزان إلى صوتين ذائبين اذا كانا اشباعاً للضمة أو الكسرة، ولعلّ مما يؤيد ذلك، ويؤكده هو النظام المقطعي للكلمة العربية والبناء الصرفي لها فنجد ما سماه بعضهم

([1]) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 199، وابحاث في اصوات العربية: 125.

([2]) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب: 272، وبنظر: أثر الصفات الصوتية في تفسير الظواهر اللغوية (دراسة صوتية صرفية): 279، (اطروحة).

([3]) ينظر: دروس في علم اصوات العربية: 172، والعربية الفصحى: 1، والمزدوج في العربية: 9.

([4]) ينظر: الاولى في تحولات البنية الداخلية (دراسة في شرح الشافية للرضي الاستراباذي): 17: (بحث)

([5]) ينظر: نقل الحركة في بنية الكلمة: 218 بحث.

بالمزدوج يقع موقع الصوت الجامد مع حركة تسبقه أو تتبعه، فكلمة (وَعَدَ) تساوى مقاطعها مع كلمة (كَتَبَ) وان (و ـــَـ) = (كـــَـ)... ، والبناء الصرفي لهذه الكلمات وما يشبهها يقتضي اعتبار الواو، والياء فيهما صوتين جامدين، يتسق بناؤها المقطعي، ويستقيم وزنها الصرفي))[1].

ويبدو أنّ ضعف الواو متأت من اذا وليته حركة وهذا ما ذهب اليه القدماء من أنّ الضمة والكسرة إذا وقعتا بعد الواو والياء فهذا يؤدي إلى الثقل، أو الضعف، بإسقاط الواو واشباع الحركة التي بعده، فتصبح صائتاً طويلاً، زيادة على أنهم بإشارتهم إلى الخفة والثقل في الحركات القصيرة زيادة على أثر الحركة في حروف العلّة فتتشكل بذلك صوائت طويلة دون التميز بين الصوت الانتقالي والصائت الطويل.

أمّا الدكتور حسام النعيمي فقدّم وصفاً مغايراً قال: ((في الماضي من مثل استقوم فقد نظر إلى تحرك الحرف الآن، وإن ما قبله مفتوح في الأصل المجرد للفعل أي قوم، فقلبوا، وهو تفريق لا أرى له ضرورة... إذ القلب انمّا يكون لعلاقات صوتية قائمة بالنظر إلى واقع حركات الحروف الآن والفتحة التي كانت موجودة قبل صيغة استفعل لم يبق لها أثر في واقع اللفظة... وإنما المراد من ذلك (ان هذا لو نطق به على ما يوجب القياس بالحمل على امثاله لقيل... استقوم) فأيّة حركة اذن تلك التي نظر اليها في قلب الواو ألفاً في استقوم))[2]، وذكر توجيها آخر قوامه أنّ الفتحة واحدة لا يجوز أنّ تعطى قيمة صوتية مرتين، مرة وهي على الواو أو الياء وأخرى وهي على فاء الكلمة، وهذا فيه نظر؛ لتلاشي الزمن بين وجودها على العين ووجودها على الفاء فيحكمون الاعلال حدث لتحرك الواو سابقاً وانفتاح ما قبلها الان بالحركة ذاتها[3]، ويبدو عنده أنّه لم يكن يحتج بالنظر إلى الحركة قبل النقل وبعده في كل الأحوال[4].

وذهب د. محمد جواد النوري، إلى القول بأن: ((وقوع الواو والياء في بداية مقطع ومتلوّة بحركة طويلة، فاستثقلت الواو استثقالا زائداً أدّى إلى سقوطها وعدم التعويض عنها بإطالة الحركة التالية، نظراً لكونها في الأصل طويلة، اللهم إلاّ ما حدث في هذه الحالة عندما صُوحب إسقاط الواو في بعض البنى بالحاق التاء في نهايتها، ولعلّ ذلك يعود إلى الخوف من حدوث التباس بين بنية المصدر وبنية

([1]) المدخل إلى علم اصوات العربية: 151.

([2]) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 371، ينظر: المنصف: 190/1.

([3]) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية: 371.

([4]) ينظر: نفسه: 372.

الفعل))[1]، ومنهم من فِسرّ ما حدث من إعلال هنا بظاهرة الانكماش فذهب د. حازم علي، إلى أنّ كلمات هذا القسم مرّت في تطورها بأربع مراحل وهي التصحيح والتسكين، والانكماش، والفتح، ووضح ذلك على النحو الاتي:

إقَوَمَة – إقَوْمَة – إقْوَمه – إقامة

اسْتَقَوَمَة – إسْتَقَوْمَة – اسْتَقَوِمَة – إقامة[2].

وسلك الدكتور علاء الأسدي مساراً اخر تمثل كالاتي:

(إقْوَام)= / ء ـِـ ق / و ـًـ م / ← تنقل حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها فتصبح (إقاوْم)، أي (إقاوْم)= / ء ـِـ / ق ـًـ و م /← انتهت الصيغة بمقطع متماد وهو مقطع مستثقل، فيتخلص الناطق من هذا المقطع بحذف الساكن الأول، فيتحول المقطع المتماد إلى مديد (ص ح ح ص) فيصير (إقام): / ء ـِـ/ ق ـًـ م/ ← فتزداد التاء للتعويض عن المحذوف، وللتخلص من المقطع المديد بتحويله إلى مقطعين أولهما: طويل مفتوح (ص ح ح)، والآخر: طويل مغلق (ص ح ص)، فتصير إقامة: / ء ـِـ / ق ـًـ م / ـَـ ة[3] وترى الباحثة أنّ ما جاء به الدكتور علاء لا يخلو من التكلف، فكيف يحصل على هذا المقطع / ق ـًـ وم بمجرد نقل حركة العين إلى الساكن الصحيح (إقْوَام)، بما أنّه الحركة نقلت على القاف فالصائت يبقى قصيراً فمن أين أتى

بـ(إقاوْم)= / ء ـِـ / ق ـًـ و م / ؟

فالأكثر قبولاً من جهتنا، أنّ في (إقْوَام) نقلت حركة الواو إلى القاف، للتخلص من الثقل الذي يحمله صائت الواو مع الصائت القصير، ونتيجة لهذا النقل، قلبت الواو ألفاً لتجانس الحركة المنقولة فالتقى ساكنان، فحذف أحدهما، ونذهب إلى حذف الألف الزائدة، لأن الأصلية هي من تم عليها اجراء التحول الصوتي فلا يمكننا التخلص منها لأننا بذلك نلغي أثراً كان موجوداً على صائت الواو وهو الحركة المنقولة.

([1]) قواعد الصرف صوتية: 258، وينظر: دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية: 285.

([2]) ينظر: دراسة في علم الاصوات، (د. حازم علي): 156-157.

([3]) ينظر: موانع الاعلال: 157-158.

المبحث الثالث

أثر الصائت في الإعلال بالحذف

1- أثر الصائت في حذف فاء الكلمة اذا كان الفعل مثالاً واوياً:

جاء في المدونة النحوية، أنّ المثال الواوي في الماضي يَرِد على ثلاثة أوزان، وهي (فَعُلَ، وفَعِلَ، وفَعَل) بيد أنّ مضارع المثال الواوي يكون على (يَفْعِل)، أو (يَفْعُل)، فاذا كان الماضي على (فَعَل)، يحذف الواو فيهما؛ لوقوع الواوين بين ياء وكسرة، نحو وَعَدَ – يَوْعِدُ – يَعِدُ، أو وقوع الواو بين ياء وضمّة نحو وَجَدَ – يَوْجُدُ – يَجُدُ؛ والمضارع الذي ماضيه على (فَعَل) قد صرفّ إلى (يَفْعِل) فقط[1]، قال سيبويه: ((تقول: وعدتُه. فأنا أعدُه وَعداً... واعلم أنّ ذا أصله على قَتَل يَقْتُلُ وضرب يَضْرِبُ، فلما كان في كلامهم استثقال الواو مع الياء حتى قالوا: ياجَل ويجَلُ، كانت الواو مع الضمة اثقل، فصرفوا هذا الباب إلى يَفْعِل، فلمّا صرفوه اليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة اذ كرهوها مع الياء فحذفوها، فهم كأنهم انما يحذفونها من يَفْعِلُ...))[2]، يفهم من نصهِ أنّ صياغة (وَعَدَ) على زنة (يَفْعِل) تكون على (يَوْعِدُ) سيتوافر نسق صوتي ثقيل وذلك:

ي ـَـ و / ع ـِـ / د ـُـ (يَوْعِد)، فثقل الواو بين الياء والكسرة، لذلك حذفت القاعدة الثانية للمقطع الأول[3]؛ لقوة الصائتين القصيرين الفتحة قبل الواو والكسرة بعدها فأثر ذلك على حرف العلّة مما أدى إلى حذفه، وذهب المبرّد إلى القول في: ما كانت فاؤه واو ووقع مضارعه على يَفْعِل لأنك تحذف الواو التي هي فاء فتستأنف العين متحركة فتقول عِدْ وزِن؛ لأنهما من وَعَدَ ووزن ففاؤهما واو تذهب في يَفعِل))[4]، فالواو عنده سقطت في مضارع (وَعد يَعِدِ) و (وجد يجد)، وذلك لأنها وقعت موقعا تمنع فيه الواوات وذلك أنها بين ياء وكسرة، فجعلت حروف المضارع الآخر توابع للياء لئلا يختلف الباب، ولأنّه يلزم الحروف ما يلزم حرفاً منها اذا كان مجازها واحداً[5]، فالواو تحذف في (يعد) لوقوعها بين الياء والكسرة، فالأصل يَوْعِد ويوجد، واذا لم تكن الكسرة بعد الياء لصحت كما تصح في (يَوْجَل) أو أبدلت ولم

([1]) ينظر: كتاب سيبويه: 4/55-55، وشرح كتاب سيبويه (السيرافي): 4/433-435، والممتع في التصريف: 2/426-427.

([2]) كتاب سيبويه: 1/308.

([3]) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب: 314.

([4]) المقتضب: 1/83.

([5]) ينظر: نفسه: 1/88.

تحذف كما تقول ييجل وياجل[1]، ويظهر لنا أثر صائت أو لاحقة الكسرة على حرف العلّة الواو ومدى ثبوتيته وحذفه نتيجة لموقعيته بين صائتين قصيرين، واعترض ابن الوراق على حذف الواو الواقعة بين ياء وكسرة، وإن ما حدث لم يكن هذا فقال: ((هذا غلط بَيَّن. وذلك أنّ الشيء يحمل على الشيء، لأنهما من نوع واحد، لأن أحدهما أصل للآخر يحمل عليه لئلا يختلف طريق تصاريف الكلمة، ألا ترى أنك تقول وعد يعد، فتحذف الواو، لوقوعها بين ياء وكسرة، (وقالوا: أعد ونعد وتعد. والأصل فيه: أوعد ونوعد وتوعد، فحذفوا الواو وان لم تقع بين ياء وكسرة) وليس (يعد) أصلا في (عد) ولكنه من نوعه، فحمل عليه، لئلا يختلف تصريف الفعل، وكذلك المصدر لما كان مشتقا من لفظه صار بينهما مناسبة من جهة اللفظ فحمل عليه))[2]، ويبدو من هذا النص أنّ علّة حذف الواو في (يعد) حملاً لها على حذفها في (أعد) و (نعد) و (تعد). أي ليتساوق الحذف في التصاريف جميعها.

وقد انتقد السيرافي ما جاء به الكوفيونَ، من علّة حذف الواو في مضارع المثال الواوي، عندما تقع بين ياء وكسرة، فسوَّغوا حذف الواو – (الكوفيونَ) – بتعدي المثال الواوي، ولزومه، فما كان متعدياً تحذف واوه في المضارع، أمّا اللازم منه فتثبت[3]، قال: ((الذي قالوه من ذلك باطل من غير وجه من ذلك أنّ ما جاء على فَعَل يَفْعِل من هذا تسقط واوه وإن كان لا يتعدَّى، وذلك كثير كقولنا: وَكَفَ يَكِفُ... وهو أكثر من أنّ يحصى))[4]، على حين أدرك ابن جني أنّ الحذف حدث استخفافاً، فاتقوا وقوع الواو بين الياء والكسرة، لئلا يختلف المضارع في البناء وجعلوا المصدر معتلاً فحذفوا فاءه فقالوا (عِدَة وزنة)؛ لأنهم استثقلوا ((وعِدْة ووزنة)) فالزموها الحذف[5]، وذكر العكبري أنّ وقوع الشيء (الضمة) بين شيئين (الكسرتان) مختلفتين يؤدي إلى ثقل، قال:((الواو اذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة حذفت كقولك وَعَدَو ووزَن يَعِدُ ويَزِنُ، وعلّة ذلك أنّ الواو من جنس الضمة وهي مقدرة بضمتين والكسرة التي بعدها من جنس الياء التي قبلها ووقوع الشيء بين شيئين يخالفانه مستثقل يفر منه لا سيما اذا غلب الشيئان على الشيء الواحد وقد وجد ذلك ههنا لأن الياء متحركة فهي كثلاثة حركات والكسرة رابعة والواو كحركتين

([1]) ينظر: المقتضب: 129/2، وينظر: الاصول في النحو: 108/3.

([2]) علل النحو: 307/1.

([3]) ينظر: شرح كتاب سيبويه (السيرافي): 433/4، والمنصف: 207/1.

([4]) شرح كتاب سيبويه (السيرافي): 433/4.

([5]) ينظر: المنصف: 184/1.

والمتجانسات أكثر فغلبت، يدلُ عليه انهم استثقلوا الخروج من كسرٍ إلى ضم وهذا في حُكمِهِ ولابد في الحكم الذي ذكرنا تقييد الياء وبالفتحة لأن الياء اذا ضُمت تثبت الواو كـ(يُوعِد)...))[1].

وذهب ابن عصفور إلى أنّ ثقل الياء والكسرة هو ما أثر في الواو وحذفها، لأنّه بإضافة الواو تزيدها ثقلاً، فوجب الحذف لذلك في مضارع (وَعَدَ، يَعِدُ)[2].

وباتخاذهم من كسر العين في المضارع المثال الواوي علّةً لحذف الواو فما كان ماضيه (فَعَل)، فقد أسهب ابن يعيش مفصلاً السبب وراء الحذف، فقال: ((انما حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة في الفعل، نحو: (يَعِدُ) و (يَزِنُ) و (يَرِدُ)، للثقل. وذلك أنّ الواو مستثقلة، وقد اكتنفها ثقيلان: الياء والكسرة، والفعل نفسه أثقل من الاسم، وما يعرض فيه أثقل مما يعرض في الاسم فلما اجتمع هذا الثقل وجب تخفيفه،...))[3]، وأمّا سبب حذف الواو دون غيرها؛ فلم يجز حذف الياء؛ لأنها حرف المضارعة، وحذفها سيخل بالمعنى مع كراهة الابتداء بالواو، ولم يجز حذف الكسرة، لأنه بها يعرف وزن الكلمة، فلم يبقى إلا الواو لتحذف، وكانت أبلغ في التخفيف؛ لكونها اثقل من الياء والكسرة مع أنها ساكنة ضعيفة فقوي سبب حذفها[4]، ونلحظ من نصوص القدماء أنَّها تدل على ثقل الصيغة في المضارع، ونتيجة لذلك حدث الحذف في أنّ تحول من صيغة كانت أشدّ ثقلا وهي (يَفْعِل)، إلى أخفّ منها[5]، وهذا ما يشير إلى أنّ حضور صائتي (الواو والياء) في سياقات صوتية معينة، يؤثران في الأبنية الحاضنة لتلك السياقات، فتنتج أبنية يستطيع المؤدي معها الإتيان بصورة أكثر يسرا وإن كانت تتراوح بين التحريك والإسكان الحذف؛ ذكر ابن الحاجب: ((أن الواو من مضارع باب وَعَدَ إذا كان مكسوراً عينه لفظاً أو أصلاً حُذِفت، كقولك: يَعِدُ، وأصله: يَوْعِدُ ويَلِدُ وأصْلُه: يَوْلِدُ؛ لوقوعها بين ياءٍ وكسرة، وذلك مستثقل))[6]، ووجه الرضي ذلك بقوله: ((وقوع الواو... بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كما في يعد، أو مقدرة كما في يضع ويبع؛ فحذف الواو لمجامعتها للياء على وجه لم يكن معه إدغام إحداهما في الأخرى.... ولا سيما مع كون الكسرة بعد الواو، والكسرة بعض الياء، ومع كون حركة ما قبل الواو غير موافقة له كما وافقت في يُوْعِد مضارع أوعد، وانما حذفت الواو دون الياء لكونها أثقلها مع أنّ الياء علامة المضارعة، وأنّ الثقل

([1]) اللباب في علل البناء والاعراب: 353/2، وينظر: أمالي ابن الحاجب: 737/2.

([2]) ينظر: الممتع في التصريف: 280/1.

([3]) شرح الملوكي: 334.

([4]) ينظر: نفسه: 334-335.

([5]) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب: 341.

([6]) شرح شافية: (ابن الحاجب): 753/2.

حصل من الواو لكونها الثانية ثم تحذف الواو مع سائر حروف المضارعة من تعد وأعد ونعد، طرداً للباب، والأمر مأخوذ من المضارع المحذوف الواو نحو تعد، ولو أخذناه من تَوْعِد الذي هو الأصل لحذفناها ايضاً لكونه فرعهُ))[1]، ثم قال أيضا في رأي من كسر العين في مضارع المثال الواوي: ((وإنّما بنوا هذه الأفعال على الكسر؛ ليحصل فيها علّة حذف الواو، فتسقط فتخف الكلمة))[2]، ويتضح من خلال نصّي الرضي أنّه عوّل على افتراض القدماء كسراً مقدراً في حال عدم ظهوره نحو (يَضَعُ) من (وضَعَ)، وأصله (يَوْضِع)، وفتح لأن لام الفعل حلقيّ، ثم عللوا حذف الواو إلى المضارع (يَفْعل) مما ماضيه (فَعِل) نحو: وَسِعَ – يَسَعُ، لأن الواو حذفت في المضارع، ويبدو أيضا أنّ الرضي قد استشعر نوعاً من الثقل الصوتي حيث وقعت الواو بين الياء المفتوحة والكسرة، مما أثرت في حذفها، اذ (وَعَدَ) اذا دخلت عليها (ياء مضارعة) تؤدي حركة مزدوجة نحو (يَوْ) مما يؤدي إلى عدم الانسجام الصوتي، وبذلك تحصل مخالفة كمية لتخفيض كمية المقطع الصوتي الأول بحذف الواو[3]، فالتتابع (ي ـَـ و)، أحدث ثقلاً على بنية الكلمة، وذلك لأن الفتحة قبل الواو أثقلتها، وإنّ إيجاد مسوغ لهذا الحذف يوافق ما جاء به من حذف للواو في باب (يَسَعُ، ويَضَعَ)، وإيجاد الأوائل لتوجيه مفترض، وذلك أنّ (يَفعُل) جاءت على الأصل، ثم فتحت العين، لأجل الصوت الحلقي ليشكل توافقاً صوتياً مع الصائت القصير والفتحة)، بالمخرج والصفة[4].

في حين اتفق ركن الدين مع الرضي في كراهة وقوع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة مبنية على الأصل فقال: ((وتحذف الواو الواقعة بين ياء مفتوحة وكسرة أصلية في مضارع باب وعد، نحو: يلد ويعد، فان أصلهما: يَوْعِد ويَوْلِد، فحذفت الواو لثقلها؛ لوقوعها بين ياء وكسرة ولأجل انّه تحذف الواو اذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة لم تُبْنُ نحو: وردت بفتح العين، لما يلزم في مضارعه وهو – يد – من اعلالين: حذف الواو، وادغام الدال في الدال وهو غير جائز؛ لأنّه مخل بالكلمة، بل بُني: وَدِوْت – بكسر العين – لأنه لا يلزم ذلك))[5]، يفهم منه، رفضه الجمع بين تغيرين في الكلمة هما: الاعلال (بحذف الواو) والادغام في (يَوْدِد)، ويمكن بناؤه على كراهة توالي إعلالين، أي عوّل على ما يحدثه الإعلال والإدغام في تغيير في بنية الكلمة، وقد ميزّ الخضر اليزدي الخلط الحاصل في مضارع (فَعَل

([1]) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): 63/3.

([2]) نفسه: 95/1.

([3]) ينظر: علم الصرف الصوتي: 415، والظواهر الصوتية في شرح الشافية (للرضي): 155.

([4]) ينظر: ظاهرة التخفيف في اللغة العربية (دراسة صرفية صوتية): 130.

([5]) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): 734/2–735.

وفَعِل) في باب (وَضع يَضَع)، فقال: ((اعلم أنّ يطأُ، ويَسَعُ بالفتح، ماضيهما بالكسر، ولا مدخل لحملهما على باب آخر، اذ بابهما من الأصول، وقد حذفت الواو منهما، ولا كسرة لهما، لا لفظاً ولا تقديراً))[1]، وهذا النص يظهر اعتراضه على الرضي في حذف الواو، فلا يعول على الكسر في حذف الواو من المضارع أي يلغي تأثيرها – تأثير صائت الكسر على حذف الواو – لأنّ الحذف برأيهِ قد يحصل والمضارع مفتوح في الأصل، والواو قد يثبت وجودها بين ياء وكسرة كما في (يُوْقِن، يُوعِد) مضارع ايقن، واوعد من دون حذفها[2]، وانّه اتفق مع ركن الدين في حذف الواو الواقعة بين ياء وكسرة أصلية في الأصل، وذلك، لتأثير الياء التي بمثابة صائتين قصيرين، على الواو الذي يكون بمثابة (صائتين قصيرين) أي (كسرتين)، و(ضمتين)، وهذا يسبب ثقلا، فلو أثرنا بقاء الواو للزم الضم بعدها أو الكسر وهذا مستثقل، قال: ((اذا وقعت بين ياء وكسرة – يقصد الواو – في الأصل؛ لأن الياء ككسرة، والواو كضمة، فلو لم تحذف لزم الكسر بعد الضم، والعكس، وكلاهما مستثقل،... وذلك كقولهم: يَعِدُ، ويَمِقُ، كان: يَوْعِدُ، ويَوْمِقُ، فلو كان بين غير الياء أو ما يحتمل عليها والكسرة، أو الياء وغير الكسرة لم تُحذف؛ لانتفاء اللازم...، وانما قال كسرة اصلية ليشمل باب يَهَبُ؛ اذ الواو فيه واقعة بين الياء والفتحة، ولكن الفتحة بمثابة الكسرة، وسرُّ ذلك أنّ باب يَهَبُ فرع على باب يَعِدُ...))[3]، ويميل الساكناني إلى طبيعة الكراهة الماثلة في الكسرة، وثقلها في الخروج من الكسرة في المضارع إلى الواو التي تعادل ضمتين قائلاً: ((وتحذف الواو من نحو: يَعِدُ لكونه بين الكسرة، وحرف المضارع كراهة الخروج من الكسرة الحكمية إلى الضمة الحكمية – أيضا؛ لأن الياء مقدر بالكسرة، والواو مقدر بالضمة، فلزم ما ذكرنا بالضرورة. فإن قلت: إنّه باقٍ حكماً لكون الفاء مقدرة. قلت: أنّ الكراهة تابعة إلى الثقل اللفظي فاذا حذفت الواو فاتت. فإن قلت: انه يشكل بـ(يُوْسِرُ) مع إنّه مما يجب اثباته. قلت كونه واقعاً بين ياء، وكسرة ممنوع؛ اذا الهمزة مقدرة فهي كاللفظ. أو نقول: أنّ من شرط الحذف كون الياء مفتوحة – أيضاً – وانتفى فيه ولم يذكره المصنف اكتفاءً بالأمثلة))[4]، وهذا النصّ يكشف أنّ الفتحة على الياء قد أثرت في الواو وحذفتها وذلك لثقلها، على حين لو تحركت الواو بحركة من جنسها لم تحذف، وذلك لخفتها في النطق، فنلحظ أنّ التناسب العكسي بين صائت الفتحة والواو هو من أثر في سقوطها وحذفها، على العكس من التناسب

([1]) شرح شافية ابن الحاجب (الخضر اليزدي): 823/2.

([2]) ينظر: الكراهة اللغوية: 142.

([3]) شرح شافية ابن الحاجب (الخضر اليزدي): 818/2.

([4]) الكافية في شرح الشافية (الساكناني): 762.

الطردي بين الواو والضمة لخفتها على اللسان أثناء التلفظ، وعلل الجاربردي ما ذكر بقوله: ((وتحذف الواو من نحو يَعِدُ لأن الواو من جنس الضمة وتقدر بضمتين والكسرة التي قبلها من جنس الياء التي قبلها ووقوع الشيء بين الشيئين يضاد انّه مستثقل فوجب الفرار منه))[1].

ويظهر لنا من آراء الشراح أنّ نسبة حذف الواو في مضارع المثال الواوي تعود إلى كراهة صوت العلّة المثلّث (ـَـ ـُـ ـِـ)، (المثلث الحركي)؛ بعيداً عن الكسر الذي يلحقه، وأنّ توالي ثلاثة أصوات علة في مقطع واحد، (الياء والفتحة والواو)، (ي ـَـ و) ، في أول الكلمة يشكل ثقلاً لا خلاف فيه؛ لذلك يعمد المتكلم إلى حذف (نصف المصوت الواو)؛ لأنّه يشكل العنصر الأضعف في الحركة الثلاثية المزدوجة، ومن ثم تتحول إلى حركة ثنائية خفيفة صورتها (ي ـَـ) [2]، وهذا ما يظهر أثر قوة صائت الفتحة ومدى تأثيرها في ما بعدها والتي بدورها أضعفت وجود الواو في بنية الكلمة، لأن وجود الواو يشكل ثقلاً على البنية، ولعلّ الوقوع في المحذور هو ما دفعهم إلى الخروج منه بحذف الصائت الأضعف لأنّه؛ ((اجتمع بنقل الكسرة إلى العين تتابع صامتي لا يفصل بينهما حركة. وهو العنقود الفونيمي، وهذا لا تجيزه العربية فالوقوع في المحذور دفعهم إلى الخروج منه بحذف أحد الصامتين، فحذفوا الواو نصف الحركة لضعفها))[3]، وكانت للدكتور فوزي الشايب رؤية مخالفة للقدماء قال: ((وفي الحقيقة اننا لا نجد مسوغاً صوتياً لسقوط الواو من مثل (يَوْعِدُ)، أي من المضارع، ولكننا اذا ما تركنا المضارع جانباً وتأملنا الأمر منه، فإننا حينئذ سنضع أيدينا على السبب الحقيقي لسقوط الواو ففي الأمر من المثال مطلقاً تتخلق سياقات صوتية مرفوضة عربياً البتة، في صيغة الأمر وحدها نجد المسوغ الحقيقي لسقوط الواو، وهذا يعني أنّ الواو من وجهة نظرنا انما تسقط اولاً من فعل الأمر، ثم يأتي القياس فيعمم هذا الحكم على المضارع والمصدر))[4]، وثم قال ((نحن اذا ما قمنا بتجرد ((يَوْعِد yawidu)) من صرف حرف المضارعة، وتسكين آخره فإننا نحصل في النهاية على ((وْعِد wid)) وبتوليد الأمر من المضارع ينشأ كما هو ظاهر محظور لغوي، أي سياق صوتي مرفوض عربياً وسامياً أيضا، ألا وهو إلتقاء صامتين في بداية المقطع وهذا لا يجوز ولا يكون بحال))[5]. ونقل الشايب عن بروكلمان أنّه ((لا يمكن بحسب قوانين المقاطع في اللغات السامية أنّ يلتقي صوتان صامتان في اول الكلمة، ولذلك فإنّه اذا وجد مثل هذين

([1]) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): 244/2.

([2]) ينظر: الكراهة اللغوية عند الرضي: 142.

([3]) القواعد الصرف صوتية: 98.

([4]) تأملات في بعض ظواهر الحذف: فوزي الشايب (بحث): 30.

([5]) نفسه: 31.

الصوتين في صيغة ما، نشأت حركة جديدة قبل الصوت الأول، ونادرا بعد، وكونت معه مقطعاً مستقلاً))[1]، ويرى أيضاً في إلحاق الكسرة المساعدة تصبح الصيغة (سِوعْد iw^6 id)، ولكن بإضافة الكسرة اليها لا تحل المشكلة؛ لأن المقطع في العربية والساميات لا يبدأ الا بصامت[2]، وأشار بعد ذلك إلى التخلص من هذا الإشكال الصوتي عن طريق ((تحقيق الحركة، وتخلق همزة الوصل تصبح الصيغة (اوعد iw^6 id). وهنا فقط نضع بين أيدينا على السبب الحقيقي لسقوط الواو من المثال، ذلك انّه بتخلق همزة الوصل تشكل سياق صوتي مرفوض أيضا ألا وهو المزدوج الهابط. (اوْ: iw) في المقطع الأول وهو أحد أربعة مزدوجات هابطة لا تبقى عليها العربية الفصحى على الاطلاق وهي: ((أو iw، وإي iy، وأُوْ uw، وأىْ iuy))... وتخلصا من هذه السياقات الصوتية المرفوضة، تقوم العربية وعلى نحو آلي بالمخالفة، بين عنصري المزدوج، وهو هنا: إو iw عن طريق حذف الصامت ومد الحركة وبذلك ينتقل الفعل من ((إوْعد iw^6 d) إلى (ايعد id، آ))، أي من (اِفْعِل) إلى (اِيعِل) وبسقوط الواو التي كانت السبب الحقيقي لتخلق همزة الوصل، ثم تصبح (عِدْ id)))[3].

وما ذهب اليه الشايب لا يخلو من تكلف ونظر، إذ ناقش التحولات بعيدة عن الأصل (المضارع) وأدخلنا في تخلق الهمزة من فعل الأمر، وهذا أعطى لنا أبعاداً وتحولات صرفية وصوتية لا علاقة لها بسقوط الواو، فهو لم يعطِ للصائت القصير أي أهمية في سقوط الواو، وانّه عوّل على المحظور اللغوي وفي وقت نفسه أدخلنا في محظور صرفي وصوتي لا صحة له في سقوط الواو، ويرى ديزيره سقال أنّ الحذف جاء للتخفيف قال: ((ان الحذف جاء للتخفيف المقطعي ولتصحيحه ومع وَعَدَ يَعَد (واصلها يَوْعِدُ) تحذف الفاء للتخفيف وللتصحيح المقطعي، فصوتياً يخلصنا حذف الواو من ثنائية الحركة: فتحة، ثم حركة انزلاقية، كما يجعل مقاطع الفعل واحدة:

- فَوَعَد يتألف من ثلاثة مقاطع قصيرة:
- وتَعِدُ يتألف من ثلاث مقاطع قصيرة أيضاً))[4].

وذهب الطيب البكوش إلى التنافر بين الواو والكسرة في حذف الواو، قائلاً: ((ان كسرة عين المضارع سبب من الأسباب في اسقاط الواو باطّراد: فللواو خصائص الضمة الحلقية وهو ما يجعلها

([1]) تأملات في بعض ظواهر الحذف: 31.

([2]) ينظر: نفسه: 31.

([3]) نفسه: 32-33.

([4]) الصرف وعلم الاصوات: 171.

منافرة للكسرة لذلك تسقط الواو فتخفف الصيغة))[1]، ولعلّهُ في هذا الرأي يشاطر القدماء في ارائهم وفي الحكم على الحذف، وجرت آلية الحذف على الشكل الاتي:

وَعَدَ: / و ـَ / ع ـَ / د ـَ / يَوْعِدُ: / ى ـَ و / ع ـِ / د ـُ /

يَعِدُ: / ي ـَ / ع ـِ / د ـُ /

فالناطق حذف الواو لثقلها؛ وتخلصه من صوت مستثقل كان يرد في أكثر من سياق، مستمداً من الواقع اللغوي الذي يظهر كثرة تردد أصوات العلّة بصفة عامة، وما يتردد كثيراً يكون أكثر عرضة للتغيير[2].

وذهب عبد القادر عبد الجليل إلى الاعتراض على النظريات الصرفية القديمة بأنّ (حرف العلّة) يحذف من مضارع وأمر ومصدر الفعل اذا كان ثلاثياً واوي الفاء مفتوح العين؛ ويرى أنّ التحول الذي أصاب الفعل قائم على المخالفة الكمية في المقطع الأول قال: ((هذه كلها تعليلات غير صائبة، والأصح، أنّ (وعد) اذا دخلت عليه (ياء) المضارعة، تتوالى فيه (أربع) مقاطع صوتية قصيرة، تفضي إلى عدم التجانس الصوتي، حيث تتدخل المخالفة الصوتية لفض هذا النزاع عن طريق تقليل عدد المقاطع، والمقطع المرشح لهذه الحالة هو المقطع الأول لعدم إخلاله في البناء الدلالي))[3]، لذلك فهذا الحذف لا ينهض على تعليل صرفي عدا أنّ عين المضارع مكسورة، فيجري البناء المقطعي بهذا الشكل (يَوْصِف= س ع س + س ع + س ع) فنلحظ أنّ المقطع الأول المتوسط جاء مغلقاً وهو نتيجة اتحاد العنصر (y) – ي – في الحركة المركبة (aw) – (ـَ و) – مما سبب اضطراباً في عملية الانسجام الصوتي، فيأتي بذلك دور المخالفة الكمية؛ وذلك للتخفيض من كمية المقطع الصوتي الأول، بحذف الحركة المركبة (aw) – (ـَ و): س ع + س ع + س ع[4].

وأرجع سعيد محمد الشواهنة ما يحصل في المضارع إلى التناغم الحركي، وذلك في، يَوْعِد (/ ي ـَ و / ع ـِ د /)، وقد سقطت الواو؛ لأن الناطق أراد أنّ يقلل من التناغم الحركي الموجود في المقطع الأول، والذي يتكون من (نصف حركة + حركة قصيرة + نصف حركة)، فلا يستطيع أنّ يحذف الا نصف الحركة وهي الواو، لأنّه بحذف غيرها لا يستقيم المقطع العربي، وهي من اضعف

([1]) التصريف العربي من خلال علم الاصوات: 124.

([2]) ينظر: موانع الاعلال: 198–199.

([3]) علم الصرف الصوتي: 414.

([4]) ينظر: نفسه: 415.

الأصوات المكونة للمقطع، وذلك لسكونها، ووقوعها في نهاية المقطع، فسهل ذلك سقوطها[1]، ولربما الحذف لم يكن يستهدف الواو بصفةٍ خاصة، وانمّا كان هناك ثقل صوتي له أسبابه، حتم الحذف في الصيغ المذكورة، ولما كانت الواو هي نصف الصائت، أي أقرب ما تكون إلى الصائت، ولكون الياء مورفيم له وظيفة صرفية دلالية، ولكون الكسرة مورفيم له وظيفة صرفية دلالية ايضاً، اختار الناطق حذف الواو – نصف الصائت – التي بحذفها يتحقق التخفيف ويتجنب اللبس أو الابهام[2].

وكان د. جواد كاظم مؤيداً لما جاء به القدماء في هذا الحذف بقوله: ((لا مشاحّة أنّ ما ذهب اليه النحويون من حذف للواو في نحو (يَوْعِد) لا غبار عليه، فهو، بلغةٍ حديثة، إسقاط للجزء الأخير من المثلث الحركي الذي مثل كراهته في الفعل خاصّة هكذا:

يَوْعِدُ: ي ـَ و × / ع ـِ/ د ـُ

يَعِدُ: ي ـَ / ع ـِ / د ـُ"[3]

وما نروم إليه بأنّ سقوط الواو كان متأثراً بقوة ما سبقه من صائت (الفتحة)، وما لحقه من صائت الكسرة، الذي أضاف ثقلاً وكراهة أدت إلى التعويل على حذفه لقوة صائتي (الفتحة والكسرة)، فحذف نصف المصوت الواو لضعفه.

كما أشارت د. شكران حمد إلى أنّ هناك ثمة مشكل لغوي في هذا التحول، يتمثل بأن المثلث الحركي (ي ـَ و) يتوافر في الصيغة الأصلية (يَفْعَل)، ولهذا السبب لا ترجح القول بالنقل – أي نقله – إلى باب (فَعِل – يَفْعَل)؛ لأنّ هذا النقل لا يعالج التتابع (ي ـَ و)، بل يبقى نفسه، ولا إلى القول بالإدغام حتى يماثل نظيره – غير المضعف – يَعِد، ولتحليل ذلك فإن:

ي ـَ و/ ع ـِ / د ـُ حملاً على الأصل:

ي ـَ/ ع ـِ / د ـُ .[4]

2- أثر الصائت في حذف حرف العلّة في مضارع الفعل المعتل الاخر:

هو تأثير يصيب الحرف في حالات معينة مما يؤدي إلى حذفه من الكلمة، إذ إنّ الكلمات التي يكثر ترددها يومياً تتحمل تأثيرات صوتية أكثر من الكلمات النادرة الاستعمال، وعليه فالبنى الصوتية

([1]) ينظر: القواعد الصرف صوتية: 248-249.

([2]) ينظر: موانع الاعلال: 193-194.

([3]) المزدوج في العربية: 107.

([4]) ينظر: كراهة توالي إعلالين، د. شكران حمد (بحث): 113.

الأكثر حضوراً وترداداً تكون عرضة للتغيير، وعليه فأصوات المد وأبعاضها تكون أكثر حضوراً في التعاملات الصوتية على مستوى الصوائت، أو الصوامت[1].

ولاشك في أنّ التتابعين: (وُ) في الفعل (يغْزُو)، و(يُ) في الفعل: (يَرْمِيُ) زيادة على الضمة والكسرة التي تسبق كلا الفعلين، يشكلان كراهة وتأثيراً في البنية، ويتفق القدماء والمحدثون على أنّ ثمة حذفاً قد حصل في ذلك، إلا أنّ الخلاف كان قائمٌ على المحذوف هل الجزء الأول أو الثاني من هذين التتابعين؟ وهل بحذف الصائت القصير تأثير في البنية بعدّه الجزء الأقوى والأوضح من المزدوج؟ أو هل المحذوف هو صائت الواو والياء الطويل؟ قال سيبويه: ((اعلم أنّ الواو في (يَفْعُلُ) تعتل اذا كان قبلها ضمة، ولا تقلب ياءً ولا يدخلها الرفع كما كرهوا الضمة في (فُعُل)، وذلك نحو: البون والعون، فالأخف أجدر أنّ يكرهوا ذلك فيه... واذا كان قبل الياء كسرة لم يدخلها جر كما لم يدخل الواو ضم، لأن الياءات قد يكره منها ما يكره من الواوات، فصارت وقبلها كسرة كالواو والضمة قبلها...))[2]، وقال في باب ما كانت الواو والياء فيه لا مات: ((اعلم أنهن لا مات أشد اعتلالاً وأضعف؛ لأنهنّ حروف اعراب، وعليهن يقع التنوين والاضافة... واعلم أنّ يفعُلُ من الواو تكون حركة عينه من المعتل الذي بعده ويفْعُل من الياء تكون حركة عينه من الحرف الذي بعده...))[3]، ويبدو من أول وهلة أنّ سيبويه يكشف الانساق الحركية المسموح بها مع الصوائت – أي أنصافها الياء والواو – ومن ذلك ما يجري من حذف مع (يغزو ويرمي)، وهن باعتبار الأفعال الصحيحة المناظرة لها على وزن (يَفْعُلُ) أي أنّ يغزو في الأصل يغْزُوُ من باب (يَنْصُرُ)، وعليه فإنّه كشف الأنساق الصوتية لتوالي القمم الصائتة، وما ألفه العرب منها وما استخفوه، وما استثقلوه، فكرهوه، ثم حذفوا منه احدى القمم، المتوالية تحقيقاً للأداء المنسجم – بتأثير الصائت القصير في الطويل. [4].

ونقل أبو علي الفارسي عن سيبويه: ((قال سيبويه: فكذلك هذه الحروف – الواو والياء – حيث اعتلت، جعلت حركتهن على ما قبلهن، كما جعلت من الواو والياء حركة ما قبلهما. يريد اذا كانا لامين

([1]) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب: 326–237.

([2]) كتاب سيبويه: 4/382–383.

([3]) نفسه: 4/382–383.

([4]) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب: 331.

نحو يغزو ويرمي... أي كما لزمت العين من (يغزو ويَرْمي) الحركة مما بعدهما وهما الضم والكسر اللذان لزما الزاي من (يغزُوُ) والميم من (يَرْمِيُ)....))[1].

وإنّ مزيّة هذه العلّة عند ابن جني هي رفع الثقل وطلباً للخفة اذ يقول: ((إنما يجب تسكين هذه الواو والياء في موضع الرفع استثقالاً للضمة عليهما نحو: ((هو يرمي))، ((هو يدعُوُ))، وعلل العكبري هذا الحذف بأنَّ؛ الفعل المعتل الآخر نحو: يغزوُ ويرميُ لا يحرك آخره بالضمة لثقلها عليه، كثقلها على الاسم المنقوص بل أكثر من ذلك[2]، ولاشك في أنّ ابن عصفور قد أشار إلى حذف الضمة لاستثقالها في الواو والياء؛ لأنها مع الواو بمنزلة واوين، ومع الياء بمنزلة ياء وواو وذلك مستثقل[3]، ونتيجة لهذا الثقل سكنّ حرف العلّة فيصير يغزوْ ويرميْ، وخصَّ ابن يعيش حذف حرف المد (الواو والياء) فن دون تحريك لضعفه، اذ استثقلوا الحركة عليه، فالضمة على الواو والياء – أثقلت حرف العلّة وأثرت عليه قائلاً: ((فأمّا حذف الواو المضموم ما قبلها... تقول في المنفصل: (يَغْزُو الجَيْش)، و((يَدْعُو الله))، فحذفت الواو للساكنين، ولم يحركوها: استثقلوا الكسرة فيها، كما استثقلوها في الياء المكسور ما قبلها، وكذلك الضمة، فلم يقولوا: ((يغزُوُ الجَيْشُ)) و ((لا يَغْزُوِ)) بالكسر، كما لم يقولوا: ((يَرْمِيُ الغَرَضَ))، ولا ((يَرْمِي))، ... لأن الواو أثقل من الياء... فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين وتعذر التحرك للثقل ولم يقع لبسٌ مع الحذف))[4]، وصفوة التغيير الحاصل عند القدماء تتمثل في بنية المضارع الناقص في حالة الرفع، إذ يحدث فيها تغير من مبدأ الحذف، فجاء حكمهم انطلاقاً من المكتوب، فلما اختفت الضمة في الكتابة حكموا عليها بالحذف، والسبب عندهم استثقالاً لوجودها على الواو أو الياء، لذا وجب تسكين آخره[5].

وفي ضوء نصوص القدماء يمكن توصيف ما حدث بالآتي:

يغزو = يغْزُوُ: هذا البناء يوفر المتواليات الحركية الأتية: (= ـُـ / ـُـ)، وهذا يتضح من التحليل الصوتي الآتي: ي ـَـ غ / ز ـُـ / و ـُـ

إلا أنّ قمة المقطع الأخير – وهو مزدوج – حذفت وقد أسهم هذا في اتحاد نصف الصائت (و) مع قمة المقطع الثاني / ز ـُـ / ليكون قمة (صائتاً طويلاً) / ـُـ / وتعاد هيكلة المقاطع الصوتية لـ(يغزو)

([1]) التعليقة على كتاب سيبويه: 21/5.

([2]) ينظر: اللباب في علل البناء والاعراب: 28/2.

([3]) ينظر: الممتع في التصريف: 342/1.

([4]) شرح المفصل (ابن يعيش): 289/5.

([5]) ينظر: صواتة الفعل الناقص في العربية: 54، (رسالة ماجستير): 54.

على النحو: ي ـــَ غ / ز ـــُو ،[1] واستنادا على ذلك فيمكن تعليل الحذف لقمة المقطع الأخير من (يغزو) ، لو وجدت القمة (ُ الضمة) مع الواو في موضع اللام لتوصلنا إلى نسق صوتي هو / ـُ و ـُـــ/ وهذا النسق ثقيل لما يعتريه من توالٍ حركي متماثل، واذا رُدَّ ما زعم بأنّ الواو في هذا النسق إنّما هي نصف صائت وهي ذات قيمة صامتة في التحليل الصوتي لـ(يغزو)، فالجواب حينئذ بأن التوالي المتماثل قائم باعتبار الجنس إذ أنّ الضمة من الواو[2].

وقال الرضي: ((انمّا سُكّنَ الواو في نحو: يغزو... لاستثقال الواو المضمومة بعد الضمة، اذ يجمع الثقلاء في آخر الفعل مع ثقله، فخفف الأخير، وهو الضمة لأن الحركة بعد الحرف، وكذا تُسكّنُ الياء المضمومة بعد الكسرة، وهذا أقل ثقلاً من الأول... نحو: هو يَرْمِيُ))[3]، وهذا يعني أنّ الرضي عوّل على أثر الحركة على الحرف، إذ أشار إلى أنّ الحركة تسبق الحرف وتؤثر فيه فتزيده ثقلاً مما يؤدي إلى حذفهِ، على حين أكدّ ركن الدين على موقعية الواو وتأثرها اذا وقعت طرفاً، فان الموقعية – الطرف – هي من أوجبت التغيير الذي يصيب حرف العلّة وعليه فانّه يشير إلى أنّ حرف العلّة الواو هو من اتصف بالضعف والتغيير مما اثقله قال: ((وتسكن الواو اذا وقعت طرفاً مضموناً ما قبلها وتسكن الياء اذا وقعت طرفاً مكسوراً ما قبلها، نحو: يغْزُو، ويَرمِي، في حالة الرفع؛ لاستثقال الضمة على الواو بعد الضمة، واستثقال الضمة على الياء بعد الكسرة))[4]، ولا جرّم أنّ الخضر اليزدي نظر إلى الحذف نظراً لكونه في غاية الاستثقال وذلك لوجود أربع متواليات من الصوائت القصيرة التي تؤثر في البنية المقطعية للكلمة مما أدىّ إلى حصول الحذف، قال تسكن الواو المتطرفة المضموم ما قبلها في الفعل نحو: يدعو، ويغزو؛ لأنّه لو لم تسكن كان كأربع ضمات متواليات، أنّ قيل الواو كضمتين، وثلاث أنّ قيل كواحدة، وتوالي ثلاث ضمات في غاية الاستثقال))[5]، أما في الياء المتطرفة فقد قال: ((وكذا الياء المتطرفة المكسور ما قبلها؛ لأنه لو لم تسكن كان كالكسر قبل الضم، والضم بين الكسرتين، أنّ قيل الياء ككسرتين، والضم والكسرة، أنّ قيل هي كواحدة، وذلك نحو: يرمي))[6]، على حين ذهب الساكناني إلى ثقل الحركة على الواو قائلاً: ((تسكن الواو، والياء في نحو: يَغْزُوُ، ويَرْمِيُ – مرفوعين – لاستثقال

([1]) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب: 331–332.

([2]) ينظر: نفسه: 332–333.

([3]) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): 125/3.

([4]) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): 840/2.

([5]) شرح شافية ابن الحاجب (الخضر اليزدي): 916/2.

([6]) نفسه: 916/2.

الضمة عليهما..))[1]، لم يخرج الجاربردي عن ما قاله الشرّاح قال: ((تسكن الواو والياء في باب يغزو ويرمي مرفوعين لاستثقال الضمة على الواو والياء بعد الضمة، والكسرة، فتسكن...))[2].

ولا يؤيد الدرس الصوتي الحديث التوصيف الذي قُدّم في المدونة الصرفية لهذا الحذف، فذهب الطيب البكوش إلى أنّ المحذوف في (يغزُوُ) هو الواو، ثم أُدغمت الحركتان قبلها، وبعدها لتكونا ضمة طويلة[3]، معولا على سقوط الواو والياء بين حركتين قصيرتين ففي يغزُوُ – يغْزُوُ (الحركتان: ـُـ – ـُـ وُ (صائت طويل ضمة طويلة)[4]، وأمّا في يرمي فنظر إلى تغليب حركة العين على حركة الإعراب، فتم الإدغام بصفة تأخيريّة أي:

الأولى كسرة والثانية ضمة ـِـ – ـُـ ← مِيُ (كسرة طويلة)[5]، وقد أشكل عليه الباحث حيدر نجم، في تعويله على سقوط الياء في المضارع المرفوع بين كسرة قصيرة وضمة قصيرة، لتنافر الحركتين: يرمِيُ – يرمِي، فالضمة أدغمت في الكسرة، لأن الكسرة هي الحركة الأساسية (حركة العين)[6]، قال: ((فيه مشكل؛ لأن التقاء الكسرة بالضمة بعد سقوط الياء ينجم عنه مزدوج جديد، وليس ياء: (حركة طويلة)؛ لأن الحركتين مختلفتان، ومن ثم فإن هذا التفسير لا يصدق على التحولات جميعها، فيترجح أنّ ما حصل في هذه البنيات كلها، حذف للمزدوج برمّته، ثم إطالة النطق بالمصوت القصير الذي يسبقه تعويضاً عن المحذوف كما في الصورة المقطعية:

يغزوُ : ي ـَـ غ / ز ـُـ / و ـُـ ←ي ـَـ غ / ز ـُـ ← ي ـَـ غ / ز ـُـ

يرميُ : ي ـَـ ر / م ـِـ / ي ـُـ ←ي ـَـ ر / م ـِـ ← ي ـَـ ر / م ـِـ))[7]،

ويمكن أنّ نجترح توصيفاً آخر قاله كانيتنيو وتطبيقه على أمثلة الصرفين العرب وذلك؛ ((بأن الحركات الطويلة تنزع إلى القصر اذا وقعت في المقاطع المغلقة))[8]، وهذا يعني أنّ قانون تقصير القمة الطويلة

([1]) الكافية في شرح الشافية (الساكناني): 848/2.

([2]) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): 358/2–359.

([3]) ينظر: التصريف العربي: 53.

([4]) ينظر: نفسه: 54.

([5]) ينظر: التصريف العربي: 55.

([6]) نفسه: 164–165.

([7]) الكراهة اللغوية: 140

([8]) دروس في علم اصوات العربية: 151.

قانون قديم سائد في اكثر اللغات الجزرية السامية[1]، وعليه يمكن تطبيق هذا القانون على مصاديق الصرفيين العرب، بلحاظ أنّ المقطع المتحقق فيها جميعاً هو (مقطع مديد) في الدرج تحول إلى مقطع طويل مغلق عن طريق تقصير قمتهِ؛ لأنّه مقطع ثقيل وهو من المقاطع الوقف فضلاً عن صعوبته، في اندفاع كمية كبيرة من الهواء عند التصويت بالمصوت الطويل الذي يقع قمة له ولما كان المقطع ينتهي بقاعدة؛ لأنّه من المقاطع المغلقة، فهذا يعني بذل جهد كبير من المتكلم لإيقاف هذا التيار المندفع من الرئتين[2]، قال د. صباح عطيوي: ((فنحن عندما نقصر المصَّوت الطويل إلى نظيره القصير فإنه يقصر إلى نصفه تقريباً، ولهذا كان علماء الاصوات المحدثون على درجة عالية من السداد عندما رمزوا إلى المصوت الطويل بحركتين، والى القصير بحركة واحدة في الرسم أي / ـَـ ← ـَ / للفتحة والألف، /ـُـ← ـُو/ للضمة والواو المدية،..، فإذا طبقنا ذلك على ما اطلق عليه علماء العربية الحذف رأينا الأمر مستقيماً جداً ففي يسمو...، مثلاً ي ـَـ س / م ـُو/،... ظهر أنّ لا حذف هنا بل اختزال المصوت الطويل إلى نصفه وكذلك الأمر في ... يرمي... فالذي يظهر أنّ الحركة قد قصرت إلى النصف، ولم تحذف، فضلاً عن بطلان فكرة وجود مصوت قصير مجانس قبل المصوت الطويل، وعلى هذا فلا حذف ولا ساكنين، بل أنّ البناء المقطعي قد تغير))[3]، وبالرجوع إلى ما ذكره إبراهيم أنيس، بأن المصوت في العربية له في الطول ثلاث مراتب: أطولها الواو في مثل (يسمو)، ويليها (لم يسمُ) ثم يليها الوقف بالروم مثل (نستعين)[4]، وهذا الفرق يعود إلى الكمية، أي كمية الصوت المنطلق من الرئتين، قال د. سلمان العاني: ((إنّ الحركات القصيرة الثلاث فونيمات كسائر الفونيمات، وقد تمد لتؤلف نظائرها الطويلة الثلاث، والفرق بين حركة قصيرة وأخرى طويلة هو تقريباً مضاعفة القصيرة أو أكثر...))[5]، ومنهم من ذهب إلى تقصير الحركة الطويلة، وذلك بالنظر إلى البنية العميقة للمضارع الناقص، ويعدّ أنّ آخره نصف حركة، على النحو الاتي[6]:

([1]) ينظر: التطور النحوي: 65.

([2]) ينظر: التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع: 234.

([3]) نفسه: 233-234.

([4]) ينظر: الاصوات اللغوية: 158

([5]) التشكيل الصوتي: (سليمان حسن العاني): 115، وينظر: أسس الدرس الصرفي في العربية (كرم محمد زرندح): 223.

([6]) ينظر: القواعد الصرف الصوتية: 173.

يَرْمِي ⟵ yar/ mii – yar/ mi– u – yar/ mi/ yu

يغزو ⟵ yaf/ znn – yaf/ zn – u – yaf/ zu/ wu

ومنهم من عوّل على أثر الانسجام الموسيقي، المؤدي إلى وقوع الاختزال، فاذا كان الفعل المضارع الناقص واويا نحو (يغزو) والأصل (يغزو): ز (ص ح) و (ص ح)، امّا الاستعمال فهو (يغزو): زو (ص ح ح) أي: اختزال المقطعين القصيرين في مقطع متوسط مفتوح واحد، نتيجة للانسجام الموسيقي، فوقوع الواو القاعدة بين ضمتين دعا إلى جمع قمتي (الزاي) و (الواو) وكلاهما ضمة وجعلها قمة واحدة للزاي، وأمّا في يرمي (مى/ ص ح ح) والاصل (يرميُ) = (م/ ص ح + ي/ ص ح)، أي اختزال المقطعين القصيرين (م/ ص ح + ي/ ص ح) في مقطع واحد مفتوح وهي (مي/ ص ح ح) لوجود الياء المضمومة والتي قبلها كسرة دفعاً للنشاز الموسيقي حذفت قمة الياء، فصارت هذه الياء قمة بعد أنّ كانت قاعدة، وهنا مما يعني حذف القمة[1].

وأرجع فوزي الشايب ذلك إلى مبدأ المخالفة الصوتية فقال: ((إنَّ التغير قائم على مبدأ المخالفة بين عنصري المزدوج، والتزمت العربية التخلص من شبه الحركة، أي الواو والياء، إلا في الحالات التي تضطر فيها إلى حذف الحركة بتأثير البنية المقطعية أو خشية اللبس بين الأبنية، وسلوك العربية في التضحية بشبه الحركة سببه قانون الاقتصاد في الجهد))[2]، وأرجع عبد الحميد عبد الواحد، هذا التغيير في المضارع المرفوع في (يدعوُ) و (يرميُ)، إلى مرحلتين، الأولى مرحلة حذف الحركة والأخرى مرحلة الاشباع ومثل لذلك على هذا النحو[3]:

يدعوُ – يـ ـَـ د / ع ـُـ و ـُـ

يرميُ– يـ ـَـ ر / مـ ـِـ ي ـُـ

2– مرحلة الاشباع: ـُـو ، ـِـ ي

(1) ينظر: المقطع في البنية العربية، (رمال خلف احمد)، (رسالة): 81–82.

(2) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية: 409.

(3) ينظر: بنية الفعل (قراءة في التصريف العربي): 75.

وبناءاً على توصيفات المحدثين فقد أجمل د. عادل نذير الآراء لنخرج بحصيلة ما ذكر على جملة من المعطيات التي خالفت المدونة الصرفية في التوجيه فاقترح قواعد تعتمد في تعليل ما تقدم من مظاهر صوتية للإعلال بالحذف[1]:-

1- قاعدة حذف المزدوج في حالة الرفع:

يغزُوُ= ي ـَـ غ / ز ـُـ / و ـُـ

يحذف المزدوج الصاعد / و ـُـ / مع إطالة المصوت القصير / ـُـ/ قمة المقطع الثاني / ز ـُـ/ = / ز ـُـوُ / ويعاد تشكيل البناء المقطعي على النحو الاتي: ي ـَـ غ / ز ـُـوُ

2- قاعدة اتحاد المصوتين في حال الرفع:

يغزُوُ - ي ـَـ غ / ز ـُـ / و ـُـ

هنا ضعفت الواو قاعدة المقطع الأخير، فسقطت واتحد المصوتان السابق لها واللاحق وهما من جنس واحد (= الواو)، وأعيد تشكيل البناء المقطعي على النحو الآتي:

ي ـَـ غ / ز ـُـ / و ـُـ

ي ـَـ غ / ز ـُـوُ

3- قاعدة اتحاد المزدوج في حال الرفع:-

يَغْزُوُ= ي ـَـ غ / ز ـُـ / د ـُـ

حذفت قمة المقطع الأخير / ـُـ / للتخفيف، فانكسرت البنية المقطعية اذ بقيت القاعدة بمفردها، وقد توافر في النهاية مزدوج هابط / ـُـ و / فجاز له الاتحاد؛ لأن القاعدة والقمة من جنس واحد، فكان وليد ذلك الاتحاد قمة طويلة / ـُـوُ / لقاعدة المقطع الثاني، وعلى النحو الاتي:

ي ـَـ غ / ز ـُـوُ

ومسوغ د. صباح عطيوي، لظاهرة الاتحاد وتأثيرها في الفعل، وذلك أنّ في الفعل (يدعو) تحولت الواو الاحتكاكية من الأصل المفترض لها في الفعل إلى مصوت طويل يقع قمة في المقطع الصوتي، فالأصل (يَدْعُوُ) سقطت الضمة بعد الواو تخفيفاً، فانكسرت البنية المقطعية للمقطع الثالث، اذ بقيت

(1) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب: 336-337.

القاعدة وحدها بعد أنّ سقطت القمة، فالتحقت القاعدة بالمقطع الذي يسبقها، فتحول من مقطع قصير إلى مقطع طويل مغلق بعد ذلك حصل الاتحاد في المصوت القصير (الضمة) ونصف المصوت الواو الاحتكاكية فآل الصوت إلى مصوت طويل كما أنّ الوزن تغير من (يَفْعُل) إلى (يَفْعُو) وهو في الكتابة الصوتية: / ي ـَ د/ ع ـُ/ و ـُ / سقطت القمة تخفيفاً، واعيد التشكيل المقطعي بإرجاع القاعدة الباقية إلى المقطع السابق لها

/ ي ـَ د / ع ـُ و /[1].

ـُو بالاتحاد ←/ ي ـَ د/ ع ـُو

أما في الفعل يرمي عند ((تحول الياء الأخيرة من نصف مصوت إلى صوت مد طويل وأصله المفترض (يَرْميُ)، وبعد إسقاط الضمة تخفيفاً من المقطع الأخير / ى ـُ/ بقيت القاعدة منفردة، وهذا انكسار في البنية المقطعية لابدّ له من علاج، فألحقت بالمقطع السابق ليتحول من مقطع قصير إلى طويل مغلق / م ـِ ي / ثم حدث الإتحاد، فتحول إلى مقطع طويل مفتوح))[2].

([1]) ينظر: المقطع الصوتي: 51.

([2]) نفسه: 51-52.

الفصل الثالث

أثر الصائت في التصغير والنسب

المبحث الاول

أثر الصائت في التصغير

لا شك في أنّ التصغير من الصيغ المستقلة التي تحكمها مقاطع مستقلة، فهو نظام خاص تلعب فيه المصوتات الدور الأساسي، فهي التي تمنحه هذه الخاصية، وهذه الدلالة؛ لأن إدخال عنصر المصوتات في الأصل الاشتقاقي هو ما أعطاه طابعاً مميزاً كغيره من المشتقات، إذ يجمع بين وسيلتين من وسائل اللغة وهما اللصق، والصيغة، وذلك بزيادة الياء في حشو الكلمة، كما يغير في أصواتها، بضم الأول، وفتح الثاني ولكي تصغر الكلمة لابد من حدوث بعض التحولات على مستوى بنية الكلمة بالنسبة للصوائت والصوامت، وهي كالآتي:-

1- ضم الصامت الأول: لا جرم أنّ التغيير على مستوى الصوائت التي تتغير تبعاً لأوزان إيقاعية محددة على نحو (فُعَيْل وفُعَيْعِلِ، وفُعَيعِيل) إذ تتغير فيها بنية الكلمة تبعاً لأوزانها، وهذا التغير ينصب على أوزان التصغير المذكورة، عند بناء الكلمة، إذ يبدأ الاسم المصغر بالضمة وهي أضيق الحركات وأكثرها تراجعاً وبناؤه بهذا الشكل بناء عارض لا يشابه وزن صيغة معينة، إذ إنّه بذلك صيغة تخلص للتصغير من غير مشاركة[1]. والعلّة من ذلك؛ أنّ العربية قد ارادت منهُ وظيفة لغوية يقصدها المتكلم وهو يعمد إلى هذا الشكل؛ وذلك لأنه ربما يكون ضم أولّه لسببين[2]:

1- أنّ الاسم المصغر يتضمن المكبر ويدل عليه، فأشبه فعل ما لم يسم فاعله فكما بني أول فُعِل لما لم يسمّ فاعله على الضم فكذلك أول المصغر.

2- أنّ التصغير لما صيغ له بناء جُمعِ له جميع الحركات فبني الأول على الضم، لأنهُ أقوى الحركات وبني الثاني على الفتح تبييناً للضمة وبني ما بعد ياء التصغير على الكسر أنّ لم يكن حرف إعراب أي لم يكسر الأول لثقل اجتماع كسرتين مع الياء وقد فرّ من الثقل إلى ضم أوله[3]. ونقل عن السيرافي أنه علل ضم أوله بأنهم لما فتحوا في التكسير لم يبق إلا الكسر والضم، فكان الضم أولى بسبب الياء والكسرة بعدها في الأكثر وهي أشياء متجانسة وتجانس الأشياء مما يستثقل[4]. وقيل أيضاً: ((واما زيادة

([1]) ينظر: اللباب، العكبري، 160/2.

([2]) ينظر: نفسه: 160/2.

([3]) ينظر: اللباب، العكبري: 160/2.

([4]) ينظر: همع الهوامع، السيوطي، 131/6.

الياء دون غيرها فلأنها أخفّ من الواو))[1]، ومنهم من ذهب إلى أنّ إتخاذ الطابع التمييزي للبناء ما هو إلا وسيلة لبناء أحد وجهي وجود هذه الحركات الثلاث، فأعتلوا بعلة أخرى لا تخرج عن الأصالة والفرعية ((وإنما ضم اوّله... لأنه فرع المكبر، كالمبني للمفعول فرع المبني للفاعل... وإنَّما فتح ثانية؛ لأنهّ ربما لا يحصل الفرق – أيضا – بدونها كما في صُرَد، بضم الأول وفتح الثاني))[2].

2- فتح الحرف الثاني من الكلمة، وهذه الخطوة إذا تخلفت لم يتم التصغير[3]، وهذا يدفعنا إلى القول بان كل بناء من الأبنية المستقلة يفترض أنّ يكون منفرداً لمعنى من المعاني المقصودة والا اختلطت الأبنية، ولم تعد اللغة وسيلة من وسائل التخاطب بين المجتمعات ((فإذا كانت الألفاظ أدلة المعاني، ثم زيد فيها شيء أوجبت القسمة لهُ زيادة المعنى به))[4].

3- زيادة ياء ثالثة ساكنة، قال ابن يعيش ((كان يقتضي أنّ يكون المزيد أحد حروف المد واللين لخفتها وكثرة زيادتها في الكلم فَنَكّبوا عن الألف، لأن التكسير قد استبَدّ بها في نحو (مساجد) و (دراهم)، ولأنه قد لا يخلص البناء للتصغير لأنه يصير على فَعَال كغراب فعدلوا إلى الياء لأنها أخف من الواو))[5]، وهذا يعني أنّ ياء التصغير الساكنة انسجمت مع نظرة القدماء في وصفهم لأصوات المد واللين بالسكون، بينما علم الصوت الحديث نظر إلى أنّ الأصوات الصامتة هي وحدها من توصف بأنها سواكن أو متحركة، أما الصائتة منها القصيرة والطويلة فلا توصف بذلك لأنها حركة، والحركة لا يمكن أنّ يوضع عليها حركة أخرى، فزيادة التصغير تكون صوتياً بحال أو حالتين وفقاً للكلمات، فإما أنّ تزداد ياء التصغير مسبوقة بفتحة (المزدوج الحركي) مثل (نُهَيْر)، مع ما يستوجب هذا الزائد من تغيرات في الحركات، وإما أنّ يزاد إضافة إلى هذا كسرة قصيرة بعد ياء التصغير وهو وزن (فُعَيْعِل) (كُوَيْكِب)، أو طويلة وهو وزن (فُعَيْعِيْل) (مُوَيزين) مع ما يتبع هذا من تغيرات صوتية في بنية الكلمة[6].

4- كسر ما بعد ياء التصغير، إذ يقال في الرباعي مثل: جعفر جُعيفر بوزن (فُعَيْعِيْل)[7]، وذلك بوضع ضمة قصيرة بعد الفاء، وفتحة قصيرة بعد العين يليها ياء ساكنة، ثم إضافة كسرة قصيرة بعد اللام

([1]) اللباب، العكبري: 160/2.

([2]) همع الهوامع: 131/6.

([3]) ينظر: شرح التصريح (للأزهري)، 32/2.

([4]) الخصائص، 26/3.

([5]) شرح المفصل: (ابن يعيش): 397/3.

([6]) ينظر: علم الاصوات، (سقال)، 131.

([7]) ينظر: شرح المفصل: 397/3.

الأولى، وتصاغ أيضا من الأسم الخماسي والسداسي بوضع ضمة قصيرة بعد الفاء)، وفتحة قصيرة بعد العين يليها ياء ساكنة، ثم إضافة كسرة قصيرة بعد اللام الأولى، أو كسرة طويلة، نحو سفرجل سُفَيرج أو سُفَيْرِيْج، فتكون البنية على وزن (فُعَيْعِل) أو (فُعيعيل)[1]، ويبدوا أنّ تحريك الصامت الذي يلي الياء بالكسرة القصيرة قد جاء ((للمناسبة بين الياء والكسرة))[2]، وهذا يوضح أثر الصوائت في بنية التصغير.

وعليه فإن شراح الشافية قد ذهبوا في توجيه ما جاء لهذا البناء من ضم الأول، وفتح الثاني وزيادة الياء الساكنة وكسر ما بعدها، فقال الرضي في ذلك: ((جلبوا لأولها أثقل الحركات ولثالثها أوسط حروف المد ثقلاً وهو الياء، لئلا يكون ثقيلاً بمرة، وجاؤوا بين الثقلين بأخفّ الحركات وهو الفتحة لتقاوم شيئاً من ثقلهما والأولى أنّ يقال: أنّ الضم والفتح في عُنيْق وجُمَيل... غيرهما في عُنُق وَ جَمَل ...))[3]، واتفق ركن الدين مع الرضي في أن الفتح أخّف الحركات، واتفق ركن الدين مع الرضي في أنّ الفتح أخف الحركات إلا أنه ربط ضم الصامت الأول من بنية الوزن، للفرق بينه وبين جمع التكسير؛ وذلك تشبيهاً بالفعل المبني للمفعول قائلاً: ((وانما غير أول المصغر؛ للفرق بينه وبين المكبر بالضم، تشبيهاً بالفعل المبني للمفعول؛ لأن كلّ واحد منها مغير عن أصل معناه وغير ثابتة، ولم يقتصر على ضم الأول؛ لجواز أنّ يكون المكبر مضموماً فلم يحصل الفرق، وخص بالفتح؛ لأنهّ أخف الحركات مع أنّ ما بعدها ياء وزيد الياء لأنّه قد لا يحصل الفرق بينهما في مثل صُراد وغُراب، وإنَّما خص الياء؛ لأنّه اخف من الواو، ولم يزد الألف مع كونها أخف من الياء؛ لأنها زيدت للجمع في نحو دراهم وإنما خص الجمع بالألف؛ لأن الألف أخف، والجمع أثقل، وإنما كانت الياء ساكنة؛ لأن سكونها هو الأصل، وإنما جعلت ثالثة حملاً على ألف الجمع ولذلك كسر ما بعد الياء حيث امكن كما كسر بعد الألف في الجمع))[4]، وهذا يعني أنّ الرضي وركن الدين الاستراباذي ربطا أثر التحول في بنية التصغير بالتحولات التي تحدث ببنية التكسير مع بيان الفارق، لأن سيبويه جعلها من ((واوِ واحد))[5]، كما أنَه وازنَ بينهما من ناحية التشكيل البنائِي، إذ أنّ نظير الحرف الثالث – حرف اللين – الذي في الجمع الياء في التصغير، وأول التصغير مضموم، وأول الجمع مفتوح، فالتصغير والجمع يكونان بمنزلة واحدة في الأسماء في حروف اللين وانكسار الحرف بعد حرف اللين الثالث، وانفتاحه قبل حرف اللين، فمثلاً جمع (سَفَرْجَل) على

([1]) ينظر: شرح المفصل (ابن يعيش): 399/3.

([2]) همع الهوامع: 135/6.

([3]) شرح شافية ابن الحاجب، (الرضي): 133/1.

([4]) شرح شافية ابن الحاجب، (ركن الدين): 322/1.

([5]) كتاب سيبويه: 417/3.

(سَفَارِج) وتصغيرها سُفَيْرِج، فالف الجمع تقابل ياء التصغير، والفتحة قبل الألف تقابل الفتحة قبل الياء والكسرة تقع بعد الألف وبعد الياء، ولا تختلف بنيتها إلا في حركة أول التكسير وحركة أول التصغير، وهذا يعني أنّ أثر الصوائت قد كان واضحاً في إبراز معنى بنيوي ومعنى دلالي، فالبنيوي كما ذكرنا سابقاً، والدلالي هو أنّ العلاقة بين التكسير والتصغير علاقة ضديّة، أي إنها في التكسير ايجاب أو زيادة، وفي التصغير سلب.

أمّا الخضر اليزدي فيرجع هذا البناء إلى أربعة أحوال كالاتي[1]:

1- أنّ يضم أول حروفه، وذلك؛ لأنّ ضمه غير الضم الذي كان قبل التصغير، بدليل ارتفاع الفتح والكسر فيه، وعلل ارتفاع الكسر والفتح، في إذا ما كان لازماً؛ وذلك لاستحالة كون أحدهما ضماً، ثم قال ((ضم المصغر مقتضى التصغير فيجب أنّ يكون متأخراً عن المقتضي لاستحالة تقدم المعلول على العلّة، فلا يكون الذي كان قبل فيكون طارئاً، فلا حاجة إلى قول الشارحين ((ان لم يكن مضموماً)) إذ جعل المضموم مضموماً مندفع))[2].

2- فتح الحرف الثاني، وأشار اليزدي إلى أنّ علّة الفتح في الصامت الثاني تعامل معاملة الفعل المفتوح العين نحو (فَرَس)، ووجهها هو أنّ الضم لما كان في الفعل الفرعي، أي (المبني للمجهول)، والمصغر فرع، ناسب أنّ يكون أولّه كأول المجهول؛ لكونهما فرعين، ولمّا ضم وفيه ثقل، جُبر بخفة الفتح في الأسم، لكونّه أعلى رتبة وخفة الكسر في الفعل، لكونّه مفضولاً[3]، وهذا يعني أنّ تشبيه حركة أول التصغير بأول الفعل المبني للمجهول، ناتج من الحركة الوظيفية في التراكيب العربية ووفق المغايرة بين الصيغ لافادة دلالات جديدة لم تكن متحصلة في الصيغ الرئيسة، وهذا ما عبّر عنه بالفرعية، فدوران الحركة الاعرابية وتداولها في المكونات الاسمية بل وانتقالها في المبني للمجهول من حركة اعرابية للاسم إلى حركة التزام بحملها الفعل في أول أحرفه، حققَ توزيعاً عادلاً بين طرفي المعادلة التركيبية وتعيد التوازن الذي فقدته باختزال الفاعل؛ فحركة الفاعل توزعت بين صيغة الفعل، وبين الفضلة التي اخترقت حدود العمدة بقوة الاسناد والنسبة[4]، وقد لُحظَ في صيغة الفعل بضم أولها أنّه: ((... وقيل: إنما ضم أوله؛ لأن الضم من علامات الفاعل، فكان هذا الفعل دالاً على فاعله، فوجب أنّ يحرك بحركة ما يدل

([1]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، (الخضر اليزدي): 1/299-300.

([2]) نفسه: 1/299-300.

([3]) نفسه: 1/300.

([4]) ينظر: المبني للمجهول بين اختزال البنية واسترسال المعنى، د. دليلة مزوز مجلة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد خضير سبكرة، الجزائر، العدد الخامس، 2009، ص: (8).

عليه))[1]، وهذا يعني أيضا أنّ ضمّ أول المصغر جاء للمناسبة لكونهْ فرعاً، فعند بناء التصغير استبدلت حركته الأولى إلى الضم وبما أنّ الضم يحمل ثقلاً وهي حركة ثقيلة لذلك جيىء بالفتحة وهي الحركة الخفيفة فأصبحت عندنا حركة أمامية مشفوعة بحركة خفيفة ثم حركة عالية بعد الفتح، وهذا الاستبدال بين الأصل والفرع هو ما أوصلنا إلى صيغة التصغير وبنيته، وهذا ما يعلل مجيء الياء عند الخضر اليزدي، من حيث الأصالة والفرعية، لأنهّ في التكسير كان الغالب هو الألف فجاؤوا في التصغير بالياء؛ لكونها تشبه الألف، ولأجل أنّ التصغير والتكسير كلاهما من وادٍ واحد – في بيان الأصل – وإذا قيلِ لم حُمِلَ التصغير على التكسير على الرغم انهما من وادٍ واحد؟ لأنهّ يغير اللفظ والمعنى، فمثلاً في تصغير فلِس[2]: فُلَيْس قد غيرت لفظه وغيرّ معناه، وكذلك إذا قلنا في تكسيره (فلوس) غيرنا اللفظ بزيادة الواو وهذه الواو غيرت معناه؟ لأنهّ نقل من الافراد إلى الجمع، وهذا ما يظهر لنا أثر الحركة في تغيير اللفظ والمعنى، وأحسب أنّ ابن الوراق قد أعطى تفسيراً أكثر تبايناً واستغراقاً في الايضاح لأثر الصوائت في بنية التصغير إذ فصل القول في هذه المسألة بقوله: ((اعلم أنه وجب ضم أول المصغر لوجهين: أحدهما: أنّ أصغر الحركات الضم، لأنها تخرج من بين الشفتين وتنضم عليه الشفتان، وليس الفتح كذلك ولا الكسر، لأن الفتح يخرج من الحلق وما يخرج من الحلق لا يوجب انضمام الشفتين، والكسر يخرج من وسط اللسان، ولا يُجب ذلك انضمام الشفتين، فجعلوا الحركة الصغرى أولى بالمصغر، ليشاكل معناه وفتحوا ثانيه، لأن الفتح متسع المخرج وفيه بيان الضم، والوجه الثاني: أنّ المصغر قد صار متضمناً للمكبر، فشابه فعل ما لم يسم فاعله فوجب ضم أول المصغر))[3].

أما الساكناني فلم يذهب كثيراً عمّن سبقه إلا أنّه اعتمد الزيادة اللفظية بالنسبة لياء التصغير ولأمن اللبس بين التصغير والمكبر قال ((يضم أول الاسم الثلاثي المجرد لأنّه فرع المكبر كالمجهول للمعلوم، وفتح ثانيه للخفة، ولإحاطة اللبس والثقل،... زيد بعدهما ياء ساكنة لأن التصغير كالوصف؛ فلا بد من زيادة لفظية ليدل عليه.

فإن قلت: هلاّ يكتفى بالضمة والفتحة دليلاً عليه؟ قلت: لم يكتف بهما لالتباس الأبنية المصغرة بالأبنية المكبرة في نحو: صُردٍ، وانمَّا زيد الياء لأنها الأخف من الواو، ولا تزاد الألف مع أنها أخف

([1]) شرح المفصل (ابن يعيش): 308/4.

([2]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للخضر اليزدي: 300/1.

([3]) علل النحو: ابن الوراق: 475.

لاختصاصها بالجمع لزيادة ثقله، وانما زيد ثالثاً لامتناع الابتداء بالساكن،...، وانما سكن لئلا يلزم انقلابها الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها))[1].

وبلحاظ ما جاء وجدتُ أنّ الجاربردي قد عوّل على المشاكلة اللفظية، فوجدته يلمح إلى أنّ ما جاء من زيادة حروف التصغير قد أعطت قلة للمعنى، واعتقد أنّ التفرقة بين اللفظ المكبر والمصغر لا يدخل ضمن الأساس اللغوي، لأن الزيادة فيه هي للتفرقة بين الفئات الصرفية كما أنه لم يخرج كثيراً عن سابقيه من الشراح، فعنده أنّ ضم المصغر قائم على أنّه فرع والمكبر هو الأصل، فضم ليكون مشاكلاً للمعنى، لأن المخرج يصغر بانضمام الشفتين، وما اكتفوا بضم الأول لجواز أنّ يكون المكبر مضموماً فلا يحصل الفرق بينهما كما في صرد، وأمّا الياء لأنها أخف من الواو فلم يزد الألف لأنها للجمع والألف أخف من الياء والجمع أثقل من الصغر، وإنما جاءت ثالثة – الياء – ؛لأن الحرف الثالث في الفعل المبني للمفعول ينقلب ياء إذا كان حرف لين (كدعى وأقيم) فناسبتها الياء لما بينهما من المشاكلة، كما لو زيدت أولاً ألتبس الأمر بالمضارع ولو زيدت ثانية لانقلبت واواً، فتعين أنّ تكون ثالثة[2].

ولعل من تتمة القول في ما جاء، أنّ نشير إلى ما لاحظه عبد الصبور شاهين من أنّ الصرفيين نظروا إلى وزن الكلمة باعتبارين: الأول أصواتها والثاني باعتبار إيقاعها، فالإيقاع مرتبط بنوع المقطع وتوزيعه داخل الصيغة الموزونة، ولذلك لا ينظر فيه إلى المحاذاة اللازمة في الوزن الصوتي إلى محاذاة أخرى هي مقابلة المقطع القصير بقصير مثله، والطويل المقفل بمثله والمفتوح بنظيره في الميزان دون نظر إلى عناصر المقطع الواحد من الأصول أو الزوائد، ومن الطبيعي أنّ تشترك أوزان صوتية في إيقاع واحد يضمها في مجموعة واحدة، ومن الأمثلة على ذلك صيغ التصغير فهي للثلاثي المزيد بحرف أو للرباعي على وزن فُعَيْعِل ففي أحمد – أُحَيْمِد بوزن فُعَيْعِل، وهو وزن ايقاعي لا ينظر إلى نسق الأصوات بل إلى نظام المقاطع[3].

1- أثر الصائت في تصغير ما ثانية صائت طويل – (الألف)- في (ناب، باب)

هذا النوع هو إجراء صرفي يطبق القاعدة الصرفية التي مفادها بأن التصغير يعيد الألفاظ إلى أصولها؛ وذلك لأنه يتعامل مع البنية الأصلية للألفاظ فالإعلال الذي تعرضت له هذه الالفاظ إجراء آخر

([1]) الكافية في شرح الشافية (الساكناني): 231/1.

([2]) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): 329/1-303.

([3]) ينظر: المنهج الصوتي، عبد الصبور شاهين، 146.

مستقل مع البنية الأصلية للألفاظ، وأنّ النظر الى ياء التصغير لا يخرج عن كونها كسرة، وهذه النظرة صوتية تمتد في مرجعياتها إلى النظرة في أصوات اللين.

وهنا لابد لنا من التعامل مع الأصل في هذه الحالة؛ لأن الاسم إذا كان له أصلٌ معلوم بالاتفاق عند علماء العربية فإنّه يرد إلى أصله عند التصغير قال سيبويه: ((هذا باب تحقير ما كانت الألف بدلاً من عينه: أنّ كانت بدلاً من واو ثم حقرته رددت الواو، وان كانت بدلاً من ياء رددت الياء... وذلك قولك في باب: بُوَيْب، كما تقول: أبواب، وناب: نُيَيب...))[1].

وعوّل المبَّرد على تصغير الثلاثي معتل العين قائلاً: ((هذا باب ما كان على فعل من ذوات الياء والواو، فإن صغرت شيئاً من ذلك أظهرت فيه أحرف الأصل، وذلك أنّ ياء التصغير بعده ساكنة فلا يجوز أنّ تسكن فتجمع بين ساكنين، فإذا حركته عاد إلى أصله وذلك قولك في تحقير نار نويرة، وباب بويب، فأمّا ناب فتصغيره نُيَيْب))[2]، فيفهم من نصّه أنه عوّل على أثر الحركة في الحرف وردَّه إلى أصله.

وهذا يظهر لنا أهمية التصغير في رد الحروف إلى أصلها بتأثير الحركة الواقعة على الحرف، ففي ناب وباب لا تبقى الألف في مكسريهما عند التصغير[3].

وذكر العلماء أنّ الألف إذا كانت ثانية في اسم ثلاثي فإنها تعود إلى أصلها الواوي أو اليائي، فتقول في تصغير باب بُوَيْب، لأن الأصل (بوب)، وفي ناب نُيَيْب؛ لأن الأصل: نَيَب قال ابن السراج: ((حق هذا الاسم إذا صغر أنّ يرد إلى أصلّه فإن كانت الألف منقلبة من واو ردّت الواو، وإن كانت منقلبة من ياء ردت الياء، تقول ناب: نُييب))[4]، أما إذا جهل أصل الألف: ((نحو (الناب) لا تدري أمن الياء هو أم من الواو؟ فأحمله على الواو حتى يتبين أنها من الياء؛ لأنها مبدلة من الواو أكثر)) [5]، وهذا يعني لنا من وجهة نظر حديثة؛ أنّ مبدأ المنهج التحويلي في قضية الأصلية والفرعية قضية أساسية لفهم البنية العميقة وتحويلها إلى بنية السطح[6]، وهذا ما تظهره لنا الحركات وأثرها العميق في اظهار القاعدة الصرفية إلى المتلقي اللغوي.

([1]) كتاب سيبويه: 461/3.

([2]) المقتضب: 280/2، وينظر: اللمع (ابن جني): 333.

([3]) ينظر: كتاب سيبويه: 463/3.

([4]) الأصول في النحو: ابن السراج: 37/3-38.

([5]) نفسه: 37/3-38.

([6]) ينظر: النحو التحويلي والدرس الحديث: 154.

فنلحظ عند تصغير (ناب وباب) تجتمع الضمة القصيرة في بنية التصغير مع الفتحة الطويلة في الاسم فتطلب ذلك عودة الفتحة الطويلة إلى أصلها (واو أو ياء)[1].

وذكر شرّاح الشافية الآلية التي يحدث فيها هذا التحول وأثر الصائت على بنية الكلمة، فقال ابن الحاجب: ((لأنك إذا صغرت باباً ونواباً فلابُدّ من ضم الأول، فتزول علّةُ قلب الثاني ألفاً، فتردُّ الألف إلى أصلها، فتقول: بُوَيْبٌ ونيُيبٌ ...)) [2]، وأما الرضي عوّل على أمرين: الأول الرد إلى الأصل، والآخر هو الحمل على الأكثر، وذلك من خلال دخول ياء التصغير على الاسم وما تحدثه من أثر فالذي يزيل هذا التحول هو التصغير؛ لأن أوله مضموم وثانيه مفتوح وفي (باب وناب) الألف مقلوبة من واو وياء لتحريكها وانفتاح ما قبلهما وعند التصغير زال سبب التحول؛ وذلك بضم أوله وفتح ثانيه نتيجة لاجتماع الساكنين قائلاً: ((فالقسم الذي أزال التصغير سبب القلب الذي كان فيه اختلف في بعضه: هل ينتفي المسبب لزوال السبب أولا؟ واتفق في بعضه على أنه ينتفي ذلك بانتفاء سببه؛ فيما اتفقوا فيه على رجوع الأصل الألف المنقلبة عن الواو والياء ثانية لتحركها وانفتاح ما قبلها، تقول في باب وناب: بُوَيَبْ ونُيَيْب؛ لزوال فتحة ما قبلهما، وبعض العرب يجعل المنقلبة عن الياء في مثله واواً أيضا حملاً على الأكثر؛ فإن أكثر الألفات في الأجوف منقلبة عن الواو، وهذا مع مناسبة الضمة للواو بعدها، وبعض العرب يكسر أول المصغر في ذوات الياء نحو نييب وشِييخ، خوفاً على الياء من انقلابها واواً لضمة ما قبلها، وتَفَصِّياً من استثقال ياء بعد ضمة لو بقيتا كذلك،...، وإذا كان الألف في نحو باب مجهول الأصل وجب قلبها في التصغير واواً عند سيبويه؛ لأن الواو على ما مر أقرب))[3].

ومن ينعم النظر في نص الرضي يرى الآتي:-

1- أنه في رد الأصل هناك حرف لين منقلب عن لين وعند التغير رُدّ الثاني المعتل إلى أصله؛ لأنهّ إذا كان ثاني الاسم المصغر حرف لين، فإن له ضابطاً يحكمه هو (ما أبدل لعلة لا تزول بالتصغير لم يرد إلى أصله وما أبدل لعلّة تزول بالتصغير ردّ إلى أصله).

2- إذا كان ثاني المصغر ليناً منقلباً عن لين ردّ إلى اصله فيقال باب وناب: بُوَيب، نُيَيْب، وان كان صحيحاً منقلباً عن لين لا يرد إلى أصله.

([1]) ينظر: أسرار العربية: 36، وشرح المفصل (ابن يعيش): 546/2.

([2]) شرح الشافية: (ابن الحاجب): 491/1.

([3]) شرح شافية ابن الحاجب: (الرضي): 143/1-144.

3- أُجيزَ قلب ما ثانيه حرف علّة إلى الواو مطلقاً فيقال في ناب نويب، كما يقال (نِيَيْب وشِيَيْخ) وهذا عند البصريين شإذ لا يقاس عليه، وهذا يعني أنّ أصل العين صفة الحركة، فأصل (باب بوب) و(ناب نوب)، فانقلب الواو ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، وليس في أصل العين السكون لذلك عند التصغير ردت إلى أصلها، لأنه لو كانت ساكنة لصحت الواو ولم تنقلب، وهذا يدل على ضعف العلّة التي أوجبت الإعلال لكونه محمولاً على غيره، لذلك تمكنت ياء التصغير من ردّه إلى أصله وأثرت في بنيته الحركية.

ولعلّ مما يُتوسل به في تعزيز ما ذهبت إليه في نص الرضي هو أنّ هذا التصحيح في جذر القالب الاشتقاقي وردّه إلى أصله أعطى صيغة معدّلة ساعدت على إعطاء المعنى المراد الذي لولا تصحيحه وفق بنيته الاشتقاقية و أثر الصوائت المعدلة فيه لم يعرف أنّ كان هو المراد أو غيره.

أمّا ركن الدين الاستراباذي فنجده جعل ذهاب المقتضي والرد إلى الأصل هو المسبب في تصغير كل من (ناب وباب)، وذلك من خلال تقديمه تسويغاً جاء فيه: ((قوله: ويرد نحو باب وناب...: إلى أصله، لذهاب المقتضي، أي: إذا صغر والبدل فيه غير لازم، نحو باب وناب، مما قلبت عينه الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها،... يرد إلى أصله، لذهاب المقتضي للقلب؛ لأنك إذا صغرت بابا ونابا ضممت أوله، وإذا ضممت أوله زالت علة قلب عينه ألفاً وهي تحرك الواو أو الياء وانفتاح ما قبلها، فترد الألف إلى أصلها فتقول: بُوَيْب ونُيَبْ))[1]. فهو لم يختلف عن الرضي في الرد إلى الأصل، ولعلّه كان يقصد أنّ في علّة قلب الواو والياء المتحركين المفتوح ما قبلها ألفاً ليست في... غاية المتانة، لأنهما قلبتا ألفاً للاستثقال، فإذا انفتح ما قبلهما خف ثقلهما وإن كانتا متحركتين، وأن الفتحة لا تقتضي مجيء الألف بعدها كاقتضاء الضمة للواو والكسرة للياء.

ولم يبتعد الخضر اليزدي عن هذا إلا أنّه أكدّ وجوب الرّد إلى الأصل بقوله: ((أمّا أنّ يكون تغييره بالقلب أو الحذف أو الزيادة، والقلب إما بالمقتضي الإعلالي أو غيره والمقتضي الإعلالي أو غيره أما يكون قائماً في التكبير دون التصغير، أو قائماً فيهما، ولا مقال فيما يكون قائماً في التصغير دون التكبير، فإنّه ليس من باب الردّ،...))[2]، وقال أيضا: ((فالأول يجب الرّد إلى أصله؛ وذلك لأنّه لا يكون المقتضي فيه قائماً، وهذا كقولك بابٌ وناب، فإن الأصل كان بوباً ونيباً، فقلبت الواو والياء الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها،...))[3]، وقال أيضاً: ((فإن جئت بالمذكورات في التحقير يقول بُوَيب ونُييبْ...، فيرجع

([1]) شرح شافية ابن الحاجب: (ركن الدين): 328/1.

([2]) شرح شافية ابن الحاجب (الخضر اليزدي) : 307/1.

([3]) نفسه: 308/1.

الكل إلى ما كان قبل الاعلال في التكبير؛ وذلك لانتفاء المقتضي، إذا لم يبق مع التحرك انفتاح السابق في الاولين))[1]، وقال الساكناني في رد المبدل إلى أصله: ((ويردُّ نحو: باب إلى اصله فيقال: بُوَيب؛ لأن علّة الإبدال تحركها وانفتاح ما قبلها؛ فإذا ضمّ الأول زال الموجب المقتضي،....))[2].

ولم يخرج الجاربردي عن سابقيه في أنّ علّة التصغير في (باب وناب) هو القلب، موضحاً نوع القلب اللازم وغير اللازم بقوله: ((فإن كان بالقلب فالقلب إما لازم أو غير لازم، ونعني باللازم ما كانت علّة القلب فيه ثابتة في المكبر والمصغر، وبغير اللازم ما كانت العلّة فيه في المكبر دون المصغر))[3]، ويبدو أنّ الإعلال في (باب، وناب) غير واجب أو أنّ علته غير موجبة وقد عبر عنها قائلاً: ((فإن كان غير لازم فيرد إلى أصلّه كباب وناب، يقال في تصغيرهما بويب ونييب؛ لأن علّة القلب فيهما تحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلهما، فلما ضم الأول في التصغير ذهب المقتضى،....))[4].

ويفهم منه أنه عوّل على أثر الضمة في أول المصغر في احداث هذا التحول والقلب ورجوعه إلى أصله لأنهّ حمله على الأكثر كما حمله بعضهم على المناسبة لضمة التصغير ومنهم العكبري قال: ((فإن كانت الألف مجهولة حملتها على الواو لأنه الأكثر في هذا الأصل ...))[5] ومن المحدثين من أنكر هذا الأمر في ردّ المبدل أو أنّ تكون الواو أو الياء المرتد اليها بديلاً عن الألف، فقال عبد الصبور شاهين: ((فأما اثناء رده إلى أصله، فلأنّ التصغير بناء مستقل تتعرض له الكلمة، فهو يتعامل مع مادتها، وأما أننا لا نعرضه لأي إعلال فلأن هذا الصوت الثاني يكون حينئذ بداية مقطع نهايته ياء التصغير، فموقعه موقع قوي، بسبب وجود الحركة بعده، وهي عنصر أساسي في التصغير))[6]، فنلاحظ في باب – بُايب – بُوَيب (هنا حدث انزلاق واوي يتوافق مع أصل الكلمة وتقتصر للفتحة)[7].

وأرجع علي سليمان الجوابرة هذا التحول بالاعتماد على ما جاءت به اللغة إلى أمرين[8]:

([1]) نفسه: 308/1.

([2]) الكافية في شرح الشافية (الساكناني): 241/1.

([3]) شرح شافية ابن الحاجب (الجاريردي): 341/1.

([4]) نفسه: 341/1.

([5]) اللباب (العكبري): 165/2.

([6]) المنهج الصوتي للبنية العربية: 154.

([7]) ينظر: التصغير وبنية الكلمة في ضوء علم اللغة المعاصر، علي سليمان الجوابرة: 195–196.

([8]) نفسه: 196.

الأول: هو أنّ اللغة قد فرقت في تعاملها مع المدة التي جاءت ثانية في بنية الكلمة بين ما هو أصل في البنية وما هو زائد أو غير معروف الأصل ترد إلى أصلها، وما هو معروف الأصل تتحول واواً.

الآخر: ذهب مع الرؤية السابقة بأن هذا الاختلاف، في التعامل هو نتيجة الرد إلى الأصل؛ أي إنّ ماردّ إلى أصله يعود إلى أنّ التصغير إجراء مستقل تتعرض له الكلمة فهو يتعامل مع مادتها أي مع أصلها، كما أنّهُ لا يتعرض إلى الإعلال، لأن هذا الصوت الثاني يشكل بداية مقطع مقفل ينتهي بياء التصغير، فموقعه موقع قوي بسبب وجود الحركة بعده وهي عنصر أساسي في التصغير.

في حين جعل د. عبد القادر عبد الجليل، مرد ذلك – أي أثر الحركة على بنية التصغير، بالاعتماد على كمية البناء الحركي، وأثره في المقطع الأول، وبما أنّ المقطع الأول في العربية لا يرد إلا في حالة الوقف فإن الابتداء به لا تميل اليه العربية، لما تتميز به من الثقل الصوتي وهنا تجيىء المخالفة الكمية، لتغير البناء المقطعي، وبما أنّ التصغير يتطلب (صوت الياء) في حالة بنائه فإن المخالفة الصوتية تنهض على تقصير الصائت الطويل (الالف) إلى نصف كميته الإنتاجية، لتصبح (نييب) ومعها يتحقق وجود الحركة المركبة وبما أنّ وزن الصيغة يتطلب الصائت القصير (الضمة) على المقطع الأول كان لابدّ من إجراء تغير في ترتيب المقاطع بما يتلائم وحركة هذا الصائت القصير حيث زاد البناء مقطعاً قصيراً، لأن وزن الصيغة عليه وهذا يكون ملائماً لحركة الضم، والصائت الطويل بعدها لأنه من جنسها[1].

وجمع د. صباح عطيوي آراء من سبقه على النحو الآتي[2].

1- تحويل المصوت الذي بعد الصامت الأول إلى ضمة.

2- إضافة مصوت الفتحة وياء التصغير بعد الصامت الثاني.

3- تحويل المصوت الذي قبل الحرف الصحيح الرابع إلى كسرة في حال وجد ذلك الحرف، لأنّه حدث إرجاع الألف إلى أصلها واضافة مصوت الفتحة بعدها ياء التصغير، ثم أبدلت الفتحة بالضمة أي:

([1]) ينظر: علم الصرف الصوتي (عبد القادر عبد الجليل): 400.

([2]) ينظر: التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي: صباح عطيوي: 201.

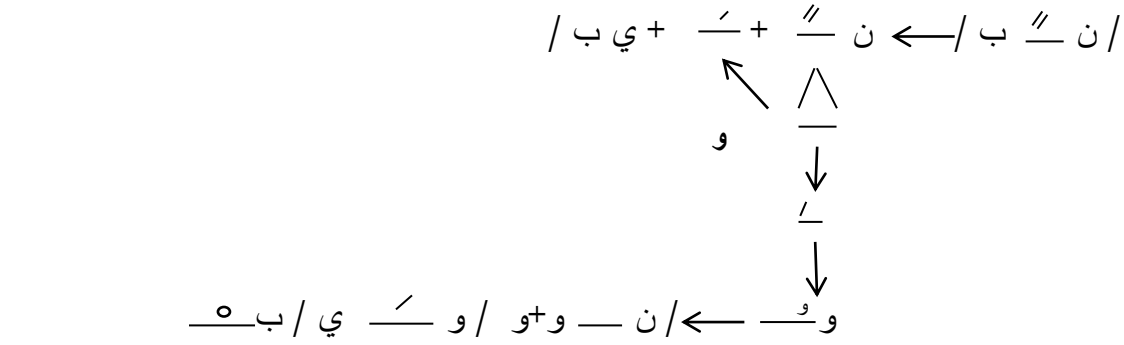

فان أحدث لبساً لم يرد إلى أصله، بل يقلب ياء.

ومن خلال ما جاء نلحظ الاتي:

1- نجد أنّ النظرة القائلة بأن الألف قد أعيدت إلى أصلها الواو أو الياء في (ناب وباب) فيه نظر؛ لأننا نلحظ أنّ أصلها ليس واواً أو ياءً، وإنّما هو فتحتان تكونتا بعد حذف الواو أو الياء وذلك؛ لوقوعها بين حركتي الفتح، فأصلها المفترض هو (بوب ونيب)، إلا أنّ الواو والياء وقعتا بين حركتين متشابهتين هما الفتحتان (بَاب، نَاب).

2- أنّ الواو والياء وقعتا بين الفتحتين، هذا ما أدى إلى سقوطهما فتكون من الصائتين القصيرين حركة طويلة من جنسهما وهي الألف، وذلك لأننا لو رجعنا إلى ما جاء في الأفعال الجوفاء وأمعنّا النظر، في مثلاً كل من قال وباع فوزنهما هو (فال) بعد حذف عينيهما لوقوعهما بين حركتي الفتح، وهذا يعني أنّ التصغير قد حدث على البناء الأصلي.

وهكذا فإن ردّه إلى أصله كما يقول د. عبد الصبور شاهين: ((فلان التصغير إجراء مستقل تتعرض له الكلمة، فهو يتعامل مع مادتها، وأما لأننا نعرضه لأي اعلال، فلأن هذا الصوت الثاني يكون حينئذ بداية مقطع مقفل نهايته ياء التصغير، فموقعه موقع قوي بسبب وجود حركة بعده، وهي عنصر أساسي في التصغير يفصل بين سابقه ولاحقه الذي هو الياء))[1].

2- أثر الصائت في التحول إلى الياء عند التصغير

في تصغير الاسم الرباعي الذي ثالثة ألف أو ياء (مدة)، ذهب القدماء إلى أنّ ما أريد تصغيره وثالثه حرف علّة فلا بد من قلب الصائت الطويل سواء أكان الفاً أو واواً، فيقلبان إلى ياء؛ لأنّهُ لابد من تحريكها فإن تحركت الألف أو الواو وقبلها ياء ساكنة كان تحولهما إلى الياء أولى، قال سيبويه في تحقير ما كانت عينه واواً: ((واما واو عجوز وجزور فإنها لا تثبت أبداً، وإنما هي مدة تبعت الضمة، ولم تجيء

(1) المنهج الصوتي للبنية العربية: 154.

لتلصق بناء ببناء. ألا ترى أنها لا تثبت في الجمع إذا قلت عجائز، فإذا كان الوجه فيما ثبت في الجمع أنّ يبدل. فهذه الميتة التي لا تثبت في الجمع لا يجوز فيها أنّ تثبت))[1]، والمتأمل في هذا النص يجد:

1- أنّ المدّة هنا كانت بمنزلة المتحرك؛ لأنه يفصل الساكن غير الممدود بالمد الذي فيه، فيصير الزائد فيه عوضاً من الحركة فهو زيادة في الصوت؛ أي: المدة – الواو – كانت بمثابة الضمة.

2- هذا يعني أنّ سيبويه عدّ الصائت الطويل – الواو – من الأصوات الميتّة، لأنّهُ عدّها حرفاً ساكناً نشأتها بمثابة الأصوات الصامتة، فنعتها بالميتّة أي لا تدخلها الحركة[2]، فبنظره إلى أنّ الواو والياء يعدّان أربعة أصوات هي (ياء المد وياء العلة، وواو المد وواو العلّة)[3]، لذلك نجدّه أجاز حذفها لأنهّ باعتقادي أنّ وجودها يضعف البنية؛ لذلك قلبت إلى ياء فَقَلَّ تأثيرها، فالضمة هي العلامة القائمة عليها بنية الوزن والواو المدّة ما هي إلا زيادة في الصوت.

وكشف المبرّد عن المراد من تصغير ما كان على أربعة أحرف يعود إلى أنّ الصائت الطويل – الواو – يكون أما ملحقاً أو أصلياً فالتصغير يكون بالخيار ومن ثم يكون الإبدال أو الاظهار قال: ((وفي عجوز عجيز وفي رغيف رُغيف، ... إعلم أنّ ما كانت فيه الواو متحركة في التكبير زائدة ملحقة أو اصلية فأنت تصغره بالخيار أنّ شئت أبدلت من الواو في التصغير ياء للياء التي قبلها وهو أجود وأقيس وان شئت أظهرت الواو كما كانت في التكبير متحركة وذلك قولك في أسود وأسيد... وانما استجازوا ذلك لما رأوا التصغير والجمع على منهاج واحد))[4]، وقال أيضاً: ((قولك في عجوز عجيز... أعلم أنّهُ إذا كانت من ذوات الأربعة لم يبلغ بها الخمسة في العدد بإلحاق أو غير إلحاق فإنّ تلك الزيادة تحدث في التصغير إلا أنّ تكون واو رابعة أو ياء ألفاً في ذلك الموضع فإنها لا تحذف لأنها تصير على مثال دُنَيْنِيْر فإن لم يكن ذلك فالحذف لازم...))[5]، وقال أيضاً: ((فأما الساكنة – أي الواو – فنحو واو عجوز وعمود لا تقول إلا عجيز وعميد لأن الواو مُدّة وليست بأصلية ولا ملحقة إلا ترى انك لوجئت بالفعل جدول... القلب ...جدوال فكانت كالأصل ولو قلت ذلك في عجوز لم يجز لأنها ليست بملحقة))[6]، وهذا يعني أنّ المبرّد عوّل على الابدال والاظهار في شأن الواو فيها حملاً لها على التكبير، وكذلك عدم

([1]) كتاب سيبويه: 470/3.

([2]) ينظر: نفسه: 554/3، وشرح عيون كتاب سيبويه: 30.

([3]) للاستزادة مراجعة كتاب دراسة الصوت اللغوي لأحمد مختار عمر: 113-132.

([4]) المقتضب: 243/2.

([5]) نفسه: 244/2.

([6]) نفسه: 283/2.

حذفها فأعطاها صفة الموقعية الثابتة، وفي نصه الأخير كشف عن أنّ الواو هي مدّة أي إنّه ذهب هنا مذهب سيبويه، ويبدو أنّهُ عامل الواو معاملة الحرف الصحيح، وبما أنها مدّة، أي أصبحت الواو حرف مد ولين والمد مزية للحرف لا يمكن أنّ يستغنى عن أثره في بنية الكلمة.

وعلل ابن الوراق قلب الواو إلى ياء في تصغير ما كان ثالثه صائتاً طويلاً واجباً، وذلك بقوله: ((وأما إذا كانت الألف والواو ثالثتين، فإنما وجب قلبهما ياء في التصغير، لأن من شرط ياء التصغير أنّ ينكسر ما بعدها، وإذا كانت الألف والواو ثالثتين فياء التصغير تقع بعدهما، فتلحق الكسرة للألف والواو، فلما وجب قلب الألف ياء كان قلبها إلى الياء أولى لخفتها ومجانسة حركتها وأما إذا كان الثالث واواً، فلابدُ من كسرها، فتلتقي الواو والياء، وقد سبقت الواو الياء بالسكون، ولما التقت الواو والياء الأول منهما ساكن فلابُد من قلب الواو ياء، وادغام الأول في الثاني، وإنما وجب قلب الواو إلى الياء، لأن الياء اقوى من الواو، ولأنها وسط اللسان والواو من الشفة، والوسط أقوى من الطرف، فلما كانت اقوى منها وأخف، وجب أنّ تكون الغلبة لها، فلذلك وجب أنّ تقول في عجوز: عجيز))[1].

وعوّل ابن جني على قلب الواو إلى ياء لضعفها قائلاً: ((فان كانت... الواو ساكنة قبلها ضمة قلبتها لضعفها ياء البتة تقول في عجوز عُجَيزّ...))[2]، لأن الواو مع الضمة تكون أثقل من الياء مع الكسرة، والى مثله ذهب ابن يعيش فكشف عن قلب الواو ياء في التصغير قائلاً: ((فان كانت ساكنة نحو واو (عجوز)،.... فإنّها تقلب ياء في التصغير أبداً وتدغم فيها ياء التصغير؛ لأنه لابد من وقوع ياء التصغير ثالثة قبلها وهي ساكنة فيجمع الواو والياء، والأول منها ساكن، فقلبت الواو ياء...))[3]، ويكشف هذا النص أنّ أصلها (عُجَيْوِز) حيث اجتمعت الياء والواو في بنية واحدة والسابق ساكن، قلبت الواو ياءً وادغمت في ياء التصغير فصارت (عُجَيِّز)، وما يمكن ملاحظته هنا أنّ الحرف الزائد قلب إلى الياء ليس فقط لزيادته بل لمراعاة الغرض الذي جاءت من أجله الياء السابقه له – التصغير–، وهذا يعني أنّ الأوائل وضعوا مسوغاً لهذا التأثير الصائتي من حيث علّة الصوائت الطويلة باعتبارها مدّة، مقارنة مع بقاء حركتها الأصلية وما يعتريها من تغيرات نتيجة وقوع ياء التصغير وأثرها على المصوتات.

([1]) علل النحو: 483/1.

([2]) اللمع: 214/1، وينظر: شرح التصريف (للثمانيني): 312/1.

([3]) شرح المفصل، 412/3، وينظر: ملحة الاعراب: 60/1 توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك (المرادي): 1582/3، وشرح التصريح على التوضيح (الازهري): 584/2.

وبعد رفد ما نقلناه من نصوص القدماء، نذهب إلى شراح الشافية فالرضي عوّل على أنّ ما جاء من أثر في تحول الصائت الطويل إلى ياء عند التصغير إذ قال: ((قوله: ((قلبت ياء)) ليس على: إطلاقه... وانما تقلب الألف والواو ياء إذا وقعا إمّا موقع اللام من فُعَيْل، نحو إذيّ في تصغير إذاً علماً، وعُرَيَّة في تصغير عُرْوَة، أو موقع العين من فُعَيْعل، كرُسَيِّلة في رسالة، وعُجَيَّز في عَجُوز، وإنما قلبت ياءين لأنهما إذن لابد من تحريكهما، فإذا تحركت الواو وقبلها ياء ساكنة وجب قلبها ياء، وإذا قصدت تحريك الألف فجعلها ياء أولى، لأنها أنّ جعلتها واواً وجب قلبها ياء....))[1]، ولعلّ ما قصده الرضي أنّ كلاً من الواو والياء بمجرد دخول ياء التصغير عليهما تحولتا إلى صائت طويل أو غم مع ياء التصغير، وكذلك لتوخي المحذور من تتابع الحركات المختلفة لذلك قلبتا إلى ياء وأدغمتا مع ياء التصغير، فأسْقِطت الحركة الطويلة وعوض عنها بتصفيق ياء التصغير وكسرها.

وذهب ركن الدين الاستراباذي إلى القلب والادغام لكل من الألف والواو قائلاً: ((إذا ولّي ياء التصغير واو نحو ((عُرْوَة))... أو ألف زائدة نحو ((رسالة وغزال؛ قلبت تلك الألف في التصغير ياء، وادغمت ياء التصغير فيها نحو ((عُرَيَّة... ورسيِّلة وغزيِّل...))[2]، وقال ايضاً: ((وإنما قلبت واو عُرْوَة؛ لاجتماع الواو والياء وسبق إحداهما الأخرى بالسكون. وانما وجب قلب الألف ياء في البواقي؛ لأنه لما وقعت الألف موضع يجب تحريكها قُلِبت ياء وأدغمت ياء التصغير فيها...))[3]، ويفهم منه أنّه في وجوب قلب الألف ضرورة واجب تحريكها لأنه؛ لو تحركت الألف وقبلها ياء ساكنة فجعلها ياء أولى وهو بذلك يتفق مع الرضي، في قلب الألف ياء في حال تقرر من أنه يجب كسر الحرف التالي لياء التصغير.

أمّا الخضر اليزدي فعّول على أمرين هما[4]:-

الأول: هو وجوب قلب الواو ياء فيه، وادغام الساكن في المتحرك، بسبب تلاقي المتجانسين والحال أنّ الأول ساكن والثاني متحرك، فإدغام الأول في الثاني واجب، وعلى القليل قرر الأصل[5].

([1]) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): 155/1.

([2]) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): 335/1.

([3]) نفسه: 336/1.

([4]) شرح شافية ابن الحاجب (الخضر اليزدي): 317/1.

([5]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الخضر اليزدي): 316/1.

الآخر: هو وجوب قلب الألف ياء كونها متحركة، ولاستحالتها لو بقيت على حالها لخروجهم من ثقيل – الكسرة– التي عبر عنها بالياء الساكنة التي للتصغير إلى أثقل وهو التتابع (وِ) في نحو (عُجَيْوِز)، وأما اختصاص الياء فلان تكون مدغمة فيها ياء التصغير، وذلك في تحقير رسالة رُسَيَّلة.

ولم يبتعد الساكناني عمّا ذكر فذهب إلى أنّ كلَّ مصغر بعد يائه واو، يقلب ويدغم مع ياء التصغير، وكل مصغر بعد يائه ألف زائدة كألف رسالة، تقلب ياءً مكسورة لالتقاء الساكنين فيقال: رُسَيَّلة[1]، وأما الجاربردي فقد قال أيضاً: ((أن ما يجتمع فيه ياآن،... فنقول إذا ولي ياء التصغير واو... قلبت... ياء وأدغمت، ففي عروة فلاجتماع الواو والياء وسبق إحدهما بالسكون،... وأما في رسالة – يقصد الألف – فلانهم لما اضطروا إلى تحريكها،... قلبوها ياء وأدغموا...))[2]، وهذا يعني أنّ شراح الشافية قد اتفقوا مع من سبقهم في أثر تحول الصائت الطويل في بنية التصغير ياء، أما المحدثون فيرون غير هذا، إذ ذهب د. عبد الصبور شاهين إلى أنّ ما حدث تمّ على مرحلتين وبالتدرج على كالآتي:

الأول: هو اسقاط للحركة الطويلة المديّة.

الثاني: هو التعويض عن الصائت الطويل بتضعيف الياء – أي ياء التصغير، ففي غزال يقال: غُزَيِّل، وكذا في عجوز عُجيزة، وإن كانت المدة في هذه الكلمات زائدة، إذ يقول: ((أن تكون أصوات اللين ثالثة، وقد التزم قلبها ياء بشرط أنْ يليها حرف واحد، لأنها سوف تقع بعد ياء التصغير، فتدغم الياءات، ففي كلمة: (عجوز): عُجيَزة،... وان كانت المدّة في هذه الكلمات زائدة))[3]، وقال ايضاً: ((وأمّا حين جاء صوت اللين ثالثاً في كلمات مثل: غزال وكتاب، رسالة، عجوز، وصحيفة، فقد قال القدماء: أنّ صوت اللين يقلب ياء ويدغم في ياء التصغير،... ونحن نرى أنّ الامر أدق مما قالوا؛ ذلك أنّ صوت اللين (الالف، والواو، والياء) في هذه الكلمات ليس سوى حركة طويلة وقعت بعد عين الكلمة ولما كان التصغير يجلب إلى فاء الكلمة حركة الضمة، والى عينها حركة الفتحة، فإن هذه الحركة الطويلة يتأخر موقعها بعد ياء التصغير التي تزاد ثالثة))[4]، لذلك قسمها من خلال ما جاء على ثلاثة مقاطع في بنية (فُعَيْعِل)، ففي عجوز ذهب إلى الالتزام بالوزن الايقاعي، عجوز (ujayuuz)، وغزال (gazayagl)

([1]) ينظر: الكافية في شرح الشافية (الساكناني): 252/1.

([2]) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): 352/1.

([3]) المنهج الصوتي (للبنية العربية): 150.

([4]) نفسه: 155.

فالمقطع الأخير عنده لم يأخذ صورة المقطع الطويل الأخير في (فُعَيْعِل). (ص ح ص)، فكان أنّ أسقطت الحركة الطويلة وعوض موقعها بتضعيف ياء التصغير مع كسرها فأصبحت الصيغة عُجَيزّةِ[1].

u/Jay/yiz– at

ورأى زيد خليل القرالة، أنّ الحركة هنا لم تسقط، وإنمّا الذي حدث هو من قبيل مماثلة الحركة الطويلة (الالف) للياء شبه الحركة السابقة لها حيث قلبت الياء (شبه الحركة)، ومبرر هذا التحول متوفر حيث تحولت إلى شبه حركة من جنس شبه الحركة المجاورة تبعاً لقانون المماثلة، فالفتحة الطويلة تتحول إلى الياء (شبه الحركة) مماثلة لشبه الحركة السابقة وكذلك مع الضمة الطويلة والكسرة الطويلة[2].

وأحسب أنّ ما ذكر هو ناتج من سقوط الصائت الطويل والتعويض مكانه بياء التصغير للمحافظة على الوزن التصغيري، وأيضاً للابتعاد عن المخالفة، وذلك لعدم وجود أي تناسب صوتي بين الصائت الطويل (الياء) وشبه الحركة في عجوز.

أما د. صباح عطيوي فقد سجل اعتراضه على سقوط الصائت الطويل في مثل هكذا حالة؛ لأن د. عبد الصبور شاهين يقول: ((فكان أنّ أسقطت الحركة الطويلة وعوض موقعها بتضعيف ياء التصغير مع كسرها))[3]، فذهب د. صباح إلى الانشطار لا السقوط فقال: ((إنّ ما قاله الدكتور عبد الصبور شاهين: ...، لا أراه سديداً: لأن الألف لم تسقط بل انشطرت فحدث التضعيف، بدليل الفتحة الباقية فنقول في: غزال غُزّيل:

غزال غُزِّل / غ ـَ / ز ـَّ + ي ـِ ل /

غ ـُ ـَ ي / ← غ ـُ / ز ـَ ي / ي ـِ ل/

هنا انشطرت الألف إلى فتحة وياء احتكاكية فتحول نبر الطول إلى نبر التوتر[4].

وإذا طبقنا ما جاء على عجوز فنقول:

ع ـَ / ج ـَّ + ي ـِ ز

ع ـُ / ج ـَ ي / ي ـِ ز / .

([1]) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 156.

([2]) ينظر: الحركات في اللغة العربية، زيد خليل القرالة، 66–67.

([3]) المنهج الصوتي: 155.

([4]) ينظر: التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي: 204.

كما واعترض باحث آخر لما جاء به د. شاهين، عندما جعل الألف حركة طويلة في (غزال)، وعلى أنها كلمة رباعية، تصغر على وزن (فُعَيْعِل)، وكذلك الحال في أنّ التصغير يجلب الضمة إلى فاء الكلمة والفتحة لعينها، وإن الحركة الطويلة – الألف – تكون بعد الياء وهذا ما لا يمكن قبوله، وللوقوف على ما ذكره نجمل الاتي[1]:

1- عدّ د. شاهين غزال رباعية الأصل، وهي بالأحرى ثلاثية.

2- عدّ الصائت الطويل – الألف – هو حركة للزاي.

3- عدم الاعتداء بما قاله بأن التصغير يجلب الضمة إلى فاء الكلمة وهذا امر مرفوض؛ لأن إجراء التصغير يخلص الكلمة من كل الزوائد ويتعامل مع الأصل فقط، لذلك لا مكان للفتحة الطويلة عند التصغير؛ لأنها زائدة فيكون التقسيم المقطعي غير مقبول: غ ـُـ/ ز ـَـي / ـًـ

3- إرجاع الحروف المنقلبة إلى أصولها عند التصغير، ومن ثم تطبيق قاعدة التصغير، من ضم الفاء، وفتح العين، وزيادة الياء ثالثاً، فيقال في تصغير غزال بعد ارجاعها إلى أصلها الثلاثي وحذف الالف، (غزل): غُزَيْل، ثم تنبر الياء – نبر التضعيف – للحفاظ على إيقاع البنية الأصلية وهي – غزال.

وبما أنّ الصائت الطويل قد سقط أو انشطر كما قيل سابقاً فأجد أنّ تأثيره واضح على الكلمة إذ لابد من تعويض له وهذا ما يبرز أثر موقعيته لذلك قالوا بالتعويض، والزيادة، والقلب، وتفاوتت الآراء فيما بينهم والسؤال الذي يطرح نفسه، أنه لماذا سقطت الواو وعوض عنها بالياء أو بشبه الحركة؟ ولماإذا لم تسقط الالف؟ وللإجابة نلحظ الآتي:

1- أنّ التناسب بين الألف والياء هو أفضل مبرر على عدم سقوط الصائت الطويل – الألف – في غزال وذلك بحسب قانون المماثلة مما يؤدي إلى الانسجام الصوتي.

2- بما أنّ الحركة تأتي بعد الصامت وعدّ أنّ الواو هو صائت طويل، ولم يرد في اللغة مع الحركة الطويلة سوى نمط واحد، وهو التخلص منها إذا جاءت بعد ياء التصغير؛ بعدّ ياء التصغير هي الصامت والصامت يسبق الحركة، لذلك لا يمكن أنّ تمثل حد ابتداء للمقطع، لذلك يتم التخلص من الواو لأنهّ في اللغة لا يمكن الابتداء بالحركة، لذلك حذف الصائت الطويل الواو وعوض مكانهّ تضعيف للياء.

([1]) ينظر: الكراهة اللغوية عند الرضي الاستراباذي، (اطروحة): 202.

3- أثر الصائت في تصغير ما كان ثانيه همزة:-

يصنف هذا الأثر بالاعتماد على موقعية الهمزة، فإذا اجتمعت الهمزتان في أول الكلمة، فإن النحويين يوجبون إبدال الهمزة الثانية، فقال سيبويه في إبدال الهمزتين في كلمة واحدة: ((واعلم أنّ الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بدٌّ من بدل الآخرة، ولا تخفف لأنهما إذا كانتا في حرف واحد لزم التقاء الهمزتين.... ومن ذلك... آدم، أبدلوا مكانها الالف؛ لأن ما قبلها مفتوح وكذلك لو كانت متحركة لصيرتها الفاً كما صيرت همزة جايءٍ ياء وهي متحركة للكسرة التي قبلها))[1]، وقال في تحقيرها: ((...إذا حقرت قلت: أويدم؛ لأن هذه الألف لما كانت ثانية ساكنة وكانت زائدة، لأن البدل لا يكون من أنفس الحروف، فأرادوا أنّ يكسروا هذا الاسم الذي ثبتت فيه هذه الالف...))[2]، وذكر المبرد أنّ ما كان أوله همزة فعند تصغيره يجعلون الهمزة الثانية ألفاً خالصة للفتحة التي قبلها نحو (آدم – أُويدم)[3]، ثم وعوّل ابن السّراج على قلب الهمزة ألفاً ثم قلب الألف واواً للضمة التي قبلها قال: ((... وأمّا الهمزة فإذا اجتمعتا متحركتين أول كلمة وكانت الأولى والثانية مفتوحتين أبدلت الثانية ألفاً فإن احتجت إلى تحريك الألف والالف لا تحرك أبدلتها واواً وذلك قولك في آدم: أوَادِم.. وكذلك في التصغير تقول: أويدم،...))[4]، أي عند ابن السرّاج جاء القلب على مرحلتين: الأولى (قلب الهمزة الفاً أُأَيْدم، والأخرى (قلب الألف واو للضمة التي قبلها أُوَيْدم).

يفهم أنه أراد بما فاؤه همزة أنّ يُصغر على نحو (أويدم) فالهمزة تبدل في التصغير واو، وهذا يعني أصالة الواو المبدلة من الهمزة، لأن ما يبدل من الحرف الأصلي يعامل معاملته، وقيل أيضاً: ((وإذا صغرت آدم أو جمعته أبدلت الألف واواً فقلت أوَيدم.. كما تقول في ضارب ضويرب... ولا يجوز تحقيق الثانية في التصغير... لما ذكرنا من الثقل وأن حركتها عارضة))[5]، فاجتماع همزتين متحركتين ترجع الهمزة الثانية إلى أصلها فيقال في التصغير: أُوَيدم، بقلب الثانية واو لإرجاعها إلى أصلها الهمزة[6].

([1]) كتاب سيبويه: 552/3.

([2]) نفسه: 552/3.

([3]) ينظر: المقتضب: 158/1.

([4]) الاصول في النحو: 314/3.

([5]) اللباب في علل البناء والاعراب: 307/2.

([6]) ينظر: النحو الوافي: 706/4.

نلحظ من نصوص القدماء، أنّ آدم يقال فيها (أُويدم)، والأصل هو أَأدم، فقلبت الهمزة للهروب من صعوبة النطق لتوالي الهمزتين، وجاءت هذه الصعوبة من الهمزة المتحركة الثانية فكانت هي موضع التغيير، والالف تقلب واواً، ولكن ما حدث أنّ ضمة التصغير اتصلت بالفتحة العوض بعد اسقاط الهمزة فكانت الواو، فالواو هي نتيجة الانزلاق بين الضمة والفتحة، فصغرت على هذا النحو للمحافظة على إيقاع التصغير (أُأيدم – أوَيدم)، والمضي قدماً مع هذه التوصيفات حتى نصل إلى شراح الشافية نجد أنّ الرضي عول على أنّ الهمزة في المفرد ترجع إلى أصلها في التصغير، ثم تقلب واواً إذ قال: ((وكذا اتفقوا على ردّ الألف في آدم إلى أصلها، وهو الهمزة في التصغير، والجمع، لكنّه يعرض للهمزة فيهما ما يوجب قلبها واواً، وذلك اجتماع همزتين متحركتين لا في الاخر غير مكسورة احداهما))[1]، والمتأمل فيما ذكره الرضي يجد أنه لم يخرج عمن سبقه من القدماء، فعند اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة، أحدهما متحركة والأخرى مفتوحة، فإن الهمزة المفتوحة تقلب إلى جنس حركة ما سبقها، وهذا يؤكد أنّ التحول الحاصل عنده هو للتخفيف، فقلبت نتيجة لأثر الصائت القصير الذي يسبقها لتتناسب مع الثانية صوتياً وبذلك تتحقق المجانسة.

وذكر ركن الاستراباذي أنّ تصغير ما جاء في أويدم إذ قال: ((إذا صغرت آدم قلت: أُوَيدْم، اصله: أأيْدم؛ فكره اجتماع الهمزتين، فقلبت الهمزة الثانية واواً؛ لمناسبة الواو الضمة التي قبلها...))[2]، يكشف هذا النص كراهة اجتماع الهمزتين، لعدم تحقق المناسبة الصوتية، فالقلب هنا جاء نتيجة المماثلة الصوتية حيث تأثرت الفتحة الطويلة بالضمة فتحولت إلى صامت من جنس الضمة وهو الواو، أي وجوب القلب إلى جنس حركة ما قبل الهمزة الثانية طلباً للتخفيف، لكن الفرق بين نص الرضي وهذا النص هو صوتي فالرضي اعتمد المجانسة، وركن الدين المناسبة والتخفيف، واتفق الخضر اليزدي مع ركن الدين في وجوب القلب؛ وذلك لاستثقال اجتماع الهمزتين نتيجة لوجود الصائت المتحرك في أول الكلمة: فقال: ((أنّ الأولى تكون متحركة – الهمزة – فهذا النحو: يجب قلب الثانية فيه حرف حركة ما قبلها كآدم،...، وانما وجب القلب ههنا خلاف صورة عدم التعدد لاستثقال الهمزتين مع سكون الثانية بعد تحرك الأولى، وثقل هذا بينُ ادراكه))[3].

([1]) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): 146/1.

([2]) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): 709/2.

([3]) شرح شافية ابن الحاجب (الخضر اليزدي): 780/2.

وعوّل الساكناني على وجوب قلب الهمزة الثانية، فإن لم تكن احدى الهمزتين مكسورة وجب ابدال الهمزة الثانية واواً، كأوادم أصله: (أأدِم) كمساجد قلبت الثانية واواً، وكذلك أُوَيدْم في التصغير، وذلك لامتناع الحذف والتسهيل[1]، أما الجاربردي فذهب إلى القول: ((وإن لم تكن الثانية مكسورة ولا التي قبلها – يقصد الهمزتين – وجب قلب الثانية واو نحو أوادم جمع آدم وأصله أأدم بهمزتين بعدهما ألف فقلبوا الثانية واواً كأويدم وأصل أأيدم قلبوا الثانية واواً لزوماً...))[2]، ولم يختلف كل من الساكناني والجاربردي بوجوب القلب، وذلك بالاعتماد على أثر الصائت.

أمّا التوصيف الحديث فجاء مختلفاً عن القديم، فذهب عبد الصبور شاهين إلى الانزلاق في آدم بين صائتي الفتحة والكسرة مع مراعاة الحفاظ على إيقاع الوزن فقال: ((... جرى الأمر في تصغير (آدم) على (أويدم)، فقد اتصلت ضمة التصغير بفتحة العوض فكانت الواو هكذا[3].

((u' waydim < u'– aydim < u' a' ydim

وقال أيضاً: ((والواقع الذي يؤكده التحليل الصوتي أنّ الناطق أسقط الهمزة الثانية... وعوّض مكانها حركة قصيرة إلى طويلة... وهذا النوع من التعويض ايقاعي يحافظ على كمية المقطع دون نظرٍ إلى نوعه... أنّ تعويض الهمزة لم يكن إلا بحركة قصيرة،...، وهو ما يزلزل قاعدة الصرفيين فضلاً عن أننا لا نقول بالإبدال، كما قالوا، بل مجرد تعويض ايقاعي))[4]، وفي قوله ((اتصلت ضمة التصغير بفتحة العوض...)) نظر؛ لأن هذا لا يتفق مع ما جاء به عندما ذهب إلى أنّ صوت الواو ينتج من تتابع حركتي الفتحة والضمة قائلاً: ((... فإذا تتابعت حركتا الفتحة والكسرة هكذا: نتج صوت الياء $\underset{y}{a + i}$

وإذا تتابعت حركتا الفتحة والضمة هكذا[5]: نتج صوت الواو $\underset{w}{a + u}$ ، هذا يعني أنّ الواو هنا تأخذ مكان الحركة، فكيف أبقى الحركة المكونة من الواو والضمة (صائت قصير) لينتج عنها صوت (الواو) (صائت طويل)؟، ونلاحظ أيضاً عنده أنّ المقطع من خلال التعويض الايقاعي الذي يحافظ على كمية الأصوات قبل وبعد التخفيف، فكان ((قبل التخفيف طويلاً مغلقاً، وأمّا بعد التخفيف صار طويلاً مفتوحاً، فالتعويض، إذا مسّ إيقاع الكلمة وحافظ على كمية الأصوات والغريب في نص د. عبد الصبور شاهين

([1]) ينظر: الكافية في شرح الشافية (الساكناني): 744.

([2]) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): 214/2.

([3]) المنهج الصوتي في البنية العربية، 184

([4]) نفسه: 182–183

([5]) المنهج الصوتي للبنية العربية: 30

هو كيف يمكن التعويض بين الصامت والصائت...)) [1]، ومنهم من ذهب إلى الثقل في نطق الهمزتين المتواليتين واللذين لا يفصل بينهما سوى صائت قصير فعمد إلى التخفيف فذكر محمد جواد النوري في آدم – أأدم – أويدم ففي هذه البنية المقطعية ((استثقل المتكلم النطق بهمزتين متواليتين لا يفصل بينهما سوى حركة قصيرة، فعمد إلى التخفيف من شدّة الهمز المتكرر عن طريق قلب الهمزة الثانية إلى نصف حركة أو لِنَقُل إلى ((صامت احتكاكي ضعيف))، من شأنه أنّ يحدث توازناً وتعديلاً للمدة الناجمة عن نطق همزتين متتاليتين، وكان هذا الصوت هو الواو المتلوة بفتحة...))[2]، واعترض باحث عليه، بأنّه قد عارض نفسه في هذا التفسير، ففي قلب نصف الحركة إلى همزة ذكر أنّ بداية المقطع تطلق صامتاً قوياً، وهنا نلاحظ أنه قد أبدل القوي بالضعيف أي بداية المقطع جاءت صامت طويل، علاوة على ذلك فإنها تسبقها حركة وتلحقها حركة مما يزيد من ضعفها وهنا مخالفة لما ذهب اليه[3]، عندما قال ((أي نصف الحركة، الواو... صامتاً ضعيفاً في ذاتها، وضعيفاً في موقعها، حيث جاءت متوسطة بين حركات مما أدى إلى زيادة ضعفها...))[4].

فنلحظ هنا أنّ ما حدث في (أُوَيْدم) هو من قبيل التخلص من الثقل، فالإنتقال من الصائت القصير الضمة إلى الصائت القصير الفتحة يؤدي إلى الثقل وصعوبة في النطق، لذلك حدث قلب الهمزة إلى صائت طويل وهو نصف الحركة والتي تكون قريبة من حركة الهمزة، وهذا ما أكده الأوائل ابن جني عندما قال ((فالهمزتان لا تتلقيان في كلمة إلا أنّ تكونا عينيين نحو سأل... فأما التقاؤهما على التخفيف من كلمتين فضعيف، وليس لحناً (...) لكن التقاؤهما في كلمة واحدة غير عين لحن))[5]، وبما أنّ الهمزة صوت نبري قوي (ليست حركة) فهي تقلب إلى حركة أو نصف حركة، أي انصاف الصوائت هي التي تؤثر في الصامت وهو ما يطلق عليه في الدرس الصوتي[6] vocalization– أي تأثير الحركات على الصوامت، وهذا يعني بما أنّ الهمزة تتسم بكونها صوت شديد وثقيل وكثير التغيير، فإذا حركت انقلبت إلى الصوت المجانس لحركتها[7]، وهذا ما حدث عند تصغير آدم، بما أنّ الهمزة في آدم أصلها أأْدَم –

([1]) الخفة في شروح الشافية، (أطروحة، دكتوراه): 257.

([2]) علم الاصوات العربية، (محمد جواد النوري)، 333.

([3]) ينظر: القواعد الصرف صوتية: 139.

([4]) علم الاصوات العربية، 326–327.

([5]) الخصائص: 144/3.

([6]) ينظر: علم الاصوات (مالمبرج)، 161.

([7]) ينظر: أثر الصفات الصوتية في تفسير الظواهر اللغوية (أطروحة)، 251.

وعند تصغيرها على زنة فُعَيْعِل حركت بضم الصامت الأول فانقلبت الهمزة الثانية إلى صائت طويل من نفس جنس حركتها.

وذهب كانتينيو إلى المخالفة عندما قال: ((إذا تتابعت همزتان في كلمة واحدة نزعتا إلى التباين فتخفف إحداهما وقد تسقط تماماً من ذلك أنّ مجموعة "أ ء" + حرف تصير في أول الكلمة (آ) مطلقا،... وفي هذه الحالة يشيرون عادة إلى الفتحة الطويلة برسم مدة فوق الالف))[1]، فهذا يعني أنه عند التصغير تنتج الحركة الطويلة نتيجة تأثرها بحركة ما قبلها – الصائت القصير – وبذلك يتضح لنا فيما ذكر جملة من الأمور يمكن تلخيصها بالآتي:

1- إنّ حركة الصائت الطويل ناتجة عن قلب الهمزة الساكنة – الثانية – بالاعتماد على حركة ما قبلها، وللتخلص من الثقل حدث نوع من الانتقال الحركي بين الفتحة والضمة، مما أدى إلى المخالفة بين الهمزتين فقلبت الهمزة الثانية.

2- إنّ اجتماع الهمزتين هو أمر متعسر بما أنها في الأصل (أأْدم) وعند التصغير قلبت الهمزة إلى حرف من جنس حركة ماقبلها (أوّ يْدم)، وهذا يعني اعتمادهم على الحركة في التخفيف. فخففوا بالقلب، وإطالة الصائت القصير، وهذا يعني أنّ كل هذا الاجراء المذكور كان قائماً في عنصر واحد وهو الصائت القصير ومدى تأثيره على توصيف علّة صرفية.

4- أثر الصائت في الاسم الذي رابعه مدة

إذا كان الاسم الذي رابعه مدة – الفاً أو واواً – نحو (مفتَاح ومصَباح وعصفُوْر) فإن في تصغيرها يقال: مُصَيْبِيح وُمَفْيتِيح عُصَيْفِير على وزن (فُعَيْعِيل)، وقد ذكر القدماء أنّ الألف تقلب ياءً لانكسار ما قبلها، والاجراء نفسه مع الواو، إذ قال سيبويه: ((وأمّا فُعَيْعِيْل فلما كان على خمسة أحرف، وكان الرابع منه واواً أو الفاً أو ياء، وذلك نحو قولك في مصباح: مصيبيح،...، لا تبالي كثرة الحركات ولا قلتها ولا اختلافها))[2].

ثم عوّل ابن جني على أنّ قلب الواو إلى ياء هو لكراهة في النطق إذ قال: ((فقلب الألف على هذا الحد علته الكسرة والضمة قبلها. فهذه العلة برهانية ولا لبس فيها ولا توقف للنفس عنها. وليس كذلك في قلب واو عصفور ونحوه ياء إذا انكسر ما قبلها نحو: عُصَيْفِير وعصافير؛ إلا ترى أنّه قد يمكنك

([1]) دروس في علم اصوات العربية (كانتينيو): 131-132.

([2]) كتاب سيبويه: 416/3.

تحمل المشقة في تصحيح هذه الواو بعد الكسرة وذلك بأن تقول عُصْيفُور...، لكن مجيء الألف بعد الضمة أو الكسرة أو السكون محال ومثله لا يكون ومن المستحيل جمعك بين الالفين المدتين....))[1].

وعوّل الثمانيني على الابدال قال: ((واعلم أنّ الياء تبدل من الألف إذا انكسر ما قبلها تقول في تصغير (مفتاح): (مُفَيْتِيح))[2].

على حين ذهب الزمخشري إلى أنّ كل زائدة كانت مدة وفي موضع الياء في (فَعَيْعِيل) وجب إبدالها ياء، وذلك نحو: مُصَيْبِيح وكُرَيْديس... [3]. وهذا يعني أنّ التحول واحد –نحو الياء–لا غير، وذلك؛ لأن المدة الزائدة إذا وقعت رابعة فإنها تثبت؛ لأنها في موضع يكثر فيه زيادة الياء.

وذكر ابن يعيش ما هو قريب من هذا قال: ((إذا كان الاسم على خمسة احرف، وفيه زيادة حرف من حروف المد واللين، وكانت الزائدة رابعة، فإن تلك الزيادة تثبت في التصغير على حد ثبوتها في التكسير، لا تحذف من الاسم شيئاً، بل أنّ كانت الزيادة ياءً أقررتها على حالها، وإن كانت الفاً، أو واواً، قلبتها إلى ياء بالانكسار ما قبلها وسكونها في نفسها وذلك في "مصباح" "ومُصَيْبِيح".....))[4].

والتأمل في النص – آنفاً – نتبين الآتي:

1– يكون ابدالها على ضربين، الأول: مطرد وهو إبدالها من ثلاثة أحرف الألف والواو والهمزة، ويكون ابدالها من الألف إذا انكسر ما قبلها نحو تصغير مُفَيْتِيح من مفتاح، والآخر: وجوب قلبها ياء إذا انكسر ما قبلها، لضعفها لسعة مخرجها، فجرت مجرى المدة المشبعة عن حركة ما قبلها، فلم يجز أنّ تخالف حركة ما قبلها مخرجها بل ذلك ممتنع.

2– ابدالها من الياء، إذا كانت ساكنة وانكسر ما قبلها، ولم تكن مدغمة. وذكر ابن الحاجب أثر المدة الواقعة بعد كسرة التصغير قائلاً: ((والمدة الواقعة بعد كسرة التصغير تقلب ياء أنّ لم تكن إياها نحو مفيتيح وكريديس...))[5].

وعوّل الرضي على عدم التقييد بالمدة، والاعتماد على ثبوتية تحول حرف اللين إذا كان رابعاً وتحوله إلى ياء ساكنة إذ قال: ((يعني بكسرة التصغير الكسرة التي تحدث في التصغير بعد يائه، والمدة

([1]) الخصائص: 89/1.

([2]) شرح التصريف (الثمانيني): 311/1.

([3]) ينظر: المفصل في صنعة الاعراب: 255/1، وايجاز التعريف في فن التصريف (محمد بن مالك الطائي النحوي): 125/1.

([4]) شرح المفصل (ابن يعيش): 420/3.

([5]) الشافية في علم التصريف (ابن الحاجب): 35/1.

أما واو كما في عصفور وكردوس،.... أو ألف كما في مفتاح ومصباح، ولا حاجة إلى التقييد بالمدة، بل كل حرف لين رابعة: فأنها في التصغير تصير ياء ساكنة مكسوراً ما قبلها أنّ لم تكن كذلك...))[1].

وذهب ركن الدين الاستراباذي إلى قلب الياء التي تكون ناتجة من تأثير المدة الواقعة بعد كسرة إذ قال: ((اعلم أنّ المدة الواقعة بعد كسرة التصغير تنقلب ياء أنّ لم تكن المدة ياء لسكونها؛ وانكسار ما قبلها، نحو الألف في مفتاح، والواو في كردوس؛ فإنهما ينقلبان ياء في مُفَيْتِيح وكُرَيْدِيْس))[2].

ويرى الخضر اليزدي استحالة أنّ تكون المدة ياء؛ وذلك أنّ لم تكن المدة ياء لاستحالة صيرورة الياء ياء[3]، لكنه عوّل على قوله ((والقائل إنْ يقول: الياء في قُنَيْدِيْل غير الياء التي في مكبّره؛ إذ هذه مقتضى كسرة التحقير، ولا جائز أنّ يتقدم المقتضى على المقتضي))[4]، ويكشف هذا النص أنّ السبب في القلب إلى الياء وجود الكسرة – المقتضي– فمن غير الجائز أنّ يتقدم قلب الصامت – الألف أو الواو – المقتضى – على العلة – المقتضي –. وقال أيضاً: ((والكلام ههنا كالكلام في ضم الأول وفتح الثاني،...، فإذن الضم والفتح وياء الكسرة لا تخلو إما أنّ تعد من مقتضيات التصغير أو لا، وكلا الأمرين فاسد. اما الأول: فلانه يلزمه أنّ لا يقول ههنا: ((أن لم يكن إياها))؛ لأنهّ من مقتضياته، فلا يكون تحصيلاً للحاصل، وأما الثاني: فلأنه يلزمه أنّ يقول في الأول في الضم: أنّ لم يكن، وكذا الفتح، كما قال ههنا...))[5].

وذهب الساكناني إلى أنّ أثر هذا التحول في بنية التصغير قائم على كسر ما بعد ياء التصغير مما يؤدي إلى وجوب قلب الألف والواو الساكنة ياء قائلاً: ((والمدة الواقعة بعد كسرة التصغير تنقلب ياء، سواء كان ألفاً كالمفتاح، أو واو كالكردوس...؛ لأنه لما كُسرَ ما بعد ياء التصغير وجب قلب الألف والواو الساكنة ياء))[6]، وأوضح أيضاً أنّ ما أراده ابن الحاجب بقوله (ان لم يكن إياها) هو ((احتراز عن الياء؛ لأنها لو كانت ياء لبقيت على حالها كالقنديل. واعلم أنّ الكلام في غير الصور المستثناة فإنها لا تنقلب ياء لعدم الكسرة فيها. فإن قلت: أنّ الكلام فيما فيه زيادة واحدة؛ فلا وجه للتمثيل بالمفتاح وغيره؛

([1]) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): 249/1.

([2]) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): 348/1.

([3]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الخضر اليزدي): 328/1.

([4]) نفسه: 328/1.

([5]) شرح شافية ابن الحاجب (الخضر اليزدي): 329/1.

([6]) الكافية في شرح الشافية (الساكناني): 271/1.

لأنها من القسم الثاني))[1]، ويفهم منّه أنه قصد أنّ ابن الحاجب أراد أنْ يبين أنّ الياء ليست أصلية وإنّما هي مدة؛ لذلك قلبت احترازاً؛ وذلك نتيجة تأثرها بالكسرة.

وذهب الجاربردي إلى تأكيد وقوع الصائت (المدة) رابعة قائلاً: ((إذا ولي ياء التصغير للمناسبة المذكورة، وأشار هنا إلى ذكر الرابعة – يقصد ابن الحاجب – وهي أنْ كانت واقعة بعد كسرة التصغير تنقلب ياء لسكونها وانكسار ما قبلها نحو: كُرَيْدِيْس يعني كردوس...، ومُفَيْتِيح في مفتاح، وإنما قال إنْ لم تكن إياها أي أنّ لم تكن ياء؛ لأنها أنّ كانت ياء بقيت على حالها كقولك قُنَيْدِيْل في قنديل، وإن لم تكن واقعة بعد الكسرة بأن لم يكسر ما بعد ياء التصغير....))[2].

ومن خلال النظر في نصوص الشراح نلحظ الاتي:-

1- تأكيدهم ضرورة قلب الألف أو الواو إلى ياء وهو تحول وجوبي.

2- تأثير الصائت القصير (الكسرة) في وصف هذا التحول والتأكيد على ثبوتية الكسرة.

3- تأكيد وقوع الياء بعد الصائت الطويل (الالف) وهو مدة تقع رابعة، فبغير ذلك لا تتم خطوات التصغير.

4- تأكيد وقوع التحول في الحرف الذي قريب من الطرف: مصباح، مفتاح، عصفور، وهذه علة موقعية يمكن ملاحظتها في هذا التحول.

ونجد عند المحدثين رأياً آخر في وصف هذا التحول، فيذهبون إلى أنّ الألف المدة الطويلة في الاسم نحو مصباح ومفتاح ماهي إلا فتحة طويلة للياء، قد صارت ياء (كسرة طويلة) في مصيبيح (الياء الثانية) وهي – أي الياء – حركة الوزن: فُعَيْعِل[3].

فنلحظ أنّ هذه لا يمكن توجيهها على قلب الواو أو الألف إلى ياء كما جاء عند القدماء بل هي تحول الحركة (المدة) أيا تكن إلى كسرة طويلة (ياء مدية)، لتكون وببساطة متجانسة مع وزن التصغير يعني أنّ د. شاهين عوّل على مراعاة الصيغة أكثر من وصف التحول بالإبدال.

وعلل علي سليمان الجوابرة حقيقة الألف التي تسبقها الكسرة قائلاً: ((يتبين أنّ الألف حقيقية لا علاقة لها بالكسرة التي ظن القدماء أنها تسبق الألف فلذا قلبت ياء – وربما ما ذهب اليه المحدثون هو أقرب للصواب،...، ولكن ما أريد قوله أنّ الفتحة والكسرة الطويلة في التصغير لا علاقة لهما بالفتحة في

([1]) الكافية في شرح الشافية (الساكناني): 272/1.

([2]) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): 369-370.

([3]) ينظر، المنهج الصوتي للبنية العربية، 186. وعلم الاصوات (ديزيرة): 160.

المكبر وإنما جاءت الكسرة الطويلة؛ لأن التصغير يتطلبها، فهي تتكرر مع الاسم الرباعي على كسرة قصيرة ومع الخماسي على كسرة طويلة، فالكسرة الطويلة هنا هي جزء من مورفيم التصغير مع الاسم))[1]، وقوله فيه نظر فكيف لا يوجد ياء مكسورة قبل الألف؟ ففي مفَيْتِيح تكون الصورة المقطعية م ـُـ/ ف ـَـ ي/ ت ـِـ/

ح ـُـ ن أما في الصورة المفترضة مُفَيْتِياح م ـُـ/ ف ـَـي/ ت ـِـ ـِـ/ ح ـُـ ن ففي الصورة المفترضة (مفيتياح) يتوافر في المقطع الثالث قمتان وهذا لا يجوز في النسيج المقطعي زيادة على أنهما طويلان وهذا يمثل خرقاً للنسيج المقطعي.

ذهب محمد جواد النوري إلى مفتاح – مُفَيْتَاح، في هاتين الحالتين، قد وقعت الفتحة الطويلة والتي يسميها التراث اللغوي الفاً في بداية مقطع ومسبوقة بكسرة طويلة، وهي التي يسميها التراث اللغوي ياءً، وذلك على النحو التالي:

tii/ aah، فهذا التتابع الصوتي قد أدى إلى تشكيل بنية مقطعية غريبة غير موجودة في اللغة العربية وهي (ح ح ص)، لذلك فقد عمد الناطق إلى إعادة تشكيل نسيج البنية المقطعية بما يتلاءم مع النظام المقطعي في العربية فاسقط الالف، أو على نحو أدق الفتحة الطويلة في بنية الكلمة هي التي سقطت، وابقيت الكسرة الطويلة على الشكل الاتي:

مُفَيْتِياح – مُفيتيح

Mu/ fay/ tii/ aah mu/fay/tiih

فأصبح التشكيل المقطعي من نوع (ص ح ح ص) وهو مقطع مديد تعترف به العربية وتقره في حالة الوقف[2]، وفي قوله (تعترف به العربية وتقره؛ في حالة الوقف) نظر؛ فهذا ليس على اطلاقه فإذا كان الصامت الأخير مدغم في مثله يتحول من مقاطع الوقف إلى مقاطع الدرج نحو الضالّين:

ض ـِـ ـِـ ل/ ل ـِـ ـِـ ن فاللام الأولى مدغمة في مثلها، وقد ناقش هذه القضية د. صباح عطيوي عندما ذهب إلى أنّ (ص ح ح ص) هو مقطع مديد مكون من صامتين بينهما مصوت طويل فـ(ضالين) وقفاً تكون: / ض ـِـ ـِـ ل/ ل ـِـ ـِـ ن/ فالمقطع الأول سائغ لأنّ قاعدته الأولى مدغمة في القاعدة

([1]) التحولات الصوتية في بنية الاسماء عند تصريفها، (اطروحة): 231.

([2]) ينظر: دراسة صوتية في موضوعي الاعلال والابدال في العربية، محمد جواد النوري: 17، وينظر: القواعد الصرف الصوتية، 141.

التالية والمقطع الثاني موقوف عليه، ولكن اذا تكون المقطع المديد في الدرج فاقداً الشرط المذكور بسبب التعامل الصوتي فإن العربية تحوله إلى مقطع طويل مغلق عن طريق تقصير قمته[1].

وهذا يثبت لنا أنّ الألف صوت ضعيف أضعف من الضمة والكسرة فأسقطت الألف (الصائت الطويل) دون الياء الصائت الطويل، وهذا يدل على أنّ الكسرة حركة تتوسط بين الضمة الثقيلة والفتحة الخفيفة، وذلك من أجل المحافظة على المورفيم الدال على التصغير زيادة على أنّ الصوت المحذوف هو الألف يُعّدُ صوتاً واهناً ضعيفاً فيكون أكثر عرضة للتغيير.

واشكل الباحث سعيد محمد إسماعيل على ما ذهب اليه النوري، بأن فيه شيئاً من عدم الدقة وذلك؛ لأن سبب الحذف هو ليس الثقل والخفة والضعف، وإنَّما السبب هو الحفاظ على الصيغة[2]، فنقل عن جعفر عبابنة قائلاً: ((والخطأ الذي وقع فيه أصحاب هذا المذهب هو أنهم أوقعوا بنية الجمع على بنية المفردة مباشرة، وهذا لا يجوز، لأن هذا التغير ليس تغيراً في ذات المفرد كتغير بوب إلى باب... ونيب إلى ناب، دون أنّ تخرج الكلمة عن أصل وقوعها، أو يتغير معناها بل هي نوع من النقلات الصرفية تتحول فيه صيغة مستقلة بكاملها إلى صيغة مستقلة أخرى لإضافة معنى جديد، وليس معنى ذلك أنّ الصيغة الثانية مشتقة من الأولى مباشرة، بل هما صيغتان مستقلتان، وان ربطتهما روابط شكلية ومعنوية))[3].

وأنكر زيد القرالة على القدماء وجود كسرة قبل الألف قائلاً: ((والحقيقة أنّ الألف في مصباح وما شاكلها لم تسبق بكسرة، بل هي التي تحولت إلى كسرة، ولو كانت مسبوقة بكسرة كما ورد لكان في ذلك محذور، هو تتابع الحركات المختلفة، وتخلصاً من هذا المحذور لا تلجأ العربية إلى محذور آخر وهو قلبها إلى كسرة؛ لأن تتابع الحركات بقي ماثلاً مع اختلاف نوعية الحركات المتتابعة، ويؤكد عدم وجود كسرة قبل الألف في هذه الكلمات وما شاكلها، تقسيمها إلى مقاطعها الرئيسية...))[4].

([1]) ينظر: المقطع الصوتي، د. صباح عطيوي، 96.

([2]) ينظر: القواعد الصرف الصوتية، 143.

([3]) التقاء الساكنين بين الوهم والحقيقة، جعفر عبابنة: 78.

([4]) الحركات في اللغة، زيد خليل القرالة، 101-102.

المبحث الثاني

أثر الصائت في النسب

توطئة:

إنّ النسب يشكل باباً شائقاً في صوتيات علم الصرف؛ وذلك لأنها تقوم على زيادة علامة في آخر الاسم للدلالة على اتصافه بما نسب اليه فتتكون من صوتين يتمثلان في ياءين بالإضافة إلى صائت يسبقها، ذكر المبرّد قائلاً: ((اعلم أنّك إذا نسبت رجلاً إلى حي أو بلد أو غير ذلك – ألحقه الاسم الذي نسبته إليه ياء شديدة؛ ولم تخففها لئلا يلتبس بياء الإضافة التي هي اسم المتكلم وذلك قولك: هذا رجل قيسي، وبكري، وكذلك كل ما نسبته اليه...))[1].

وتشبه ياء النسب بياء الإضافة لذلك قد عوّل اللغويون على تشديدها فقيل ((انما كانت ياءً تشبيهاً بياء الإضافة، لأنّ النسب في معنى الإضافة ولهذا كان المتقدمون من النحويين يترجمونه بـ(باب الإضافة). وكانت الياء مشددة؛ لأن النسب أبلغ من الإضافة فشددوا الياء ليدلوا على هذا المعنى، وكانت مكسوراً ما قبلها توطيداً لها))[2].

وأما عن سبب ثقلها وعدم جعلها خفيفة فكان لأمرين[3]:

الأول: أنّ لا تلتبس بياء المتكلم.

والآخر: انها لو لحقت وجاءت خفيفة وما قبلها مكسور لثقل عليها الضمة والكسرة كما ثقلتا على القاضي والداعي، وبذلك تكون معرّضة للحذف إذا دخل عليها التنوين فحصنوها بالتضعيف فوقع الاعراب على الياء الثانية، فلم تثقل عليها ضمة ولا كسرة؛ وذلك لسكون الياء الأولى.

وأما الحرف الذي قبل الياء فقيل عن سبب كسره، إنما جاء للمناسبة، أي كسر ما قبل الياء المشددة ليناسب الياء كما هي الحال في ياء المتكلم والمخاطبة فيقال في النسب إلى دمشق دِمشقِيّ[4].

أما التوصيف الصوتي فتتمثل البنية المقطعية للنسب، بالصائت القصير مع الياء المشددة، فقال عبد القادر عبد الجليل: ((والواقع التركيبي يفرض على (ص ص) أنّ يتألفا مع ما يجاورهما من أصوات، وفي هذه الحالة تتشكل بنية مقطعية جديدة، هذه البنية عبارة عن الصائت القصير مع الياء المشددة.

([1]) المقتضب: 133/3.

([2]) اسرار العربية، الانباري: 319.

([3]) ينظر: شرح المفصل (لابن يعيش): 141/5–142.

([4]) ينظر: شرح التصريح: 327/2.

بصرة – بصريٌّ

وهذه الكسرة لازمة صوتية بغية المجانسة مع صوت الياء))[1].

لذا عُدّت الكسرة القصيرة مع الياء المشددة تشكل مورفيم النسب فتبدأ ((التحولات الصوتية تطرأ على بنية الاسم بدخول علامة النسب عليه إذا تصبح الكسرة آخر الاسم وتصبح ياء النسب آخر بنية الكلمة الجديدة ومحل الاعراب))[2].

ولبيان أثر الصوائت في بنية النسب نتبع الآتي:

1- أثر الصائت في فتح عين (فعِل)، و(فُعِل) و(فِعِل) عند النسب:-

ذكر ابن القطاع قائلاً: ((نسب إلى إبل: إبلي، تفتح عينه لتوالي الكسرات))[3]، وقال ابن السراج: ((إذا نسب إلى اسم على وزن فَعِل مكسور العين فإنك تفتحها استثقالاً لاجتماع الكسرتين والياءين في اسم ليس فيه حرف غير مكسور إلا حرفاً واحداً وهو النسب إلى النمرِ: نَمَريٌّ،...))[4]، وقيل أيضاً: ((وما كان ثانيه مكسوراً وهو على ثلاثة أحرف يفتح في النسبة، كراهة الكسرات والياءات، فيقال نَمِريّ...))[5]، وقد سوغ ابن جني لهذا الأمر أنّ الغاية تكمن في الهروب من توالي الكسرتين والياءين إذ قال: ((فإن كان الاسم ثلاثياً مكسور الأوسط أبدلت من كسرته فتحة هرباً من توالي الكسرتين والياءين تقول في الإضافة إلى النمر نمري...))[6]، وقيل أيضاً: ((فان كان ثاني الاسم الثلاثي مكسوراً فتح في (النسب)؛ كقولك في النسب إلى النِمّر: نَمرِيّ – بفتح – الميم –؛ والموجب للفتح الاستثقال؛ لأنها لو كُسِرَت لتوالي كسرتان بعدها ياء مشدّدة تُعَدَّ بياءين))[7]، ومنهم من أشار إلى وجوب الفتح عند النسب فقد قال المرادي: ((ان المنسوب اليه إذا كان ثلاثياً مكسور العين فتحت عينه في النسب، سواء كان مفتوح الأول كنمر، أو مكسور الأول كإبل، أو مضموم الأول كدُئل، فتقول في النسب اليها نمري، وإبلي،

([1]) علم الصرف الصوتي: 441.

([2]) التحولات الصوتية في بنية الاسماء عند تصريفها: 138.

([3]) الأبنية، ابن القطاع: 64.

([4]) الأصول في النحو: 64/3.

([5]) علل النحو: 59/1.

([6]) اللمع، ابن جني: 203/1.

([7]) اللمحة في شرح الملحة: 680/2.

ودؤلي. فإن قلت: هل الفتح في ذلك على سبيل الوجوب أو على سبيل الجواز؟ قلت: بل على سبيل الوجوب...))[1].

وعوّل الزبيدي على الاستيحاش؛ وذلك عندما نسبوا اليها بفتح اللام لتوالي الكسرتين مع ياء النسب، وذلك مع الملحق بالثلاثي بالنسبة إلى يَفْعِل والى تفْعِل، إذ خولف بين الحركات المماثلة بفتح العين فيهما عند النسب ففي يثربَ يثْرَبيّ، وتَغْلِب تَغْلِبِنيّ[2].

ومنهم من أوجب التخفيف بجعل الكسرة فتحة، فتقول في النسبة إلى نَمِر ودُئِل وإبِل نَمرِي ودُؤلِيَّ وإبلِي[3]؛ وذكر ابن يعيش ذلك قائلا: ((...وما يلزم التغير فيه ويُطرْد ذلك بأن يكون المنسوب اليه على ثلاثة أحرف ثانيه مكسور، فإذا نسبت اليه. فتحت ثانيه. تقول في النسب إلى (نَمِر): ((نَمَرِيٌّ))،... والى ((الدَّئِل)): ((دُؤَلِيّ))... ولو نسبت إلى ((إبِل))، لقلت: ((إبَلي)) بالفتح، وانما فتحوا العين استثقالا لتوالي الكسرتين والياءين في اسم ليس فيه حرف غير مكسور إلا واحد....))[4].

ولقد تناول الشراح هذا التأثر، فقال ابن الحاجب: ((ويفتح الثاني من نحو نَمر والدُّئِل. كراهة لتوالي الكسرتين ولياء مع الحركة قبل ذلك، فلا يقولون: نَمِرِيٌّ ولا دُئِلِيٌّ، ولكن نَمَرِيٌّ ودُؤلِيٌّ، فيجعلون الكسرة الأولى فتحة لذلك، ...))[5] إذ ذهب الرضي قائلاً: ((اعلم أنّ المنسوب اليه إذا كان على ثلاثة أحرف أوسطها مكسور، وجب فتحه في النسب، وذلك ثلاثة امثلة: نَمِر ودُئِل وإبِل تقول نَمَرِيّ ودُؤلِيّ وإبَلِيّ))[6]، وبما أنّ البناء الثلاثي خفيف؛ وذلك لكثرته في الاستعمال، فتوالي الكسرتين له حركة مع الياء عند الناطق مما يجعله يميل إلى الخفة لذلك لا يحتمل ثقلاً اخر[7]، وقال ركن الدين: ((... ويفتح الحرف الثاني في الاسم الثلاثي الذي ثانيه كسرة نحو نَمِر والدَّئِل وإبِل، فتقول نَمَرِيّ ودُئَلِيّ وإبَلِيّ بفتح الثاني كراهة توالي الكسرتين والياء مع حركة قبل الكسر بخلاف ما كان على اكثر من ثلاثة أحرف؛ فإنهّ يجوز فيه توالي الكسرتين مع ياء النسبة إذا كان قبل الكسرة ساكن؛ نحو: تَغِلْب، ويَثرِب؛ فإن الأحسن والافصح فيه بقاء الكسرة؛ لقوة الكسرة بالزيادة على الثلاثة، ولحصول الخفة بالساكن الذي قبل الكسرة نحو

([1]) توضيح المقاصد والمسالك لشرح الفية ابن مالك: 1449/2.

([2]) ينظر: تاج العروس: 163/1.

([3]) ينظر جامع الدروس العربية: 76/2.

([4]) شرح المفصل: 444/3.

([5]) شرح الشافية (ابن الحاجب): 517/1.

([6]) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): 20/2.

([7]) ينظر: نفسه: 35/1.

تَغْلِبِيّ... ويجوز فيه أيضا الفتحة كراهة توالي اجتماع الكسرتين والياء))[1]، فيفهم من ذلك إسقاطه للصائت القصير لتجنب الثقل المتكون في البناء من توالي صائتين قصيرين متماثلين، وذهب الخضر اليزدي إلى الثقل مما أدى إلى ابطال الكسر، وعوّل على وجوب الفتح قائلاً: ((... ويفتح الثاني... من جملة ما هو القياس في النسبة – أنّ يفتح الثاني مما عمّ الكسر الكلمة، أو لا يكون غير مكسور إلا أولها، وذلك كقولك: إبَليَّ ونَمَرِيَّ... ودُؤَلِيٌّ؛ إلا ترى أنه لا يكون في النسبة غير مكسور إلا أول الكلمات الثلاث؟ وهذا هو المراد بقوله: من نحو نَمِرٍ[2]، وقال أيضاً: ((أمَّا كون الفتح واجباً... فهو أنَهُ لو لم يفتح لزم التقاء كسرتين أو أكثر قبل التقاء ياءين، وهذا مؤدٍّ إلى توالي أربع كسرات أو أكثر إذ كل ياء بمنزلة كسرة أنّ لم يقل بمنزلة كسرتين، والتوالي باطل لاستثقاله،...))[3]، على حين وجه الساكناني ما ذكر إلى الكراهة في اجتماع الكسرتين مع الياءين بقوله: ((ويفتح الثاني من نحو النّمِر، والدُّئِل حالة النسبة كراهة اجتماع الكسرتين مع الياءين. فإن قلت: أنّ اعتبار الفتح فيها نوع من الرد؛ فلا يكون من قياس المنسوب. قلت: أنّ خصوصية الرد المخصوص من خواصه، إذ لا يجوز ذلك في المنسوب اليه... أو تقول التزامه من قياسه لا من نفسه))[4]، وقال أيضاً: ((والأول – هو الثلاثي المجرد. لا يخلو أما أنّ يشتمل على كسرة أو لا،...، والأول – الثلاثي – لا يخلو: إما أنّ يتعدد فيه الكسر أو لا،... والثاني على وجهين ما يكون الفاء مفتوحاً، أو مضموماً مع كسرة العين كالنَّمِر و الدُّئِل فيجب العمل المذكور فيقال: نَمَرِي، ودُؤَلِيّ – بالفتح فيها – فإن قلت لا وجه للفتح، والا لزم الرد فيما لارد فيه سعة. قلت: جوابه منع السعة؛ إذ الفرار مما فيه الكراهة نوع من الضرورة. فإن قلت أنّ بّاب العَضُدِ أثقل من باب النَّمِر؛ قلت: الفتح فيه للمؤاخاة بين الفتح والكسر، دون الفتح والضم...))[5]، ويفهم من نص الساكناني الآتي:

1- المراد من الاسم الثلاثي المجرد مكسور العين مثل النَمر والدُئِل سواء أكانت الفاء مفتوحة أم لا، فهو يفتح عند النسب بالمطلق.

2- أنّ كسرة العين وكسرة الحرف الذي قبل ياء النسب، أدى لكراهة اجتماع الكسرتين مع الياءين؛ لأن ياء النسب هي بمثابة الحرفين.

([1]) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): 373/1.

([2]) شرح شافية ابن الحاجب (الخضر اليزدي): 355/1.

([3]) نفسه: 356/1.

([4]) الكافية في شرح الشافية (الساكناني): 307/2.

([5]) نفسه: 307-308.

3- وجوب الفتح وهو من لوازم قياس المنسوب.

4- الثلاثي المجرد والخالي من الكسرة؛ فإنّهُ لا يتغير فيه سوى الكسرة المناسبة، ومن المعلوم أنّ لا كراهة فيها؛ لأنها من تمام عمل النسبة كفلَسيَّ، وقُفْلِيَّ في: فَلْسٍ، وقُفْلٍ[1].

وعوَّل الجاربردي على الجواز، أي جوز الإبقاء على الكسرة مع مكسور الفاء، فينتقل من كسر إلى كسر، أهون عليه من الانتقال من كسر إلى فتح ثم كسر قائلاً: ((وإن كان فاؤه أيضاً مكسوراً كإبل فمنهم من يفتح العين... ومنهم من يبقي الكسرة؛ لأن اللسان يعمل في جهة واحدة فلا تثقل، وإن كان على اكثر من ثلاثة أحرف، فإما أنّ يكون على أربعة أحرف أو على أكثر منها، فإن كان على أكثر كقُذَعْمِل ومستخرج لم تغير الكسرة البتة ولا تشبهه بنمر لبعده منه))[2]، ولعلّ ما أرادهُ في عدم تغير الكسرة البتة هو أنّ الإبقاء على الأصل أولى من التخفيف.

ونلحظ مما جاء أنّ شّراح الشافية قد تباينت آراءهم في فتح الثاني المكسور مما كان مكسور الثاني فاختلفوا فيما بينهم في نحو (إبل) فمنهم من يرى وجوب الفتح حملاً على نمر ودئل على الأكثر، ومنهم من أجاز الكسر.

أمّا الدرس الصوتي الحديث، قد تباينت آراءهم فقال فوزي الشايب ((وعلى أساس المخالفة بين الحركات تفسر فتح العين في كل من فَعِل وفُعِل وفِعِل، عند النسبة اليها تقول: فَعَلِيّ وذلك مثل إبل – إبَلِيّ، وتقول في النسبة الى: ((فَعِل فَعَلِيّ)). نحو: نَمِر نَمِريّ، وفي النسبة إلى (فُعِل) تقول (فُعَليّ) مثل دُئِل ودُؤّالِيّ)). والأصل في هذا كله هو إبليّ ونِمرِيّ ودُئِليّ، فتتابع ها هنا الأمثال: الكسرات والياء المشددة فخولف بين الحركات طلباً للخفة))[3].

وذكر ديزيرة سقال أنّ سبب هذا التغيير هو صوتي محض؛ وذلك لتخفيف توالي أصوات الكسرات المتتالية فمخرج الفتحة الصوتي أخف من الكسرة، لذلك تتحول الكسرة فتحة[4]، وهذا يعني أنّ صوت الكسرة من أثقل الأصوات عند النطق، لذلك ومن باب التيسير في عملية النطق ومن خلال قانون المخالفة بين الحركات تبدل الكسرة الثانية إلى فتحة، إذ أنّ الفتحة من أخف الحركات في العربية[5]، وأرجع كرم محمد زرندح إلى أنّ ما يحدث في مثل هذا النوع من النسب، عندما تكون العين محركة

([1]) ينظر: الكافية في شرح الشافية (الساكناني): 307/2.

([2]) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): 404/1-405.

([3]) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، 387.

([4]) ينظر، الصرف وعلم الاصوات: 126.

([5]) ينظر: أثر القوانين الصوتية: 300.

بالكسر إلى وجوب القلب قائلاً: ((... أنّ ياء النسب المشددة تقتضي كسر الحرف الذي قبلها لمناسبتها، فإذا كان الاسم الذي تريد أنّ تنسب له ثلاثياً مكسوراً العين، وجب قلب هذه الكسرة فتحة، كراهة أنّ تتوالى إلى كسرتان ثم ياء مشددة، فتقول في دُئِل دُؤَلِي،... وإبِل إبَلَيّ))[1].

أما عبد الله درويش قد ذكر أنّ الاسم الثلاثي المكسور العين ((تفتح عينه عند النسب اليه، سواء أكانت فاؤه مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، مثل نمر، ودئل وإبل فتقول: نمري ودئلي وإبلي. وبعضهم يجيز الأخير كسر العين إتباعاً للفاء))[2].

2- أثر الصائت في النسب الذي ثالثه مدّة (فَعِيْلَة)

ذكر سيبويه في باب ما حذف الياء والواو منه قائلاً: ((وذلك قولك رَبِيْعة: ربعيٌ، وفي: حنيفة: حنفيٌ،... وفي شنوءة: شنيء وتقديرها: شنوعة وشنعيٌ؛ وذلك لأن هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء لما احدثوا في آخرها لتغيرهم منتهى الاسم، فلما اجتمع في آخر الاسم تغيير وحذف لازم، لزمه حذف هذه الحروف؛ إذ كان من كلامهم أنّ يحذف لأمر واحد، فكلما ازداد التغيير كان الحذف الزم...))[3]، ففي حنيفة: حنفيٌ، وجهينة: جهنيّ فإن بابه وقياسه هو حذف الياء وفتح ما قبله[4].

وقال ابن جني: ((... أنّ الكلمة إذا لحقها ضرب من الضعف أسرع اليها ضعف آخر؛ وذلك كحذفهم ياء حنيفة في الإضافة اليها بحذف تائها في قولهم حنفي، ولما لم يكن في حَنِيْف تاء تحذف فيحذف ياؤها جاء في الإضافة اليه على اصله فقالوا حنيفيّ))[5]، وقال في موضع آخر: ((فإن كانت قبل الطرف ياء ساكنة زائدة وفي الكلمة تاء التأنيث حذفت التاء ثم حذفت لحذفها الياء الزائدة ثم ابدلت من الكسرة قبلها أنّ كانت هناك كسرة فتحته نقول في حنيفة حنفيٌ...))[6].

يفهم من هذا ما كان (مفتوح الفاء ومكسور العين)، فعند النسب وجب فيه حذف التاء وحذف الياء وإبدال كسرة العين فتحة إنْ كانت صحيحة غير مضعفة، فنقول حنفية، وربيعة، وسليمة، حَنَفيّ، ورَبَعِيّ، وسَلِمَيّ، وهكذا.

([1]) اسس الدرس الصرفي في العربية: 192.

([2]) دراسات في علم الصرف عبد الله درويش: 148.

([3]) كتاب سيبويه: 339/3.

([4]) ينظر: الاصول في النحو: 72/3.

([5]) الخصائص: 77/2.

([6]) اللمع: 207/1.

وقيل إنّ العلة من حذف التاء والياء، لكي لا تجتمع مع ياء النسب، وأيضاً حذف الياء جاءت للفرق بين المذكر والمؤنث، من جهة، وطلباً للخفة من جهة أخرى[1]، أما فتحة العين جاءت للتخلص من كراهة توالي الكسرات مع ياء النسب[2]، وبذلك نتيجة لهذه التحولات صار الاسم ثلاثياً مكسور العين وعند النسب يصبح من الواجب فتحها.

أمّا إذا كانت (فَعِيلة) معتلة العين نحو طويلة وقويمة، فالنسب هنا يكون بحذف التاء دون الياء والسبب في ذلك[3]:

1- لأن في حذف الياء يحدث اخلالاً أو لبساً أو استثقالاً، فتحذف التاء دون الياء فتصبح طويلة: طوليّ، وقويمة: قويميّ.

2- عند حذف الياء مثلاً في طويلة أو قويمة وإبقاء الواو، هنا يجب القلب إلى الألف وذلك؛ لأنها متحركة وما قبلها مفتوح، وفي ذلك إلباس بغير المنسوب اليه، وفي عدم القلب ثقل ومخالفة للقياس.

ولابدّ لنا أنّ نبين أنّ ياء (فَعِيْلَة) قد شكلت نقطة خلاف عند العلماء وذلك من جهة حذفها أو إثباتها فبعضهم قضوا بشذوذ ما ورد فيها قال سيبويه: ((وقد تركوا التغيير في مثل حنيفة، ولكنه شاذ قليل،...))[4].

وقال المبرّد: ((الوجه حذف الياء))[5]، لأن ذلك يحدث لباساً، حيث يقال حنيفي في النسبة إلى مذهب أبي حنيفة، وحنفيّ في المنسوب إلى قبيلة بني حنيفة، ومدنيّ في المنسوب إلى المدينة المنورة، ومدني في النسبة إلى غيرها من المدن[6]، فالملاحظ أنّ الكسر هو الأصل في الكلمة، لذلك قلبت الكسرة إلى فتحة، وذلك؛ طلباً للخفة وهذا الاجراء يأتي من باب العدول من الكسر إلى الفتح، لأنّهُ من المظاهر الدالة على أنّ ياء النسب تجري مجرى تاء التأنيث منهم يكسرون ما قبلها، فالكسر هنا اصبح نظير

([1]) ينظر: كتاب سيبويه: 339/3 الانصاف في مسائل الخلاف: 350/1.

([2]) ينظر: الخصائص: 11/3، واللباب: 153/2.

([3]) ينظر: كتاب سيبويه: 331/3، وشرح المفصل: 146/5.

([4]) كتاب سيبويه: 339/3.

([5]) المقتضب: 134/3.

([6]) ينظر: همع الهوامع: 162/5.

الفتح قبل التاء[1]، لذلك حدث تغير في الصائت وتم العدول من الكسر إلى الفتح، وذهب الرضي الاستراباذي إلى أنّ العلّة في تحول الصائت الطويل إلى قصير قائم على عدة معطيات هي[2]:

1- أنّ ما جاء على زنة فَعِيْلا وفُعِيْلا من تحول هو نتيجة قربهما من البناء الثلاثي، إذ سيتولي الكسر مع الياء على اكثر حروفها.

2- بما أنّ البناءين موضوعين على نوع من الثقل بزيادتهما على الثلاثي، فلم يستنكر الثقل العارض في النسب، لأن النسب حالة خاصة لذا وصف بالعارض وهذا ما يؤدي إلى اللبس بين المذكر والمؤنث، لذلك اجري عليه التخفيف وذلك بحذف التاء.

3- خففوا لأجل حصول الثقل المفرط، فعند حذف التاء وبقاء الياء وإدخال ياء النسب، يحدث ثقل، فجاء التخفيف بحذف الياء الأولى الساكنة، لأن ما قبل ياء النسبة لا يكون إلا متحركاً بالكسر، والأولى – أي الياء – هي مد أي ساكنة غير متحركة، فتقلب الياء الباقية لئلا يتوالى الامثال.

4- جاء الحذف حملاً على الثلاثي، مع قصد الفرق بين المذكر والمؤنث، واجتماع المثلين المتحركين في كلمة، وهذا يعني أنّ الرضي قد ذهب، إلى أنّ القلب إلى الفتح بعد أنّ كان الأصل مكسوراً هو لطلب الخفة فأشبه ذلك بما قالوه في النسب إلى عَليّ وقصيّ فقال: ((خففوا لأجل حصول الثقل المفرط لو قيل عليَّيٌّ وقَصَيَّيٌّ في البناء القريب من الثلاثي، ولم يفرقوا في هذا السبب لقوته بين ذي التاء وغيره، فالنسبة إلى علي وعليه عَلَوِي،....كما استوى في نَمِر ونَمِرة؛ خففوا هذا بحذف الياء الأولى الساكنة لأن ما قبل ياء النسبة لا يكون إلا متحركاً بالكسر، والأولى مد فلا يتحرك وتقلب الياء الباقية لئلا يتوالى الأمثال فإن الواو وإن كانت أثقل من الياء لو انفردت لكنهم استراحوا اليها من ثقل تتالي الأمثال...))[3]، وقال أيضاً: ((ولا تكاد تجد ما قبل ياء النسبة ياء إلا مع سكون ما قبلها نحو ظبيِيٌّ لأن ذلك السكون يقلل شيئاً من الثقل... ألا ترى أنّ حركة الياء تستثقل في قاضٍ إذا كانت ضمة أو كسرة، وليس الثقل في نحو أمَيّيَّ لانفتاح ما قبل أولى الياءين المشددتين كالثقل في نحو عَلِيِّيٍّ؛ لأن ههنا مع الياءين المشددتين كسرتين؛ فلهذا استعمال نحو أميي بياءين مشددتين أكثر من استعمال نحو عديي كذلك،... وإن كان التخفيف فيهما بحذف أولى الياءين وقلب الثانية واوا أكثر))[4]، وهو بذلك قد أتكأ على ما قال الأنباري بقوله:

([1]) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (للشاطبي): 7/ 423-433.

([2]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): 1/216-224.

([3]) نفسه: 1/219-218.

([4]) نفسه: 1/218.

((انما قالوا: حَنَفْيّ بالفتح وإن كان الأصل هو الكسر، لأنهم قلبوا الكسرة فتحة طلباً للتخفيف، كما قالوا في النسب إلى شَقِر: شقريّ، والى نمر: نَمَرِيّ بالفتح، وإن كان الأصل هو الكسر طلباً للتخفيف؛ إلا ترى أنهم لو قالوا: شَقَرِيّ ونَمِريّ بالكسر لأدى ذلك إلى توالي كسرتين بعدهما ياء مشددة وذلك مستثقل؛ فعدلوا عن الكسرة إلى الفتحة فقالوا: شَقَرِيّ ونَمريّ فكذلك ههنا وكذلك قالوا في النسب إلى عَلِيّ: عَلَوِي، بالفتح لأنهم لما حذفوا الياء الأولى التي هي ياء (فَعِيْل) بقي على وزن (فَعِل) فأبدلوا من الكسرة فتحة فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها...))[1]، بيد أنّ ركن الدين قد مضى على خطى الرّضي فالأجراء الصرفي عنده اعتمد على الآتي[2]:

1- أنّ حذف الياء يكون في جهينة جهنيّ وذلك للفرق بين فَعِيْلَةٌ وفَعِيْل.

2- عوّل على عدّم مضاعفة الياء؛ لئلا يلزم ذلك اجتماع المثلين من غير ادغام.

3- أنّ وجود الصائت القصير قبل الياء يؤدي إلى عدم القلب إلى الالف؛ وذلك لانتفاء موجب القلب وهي الفتحة ما قبلها.

وهذا يظهر لنا تأثير الصائت القصير على بنية التحول وتأثيره على الصائت الطويل، لأن صوت الفتحة يعد قسيماً للضمة والكسرة، أي جزء لصائت الياء، وذلك يؤدي إلى أنّ العلاقة الكمية بين الصوائت الطويلة والقصيرة قد ساعدت على منع القلب إلى صائت أقرب إلى الفتح، فهذا يؤكد لنا أنّ ما أراده كل من الرضي وركن الدين، هو الانتقال بين الحركات المتخالفة، فالصائت القصير مثل بداية مقطع والطويل في نهايته، فأنتج لنا المحافظة على نصفي العلّة وهي (الياء) مع الابتعاد عن الكراهة في اجتماع الامثال.

وذهب الخضر اليزدي إلى الحذف أي حذف الواو والياء من فَعِيْلَة وفَعُوْلَة، بشرط صحة العين ونفي التضعيف؛ لأن ذلك يؤدي إلى الالتباس؛ لأنّه يصير في النسبة إلى مثل شدَّوضرَّ، شدَدِيٌّ وضرَرِيٌّ، وهذا ممتنع فيه الحذف، بقوله: ((لأنّه لو حذف الواو أو الياء من واحد منهما لزم إما الالتباس وإما ما يفرّون عنه،....))[3]، وعوّل أيضاً على أنّ حذف الواو والياء معمول به على القياس في الإضافة أي تحذف الواو والياء من فَعيلة وفَعُوْلة كما تحذف تاء التأنيث منهما قال: ((فمن جملة صور القياس أنهم يحذفون تاء التأنيث مطلقاً، سواء كانت دالة على التأنيث كما في ضاربة أو لم تكن كما في

([1]) اسرار العربية: 321-322.

([2]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): 374/1-375.

([3]) شرح شافية ابن الحاجب (الخضر اليزدي): 357/1.

حمزة...، وأما كونه مقتضى القياس فلأمرين: أحدهما: أنه لو لم تحذف لزم إما كونها وسطاً للكلمة، أو تأنيث المذكر، أو عدم النسبة؛ لأن التاء إما أنّ تقع قبل الياء أو بعدها أو لا تقع لا قبلها ولا بعدها، وكل ذلك فاسد... إذ التقدير انتفاء الياء لاستحالة الجمع بينهما))[1]، ثم قال: ((الثاني: أنه لو لم تحذف لزم أنّ يكون لها مزّيه على المضاف اليه؛...))[2]، فيظهر لنا مما سبق أنّ نوعاً من عدم التطابق مع من سبقه فهو لم يظهر لنا العلّة من حذف الياء والواو نتيجة لأثر الصائت القصير وإنما أشبه كل ما يحدث من تحول هو بالاعتماد على القياس في حذف تاء التأنيث، على العكس من الرضي وركن الدين إذ عوّلا على تأثير الفتحة في الياء بمنعها من القلب إلى الالف، فيؤكدان لنا بأن الصائت القصير هو من أحدث فرقاً في هذا الاجراء وللابتعاد عن كراهة توالي الامثال. المتمثلة (بتوالي أربع ياءات هكذا:

ح ـَ/ ن ـِ/ ف ـِ ي / ي ـُ .

وذهب الساكناني إلى القول: بالاحتراز، والرّد إلى الأصل، وحذف الصائت الأخير من غير الطرف، والبطلان ونفصل ما قاله بمجموعة من النقاط الآتية [3]:

1- تحذف الواو والياء، أي حذف حرف العلّة الزائدة من غير الطرف، وجاء حذفهما في (فعيلة) و(فعولة) للفرق بين النسب والمذكر، وليس العكس بالمؤنث؛ لأنه أثقل فهو أولى بالتخفيف.

2- ذهب إلى الاحتراز من المعتل العين كالطويلة يقال طويلي بالإثبات؛ وذلك لأن الحذف يكون بشرط (الفتح أو الاعلال، أو بشرطهما، أو لا هذا ولا ذاك، لكنّهُ يستدرك قائلاً: ((فالأقسام كلها باطلة: أما الأول فلخرم قاعدة الإعلال، وأما الثاني فلخرمِ قاعدة الفتح، أما الثالث والرابع فلخرم قاعدتهما))[4].

3- اعترض على الشارحين في حذف الصائت الطويل الياء بأنّه وهم إذ قال: ((وما توهم الشارحون: أنّ حذف الياء منه سبب للإدغام واللبس، أو للثقل أنّ لم لم يدغم غلط؛ لمّا تقدم أنه لا يدغم فيما تحركتا من الاسم إلا عند عدم اللبس والإلحاق، ومن المعلوم أنّ الثقل فيما يجب فيه الادغام بتقدير الفك يعرفه العاقل. ولم يشترط فيه صحة العين لكونه الفاء مضمومة – فُعَيلة – ومن المعلوم أنّ الواو والياء لا تنقلب ألفاً كقولك قُوَمِيَّ في قُومية))[5]، ثم قال: ((فإن قلت هلا ينقل حركتهما إلى ما قبلهما ثم قلبتا لتحركهما في الأصل وانفتح ما قبلهما لفظاً؟ قلت: إنما نقلت الفتحة للإعلال فيما كانت ساكنة في اللفظ

([1]) شرح شافية ابن الحاجب (الخضر اليزدي): 351/1.

([2]) نفسه: 355/1.

([3]) الكافية في شرح الشافية (الساكناني): 311/2.

([4]) نفسه: 312/2.

([5]) نفسه: 314/2.

ومتحركة بالحركة المنقولة...))[1]. وانماز توصيف الجاربردي بأنّ علّة التحول عنده قائمة على البدل بين الصوائت إذ قال: ((وتحذف الياء، ولما كان فعول وفعيل وفعولة وفعيلة قريبة من فعيل وفعيلة لفظاً وحكماً... ها هنا فنقول: أما أنّ يكون معتل اللام أو لا، فإن لم يكن معتل اللام فتحذف منه الياء والواو وتبدل الكسرة والضمة فتحة من فعيلة وفعولة دون فعيل وفعول لكن بشرط صحة العين ونفي التضعيف))[2]، وقال أيضا في المعتل العين: ((أما المعتل العين فلم يفرقوا فيه فقالوا طويلي في طويل وطويلة، لأنهم لو قالوا طولي في طويلة لتحركت الواو وانفتح ما قبلها فلو قلبوا لزم زيادة التغيير مع اللبس ولو لم يقلبوا لزم الاستثقال... وأما المضاعف فلم يفرقوا فيه أيضا الياء كشديدي وحروري في المذكر والمؤنث؛ لأنهم لو حذفوا الياء والواو... لأدى إلى الثقل، ولو ادغموا لزم زيادة التغيير...))[3]، أقول: أنّ علّة حذف الواو والياء عند الجاربردي هو تعليل مقبول، وفيه تسويغ يقارب فيه كل الآراء السابقة، لأن عدم الحذف غير مقبول إذا كان حرف علة، فحذف المدّة تؤدي إلى القلب وبذلك يلزمنا زيادة في التغيير وهذا يؤدي إلى أنّ تتبعد الكلمة عن أصلها، هذا في حال كون العين في فَعُول وفَعِيْلَة معتلة، وأما نفي التضعيف؛ لأنّهُ أنّ كانا مضاعفين لا يحذف الصائت الطويل منهما لأن اجتماع المثلين المتحركين من غير المانع يكون غاية في الثقل كما هو الحال في (حنفي) من حنيفة، فتحذف الياء، وهذا يؤكد لنا أهمية الصوائت، في المحافظة على المعنى الكمي والحكمي وفق آليات السياق.

ولعلّ أهم ما يلحظ في نصوص الشراح الآتي:

1- إنّ موجب إبدال الصائت الطويل الياء أو الواو أو كسرة العين فتحة، هو الخفة.

2- إنّ ما جاء على زنّة فَعِيْلة بحذف حرف اللين منه صار ثلاثياً، وهذا يؤدي إلى الاستثقال إذا كانت معه الكسرة والتاء، فحملت على الثلاثي فأبدلت الكسرة فتحة وحذفت التاء، كما في حنِيفة، حنَفيّ.

3- عوّل الشراح على أنّ باب التغيير في النسب قائم على حذف الواو والياء، فمثلاً حذف الواو والتاء في شنوءة يؤدي إلى فتح عينها وذلك؛ لاستثقال الخروج من الضمة إلى الكسرة، ولأنهّ حذف المدّة في فعولة يكون حملاً على فعيلة ففتح العين فيها يكون أيضاً حملاً عليها.

4- ذهب بعضهم إلى أنّ في إبدال الكسرة والضمة في فَعِيْلة وفَعُوْلة، يكون قائماً على أنها بعد حذف الياء والتاء تصير بصورة نَمِرَ، وهذا في فعلية نحو حَنِفَ.

([1]) الكافية في شرح الشافية: 314/2.

([2]) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): 407/1-408.

([3]) نفسه: 410/1.

5- اشترطوا صحة العين في فعولة وفعلية، وذلك لأنه لو كانت العين منها حرف علّة لا نحذف حرف اللّين منهما كما في طويلي، لأن حذف الصائت فيهما يؤدي إلى القلب – أي قلب العين ألفاً – وهذا يؤدي إلى زيادة في التغيير وبذلك يصبح خللاً في البنية وتبتعد عن أصلها.

6- ذكروا أنّ الإبقاء على الصائت الطويل في مضعف العين جاء من منطلق أنّ العربية قد استفادت من الحركة الطويلة باستعمالها حواجز تفصل بين الأمثال، وما حدث في النسب إلى فعِل وفعيلة المضعف، هو التفادي لتجاوز الصوامت[1].

7- أنّ حذف الصائت الطويل في ما جاء على زنة (فُعيلة) فوفقاً لقاعدة النسب اتفقوا على حذف التاء وبقاء فتحة العين كما في جُهينة يقال جُهَنيّ، فعند النسب، اجتمعت ثلاث ياءات وكسرة والعربية تكره توالي الأصوات المتقاربة المخرج؛ وذلك لثقل أدائهما – أي الياءات – متواليتين، فكرهوا توالي الياءات، فالياء وإن كانت أخف من الواو إلا أنّ مجرد التوالي مكروه[2]، وذلك لأنهم ((يستثقلون التضعيف غاية الاستثقال، إذ على اللسان كلفة شديدة في الرجوع إلى المخرج بعد انتقاله عنه))[3]، فالأصل في النسب: حَنِيْفِيٌّ ح ـَـ / ن ـِـ ي / ف ـِـ ي/ـُـ

(ـِـ ي) تكرر لمزدوج الهابط (مرتين)، فتوالي خمس أمثال لا تخرج عن الكسرة والياء وهذا يمثل غاية الثقل فيتخلص من ذلك بحذف الياء المشددة الأولى، فقيل ((يحذف أيضاً كل ياء مشددة مزيدة في الآخر... فتقول في المنسوب إلى بصريٌّ ورومميٌّ،... كراهة لاجتماعهما))[4]، فجاء كل ذلك من باب الخفة والتيسير بحذف الياء الأولى.

8- القول بالقياس، وهو حذف الحركة الطويلة في فعلية وفعولة، نجد شديد وصيرورة، ولكن العربية تنكبت هذه الطريقة في النسب لكي لا يلتقي مثلان، فكان طول الحركة بمنزلة الفاصل بينهما.

والسؤال هنا كيف أثرت الصوائت في تقصير الكسرة الطويلة أو المدّة وأثرت في هذه البنى؟ نقول إنّ الدرس الصوتي الحديث كفيل بالإجابة عن هذا التساؤل ونجد أنّ المحدثين قد عولوا على أنّ في تتابع الحركات ما يؤدي إلى مخالفة صوتية ينتج عنها الاستبدال بين الكسر والفتح، فنلاحظ أنّ الصائت الطويل حل محله صائت قصير بالاختزال.

([1]) للاطلاع اكثر ينظر: أثر القوانين الصوتية في بنية الكلمة العربية، 372.

([2]) ينظر: الكراهة اللغوية عند الرضي: 196.

([3]) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): 163/3.

([4]) نفسه: 194/1.

فيرى فوزي الشايب، من خلال استعراضه لصور المخالفة بين الحركات، أنّ النسب في بناء فعيلة نحو صحيفة ومدينة هو صَحَفِيّ ومَدَنِيّ، تتابعت فيه الكسرات مع الياء المشددة لذلك خولفت باستبدال الفتحة بالكسرة، وإنّ بناء فعيلاً وفُعيلاً قريبان من البناء الثلاثي لذلك؛ سيتولى الكسر مع الياء على أكثر حروفها لو قلت فَعْيِلِي وفُعَيْلي، وعليه اتخذت المخالفة في النسبة إلى فَعيلة[1]، إذ قال: ((والمخالفة بين الحركات تبرز بكل وضوح من خلال النسبة إلى بناء (فعيلة) نحو صحيفة ومدينة نقول صحفي ومدني، والأصل صحيفي ومديني تتابعت الكسرات مع الياء المشددة فخولف بينهما باستبدال الفتحة بالكسرة...)) [2] فالكسرة الطويلة حلت مكانها فتحة طويلة ثم اختزلت الفتحة الطويلة فانتهى الامر إلى فَعَليّ[3].

عوّل عبد الفتاح الحموز على خاصية أمن اللبس، فعنده، حذف حرف من الكلمة ليتحقق أمن اللبس، ويبدو ذلك بيناً في النسب إلى مذهب أبي حنيفة: حنفي، والنسب إلى مدينة الرسول مدني قال: ((ومن ذلك حذف حرف من الكلمة ليتحقق أمن اللبس، ويبدو ذلك بيناً في النسب إلى مذهب ابي حنيفة: حَنَفِي، أما النسب إلى بني حنيفة فحنيفي، وكذلك النسب إلى مدينة الرسول: مَدَني، أما إلى مدينة المنصور فمديني))[4].

وذهب غالب المطلبي إلى أنّ مثل هذه النسبة تعود إلى لهجة طيّيء التي تقلب الياء ألفاً[5]، على حين أنّ رمضان عبد التواب أرجع ذلك إلى أنها محمولة على أصل المعنى[6]، وعوّل هنري فليش على أنّ اختزال الضمة في (فَعُوْلَة)، بحيث تصبح ضمة قصيرة ثم تتحول إلى فتحة كنوع من المماثلة لحركة فاء الكلمة فقال: ((ويبدو أنّ الذي حملهم على إطالة الصوت الثاني إنما هو رغبتهم في إخفاء التكرار الأول) وهو غير مرغوب فيه، فقد كان العرب يشعرون أنّ الصوت الطويل هو خير فاصل بين الأصوات المتماثلة))[7].

([1]) ينظر: أثر القوانين الصوتية، 387-388.

([2]) أثر القوانين الصوتية: 387-388.

([3]) ينظر: التحولات الصوتية بنية الاسماء عند تصريفها: 169.

([4]) مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها: (عبد الفتاح الحموز): 51.

([5]) ينظر: في الاصوات اللغوية (غالب المطلبي): 200.

([6]) بحوث ومقالات في اللغة: 231.

([7]) العربية الفصحى (هنري فليش): 104.

وبما أنّ ما ذكر جاء في أثر الصائت في النسب الذي ثالثه مدّة فأشبه القدماء أنّ التحولات في كل من فَعيلة وفعولة هي مثل ما جاء على وزن فَعيل وفُعيْل، فيمكن أنّ نجترح توصيفاً لهذا التحول قوامه يعتمد على ما جاء عند الرضي عندما قال: ((اعلم أنّ سبب هذا التغيير – أي حذف الياء – قريب من سبب الأول، وذلك أنّ فعيلاً وفُعيلاً، قريباً من البناء الثلاثي، وسيتولى الكسر مع الياء على أكثر حروفها لو قلت فَعِيليٌ، وفُعَيْلِيٌّ، وهو في الثاني أقل))[1]، فمن هذا المنطلق نلحظ ما يلي:

1- الهروب من توالي خمسة أصوات متماثلة بالنظر إلى صورة الأصل: حَنِيْفة + يّ:

ح ـَـ / ن ـِـ ي / ف ـِـ ي / ي ـُـ

2- توافر في البنية المزدوج الهابط (ـِـ ي) وهو يمثل كراهة متتابعة في هذه البنية، فالمزدوج الهابط (ـِـ ي). قد تكرر مرتين في البنية فكان الاجراء على ضربين: الأول: حذف الجزء الأضعف من المزدوج الهابط (ـِـ ي)، وذلك لأن ((... الحركة المركبة بعلة واحدة تقوم بوظيفة فونيم فإن هذا النوع غير موجود في العربية))[2]، وذلك لأن وجود مزدوج حقيقي قائم على تتابع صائتين في مقطع واحد، ويؤديان وظيفة وحدة صوتية واحدة هو مما تفتقده العربية[3].

الآخر: ح ـِـ / ن ـِـ ي / ف ـِـ ي / ي ـُـ

فصارت ح ـَـ / ن ـِـ / ف ـِـ ي / ي ـُـ ، تبدل الكسرة فتحة لأنها اخف الحركات، نلحظ هنا جاء التخفيف لأجل حصول الثقل المفرط، فمثل هذا الاجراء يعني عند المتقدمين هو رجوع البنية إلى أصلها بعد حذف الياء الزائدة.

3- أوضح حجم هذه الكراهة من خلال الصورة المقطعية

ح ـَـ / ن ـَـ / ف ـِـ ي / ي ـُـ

فنلحظ أنّ الإجراءات الصوتية حدثت في المقطع الثاني من البنية؛ لأن الياء المشددة دالة على معنى فلا يمكن المساس بها، وما قبلها كسرة، وجوبية فلم يبق إلا المقطع الذي قبله.

4- هروب العربية من توالي الأمثال إلى المخالفة، فأختارت الحركة الخفيفة (الفتحة) فصارت

ح ـَـ / ن ـَـ / ف ـِـ ي / ي ـُـ

([1]) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): 217/1.

([2]) دراسة الصوت اللغوي: 353.

([3]) ينظر: الكراهة اللغوية عند الرضي: 96.

3- أثر الصائت في النسب إلى المقصور:-

ذكر المبرد قائلاً: ((اعلم أنّ ما كان من ذلك على فعل فإن الألف مبدلة من يائه أو واوه وذلك قولك: رحا وقفا وعصا: أعلم أنّ النسب اليه ما كان من الياء كالنسب إلى ما كان من الواو وذلك أنك تقلب هذه الألف واواً من أي البابين كانت تقول في قفا قفوي ... وكذلك حصى، ورحى تقول حصوى، ورحوى وإنما قلبت الألف المنقلبة من الياء واواً؛ لكراهيتك اجتماع الياءات والكسرات، فصار النسب إلى المقصور الذي على ثلاثة أحرف واحداً ...))[1] عند النسب إلى الاسم المختوم بالألف، تحدث تغيرات على بنية الاسم، ولكن هذه التغيرات تعتمد على طبيعة الالف، إذا وقعت ثالثة، قلبت واواً مطلقاً، نحو (فتى – فتوي)، (ورحى – رحوي).... الخ[2].

وإذا كانت رابعة فإنها تحذف بشرط أنّ يكون الحرف الثاني متحركاً من الاسم، واكثر ما يرد في الرباعي الذي رابعه ألف للتأنيث أو للإلحاق أو منقلبة عن أصل نقول في النسبة اليهما، جمزيّ وكنديّ[3].

قال ابن جني: ((فإن كان الثلاثي مقصوراً أبدلت من ألفه لوقوع ياء الإضافة بعدها تقول في الإضافة إلى قنا قنوي والى رحى رحويّ والى فتى فتويّ. فإن كان المقصور رباعياً وألفه بدل غير زائدة كان الوجه قلبها واواً تقول في مغزى مغزوي وفي مرمى مرموي ويجوز الحذف فيهما مغزيّ ومرميّ...))[4]، وقيل ايضاً: ((والأصلية فيها وجهان، وعلى رأي السيرافي ثلاثة أجودها القلب إلا أنّ الحذف في الملحقة أشبه منه في الأصلية. وإن كانت ثالثة قلبت واواً مطلقاً كقولك في فتى وعصا: فتوي وعصوي. فإن قلت: لم يصرح في النظم بحكم الألف الثالثة فمن أين يؤخذ؟ قلت: لما بين ما حذف، علم أنّ ما عداه لا يحذف بل يقلب))[5]، والسبب في علّة القلب ((إن كانت ثالثة – الألف الطويلة – قلبت واواً مطلقاً، فتقول في فتى وعصا: فتوي وعصوي، وانما قلبت واواً في فتى، وإن كان أصله الياء لئلا تجتمع الكسرة والياءات))[6]، وعلل بعضهم أنّ علّة القلب وإن كانت الألف أصلها الياء، فلئلا تجتمع

([1]) المقتضب: 136/3.

([2]) ينظر: النحو الوافي: 719/4.

([3]) ينظر: شذا العرف في فن الصرف: 121.

([4]) اللمع: 205/1.

([5]) توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك: 1447/3.

([6]) نفسه: 1448/3.

الكسرة والياءات وأما في (عصا) فرجوع إلى أصلها، فلأنا لمّا أردنا النسب اليهما فتحنا عينهما فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الألف واواً كما قلبت ألف فتى حكماً وتعليلاً[1].

وعلل ابن يعيش ذلك قائلاً: ((ألا ترى أنك تقول في النسب إلى ((فتى)) و ((رحى)): ((فَتَويٌّ)) و ((رَحَويّ)) فقلبت الألف واواً، وإن كان أصلها الياء فراراً من اجتماع الياءات. فإذا قدروا على الواو، فقد حصل غرضهم على المخالفة، فلم يغيروا اللفظ))[2]، وزاد أيضاً: ((فما كان على ثلاثة أحرف، والثالث منها الف، فلا تكون إلا منقلبة كالألف في ((عصا))، و ((رحى))،... فإن الألف في هذه الأسماء كلها بدل من لام الكلمة، فالألف في (عصا)... بدل من الواو، لقولك عصوان... وفي ((رحى)) و ((حصى)) بدل من ياء لقولك ((رحيان)) و ((حصيان))... فإذا نسبت إلى شيء من ذلك. كان كلّه بالواو سواء كانت النسبة من الواو أو من الياء. تقول في (عصا)...: (عصوي)،... وفي (رحى)، و (فتى): (رحوي)، و (فتوي) وذلك لأنك أدخلت ياء النسبة، ولا يكون ما قبلها إلا مكسوراً، والالف لا تكون إلا ساكنة، فاحتاجوا إلى حرف يُكسر، فقلبوها واواً، وكرهوا الياء ذوات الياء؛ لأنهم لو قلبوها ياءً؛ لقالوا: (رَحِيٌّ) و (فيتيّ)، فكانت تجتمع ثلاث ياءات وكسرة في الياء الأولى، وذلك مما يستثقل؛ لأن قرب من (أمييٌّ) ولم يحذفوا الالف؛ لأن المنسوب إليه أقل الأسماء حروفاً))[3]، فيتضح مما سبق الاتي:

1- إنه عوّل على كراهة توالي الياءات، وذلك لثقل أدائها إذا كانت متتالية، فالعرب كرهوا توالي الياءات؛ وذلك لأنهم ((يستثقلون التضعيف غاية الاستثقال، إذ على اللسان كلفة شديدة في الرجوع إلى المخرج بعد انتقاله عنه))[4].

2- إنه عوّل على المخالفة الصوتية في رد الألف إلى أصلها الواوي أو اليائي، وهذا يعني أنه بفعل قانون المخالفة قد حدث تعويض قائم على الانزلاق اليائي بالانزلاق الواوي، فالتعويض صوتي فنتيجة للكراهة في توالي الياءات، وآخر تعويض نتيجة للمخالفة، وما يعضد هذا الكلام هو قول من سبقه ((وكان قلب الألف واواً أولى من قبلها ياء لأنها لو قلبت ياءً لأدى ذلك إلى اجتماع الأمثال ألا ترى لو

([1]) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 592/2.

([2]) شرح المفصل (ابن يعيش): 449/3.

([3]) نفسه: 450/3.

([4]) شافية ابن الحاجب (الرضي): 115/3.

أنك قلت رحييّ وعَصَييّ لأدى ذلك لاجتماع ثلاث ياءات وذلك مستثقل فعدلوا عن الياء إلى الواو لأنها أبعد عن اجتماع الأمثال))[1].

وهذا يدل على أنّ الصائت القصير قد رد الحرف إلى أصله لأن الأصل في عصا وفتى هو عصو وفتيً وعند إضافة ياء النسب وتحريك الألف فإن ذلك يؤدي إلى ردّها إلى أصلها[2].

ومنهم من ذهب إلى أنّ سبب قلب الصائت الطويل واواً هو أنّ الألف ساكنة، وهي لا تتحرك، فإذا كانت لحالها دون دخول أي مؤثر عليها فعند النسب إليها يكون بياء النسب المشددة صارت متحركة وبما أنَّها تحركت قد ردت إلى أصلها وهو الياء[3].

ولله دُر الرضي حين قال: ((وإن كانت الألف ثالثة قلبت واواً مطلقاً، وانما لم تحذف الألف للساكنين كما تحذف في الفتى الظريف، لأنها لو حذفت وجب بقاء ما قبل الألف على فتحته دلالة على الألف المحذوفة، لأن ما حذف لعلة لا نسيا تبقى حركة ما قبل المحذوف فيه على حالها كما في قاضٍ وعصًا فكنت تقول في النسبة إلى عصاً وفتاً: عَصَيٌّ وفَتَيٌّ بالفتح، إذ لو كسر ما قبل الياء لالتبس بالمحذوف لامه نسيا كيَدِيٍّ، ودَمِيٌّ فكان إذن ينخرم أصلهم الممهد، وهو أنّ ما قيل ياء النسبة لا يكون إلا مكسوراً في اللفظ ليناسبها، بخلاف ما قبل ياء الإضافة))[4].

وأسهب ركن الدين قائلاً: ((أما قلب الالف؛ فلوجوب كسرة ما قبل ياء النسبة وامتناع قبول الألف الحركة وامتناع حذفها؛ لعدم الثقل في الاسم.. مع كونها بدلاً من الأصلي،... وأما قلبها واواً؛ فلأنها أنّ كانت منقلبة عن واو كان انقلابها إلى الواو أولى لرجوعها إلى الأصل نحو: ((عَصَوِيّ)) في ((عصى)) في الثلاثي... وإن كانت منقلبة عن ياء كان انقلابها إلى الواو أيضاً أولى؛ لئلا يجتمع ثلاث ياءات نحو ((رَحوِيّ)): في (رَحى) في الثلاثي، ومرموي في الرباعي والف الرّحى والمرَمى مقلوبة عن ياء يدل عليه الرَّحيان والرّمي))[5].

ومن ينعم النظر في نصي الرّضي وركن الدين يجد الآتي:

1- فالرضي عوّل على وجوب القلب، ورد الألف إلى أصلها الواوي، وذلك لأجل المحافظة على بنية الصيغة الثلاثية، فأكدّ على إبقاء الصائت الطويل الألف لأجل المحافظة على الصيغة الثلاثية والتي

([1]) المقتضب: 136/3، وينظر: أسرار العربية: (الانباري): 222.

([2]) ينظر: المخصص (لابن سيدة): 102/15.

([3]) ينظر: شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ الطاهر بن احمد: 197/1.

([4]) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): 228/1.

([5]) شرح شافية ابن الحاجب (لركن الدين): 386/1-387.

تتحول نتيجة لالتقاء الحركات إلى الانزلاق اليائي، ولأمن اللبس مع ياء المتكلم والمحافظة على صيغة وبنية الكلمة ووزنها، وأنّه اظهر أهمية الأصل، ولكي لا تحصل مخالفة.

2- وأمّا ركن الدين فقد عوّل على الكراهة في توالي ثلاث ياءات، فالأصل في عصا – عصو، والرحىّ – رحي فقلب الألف واو، هو للتخلص من اجتماع الأمثال، وهذا مستثقل، لذلك كان عنده الردّ إلى الأصل أولى، للتخلص من الثقل، وأنّه عاملها معاملة التثنية في ردها إلى أصلها الواوي أو اليائي، واعتقد أنه قصد ما جرى صوتياً في النسب هو نفسه الذي حدث مع التثنية، والابدال جرى لأجل المخالفة، فكرهوا توالي الياءات، فصارت الياء الأولى على الأصل.

وأما الخضر اليزدي فيرجع ذلك إلى أمور عدة منها[1]:

1- يجب قلب الألف واواً في الثلاثي، لأنها أنّ كانت بدلاً عن واو فظاهر، لأنه رجوع إلى الأصل كقولك في عصا: عَصَوِيٌّ.

2- وان كانت منقلبة عن ياء فوجوب قلبها واواً أيضاً؛ لأنه لما اضطر إلى تحريكها وذلك لاستدعاء النسبة فحرك ما قبلها ولم يكن سبيل لذلك – وهذا يظهر أثر الصائت الطويل على بنية النسب وتحوله فوجب القلب.

3- وإذا كانت الياء أصلية، فهذا يؤدي إلى اجتماع الياءات؛ فيلزم بذلك أنّ تعامل رَحيٌّ على نهج أميٍّ وهذا على غير القياس، لذلك قلبت إلى واو لئلا تجتمع الياءات فنقول (رَحَوِي)، فقال: ((الكلمة لا تخلو من أنّ يكون آخرها ألفاً أولا، ... ولا، والأول: إما أنّ تكون ثلاثية أولاً، فالأول يجب أنّ تقلب ألفه واواً؛ لأنها أنّ كانت بدلاً عن واو فظاهر ...، ولو قلبت ما هي الأصل؛ أعني الياء؛ لاجتمعت الياءات؛ إذ يلزم أنّ يقال (حييٌّ على نهج أمَييٍّ)) [2].

وأيد الساكناني الرضي فيما ذهب اليه قال: ((فالألف... فإن كانت ثالثة تقلب واواً سواء كانت منقلبة عن واو، أو ياء كالعَصوي والرَّحوي،...، فإن قلت: لا وجه لقلب الالف؛ وإلا لزم منه ترك التقاء الساكنين القياسي؛ إذ الأول حرف مد، والثاني مدغم. قلت: أنّ ياء النسبة في حكم الانفصال...))[3]، يعني أنّ معاملة ياء النسبة معاملة ياء الإضافة في الحكم الاعرابي كما أنها تُعدُّ جزءاً من الكلمة؛ لأنّه

([1]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الخضر اليزدي): 1/368-369.

([2]) نفسه: 368-369.

([3]) الكافية في شرح الشافية (الساكناني): 2/326-327.

قال: ((أن الياء المشددة جزء من الكلمة...))[1]، وهذا يعني أنّ الياء المشددة في الأصل هي ياء ذات دلالة إضافية على البنية فهي ليست جزءاً منها، وهي ياء المتكلم المضافة إلى الاسم وأنها شددت لئلا تلتبس بياء المتكلم، وأن النسب هو إضافة شيء، كما هو الحال في الإضافة، إلا أنه أبلغ منها، فشددوا الياء، ومنها أيضاً: أنّ الياء الواحدة لا تحتمل حركة الاعراب من الكسر أو الضم إذا كسر ما قبلها؛ للثقل كما في القاضي، وأنها إذا نونت أو وليها ساكن، تكون عرضة للحذف؛ لذلك حصنوها بالتضعيف، ليقع الاعراب على الثانية، فلا يستثقل الضم، أو الكسر عليها، وأما تحريك ما قبلها بالكسر فسوغوه، بأن الياء الأولى مدّة وقد كسر ما قبلها؛ لتخف الكلمة؛ لأنها من جنسها ولم يفتح خشية الالتباس بالمثنى، ولم يُضم؛ لأنه لو ضم لوجب قلب الضم، كسراً لتسلم الياء، وأيضاً قيل: كسر ما قبلها تشبيهاً لها بياء الإضافة؛ لأن ما قبلها مكسوراً[2]، وهذا التفسير ورد عند الرضي والساكناني، وأجاب الجاربردي على عدم حذف الألف وقلب ما قبل ياء النسب واواً، فيقول: ((وأما عدم الحذف فلئلا يلزم الاجحاف وقيل إنه حينئذٍ وجب بقاء الفتحة، لأن حرف العلّة حذف لعلّة وتبقى حركة ما قبلها على حالها وحينئذ يلزم مخالفة الأصل المقرر من كسر ما قبل ياء النسبة ويرد عليه أنّ هذا موجود في حذف الرابعة والخامسة أيضاً وأما القلب فلئلا يلزم المخالفة للأصل المفرد عندهم من كسر ما قبل ياء النسبة أما قلبها حرف علّة دون همزة مثلاً فلأن حرف العلّة بعضها أنسب إلى بعض وامّا قلبها واواً دون ياء فلئلا تجتمع الكسرة والياءات))[3].

وللفرار من هذه الكراهة، سلك الشراح السبيل للتخلص منها، اقترن بقلب الصوتين المتماثلين إلى صوت آخر، أو إيجاد فاصل بينهما يخفف من ثقل اجتماعهما، ومنهم الرضي الذي أكدّ أنّ حذف الياء على صفة الإعلال أو أنّ يكون الحذف منوياً يؤدي إلى تعامل هذه معاملة قاضٍ، في أنّ الحرف المحذوف يبقى محذوفاً في حالة الرفع والجر، ويعود في حالة النصب، وهذا ما ذهب اليه ابن الناظم بقوله: ((فإن اجتمع في الطرف ثلاث ياءات حذفت الأخيرة من غير باب أحوى نسياً بإجماع))[4].

ويترجح عندي أنّ التوصيف المذكور قوامه:

([1]) الكافية في شرح الشافية (الساكناني): 299/2.

([2]) ينظر: الكراهة اللغوية عند الرضي الاستراباذي (اطروحة): 208-209.

([3]) شروح الشافية ابن الحاجب (الجاربردي): 423/1-424.

([4]) بغية الطالب: 52.

1- أنّ اجتماع المثلين مكروه، وهذه الكراهة مرتبطة بتكرر صوت صامت ثلاث مرات مع صوت قصير يفصل بينهما.

2- أنّ مثل هذا النوع يؤدي إلى الثقل على ألسنتهم لذلك وجدوا في المخالفة الخفة عليهم، لأنّهُ العربي يستثقل التضعيف غاية الاستثقال قال الرضي: ((الطبع لا ينفر من توالي المختلفات وإن كانت كلها مكروهة، كما ينفر من توالي المتماثلات المكروهة، إذ مجرد التوالي مكروه، حتى في غير المكروهات))[1].

3- أنّ تأثير الصائت عندهم أدى إلى تعديل عكسي يعتمد المخالفة بين الصوائت والصوامت.

وانماز التوصيف الحديث بإدخالهم الإنشطار، وهذه ظاهرة عرفت عندهم بأنها حالة ((يتحول فيها الصائت الطويل إلى صائت قصير ونصف صائت...))[2]، ومنهم د. صباح عطوي قال: ((ومقطعية ياء النسب هي: / ـــ ي ي /

فعند اتصالها بالثلاثي المقصور انشطرت الألف إلى فتحة وواو من باب المغايرة والتيسير؛ لأن قلبها ياء يؤدي إلى توالي الأمثال وهو أمر تكرهه العربية، فنقول، في عصا عصوي، أي:

ع ـَ / ص ـَّ + ـِ ي ي / ⟵ / ع ـَ / ص ـَ / و ـِي ي /))[3]

و ـَ

ويبدو لي أنّ الصائت الطويل / ص ـَّ / عنده تعرض إلى الانشطار إلى مزدوج هابط أي / ـَـو/ فيصبح الجزء الثاني منه عرضة للإبدال لما اكتنفه من الضعف، أي سيصبح ساكناً وما يليه متحركاً فيؤدي إلى تحقيق مناخ صوتي يلائم طبيعة التحول، إذ يتأثر الصائت الطويل ويضعف فيسبقه صائت قصير، فأصبح عندنا صائت قصير / ـِـ/ ونصف صائت/ و / وذلك تخلصاً من توالي الامثال، كما أنه قد عوّل على المغايرة والتيسير، وذلك لأن ((التضعيف يثقل على السنتهم، وأن اختلاف الحروف أخف عليهم من أنّ يكون من موضع واحد... لأنّه يثقل عليهم أنّ يستعملوا ألسنتهم من موضعٍ واحد، ثم يعود له))[4].

([1]) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): 215/2.

([2]) أبحاث في اصوات العربية، د. حسام النعيمي: 8.

([3]) التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي: 202.

([4]) كتاب سيبويه: 2417/4.

وقد أدخل إبراهيم أنيس هذا النوع ضمن المثلين المتجاورين بصوت آخر ضمن ظاهرة المخالفة الصوتية إذ ((إنّ الكلمة قد تشتمل على صوتين متماثلين كل المماثلة، فيقلب أحدهما إلى صوت آخر لتتم المخالفة الصوتية بين المثلين))[1]، ولعل ما جاء به أحمد مختار عمر هو الأقرب في إيضاح أثر الصوائت لمثل هذه الظاهرة من توالي الأمثال قال: ((هي تعديل الصوت الموجود في سلسلة الكلام بتأثر صوت مجاور، لكنه تعديل عكسي يؤدي إلى زيادة مدى الخلاف بين الصوتين))[2].

4- أثر الصائت في النسب إلى الاسم المنقوص:

إنّ ما يحدث في الاسم المنقوص عند النسب اليه هو وجود حركتين متتاليتين دون وجود فاصل صوتي يفصل بينهما فيحدث تكرار يتمثل بالصائت الطويل الياء والصائت القصير الكسرة، وهي لازمة لياء النسب، وقبل أنّ ننتقل إلى نصوص شراح الشافية لابد من الوقوف أولاً على تقسيمات القدماء ففي هذه الحالة تأثير الصوائت هذا عند النسب يأخذ عدة احكام تكون على النحو الاتي:

أولاً: إذا كانت ياء الاسم المنقوص ثالثة.

يرى القدماء أنه إذا أريد النسب للاسم الذي ثالثه ياء فإنها تقلب واواً؛ وذلك بحذف الزائد منها مع مراعاة فتح ما قبلها فقال سيبويه: ((باب الإضافة من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات لا ماتهن، وما كان اللفظ بمنزلتهما وذلك قولك في – غنيّ، غنويٌ وفي قصيّ: قصويٌ ... وذلك أنهم كرهوا أنّ توالى في الاسم أربع ياءات فحذفوا الياء الزائدة ...، حيث استثقلوا هذه الياءات، فأبدلوا الواو من الياء التي تكون منقوصة..."[3] .

وذهب المبّرد إلى الكراهة اجتماع الياءات والكسرات ((وفي النسب إلى الشجي: شجوي؛ فإنما فعلت ذلك كراهية لاجتماع الياءات والكسرات وأنت في غير المعتل كنت تفعل ذلك كراهية لتوالي الكسرتين واليائين فهذا ها هنا أوجب))[4]

أما ابن السراج فعوّل على كراهة توالي ثلاث ياءات قال: ((واجتماع ثلاث ياءات مرفوض أيضاً إذا سكنت الأولى. فأما إذا سكن ما قبل الياء الأولى وهُنّ ثلاث ياءات فإن ذلك في الكلام كثير: نحو "ظَبْيني"... وإذا كانت ثلاث ياءات فكانت الأولى منهن مكسورة وما قبل الأولى متحرك. فإن ذلك

([1]) الأصوات اللغوية: 194.

([2]) دراسة الصوت اللغوي (أحمد مختار عمر): 384.

([3]) كتاب سيبويه: 3/ 344.

([4]) المقتضب: 136/3.

مرفوض تقلب الأولى منهن واواً نحو "شجوي" فإن كانت الوسطى متحركة والأولى متحركة وما قبلها ساكن فإن ذلك متروك في كلامهم))[1]، ثم ذكر في موضع آخر، مؤكداً وجوب القلب في الاسم الذي ثالثه ياء، فتقلب واواً ويفتح ما قبلها، فيقال عَمويٌّ وشَجويٌّ في النسب إلى (عمّ) و (شجّ)، فقلبت الكسرة فتحة فصارت الياء لاجل الفتحة ألفاً ثم قلبت واواً لأنها أصبحت بذلك اسماً مقصوراً[2].

وعلل ابن يعيش مجيء الفتح في الاسم المنقوص حملاً على الاسم الثلاثي مكسور العين فقال: " فإنك تبدل من الكسرة فتحة لما فعلت في نمر وشقرة لثقل توالي الكسرات مع ياء الاضافة، ثم نقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فيسير في حكم التقدير عما وشجا ثم تقلب الألف واواً لقولك عَمَويّ وشَجَويّ كما فعلت في عصا ورحي فقلت عَصَويّ ورَجَويّ"[3].

ثانياً: إذا كانت ياء الاسم المنقوص رابعة:

يرى الصرفيون أنّ الحذف هو الأوجه[4]، فبعد إلحاق هذه الصيغة بياء النسب تجتمع كسرتان لذلك نضطر من أجل حلّ هذا المشكل نعمد إلى المخالفة بين هذه الحركات من خلال الكسرة الأولى من الكسرة الطويلة نحو قاضي–قاضِيّ.

وجواز الحذف قائم على حذف الكسرة مباشرة ومن ثم إضافة ياء النسب للصيغة مباشرة، فالحذف هنا يكون دون زيادة الواو لأن فيه ميلاً نحو السهولة والتيسير، وذلك باختصار المقاطع، لأن زيادة الواو تؤدي إلى زيادة عدد المقاطع وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة الجهد العضلي في نطق الصيغة نحو: قاضي تحول إلى قاضوي[5].

وذكر ابن السراج أنّ علة الحذف عندهم قائمة على حذفهم للياء الزائدة وإبدال اللام واواً، وذلك استثقالاً لتوالي الياءات، ففي غنيّ غنوي، وقصيّ قصويّ[6].

واتكأ أبو علي الفارسي على ما ذكر: ((ومن قال: قاضويٌّ قال مرمويّ، وذلك أنك لما قلت: قاضويّ أبدلت من ياء قاضٍ ألفاً، ولذلك انفتح ما قبلها، فكما أبدلت من هذه الياء التي هي لام في قاضي ألفاً،

([1]) الأصول في النحو: 3/ 365، وينظر: سلم اللسان في الصرف والنحو والبيان، (جرجي شاهين): 126.

([2]) ينظر: نفسه: 65/3، وينظر: النسبة في العربية بين الاشتراط النحوي والتداول اللغوي، (حفيظة حسنين)، رسالة ماجستير: 34 .

([3]) شرح المفصل (ابن يعيش): 151/5.

([4]) ينظر: الاصول في النحو (ابن السراج): 66.

([5]) ينظر: التحولات الصوتية في بنية الاسماء عند تصريفها: 156.

([6]) ينظر: الاصول في النحو (ابن السراج): 73/3.

كذلك تبدل منها ألفاً في مفعول، فإذا أبدلت منها وجب أنّ ينفتح ما قبل الألف وما قبل الألف التي نبدلها من الياء واو مفعول، وواو مفعول لا تتحرك، فلما كان يلزم تحريك شيء لا يتحرك حذف، كما حذفوا اللام الاولى))[1].

أما الزمخشري فعوّل على الحذف والقلب في النسبة إلى المنتهي بياء ما قبلها مكسور قائلاً: ((والياء المكسورة ما قبلها لا تخلوا من أنّ تكون ثالثة أو رابعة أو خامسة فصاعداً... وفي الرابعة وجهان: الحذف هو أحسنهما، والقلب كقولك قاضي وحاني وقاضوي وحانوي...)) [2].

بيدّ أنّ ابن يعيش عوّل على حذف الياء عند إضافتها لكراهة اجتماع أربع ياءات قال: ((فتقول في النسب إلى "قَصَيّ"، "قصَويّ" ، كان "فَعَلاً" ، بحذف الياء للنسب كراهة اجتماع أربع ياءات على ما تقدم، ثم قلبت اللام ألفاً، فصار "قصىً" مقصوراً لـ "هُدًى"... فقلبت ألفه واواً في النسب فقالوا: "قصَوىّ" كما قالوا: "هدويّ"..."[3]، وهذا يعني أنهم حذفوا الياء عند النسب للكراهة من اجتماع أربع ياءات، ثم قلبوا، أي لام الفعل صارت ألفاً على النحو الاتي:

قصيّ – إضافة الياء – قصيّيّ (حذف وقلب) – قصى – قلب الألف واواً في النسب فصارت قَصَوِيّ.

ومنهم من عول على حذف الياء الأولى، في المعتل اللام ثم تقلب الكسرة فتحة، وتقلب الياء الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وتقلب الألف واواً لكراهة اجتماع الياءات مع الكسرتين[4]، ومنهم من ذهب إلى شذوذ القلب في قاضوي وداعوي[5].

ثالثاً: إذا كانت ياء الاسم المنقوص خامسة أو اكثر:

ففي الخماسي من الاسم المنقوص عدة أوجه الاول: حذف اللام والابقاء على الياء المشددة عند النسبة، وهذا الوجه هو الأجود عند المبرد[6]؛ وذلك فراراً من اجتماع حذفين إذا تكررت الياءات.

والثاني: حذف الياء الاولى الساكنة مع حذف اللام فتقلب الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب واواً وتضاف ياء النسب فتصبح محويّ.

([1]) التعليقة على كتاب سيبويه: 168/3.

([2]) المفصل في صنعة الاعراب: 261/1.

([3]) شرح المفصل (لابن يعيش): 488/3.

([4]) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 597/2، وينظر: شذا العرف في فن الصرف: 109/1، وضياء السالك إلى أوضح المسالك: 4/ 264.

([5]) ينظر: المقرب: 419، وشرح الاشموني: 18/4.

([6]) ينظر: المقتضب: 148/1، وينظر: الاصول في النحو 365/3، شرح المفصل (ابن يعيش): 453/3.

والثالث: وجوب الحذف، عند اجتماع ثلاث ياءات يجب حذف الاخيرة لأنها خامسة، فعند النسب، تجتمع أربع ياءات فيحذفون الاولى من مُحيّ فيبقى مُحيّ، فتقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فيصير مُحيً، فنقول محويٌّ.

وبهذه العدّة من التقسيمات التي ذكرها القدماء، ننتقل إلى نصوص شراح الشافية، لنبين أثر الصوائت في تحولات النسب إلى المنقوص.

ذهب الرضي إلى القول في ما كانت الياء فيه ثالثة مكسوراً ما قبلها قائلاً: ((أعلم أنّ الياء الاخيرة في المنسوب اليه لا تخلو من أنّ تكون ... ثالثة وهي أما متحرك ما قبلها ولا تكون الحركة إلا كسرة فالعَمِي والشّجي، ...)) [1]، عوّل على الياء الثالثة المكسور ما قبلها، فإنها تقلب واواً؛ لاستثقال الياءات مع حركة ما قبل أولاها، وتجعل الكسرة فتحة، وإذا فتحوا العين المكسورة في الصحيح اللام فهو في معتلها أولى، لئلا تتوالى الياءات فيحصل الثقل[2], فيفهم منه أنّ الياء الواحدة لا تحتمل حركة الاعراب من الكسر أو الضم عند دخول ياء النسب وكسر ما قبلها فيحصل الثقل، وبما أنّ الياء الاولى هي مدة وكسر ما قبلها؛ فتكون من جنسها فتخف الكلمة، فعوّل على القلب، لتوالي ثلاث ياءات لذلك وجب التخلص منها بالقلب.

أما إذا كانت ياء المنقوص رابعة قال: ((وإذا كانت الحركات المكسور ما قبلها رابعة، فإن كان المنسوب اليه متحرك الثاني لَيتَقي مخفف (يتقي)، فلابدّ من حذف الياء، و ... أنّ كان حذف الثاني ساكناً عند الخليل وسيبويه كقاضيّ ويرميّ، لأن الألف المنقلبة والاصلية رابعة جاز حذفها مع خفتها...، فحق الياء مع ثقلها بنفسها وبالكسرة قبلها وجوب الحذف إذا اتصل بها ياء النسبة))[3]، وهذا يعني أنّ الرباعي بطبعه ثقيل فيحتاج إلى تخفيف أكثر من الثلاثي، ولتحقيق ذلك ذهب إلى وجوب الحذف، فالكسرة ما قبل الياء زادت من ثقل الرباعي لذلك أثرت في بنيته بدخول ياء النسب مما أوجب الحذف في الرباعي، وأنّ الحذف من دون زيادة الواو عنده هو الأرجح، لتحقيق السهولة والتيسير واختصار للمقاطع، وللتقليل من الثقل الحاصل عند زيادة الواو وهذا ما يؤدي إلى زيادة في الجهد العضلي.

وفي المنقوص الخماسي عوّل الرضي على الحذف، وذلك بحذف الصائت الطويل الياء، لأن اجتماع ثلاثة صوائت متتالية من دون فاصل يؤدي إلى الثقل فقال: ((... الياء الاخيرة في مُحِيّ خامسة

([1]) شرح شافيه ابن الحاجب (الرضي): 231/1.

([2]) ينظر: نفسه: 232/1.

([3]) شرح شافية ابن الحاجب: (الرضي): 232/1.

يجب حذفها، ... فيبقى مُحيّ بعد حذفها كقُصيً، أنّ خالف الياء فيعامل معاملته، كما قلنا في تحية وليس مُحيّ مثل مُهَيّيم لوجوب حذف الياء الخامسة فتلتقي الياءان المشددتان، ...)) [1]، فنلحظ أنه عوّل على وجوب الحذف فقط من دون قلبها واواً، فالياء الخامسة هي المحذوفة، فلو حذفنا الثالثة وقلبت الرابعة واواً على نحو من قال (محوي) لحدث إعلالين في الكلمة القلب والحذف، وهذا في الخماسي إجحاف.

على حين ذهب ركن الدين الاستراباذي إلى القلب ورد المحذوف ففي النسب إلى عَمٍ وشجٍ قال: ((وتقلب الياء التي وقعت في آخر الكلمة ثالثة وكان ما قبلها مكسوراً واواً، ويفتح ما قبلها نحو: عمٍ وشجٍ بالقول في المنسوب اليهما "عَمَوِيّ وشَجَوِيّ" برد الياء المحذوفة؛ لعدم موجب حذفها حينئذ، وما قبلها واو لئلا يجتمع ثلاث ياءات))[2]، فأراد بذلك أنّ ما قبل الواو يكون مفتوحاً لاستثقال الكسرتين واليائين، لذلك جاء صائت الفتحة قبل الواو للتخلص من الثقل الحاصل في الاسم المنسوب، وأن ما وقعت فيه الياء رابعة قال بالحذف ((وتحذف الياء التي وقعت في آخر الكلمة رابعة، وكان ما قبلها مكسوراً، على الأفصح، فيقال في قاض "قاضي" ... وانما قال "على الأفصح" لانه يجوز قلب الياء واواً وفتح ما قبلهما نحو "قاضَوِيّ"؛ إجراء لها مجرى الألف الثالثة... وانما يجب فتح الواو ههنا ولم يعتد بالسكون الذي قبل الضاد ... لانه مستثقل ههنا لأجل الإعلال ...)) [3]، وهنا نلحظ الخلاف بين الرضي وركن الدين في الرأي قوامه أنّ الرضي اعتمد الحذف دون القلب للتخفيف على حين عوّل ركن الدين على الحذف والقلب لتأثير صائت الكسر في الياء، فهذا يؤدي إلى القلب والحذف عنده كما عاملها معاملة الثلاثي، وذهب إلى إجرائين في الخماسي هما: الحذف والقلب أو الحذف فقط، وذلك لكراهة تجمع الياءات مع الكسرة[4].

واتكأ اليزدي على ما ذكره الرضي وركن الدين ولكنه تميز بدقة التحليل لأثر الصائت على الياء الاخيرة وقلبها، فالذي في آخره ياء أما أنّ يكون متحركاً ما قبلها أو ساكناً، فالمتحرك فتحة أو ضمة أو كسرة، فالفتحة فلانفتاح ما قبل الياء وتحركها هو موجب لقلبها ألفاً، وأما الضمة فلأنها لا تسبق الياء ولا الواو في الاسم[5]، وأما الكسرة التي تسبق الياء في الثلاثي فهي على ضربين[6]:

([1]) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): 233/1.

([2]) شرح شافيه ابن الحاجب (ركن الدين): 387/1.

([3]) نفسه: 388/1.

([4]) ينظر: نفسه: 389/1.

([5]) ينظر: شرح شافيه ابن الحاجب (الخضر اليزدي): 371/1.

([6]) ينظر: نفسه: 371/1.

الأول: وجوب قلب الياء واواً وفتح ما قبل المقلوب، نحو عمٍ وشجٍ فتكون عَمَوِيٌّ وشَجَوِيٌّ

والآخر: لولا القلب لزم ذلك اجتماع ثلاث ياءات فنقول عَمَيِيٌّ، وهذا استثقال بينّ، وأما الفتح فلأنه قد ثبت الحكم بمحذورية الكسر، وذلك لأن استثقال حرف العلة أبين وأوضح.

وقال في الرباعي من المنقوص: ((الأفصح فيه الحذف كقولك في القاضي: القاضيٌ، وقد جاء في الفصيح القلب كقولك: قاضَوِيٌّ... دليل الأفصح ياء وقعت رابعة لا حاجة اليها في الاضافة لطول الاسم فالمناسب حذفها، بخلاف الثالثة. دليل الفصيح حملها على الألف الرابعة،... وفُرق بأن الألف أوجه لكونها موقوفة على القلب فقط، وأما الياء فموقوفة على القلب وفتح ما قبلها ... والا لزم المحذور... وهو ها هنا أشذ لوجود حرف العلة"[1]، وهذا يعني أنّ الياء الموقوفة على القلب واجبة؛ وذلك لأنه لو لم يفتح لزم التقاء كسرتين أو اكثر قبل التقاء الياءين، وهذا يؤدي إلى توالي أربع كسرات أو أكثر، وهذا التوالي في حكم المحذور منه؛ لأنّه يؤدي إلى الاستثقال، أو ممكن أنّ نقول أنه باطل.

وأما الياء الخامسة فقد قال: ((أن لفظ مُحيّ اسم الفاعل حَييّ لـ يُحَييّ تَحيةً، وهو مشاكل للفظ أميَّة فيها الصورة، فبهذا الاعتبار أجروا فيه ما أجروا في أميَّة فقالوا: مُحويّ ومحَييٌّ، فقد رأيت أنهم حذفوا احدى الياءين اللتين إحداهما العين والأخرى المكررة بعد حذف الياء التي هي اللام فقلبوها واواً، وقد يتركونها على حالها ... وذلك لوجود الياء المشددة، ... فإنك لا سبيل لك إلى حذف شيء...، ...))[2]، وهذا يعني أنّ ترك الواو على حالها لا يستدعي الاستثقال، وذلك لأن الياءان لم تجتمع لذلك قلبت، أما في حال إبقاء الياء في المعتل اللام هو لقلة الثقل بسبب الفتحة التي سبقتها.

بيدّ أنّ الساكناني قسم مواقع الياء وأحكامها في المنقوص على النحو الآتي[3]:

1- القلب: تقلب الياء إذا كانت ثالثة مكسورة ما قبلها إلى واو وفتح ما قبل الآخر نحو عَمَوِيّ وشَجَوِيّ. وعلل عدم قلب الواو ألفاً لأن ياء النسبة تمنع الاعلال.

2- الحذف والقلب: إذا كانت الياء رابعة تحذف للتخفيف أو تقلب لسكون الحرف الثاني في قاضٍ، فتكون قاضيّ، وقاضِويّ.

3- الياء الخامسة جاز فيها وجهان:

الأول: حذف الياء المدغمة، مع قلب الياء الثانية واواً في مُحيّ، لكراهة اجتماع الياءات.

([1]) شرح شافيه ابن الحاجب (الخضر اليزدي): 372/1.

([2]) نفسه: 373/1.

([3]) الكافية في شرح الشافية (الساكناني): 329/1.

والآخر: بقاؤها على أصلها مشددة دون حذف، والحذف يقع علي الياء الثانية المتحركة.

ولخص الجاربردي ما ذكر بقوله: ((فالياء المتطرفة المخففة المكسور ما قبلها ... فإن كانت ثالثة كما في عم من عَمِيَ عليه الأمر إذا التبس، ورجل عَمِيٌّ القلب أي جاهل، ... قلبت في النسبة واواً كراهة اجتماع الياءات ويفتح ما قبلها...)) [1] ، وقال في الرابعة والخامسة ((وإن كانت رابعة فمنهم من يحذفها فيقول قاضي، وهو الأفصح كراهة لاجتماع الياءات والكسرتين لو لم تغير، ولو غيرت بأن قلبت واواً وانفتح ما قبله... إجراء لها مجرى الياء الثالثة لسكون ثانيه، ... وإن كانت خامسة... وإن كانت قبلها ياء مشددة كمحي، اسم فاعل من حي يحيي وأصله محيي أعلت الأخيرة إعلال قاضٍ، فإذا نسبت إليه حذفت الأخيرة، كما في مشتر قيصر محييي بأربع ياءات...فيجوز الوجهان– أي الحذف والقلب...))[2]، ويفهم منه أنه جوز أنّ نقول (مَحوِيّ) وذلك لمنع الجمع بين أربع ياءات فنحذف من الياءين الباقيين الأولى الساكنة فتبقى ياء واحدة وما قبلها مفتوح فتقلب ألفاً، ثم تقلب الألف واواً، وأيضاً جوز الجمع بين الياءات؛ وذلك لأجل الادغام وحذف الخامسة وترك المشددة على حالها.

ولبيان أثر الصائت في ما ذكر عند شراح الشافية يتبين لنا ما يأتي:

1– أنّ ما حصل في الثلاثي الياء، اجتماع كسرتين وهذا مرفوض في اللغة، لذلك عمدّ معظم الشراح إلى القلب، وإبدال الصائت الطويل (الياء) المكسور ما قبله إلى فتحة (صائت قصير)، للتخفيف، وهذا يدل أنّ الصائت الكسرة (الطويلة والقصيرة) وياء النسب تشكل ثقلاً لذلك تخلصوا منه بالقلب.

2– أما الرباعي فكان تأثير ياء النسب عند دخولها على الاسم إذ أدى اجتماع صائتين (قصيرين) ولاجل ذلك، عولج الأمر بالابدال بين الصائت القصير (الكسرة الأولى) وقلب الصائت الطويل إلى الواو كما حدث في قاضٍ – قاضويّ أو قاضيّ، ومعظم الشراح عولوا على الحذف من دون الواو للسهولة في النطق؛ لأن الواو تؤدي إلى زيادة في الجهد العضلي أثناء نطق الصيغة.

3– أما الياء الخامسة، فقد اتفقوا معظمهم على الحذف لاجل التخفيف، وأما اجتماع أربع ياءات وكسرة في كلمة فإنه يؤدي إلى مشكل صوتي، لذلك عمدوا في المعالجة على بقاء الياء الأولى في الكلمة على أصلها، ثم حدوث التماثل بين حركة الياء (السكون) وحركة الحرف السابق لها (الفتحة) في حَيّ، فالياء تتأثر بالحركة السابقة لها، فتأخذ الحركة نفسها فتكون عندنا أربع ياءات حَييَيّ، لذلك من باب المخالفة بين الأصوات تقلب الصائت الطويل – الياء الثانية – إلى واو فتصبح حَيَوِي، وهذا ما لخصه الرضي لنا

([1]) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): 428/1.

([2]) شرح شافية ابن الحاجب (شرح الجاربردي): 430/1–431.

عندما فك الادغام، للتخلص من كراهة اجتماع الياءات ومن ثم تحركت عين الفعل بالفتح وهو أخف الحركات، وأثر الصائت القصير في عين الفعل فترجع إلى أصلها أي العين – لزوال سبب قلبها ياءً وهو اجتماعها مع سكون الأول، فتكون (حيوَيّ) لأنّه من حيي، فتقلب الياء الثانية واواً واما قلبها اولاً إلى ألف لتحركها وانفتاح ما قبلها، أو تقلب الياء من أول الأمر واواً لاستثقال ياء متحركة ما قبلها ياء النسب، وعلى هذا النحو ذهب كل من جاء بعده من الشراح إلى التوصيف نفسه.

وأما في التوصيف الحديث، فذهب معظمهم إلى المعالجة الصوتية في اجتماع ثلاثة صوائت متشابهة ومتتالية. إذ يرى د. عبد الصبور شاهين، أنّ توالي ثلاث ياءات عند النسب يحدث ثقلاً في النطق فإن مطلب الخفة يرمي إلى قلب الياء الأصلية واواً لتحقيق المخالفة قائلاً : ((والنسب لا يستساغ معه اجتماع ثلاث ياءات متواليات في أي حال، فإذا كان وجود هذه الياءات الثلاثة لازماً وجب قلب أولاها وهي الياء الأصلية واواً على سبيل المغايرة، ولتوفير نوع من التيسير في نطق المنسوب))[1].

وذهب ديزيرة سقال إلى التعويل على التغيير الصوتي فالكسرة الطويلة لا يمكن أنّ تليها كسرة من غير فاصل صوتي لأننا نصير أمام ثلاث كسرات نحو:

عَمِي + ـِـ + يَّ

فيصبح الصوت على مرحلتين:

الأولى: بجعل حركة ما قبل الياء فتحة، فيؤدي ذلك إلى التقاء أربع حركات، والأخرى تحول الياء الطويلة إلى ضمة قصيرة لمنع تكرار ثلاث كسرات، فينتج من ذلك انزلاق الفتحة إلى الضمة، فتتشكل الواو، وقد يكون ذلك التصحيح أيضاً من خلال حذف الكسرة الطويلة من آخر المنقوص تخفيفاً للصوت[2]، وهذا يعني أنه أراد أنّ اجتماع ياء النسب مع صائتين قصيرين من الجنس نفسه وهو الكسرة، وهذا مرفوض في النظام المقطعي، فمن خلال المخالفة بين الحركات تبدلت الكسرة الأولى من الكسرة الطويلة إلى فتحة طلباً للخفة، أما في حال اجتماع صائت الفتحة والكسرتين لجأت اللغة إلى إبدال الصائت القصير الكسرة الثانية من الكسرة الأولى أيضاً من خلال المخالفة بين الحركات والتحول إلى ضمة؛ وذلك لأن الانتقال من الضم إلى الكسر أيسر من الانتقال من الكسر إلى الكسر، وهذا بدوره يؤدي إلى الانزلاق من الفتح إلى الضم ويشكل لنا الواو فتصبح الصيغة (عَمَوِيّ).

([1]) المنهج الصوتي للبنية العربية: 160.

([2]) ينظر: الصرف وعلم الأصوات: 75 – 116.

وفي تفسير آخر قال علي سليمان الجوايرة ((تبقى الكسرة الطويلة لتكمل بنية الثلاثي فتلتقي كسرتان على النحو الآتي: (Sajiiy – شجي) فيحدث انزلاق صوتي يائي (iyi) ثم لوجود الكسرتين واجتماع ثلاث ياءات يجلب (w) شبه الحركة المخالفة ياء النسب ثم يفتح ما قبلها للمخالفة كذلك بين الكسرتين لئلا تسقط شبه الحركة (w))) [1].

وقيل ((إن القول في قلبها واو أفضل من القول في قلب الكسرة فتحة، ثم قلب الياء من أجل ذلك ألفاً، ثم قلبها واواً؛ لأن ذلك التعليل كفيل بتعسير النحو على الناشئ))[2].

وذكر احمد حسن كحيل، في أنّ النسب إلى ما كان آخره ياء مفردة، وكان ما قبل الياء مكسوراً في المنقوص، فإذا كانت ثالثة وجب قلب الكسرة فتحة كما حدث في الثلاثي من قلب كسرة عين الثلاثي، لكراهة توالي الامثال الثقيلة من الكسرة والياء في الثلاثي المبني على الخفة، والياء الفاً فنقول عَمَويّ وشَجَويّ، وذلك فراراً من ثقل الياءات المتتالية مع كسر ما قبلها[3].

ويمكن القول، إنّ النسب إلى الثلاثي من الاسم المنقوص نحو (عم) و (شج)، تقلب ياؤه واواً؛ لكراهة اجتماع ثلاث ياءات فنقول في النسب: عَمَويّ وشَجَويّ، وبيان ذلك أنّ (شج) على وزن (فَعِل) وما كان كذلك تفتح عينه عند النسب إليه، فعندما فتحت عين (شج) عند النسب تحركت ياء المنقوص وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصار في التقدير (شَجيً)، ومن شأن النسب في مثل هذا أنّ تقلب الألف فيه واواً لا ياء، لما يلزم من الثقل باجتماع الياءات والكسرات ففعلوا في (شجِ) مثل ذلك[4]، وهذا يدل أنّ ما حدث في الثلاثي المنقوص هو ردّ لامه المحذوفة للتنوين وقلب كسرة عينه فتحة، ومن ثم قلب يائه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها لتصبح عما وشجا، ومن ثم تقلب الألف واواً لتصبح عموي وشجوي[5].

وقد ذهبت د. خديجة زبار، إلى أنّ إضافة ياء النسب تؤدي إلى قلب ياء المنقوص واواً، مع فتح ما قبل الواو تجنباً للكسر لكي لا يحصل ثقل بنطق الكلمة؛ وذلك لتتابع كسرتين مع ياء النسبة[6]، ثم عولت على مسألة مهمة بقولها: ((إننا نستطيع أنّ نحذف الياء من الكلمة، كي نحصل على الخفة في نطق الكلمة ذلك أنّ الكلمة تصبح أقل من ثلاث أحرف وهذا غير ممكن لأن أقصى عدد أحرف الكلمة

([1]) التحولات الصوتية في بنية الأسماء: 154 – 155.

([2]) شواذ النسب في العربية، محمد خالد احمد: 70 (بحث).

([3]) ينظر: التبيان في تصريف الأسماء، احمد حسن كحيل: 223.

([4]) ينظر: توالي الأمثال وأثره في الابنية والتراكيب، احمد سعيد عبد الحميد: 272 (بحث).

([5]) ينظر: النسب في العربية بين النظرية والواقع: 18.

([6]) ينظر: أبحاث صرفية: 225.

في اللغة العربية هو ثلاثة أحرف))[1]، وهذا القول فيه نظر، فكيف مرةّ تحذف؟ ومرة أخرى تقول هذا غير ممكن في العربية؟

وأما قولهم فيما كانت الياء رابعة في الاسم المنقوص فإذا كانت الياء مشددة يسبقها حرفان كما في نَبِيّ ونسب الكلمة صارت على النحو التالي:

نَبِيّ = نَبِيّ + ـِـ + يّ

ما يعني اجتماع أربع ياءات وكسرتين، فتصحح الكلمة على ثلاث مراحل عند ديزيرة[2]:

اولاً: حذف الياء الثانية في (نبيّ) فيزول التضعيف، وتحول الياء الثانية كسرة طويلة، فعند النسب تجتمع ثلاث حركات من غير فاصل:

نبي + ـِـ + يّ = nabii + iyy

ثانياً: قلب الكسرة الاولى (من الكسرة الطويلة) فتحة – هي حركة الياء – فيحصل انزلاق صوتي من الفتحة إلى الكسرة فيشكل الياء: nabii + iyy

ثالثاً: تحويل الكسرة الثانية (من الكسرة الطويلة) ضمة فيحصل انزلاق صوتي يشكل الواو:

nabau + iyy

تصبح = نبوي، بعد تصحيحها صوتياً

ويمكن توصيف هذا التوجيه عند (ديزيرة) مقطعياً على النحو الآتي:

ن ـِـ / ب ـِـ / ي ـِـ ي

(قلب الكسرة الأولى من الكسرة الطويلة فتحة)

ن ـِـ / ب ـِـ / ي ـِـ ي

(تحويل الكسرة الثانية ضمة)

ن ـِـ / ب ـِـ / ي ـِـ ي

(فيحصل الانزلاق الصوتي فيتخلق نصف الصامت الواو

ن ـِـ / ب ـِـ و / ي ـِـ ي.

([1]) ابحاث صرفية: 225.

([2]) ينظر: الصرف وعلم الأصوات: 118، 119.

وعلل احمد حسن كحيل، الياء الرابعة في قاضي وهاديّ بسكون الحرف الثاني فالاجراء يجوز على وجهين[1]:

الاول: الحذف وهو الراجح.

الآخر: القلب إلى الواو بعد إبدال الكسرة فتحة وتنزل الياء الرابعة منزلة الياء الثالثة، لأن الساكن الثاني كالميت، فنقول القاضيّ والهاديّ والقاضوي والهادوي.

وأما الطريقة الأجود والافصح فهي الحذف وذلك؛ لأن ياء المنقوص ساكنة وتبعاً لالتقائها بأولى ياءي النسب الساكنة فتحذف جوازاً، إذا كان الحرف الثاني ساكناً، ففي قَاضِي + يّ تحذف الياء الرابعة للتخفيف[2].

ولعلّ القلب الذي حدث عند دخول ياء النسب في (عَمٍ) و (قاضٍ) وقلبهما إلى واو، هو للاستساغة، وعند اقحام الواو قبل الياء، فأعطت فائدة دلالية، ليست لمجرد القلب أو ردّ المحذوف وإنّما هذا التحول أضاف أطيافاً دلالية فالنزعة أو الاتجاه، فجلب الواو هنا لامن اللبس وهو أصل مقرر في النظام الصرفي[3].

ولتحليل أثر الصائت في المنقوص الرباعي نلحظ أنّ (قاضٍ) أصلها (قاضي) إذ اتحدت الحركتان التي بعد عين الكلمة والحركة التي بعدها صوت العلة وذلك بعد حذف الياء.

وما كانت فيه الياء ثالثة في المنقوص، تبدل كسرته فتحة، فصارت ياؤه للفتحة التي قبلها ألفاً ثم أبدلت واواً، وهذا يعني أنّ الاسم المنقوص انتهى بمصوت طويل، يلتقي عند النسب بالصائت القصير، وهذا محال مقطعياً[4] إذ قال د. ابراهيم أنيس في أنّ العربية "لم تعرف تتابع صوتي مدّ محصنين، وهي إذا ظهر هذا الضرب من التتابع جنحت إلى إلغائه"[5].

وقدم لنا د. صباح عطيوي صورة تحليلية لما حدث في هذا النوع من التحول، وهو لجوء العربي إلى شطر المصوت الطويل إلى مكونيه، وللسهولة في النطق لجأ إلى المغايرة الصوتية بقلب الكسرة فتحة والياء الاحتكاكية واواً احتكاكية أيضاً، ففي الشجي مثلاً[6]:

([1]) التبيان في تصريف الاسماء: 223، وينظر: المغني الجديد في علم الصرف: محمد خير الحلواني: 349.

([2]) ينظر: النسب في العربية بين النظرية والواقع: 18.

([3]) ينظر: نزوع بنية النسب من الشذوذ إلى الشيوع: 1158 – 1168. (بحث).

([4]) ينظر: التقاء الساكنين في صدد نظرية المقطع: 301.

([5]) الاصوات اللغوية: 235.

([6]) ينظر: التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي: 301 – 302.

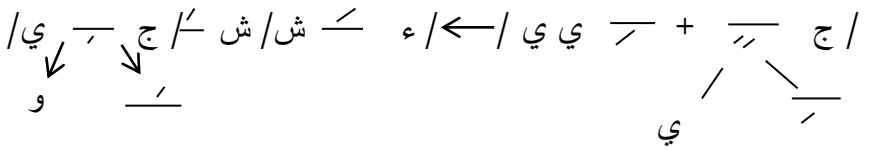

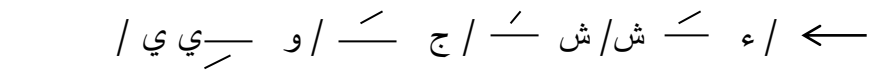

وقال في الياء الرابعة : ((فالمختار فيه حذف الياء، ويجوز الإقرارُ والبدل، فنقول في مُعطٍ معطيّ ومعطويّ، .... ونحن نقول: أنّ التقاء مصوتين يحدث عند النسب هنا، فاختار العربي اسقاط المصوت الاول واعادة التشكيل المقطعي، فنقول في القاضي: القاضيّ:

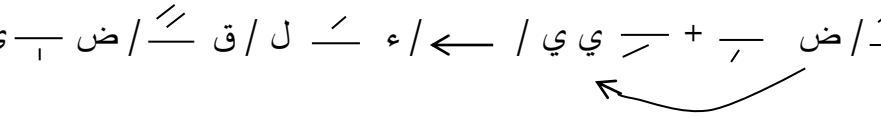

أما على الوجه الآخر فإن المصوت الطويل قد انشطر إلى مكونيه، ولكن بفعل عامل المغايرة حوّلت الكسرة إلى فتحة والياء إلى واو احتكاكية تسهيلاً للنطق أي:

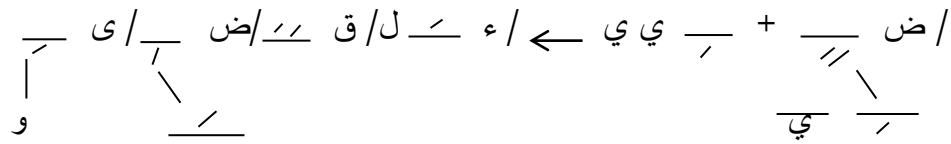

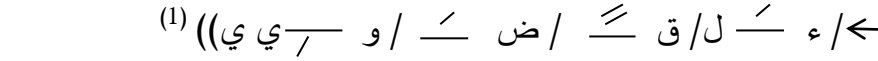

هنا نلحظ انشطار الصائت الطويل في (قاضٍ) إلى صائت قصير وآخر من جنسه، ثم أحدثت المغايرة الصوتية فتحول الصائت القصير الكسر إلى فتحة، وياء المدّ قلبت إلى واو لتسهيل عملية النطق.

([1]) التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي: 302.

الفصل الرابع

أثر الصائت في التنوعات الصرفية الأخرى

(المشتقات وجموع القلة والكثرة)

المبحث الاول

أثر الصائت في المشتقات

يسعى هذا الفصل لبيان أثر الصائت في أبنية المشتقات وبعض جموع التكسير؛ وذلك من خلال عملية تسهيل النطق، وسرعة الانتقال من حرف إلى آخر، مروراً بمدلولاتها المختلفة تبعاً لاشتقاقها ضمن حدود المادة الواحدة، ووصولاً إلى اختلاف معانيها تبعاً لاختلاف الحركة في البنية الواحدة، ولذلك سنبين أثر الحركة وتغييرها أحياناً في دلالة البناء الصرفي من خلال مجموعة من الأبنية الصرفية، التي حصل فيها تغيير ناتج من تغيير حركة البناء وهي على النحو الاتي:

1- أثر الصائت في بناء (المرّة والهيأة) (فَعْلة وفِعْلة):-

يختص هذا البناء بمصدري المرَّة والهيأة، وهما من أبنية المصادر المشتقة، وإن اختلاف طريقة الصياغة بالنسبة لحركتي هاتين البنيتين هو ما جعل الباحثة تأخذهما بنظر الاعتبار للوقوف على أثر الصائت لكلا البناءين.

ذكر سيبويه مسمى المرَّة الواحدة من الفعل، قائلاً: ((واذا أردت المرَّة الواحدة من الفعل جئت به على فَعْلة على الأصل))[1].

لذلك عدّه من المصادر القياسية؛ لأنه يصاغ من بناء معين من الثلاثي وهو في الأصل ((كل اسم دل على الفعل مرة واحدة حين القيام به))[2].

وهذا يدل على أنّ مثل هذه الصيغة تدل على المرة الواحدة وان فعل المتكلم حدث لمرة واحدة، فذكر سيبويه ((اذا أردت المرة الواحدة من الفعل جئت به أبد على فَعْلة على الأصل؛ لان الأصل فَعْل))[3]، وإنّه يؤتى به من المصدر الذي آخره تاء بلفظة تفيد الدلالة على المرة[4].

وهذه الصيغة في الأساس للتفريق بين مصدر المرة والمصدر الصريح؛ لأنهما متشابهان في الوصف؛ وذلك للحفاظ على المعنى الخاص بالصيغة[5]. – أي مصدر المرة.

([1]) كتاب سيبويه: 45/4.

([2]) نفسه: 45/4.

([3]) نفسه: 45/4.

([4]) ينظر: شرح الكافية الشافية، (جمال الدين محمد بن مالك): 435/2.

([5]) ينظر: البديع في علم العربية، (ابن الاثير): 460/2.

أمّا اسم الهيأة فإنّه يدل على وقوع المصدر باعتبار خصوصية هيأته[1]، فهو مصدر يؤتى به للدلالة على هيأة وقوع الحدث وهو قياسي ولا يصاغ إلا من الثلاثي المجرد، وقد شذت صياغته من غيره. ويصاغ على وزن (فِعْلة) نحو: قتل – قِتْلة، وطعم – طِعْمة[2]، وأنّ صياغته من الثلاثي المجرد بكسر الفاء للتفريق بينه وبين اسم المرة؛ نتيجة التماثل بين حركات الصيغتين[3].

ولانَّ الصرف يتسع في مفهوم الاشتقاق ليشمل المشتقات من اسم المرة والهيئة وذلك؛ لأنه في أبنية الصرف نجد ((اشتراك كلمة مع أخرى في معناها العام وفي نوع حروفها الاصلية وعددها ورتبتها مع زيادة إفادة على المعنى الأصلي، وهذا هو ما يسمّى بالاشتقاق الصغير أو الأصغر، وربما يكون أكثر المعاني المناسبة للاشتقاق في الصرف والنحو أنّ نجعله بمعنى عام بين مفهومه فيهما معاً؛ فنقول إنّهُ أخذ كلمة من أصل معين وتصرف هذا الأصل على أبنية مختلفة للدلالة على الذات والحدث، أو الحدث والزمن...))[4].

والفرق بين المرة والهيئة، هو الكسرة في أول الصيغة، فمصدر الهيأة يدل على هيأة المتحدث عنه نحو: جِلس جلسة المتحكم، فان جِلْسة مصدر هيئة، دل على هيئة الفعل[5].

ويسمّى ايضاً بمصدر النوع؛ لأنّه يصاغ لبيان نوع الفعل، أو حالة[6]، وصياغته على أساسين، الأول صياغته من الثلاثي اذ يصاغ على زِنة (فِعْلَة) بكسر الفاء، وسكون العين؛ وذلك للدلالة على هيئة الفعل، واذا كان المصدر الصريح على زِنة (فِعْلَة) مثل نِشدة؛ فإنّه يتبع مصدر الهيئة بوصف دال على معناه ويمكن صياغته من غير الثلاثي بزيادة تاء مربوطة ووصف دال على مصدر الهيئة، نحو: أكرم إكرامة[7].

وهذا التنوع في وظيفة كل من مصدر المرة والهيئة والاختلاف في دلالتها يظهر لنا الأثر الواسع الذي أحدثه الصائت للتفريق بين الصيغتين، فهي مصادر دلت على وقوع الفعل مرة، وبينت نوعه وهيأته.

([1]) ينظر: تصريف الاسماء: 178.

([2]) ينظر: كتاب سيبويه: 229/2.

([3]) ينظر: تصريف الاسماء: 178.

([4]) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): 334/2.

([5]) ينظر: أوضح المسالك: 208/3.

([6]) ينظر: شرح المفصل (ابن يعيش): 69/4.

([7]) ينظر: شرح التصريح على التوضيح الأزهري: 38/2.

فنلحظ أنّ حركتي الصائت القصير – الفتحة والكسرة – لم يكن دورهما مقصوراً على الجانب الصوتي أو الشكلي بل تجاوز إلى الجانب الدلالي، إذْ إنهما عدتا مناطاً لتقليب صيغ الاشتقاق المختلفة في حدود المادة الواحدة، اذ لما كانت الحروف تتحمل المعنى العام ظهر دور الحركات في تنويع المعنى[1]، كما هو في جَلسة للمرة، وجِلْسَة للهيئة.

فالتحول في الحركات ذات البناء الواحد قد أعطى دلالة جديدة مهمة تختلف اختلافاً جذرياً عن الدلالة الأولى، فكل دلالة منهما تجدها قد أخذت مجالها في الاستعمال والتحول والانتقال من صيغة لأخرى.

وعند مراقبة سير هذا التحول من حال إلى حال ومدى الأثر الواضح الذي أحدثه الصائت على الصوامت، ولغة الاشتقاق في العربية قائمة على ((تحمل الأصوات الصامتة الثقل الدلالي، بينما توفر الأصوات الصائتة، والاصوات الصامتة المساعدة، المعلومات الخاصة بعلم الصرف الاشتقاقي...))[2]، فنلحظ أنّ اسم المرّة تمثل بالدلالة على المرة الواحدة أي إنّ الفعل تكرر مرة واحدة وهو يصاغ بصيغة قياسية من الفعل الثلاثي على (فَعْلة) بفتح الفاء وتسكين العين، مثل ضربْة ضَرْبة، وجلست جَلسة وهو من المصدر المزيد بأحد أحرف الزيادة مثل: قعد قعوداً لا يختلف عنه في المصدر بغير زيادة فيه، فمصدر المرة من قعد هو قَعْدة، بحذف الواو الزائد على الفعل في صيغة المصدر الصريح[3]، فإذا كان مصدره الصريح على زنة (فَعْلة) أصلاً، فلابد من الوصف لتبين الدلالة على مصدر المرة: فنقول رحم رحمة واحدة[4]، وتقول أنّ الواو في قعوداً، هي واو الصيغة الدالة على المصدر (فُعُولاً) فلولاها لما دلّ على المصدر فهي ليست زائدة في بناء المصدر، بل لها دلالة المصدرية وهذا مهم جداً فيها، أما التاء في (قَعْدَة) فهي ليست على حذف الواو من (قعوداً) بل من الفعل الثلاثي (قَعَدَ) زيدت فيه التاء فصار (قعدة) وهذه التاء لها دلالة مهمة.

وقد ذهب ابن الحاجب إلى أنّ الفعل الثلاثي اذا لم يكن مصدره مختوماً بالـ(تاء) فإنّ اسم المرة منه يبنى على (فَعْلَة)، امّا اذا كان مختوماً بـ(التاء) فانه يستعمل للمرة بلا تغيير، إذ قال: ((إذا أردت مرّة واحدة من الفعل ومصدره ثلاثي مجرّدٌ من التاء بنيت فَعْلةً (له)، كقولك ضَرَبْتُ ضَرْبَةً، ...))[5] وهذا

([1]) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، (تمام حسان): 72.

([2]) اعلام الفكر اللغوي: كيس فرستيج: 51/3.

([3]) ينظر: شرح المفصل (ابن يعيش): 68/4-69.

([4]) ينظر: أوضح المسالك، (ابن هشام): 207/3-208.

([5]) شرح الشافية (ابن الحاجب): 479/1.

الرأي يبدو أنه قد تفرد به، وتابع الرضي سيبويه في ذلك معوّلاً على ما جاء به ابن الحاجب قائلاً: ((ولم أعثر في مُصَنَّف على ما قاله بل اطلق المصنفون أنّ المرّة من الثلاثي المجرد على (فَعْلّة)[1]، في حين أنّ اسم الهيأة يصاغ من الثلاثي المجرد فقط، وقد شذت صياغته من غيره[2]، على العكس من اسم المرة الذي يصاغ من الثلاثي المزيد والرباعي المزيد والمجرد على وزن مصدره المستعمل بزيادة التاء وقد يوصف بواحدة[3].

وللوقوف على ما جاء به الرضي نجده قد فصّل القول في صيغة اسم المرة على النحو الآتي[4]:

1- أنّ بناء المّرة يكون من الثلاثي المجرد أو غير المجرد، وخصص لصفة الثلاثي المجرد أمّا يكون مجرداً عن التاء أو لا.

2- الثلاثي المجرد يكون على زِنّة (فَعْلّة) بفتح الفاء وحذف الزوائد أنّ كانت فيه، نحو: خرجت خَرْجَة.

3- أما الثلاثي ذو التاء فأنّهُ يبقى على حالهِ نحو: دريت دِرَاية، ونَشَدْتَ نِشدَة، ولا نقول دَرْية ونَشْدَة، معولاً على ما جاء به ابن الحاجب في ذلك، عندما قال ((أطلق المصنفون أنّ المرة من الثلاثي المجرد على فَعْلّة، قال سيبويه: اذا أردت الوحدة من الفعل جئت بها أبداً على فَعْلة على الأصل؛ لأن أصل المصادر فَعْل، والذي أرى أنَّك ترد ذا التاء أيضاً من الثلاثي إلى فَعْلة؛ فنقول: نشدت نَشْدة بفتح النون))[5]، فيفهم من هذا النص اعتراض الرضي على ابن الحاجب في الثلاثي ذو التاء، وأقول أنّ الرضي قد وقع في لبس وارتباك في توجيه الثلاثي الخاص باسم المرة، لأنّهُ يعوّل على أنّ ذا التاء يبقى على حاله أي الصيغة تتحول إلى الكسر في دريت دِرَاية، وكأنهّ غير موافق لما جاء به ثم في نهاية النص يعود أنّ ذي التاء يعود إلى (فَعْلة) بالفتح، وهذا ما جعل النص مرتبكاً اذ كان من الأسلم أنّ يذكر أنّ ابن الحاجب مرّة يرد اسم المرة إلى صيغة (فَعْلة) بالفتح ومرة أخرى يردها إلى (فِعلّة) بالكسر، وهذا الأمر يجعل الصيغة في حالة تحوّل من حيث المعنى الدلالي، لأنهّ ذُكر أنّ البناء بالفتح هو خاص باسم المرة وهو مفتوح دائماً إلاّ في حالة واحدة شاذة قائلاً: ((وشذ في الثلاثي حرفان لم تحذف منهما الزوائد

([1]) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): 178/1، وينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه، 224.

([2]) ينظر: الكتاب: 229/2.

([3]) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 225.

([4]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): 124/1.

([5]) نفسه: 124/1.

ولم يردّا إلى بناء فَعْلّة، بل الحق بهما التاء كما هما، وهما إتيانه ولقِاءة، ويجوز أثْية وَلَقية على القياس...))[1].

أمّا غير الثلاثي فانَّه يبقى على حاله سواء كان رباعياً كدَحْرَجَة أو فيه زيادة كانْطِلاق، فان لم تكن فيه التاء نزيدها، نحو أكرمته إكرامة، وان كان فيه التاء تبقى نحو عزّيته تَّعْزية: أي واحدة، وجاء على الأكثر وصفه بالواحدة لرفع اللبس، في حين أنّ الرباعي ذو الزيادة منه: هو على الأشهر، فالوصف بالوحدة على الأشهر دون الغريب فنقول: دحرج دَحْرَجة واحدة، ولا نقول دِحْراجة[2].

وجعل الرّضي اسم الهيأة للنوع إذا كسر الحرف الأول منه قائلاً: ((وبكسر الفاء للنوع نحو ضِرْبَة، أي ضرباً موصوفاً بصفة، وتلك الصفة امّا أنّ تذكر نحو (حَسَنُ الرَّكبة) و(سيء المِيْتَة)....))[3].

وعندّه ليس بالضرورة أنّ تكون فَعْلّة بالفتح مرّة وفِعْلّة بالكسر نوعاً كما في الرَّحْمة والشدّة[4].

ونجد هنا أنّ الحركة قد لعبت دوراً بارزاً في التمييز بين معاني الأبنية التي تتفق صورتها من حيث الحروف (الصوامت)، ويفرق بين معانيها بالحركات (الصوائت)، وهذه الحركات قد لعبت دوراً مهماً في التحول الداخلي في مسألة الاشتقاق وصياغته المشتقات المختلفة، لأنّ ((تغيير حركة البناء من... فتح إلى كسر كان الهدف من وراء الوصول إلى التغيير الدلالي الذي تبع تغيير حركة البنية))[5].

وذهب ركن الدين الاستراباذي في بناء اسم المرّة قائلاً: ((أي بناء المرة الواحدة من الثلاثي المجرد من الزوائد الذي لا تاء فيه على (فَعْلة)، نحو: ضَرَبْتُ ضَرْبَة، وقتَلْتُ قَتْلة،....)[6]، وأتكأ على الرضي في بناء المرّة من الثلاثي المجرد، إلاّ أنّه قد ذهب في تفسيره لما جاء به ابن الحاجب في الثلاثي المزيد فيه إلى الاحتراز بقوله: ((واحترز بقوله "المجرد*" عن الثلاثي المزيد فيه، فان بناء المرة فيه لا يكون على وزن "فَعْلة"))[7]، ثم يكرر الاحتراز أيضاً في المصدر الذي فيه تاء إذ قال ((واحترز بقوله:

([1]) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): 125/1.

([2]) ينظر: نفسه: 125/1.

([3]) نفسه: 125/1.

([4]) ينظر: نفسه: 125/1.

([5]) أثر الحركة في توجيه الدلالة، د. سعاد كريدي، 28. (بحث).

([6]) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين):308/1.

* وقوله المجرد احتراز من المزيد فيه، والذي لا تاء فيه احتراز من طَلِبَةٍ ونِشْدَةٍ، فإنّك تستعملهُ للمرّةِ على حاله فإن أردت النوع كسرت الفاء وقلت: ضَرَبْتُ ضِرْبَة، ينظر: شرح الشافية (ابن الحاجب): 479/1.

([7]) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): 308/1.

((الذي لا تاء فيه*)) عن المصدر الذي فيه تاء، نحو: طلبة ونشدة...، فان بناء المرة فيه لا يكون على وزن (فَعْلة) كما يجيء. وبناء النوع من المصدر الثلاثي المجرد على (فِعْلة)، بكسر الفاء – نحو: ضَرْبت ضِرْبة، وقتلت قِتْلة سوءُ،... وبناء المرة – النوع مما عدا الثلاثي المجرد عن الزوائد الذي لا تاء فيه على وزن المصدر المستعمل المصدر المستعمل. وهو إمّا ثلاثي مجرد فيه تاء. أو غير ثلاثي مجرد: فان كان ثلاثياً مجرداً فيه تاء نحو: طِلْبة ونِشْدَة...؛ فإنّهُ يستعمل على حالة للمرة والنوع، ويفرق بين المرّة والنوع بقرينة لفظية، نحو: نشَدْت نِشْدَة واحدة، أو نوعاً: نحو: نشِدة سوء،... أو بقرينة معنوية))[1]. وهذا يدل على أنّ صيغة البناء في فَعْلَة وفِعْلَة قد اعتمدت على الحركات في تحديد المعنى الوظيفي للصيغة.

وأيضاً اعتمد على القرينة اللفظية والمعنوية للتفريق بين النوع والمرة في الثلاثي المزيد وغير المجرد قائلاً: ((ويفرق بين النوع والمرة بقرينة لفظية أو معنوية، وان لم يكن في المصدر المستعمل تاء... نحو: انطلق انطلاقة... واما... أتيته إتيانة.... فشاذ؛ لان القياس أتيته أتية،... لان... مصدر الثلاثي المجرد اذا لم يكن فيه تاء يبنى للمرة على (فَعْلة)...))[2]، أمّا الخضر اليزدي فذهب في توصيف ما يريد ايصاله، هل هو يلغي هذا الموضوع تماماً من قائمة المصادر؟ أم يريد أنّ يبين أنّ سياق البنية قائم على بنية الحركة في تحديد المعنى؟ اذ من خلال سياق نص اليزدي أنّهُ اعتمد على أنّ اسم المرّة من عوارض المصدر وهو واحدة من المرات من حقيقته، واسم النوع (او الهيأة) هو القصد على خصوصية المصدر باعتبار من الاعتبارات[3]. واعتماده على أنّ اسم المرّة من عوارض المصدر قائم على أنّ (فَعْلاً) هو أصل لـ(فَعَل) بمجيء مصدر المرّة على (فَعْلة) نحو: أتيت أتيه، وذلك من خلال أنّ (فَعْلاً) هو أصل المصادر بناءً على ما ذكره المبّرد سابقاً فإذا ((أردت ردّ هذه المصادر إلى المرة الواحدة فإنما ترجع إلى فَعْلة على أي بناء كان بزيادة أو غير زيادة...))[4]، ونقول في سؤال يتبادر الى الذهن إذا كان (فَعْلاً) هو الأصل لـ (فَعَل)، اذن تكون (فَعْلَة) ليست عارضة؛ لأنها جاءت على الأصل مع زيادة بسيطة وهي تاء التأنيث؟ فكيف يتساوق ما جاء على الأصل وقوله أنها عارضة؟ وعوَّل على أنّ اسم المرّة اذا كان ثلاثي أو غير ثلاثي فيكون على لفظة نحو: نشَدْتُ نَشدَة، وخَطَبْتُ خِطْبة، فاعتمد على السياق في معرفة اسم المرّة من عدمها[5]، ولابدَّ من الإشارة إلى أنّ الاختلاف في صوت يشفع

([1]) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): 309/1.

([2]) نفسه: 309/1.

([3]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الخضر اليزدي): 286/1.

([4]) المقتضب (المبرد): 127/2، وينظر: الأصول اللغوية المرفوضة في النحو والصرف، (علي عبد الله العنبكي):487.

([5]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الخضر اليزدي): 286/1.

احياناً بالسياق الذي هو الكفيل بمعرفتها كما نلحظ أنّ الصائت القصير يشكل فارقاً بين الصيغتين (فَعْلَة) و (فِعْلَة) ولكن في اشتقاقهما من الفعل الذي فيه تاء في الأصل يغيب التعويل على الصائت القصير في التفريق، ويكون السياق هو الحاكم في هذا.

أمّا الهيأة أو النوع فقد قال ((وأمّا الثاني – النوع – فلا يخلو من أنّ يكون ثلاثياً أو غيره. فالأول تقول منه: فِعْلَةٌ، بالكسر، أنّ لم يكن بالتاء، نقول: جلست جِلسْة،.... وان كان بها – يقصد التاء – فعلى لفظه كالمرة، كقولك غلبةّ غِلْبة، ويلتبس بها وقالوا: يفصلها القرينة، اما الثاني – يقصد الثلاثي المزيد والرباعي – فلم أظفر في كلامهم بما يدل على هيئة مجيئة، ولا على مجيئة. وقد قالوا العِذْرَة لضربٍ من الاعتذار))[1]، وإنّ علّة عدم بناء مصدر للهيأة من فعل غير ثلاثي أو رباعي عنده تتلخص في ((أن بناء مصدر للهيئة من فعل غير ثلاثي يترتب عليه هدم بنية الكلمة بحذف ما قصد إلى إثباته فيها ألا ترى أنّ في المصدر غير الثلاثي زيادة كالألف والنون في (انفعال) والألف والتاء في (افتعال) والألف والسين والتاء في (انفعال). وأن هذه الزيادات قد قصدوا إلى زيادتها لأغراض معنوية))[2].

ثم أردف قائلاً: ((وأقول: المرّة والنوع على ما ذكر مستفاد كلاهما من ذكر الواحدة والحسنة، لا من ماهية المصدر فلا مرّة ولا نوع؛ الا تراك تقول: ضربت ضرباً شديداً ويكون في الكلام اشعار بنوع من الضرب، ولكن لا تعده من الضرب، ولكن لا تعدّه من النوع المصطلح. فإن قلت: أعدُّه والتزمه. قلت: فلا يبقى التفات إلى الوضع اللغوي، فإنّه حينئذ يكون دائراً بالسياق الموجب له، وهذا خلاف الغرض والاتفاق ايضاً وهذا يلزم المصنف؛ اذ كلامه يوهم ذلك وصرّحه في الشرح))[3]،يرى اليزدي هنا أنّ اسم المرّة والهيأة يفارقان المصدر في الماهية – أي في جوهره – الذي يفهم منه أنّه يفارقه في عدم دلالتهما على الحدث المطلق، ولكنهّما فيهما من المصدر ما يشعران به، ويفارقانه في المصطلح، أي اعتمد على دلالة المعنى أكثر من الاعتماد على هيئة المصادر، فكانت الحركة هي القياس في معرفة نوع البنية الصرفية.

([1]) شرح شافية ابن الحاجب (الخضر اليزدي): 287/1: ويبدو أنهَّ يقصد الزمخشري وابن يعيش، ينظر المفصل: 223، وشرح المفصل (ابن يعيش): 57/6.

([2]) المدخل إلى علم الصرف، د. عبد العزيز عتيق: 80.

([3]) شرح شافيه ابن الحاجب (الخضر اليزدي): 287/1–288.

وعدّ الساكناني اسم المرة من المصادر وأنّ المصدر أمّا أنّ يكون للثلاثي أو لا، والثلاثي أما يكون مجرداً أو لا يكون – أي مزيد – ففي الثلاثي المجرد المستعمل بغير التاء فالمرة منه (فَعْلَة) كالقتلة[1].

ثم ذهب إلى أنّ ما جاء بالفتح في أول الصيغة هو كثير وبالكسر هو القليل قائلاً: ((وبكسر الفاء) هذا هو النوع الثالث – أي النوع الثالث من المصادر وهي التأكيد والنوع والعدد – أي النوع من المصدر الثلاثي المجرد مما لا تاء فيه على (فِعْلَةٍ) – بالكسر – وانما خص الأول بالفتح لكثرته، والثاني بالكسر لقلته))[2]، ثم فرق بين المرة والنوع من غير المصدر الثلاثي المجرد، فيجعلها أربعة أنواع وهي، الرباعي المجرد، والرباعي المزيد، الثلاثي المزيد، والثلاثي المجرد المستعمل بالتاء على المصدر المستعمل، فان لم يكن مستعملاً بالتاء فلابدَّ من زيادتها وزيادة الصفة لها، اما الأول فللفرق بينهما وبين التأكيد، وأما الثاني – زيادة الصفة – فللفرق بينهما، قالا كالا عطاءة الواحدة للمرة والحسنة للنوع[3].

واعترض على ما جاء من قبل الشراح بأنّ الفعل هو الذي يراد منه بناء المرة أو النوع قائلاً: ((واعلم إنّ المراد بالمصدر المستعمل هو التأكيد. فان قلت: أنّ المرة نوع من المصدر فلا وجه للتقسيم. قلت: أنّ المراد بالنوع منه ما يدل على كيفية صدور الفعل من الفاعل كقولك زَيْدٌ حَسَنُ الرَّكْبَةَ، والجِلْسَة.... معناه: انه متى ركب كان ركوبه حسناً، ومتى جلس كان جلوسهُ حسناً، وما قال الشارحون: ((الفعل الذي يراد بناء المرة، أو النوع منه...)). باطل، لأنهما لا يبينان من الفعل. وهو ظاهر))[4].

ويرى الجاربردي أنّ الفارق بين الصيغتين من غير الثلاثي يكمن في القرائن قائلاً: ((وأمّا البواقي، وهي الثلاثي المزيد والرباعي المزيد المجرد والمزيد، فان كان في مصدره التاء، فالمرة والنوع على مصدرها المستعمل، والفارق القرائن...، نحو (استقامة ودحرجة واحدة أو حسنة)، وإن لم تكن فيه التاء فالبناءان على مصدره مزيداً فيه التاء، نحو: (انطلاقة، وتدحرجة واحدة،...)[5]، ويقصد الفارق بالقرائن، هو الفارق بين ارادتهما وإرادة المصدر المطلق القرائن اللفظية او المعنوية، نحو استقامة ودحرجة، فنقول نشدت نشدة واحدة في المرة ونشدة لطيفة في النوع، فإذا لم يكن في المصدر المستعمل (تاء) وأردنا المرة والنوع (زدنا التاء) فيهما، والفارق يكون بينهما القرائن، فإن كان للفعل مصدران واحدهما قياسي، فالمرة

([1]) ينظر: الكافية في شرح الشافية (الساكناني): 211/1.

([2]) نفسه: 211/1.

([3]) ينظر: نفسه: 211/1.

([4]) نفسه: 212/1.

([5]) شرح الشافية ابن الحاجب، (شرح الجاربردي): 309/1.

والنوع على القياسي دون الآخر فنقول[1]. دحرج دحرجة واحدة او حسنة دون دِحْرجة، ويمكن أنّ نقول أنّ في نشدة واحدة ونشدة لطيفة أنها أوصاف، مرة الوصف يفيد التفرد – واحدة – وأخرى يفيد الوصفية المحضة – لطيفة ونظائرها – وهذا يدل على الاستشقاق من الفعل المستوجب للتاء لا يفارق الوصفية السياقية سواء الوصف بالتفرد او غيرها.

ويعول على أنّه أنّ لم تكن فيه التاء – أي المصدر – فالبناءان على مصدره مزيداً فيه التاء[2]، وإنمَّا تلحق التاء؛ للدّلالة على المرّة في الأبنية المقيسة، نحو: (انطلق، انطلاقٍ) لا غيرها[3]: ثم يطرح تساؤلاً، مفاده لِم ابن الحاجب عدّ اسم المرة والنوع من هذا العلم – أي المصادر – ولم يجعلها في أحوال الأبنية؟ فيقول: ((قلت: هما منه؛ لأنهما في الحقيقة نوع من أنواع المصدر؛ لأن المصدر يدل على جنس الفعل يتناول المرة والمرتين والمرات،... فأجمل ذكرهما هناك بقوله المصدر وفصل ها هنا))[4].

فهذا وأنْ دلّ على أنّ ما جاء على (فِعْلة وفَعْلة) من المرة والنوع كان الفارق في التوجيه هو وجود الصائتين القصيرين لأنّ؛ المراد بالنوع هو حالة الفاعل عند الفعل كما نقول حسن الركبة، أي اذا ركب كان ركوبه حسناً يعني ذلك عادته في الركب وهكذا[5].

ويلحظ مما سبق:-

أ- إنّ تغيير حركات الصوامت، قد اعطانا تشكيلين صرفيين متمايزين، الأول للمرة – بالفتح – والآخر للهيأة – بالكسر – على زنة (فَعْلة وفِعلة)، وهذا التشكيل والتغاير الصرفي ناتج عن أثر الصوائت القصيرة في فاء الصيغة، أي أنّ اسم المرّة هو اسم مصوغ للدلالة على حصول الحدث لمرّة واحدة، واسم الهيأة مصوغ للدلالة على الصفة التي يكون عليها الحدث لذلك جعلوا الفارق بينهما هو الفتحة والكسرة

([1]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): 309/1-310: وينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الانصاري): 310/1.

([2]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): 309/1.

([3]) ينظر: حاشية ابن جماعة في شرح الجاربردي على الشافية: 459.

([4]) شرح شافية ابن الحاجب (شرح الجاربردي): 309/1-310.

([5]) ينظر: نفسه: 310/1.

فأحدهما يدل على حدث وكمية*، والآخر – الهيأة – يدل على حدث وكيفية، ووجود هذا الفارق كان متأثراً بوجود الصائتين القصيرين اللذين هما الفيصل لتحديد معنى مراد يمكن إيصاله[1].

ب– جاءت مناقشة الشراح قائمة على أنّ الفارق يعتمد إمّا على القلة والكثرة، واعتراض الساكناني على أنهما لا يبينان من الفعل جاء مخالفاً لمن سبقه وظهر واضحاً هذا من خلال نصه، فضلاً عن أنّ بعضهم أشار إلى أنّ المراد بالنوع هو حالة الفاعل عند الفعل بالاعتماد على القرائن التي مثلت فارقاً جوهرياً للتمييز بين البنائين.

وقيل أنّ المبنى الصرفي لدلالة المرّة قائم على دلالة تأثيرية ((فإذا أردنا الدلالة على المرّة الواحدة من المصدر الأصلي لفعل ثلاثي... أتينا بمصدره المشهور... وجعلناه على وزن (فعل).... وزدنا في آخره تاء التأنيث فيصير الوزن (فَعْلة) وهي صيغة المصدر المطلوب الدال على المرّة))[2].

امّا الهيأة فان مبناه له ((قيمة دلالية وصفية فلزيادة التاء فيه دور ذو وظيفة تخلص الكلمة للدلالة على نوعية حدوث الفعل، بحيث نجد دلالة التاء هنا قد خالفت ما دلت عليه في مصدر المرة وتظهر هذه المخالفة جلية في الصيغة الصرفية ففعل بفتح الفاء + لاحقة التاء = مصدر المرة، فعل بكسر الفاء + لاحقة التاء = مصدر الهيئة))[3]. وهنا نجد أنّ الفتحة والكسرة أصبحتا مميزات ذات دلالة صرفية دالة على بنية صرفية تحددها من خلال السياق.

2– أثر الصائت في اسمي (الزمان والمكان) (مَفْعَل) و(مَفْعِل)

يشتق اسما الزمان والمكان من المصدر، ولكنهما يرتبطان من ناحية الصيغة الصرفية بالفعل المضارع على وجه الخصوص، وأن أهمية الوصول لصياغتها تعتمد على حركة عين الفعل المضارع ومعرفة حروف الفعل، وما أصابها من إعلال، وكذلك معرفة أثر حروف العلّة وتأثيرها في صياغتها من الفعل الثلاثي على الوزنين: (مَفْعَل) بفتح الميم وسكون الفاء وفتح العين، و(مَفْعِل) بفتح الميم وسكون الفاء وكسر العين.

---

*ويقصد بالكمية الصوتية للصائت القصير هي ((المُدّة التي تبقى فيها أعضاء النطق في الموضع اللازم لإنتاج صوت ما))

([1]) معجم علم اللغة النظري: محمد علي الخولي: 18.

([2]) النحو الوافي: (حسن عباس): 226، وينظر: الدلالة الايحائية في الصيغة الافرادية: (صفية المطهري): 159.

([3]) الدلالة الايحائية في الصيغة الا فردية: 160.

إذْ يشتقان من الأفعال الثلاثية وغير الثلاثية فمن الأفعال الثلاثية المجردة فيكون اشتقاقها على ضربين وهو أنّ يأتيا على وزن (مَفْعَل)، و(مَفْعِل)[1]. أمّا اشتقاقهما من الأفعال غير الثلاثية يكون على وزن اسم المفعول من غير الثلاثي، والغاية من ذلك؛ هو لضرب من الإيجار والاختصار، فهذه الأوزان الخاصة يدل بها على زمان الفعل ومكانه، ولولاها للزم الاتيان بالفعل ولفظ الزمان والمكان[2]، نحو: هذا المكان الذي قتل فيه زيد، فقيل هذا مَقْتَل زيد[3].

اذاً هما كل ما اشتق من فَعَل اسماً لما فعل فيه[4]، والفعل الثلاثي الصحيح، والمعتل العين، أو الفاء بالياء، أنّ كان مضارعه (يَفْعُل) بضم العين أو فتحها، فان اسم الزمان والمكان يأتي على (مَفْعَل) نحو: المقْعدَ، والمَذهْب، وشذَّ من ما مضارعه (يفعُل) إحدى عشر لفظة، وجاءت مكسورة العين في المكان وهي: (المنبِت، والمجزِر، والمسقِط، والمسكِن، والمطلِع، والمشرِق، والمغرِب، والمفرِق، والمنسِك، والمسجِد) [5].

بيد أنهّما يصاغان مما فوق الثلاثي على زِنَة اسم المفعول، وتشترك هذه الصيغة مع المصدر الميمي، وذلك عن طريق الإتيان بالفعل المضارع الذي يلتقيان معه في الاشتقاق مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل آخره، وهو بذلك يتشابه في صياغته هذه مع اسم المفعول، مثل اخرج يُخرج مُخرجَاً... الخ[6].

وللوقوف على ما جاءت به هاتان الصيغتان على مستوى الفعل الثلاثي الصحيح والثلاثي المعتل، عند شرّاح الشافية، ولأهمية الصائت الذي أحدث هذا التغيير نعتمد التقسيم الآتي:-

أولاً: صوغة من الفعل الثلاثي الصحيح:

أ- اذا كان مفتوح العين في المضارع:

اذا كان الفعل ثلاثياً صحيحاً مفتوح العين في المضارع فإنّه يصاغ في اسمي الزمان والمكان على زِنة مَفْعَل، قال سيبويه: ((وأمَّا ما كان يَفْعَل منه مفتوحاً فان اسم المكان يكون مفتوحاً، كما كان

([1]) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، (ابن القطاع): تح: احمد محمد عبد الدائم 493.

([2]) ينظر: الكافي في علم التصريف (جاد مخلوق): 49.

([3]) ينظر: شرح المفصل، (لابن يعيش): 107/6.

([4]) ينظر: الايضاح في شرح المفصل: 664/1.

([5]) ينظر: المقرب: 492.

([6]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (للرضي): 186/1.

الفعل مفتوحاً، وذلك قولك: شَرِبَ يَشْرَبَ، وتقول للمكان مَشْرَب،....))[1]، والى ذلك أشار الفراء بقوله: ((وأمّا إذا كان يفْعَل مفتوح العين آثرت العرب فتحها في مفعَل، اسماً كان أو مصدراً))[2].

ونلحظ أنّ كلّ ما كان مضارعه على غير يَفْعِل المكسور فقياس اسم الزمان والمكان منهما على مَفْعَل بالفتح[3]، فذكر ابن الحاجب بناؤهما من الثلاثي مما مضارعه مفتوح العين...، ومطلقاً ... (على مَفْعَل) بفتح العين كقولك: (مَشْرَبٌ ومَقْتَل...)) [4].

وعوّل الرضي على هذه الصيغة قائلاً: ((اعلم أنهم بنوا الزمان والمكان على المضارع، فتحوها – أي عين الصيغة مفتوحة – فيما مضارعة مفتوحها...))[5].

بَيْد أنّ ركن الدين الاستراباذي يرى أنّ مفتوح العين في المضارع يكون على زنة (مَفْعَل) بالفتح، وذلك في الثلاثي المجرد من الزوائد الذي مضارعه مفتوح العين[6]، ولم يبتعد اليزدي عمّا سبق. من أنّ كل من اسم الزمان والمكان يكونان على زنة (مَفْعَلٍ) بالفتح اذا كان المضارع مفتوح العين قائلاً: ((مالم يكن عين مضارعه بالكسر بان يكون مفتوحاً...، فالزمان والمكان منه على زنة مَفْعَل بالفتح، فنقول: مَقْتَلٌ ومَذْهَبٌ...))[7]، وهو في ذلك عمد إلى أنّ الأصل في حركات العين مما هو في الثلاثي جاء إلى مطابقة الغابر.

وأمّا الساكناني فأنّهُ اعتمد حركة عين الفعل المضارع في تحديد الصيغة، وأنّ مفتوح العين في المضارع بالفتح اتفاقاً سواء كان سالماً أو لا كالمذهب قائلاً: ((اسم الزمان والمكان مما مضارعه مفتوح العين (مَفْعَل) بالفتح – كالمَذْهَب والمَشْرَب، واذا عرفت هذا فنقول أنّ المضارع باعتبار حركة عينه ثلاثة أنواع: الأول: ما كان مفتوحاً كيشْرَب، والثاني ما كان مضموناً كيَقْتُل، والثالث: ما كان مكسوراً كيَضْرِب...))[8].

([1]) كتاب سيبويه: 89/4.

([2]) معاني القرآن (الفراء): 148/2.

([3]) ينظر: شرح اللامية (لابن الناظم)، 95.

([4]) شرح الشافية (ابن الحاجب): 482/1.

([5]) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): 126/1.

([6]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): 315/1.

([7]) شرح شافية ابن الحاجب (الخضر اليزدي): 289/1.

([8]) الكافية في شرح الشافية (الساكناني): 215/1.

على حين عبّر الجاربردي على هذه المسألة بنوع من التفرد في التعليل وفق هذه الصيغة القياسية ومعتمداً على أنّ الصيغة القياسية لاسمي الزمان والمكان هي بالفتح مالم يكن المضارع مكسوراً، فالاسم يكون بالفتح نحو مَشْرَب من شَربَ يَشْرَب، مبيناً أنّ العلّة من هذا الاجراء في الثلاثي هو؛ ((لأنهم أرادوا أنّ يوافق حركة عينه حركة عين المضارع الذي هو منه في مفتوح العين...))[1].

ويبدوا لي أنّ المسوغ لهذه العلة هو القياس الشائع للفعل الثلاثي المجرد، المتمثل بالفتح الذي جاء من باب التماثل الصوتي بين الحركات، ونلحظ أنّ التوافق في الصائت القصيرين (فَعَل) و (يَفْعَل) ألقى بظلاله على صياغة اسم الزمان والمكان فكان على (مَفْعَل)، وكأنهم أرادوا اطّراد الفتح في الأصل وما اشتق منه وعدم الاختلاف في الصائت القصير يوحي بتحققه في ضربٍ آخر فيه.

ب- اذا كان الصحيح مضموم العين في المضارع:

فاسم الزمان والمكان من الثلاثي الصحيح المضموم يكون على وزن (مَفْعَل) بفتح العين، نحو دخل يَدْخُل مَدْخَل وكَتَبَ يَكتُب مَكْتَب، فيكون على وزن (مَفْعَل)، ولم يأتِ على (مَفْعُل)؛ لأنّه ليس في كلام العرب (مَفْعُل) بضم العين، وهذا ما قاله سيبويه: ((وأمّا ما كان (يَفْعُل) منه مضموماً فهو بمنزلة ما كان يفعل منه مفتوحاً، ولم يبنوه على مثال يفعُل؛ لأنّهُ ليس في الكلام مَفْعُل، فلما لم يكن إلى ذلك سبيل، وكان مصيره إلى احدى الحركتين الزموه اخفهما...))[2]، واستندت حيازة هذا الفهم إلى عدم وجود (مَفْعُل)، واختيار الفتحة جاء تحققاً لما وقرّ عندهم من خفتها.

وسوغ ابن السراج لهذه العلّة بأنها طلب للخفة بالفتحة[3]؛ وبما أنّ العرب تفر من الثقيل إلى الخفيف؛ والسبب في ذلك هو طبيعتها الصوتية، ((فإنما يستثقل الضم والكسر لأن لمخرجهما مؤونة على اللسان والشفتين تنطمّ الرَّفعة بهما فيثقل الضمة، ويمال أحد الشدقين إلى الكسرة، فترى ذلك ثقيلاً، والفتحة تخرج من خرق الفم بلا كلفة))[4]، لذلك علل الرضي هذه الحالة بالندور أي الفتح في مضموم العين نادر مكان القياس هو الفتح قائلاً: ((انما لم يضموها فيما مضارعه مضمومها نحو يَقْتُلُ ويَنْحرُ لأنّه لم يأت في الكلام في غير هذا الباب مَفْعُلٌ الا نادراً كمَكْرُم ومَعُون...، فلم يحملوا ما أدى اليه قياس كلامهم على بناء نادر في غير هذا الباب، وعُدِل إلى أحد اللفظين مَفْعَل ومَفْعِل، وكان الفتح أخفّ فحمل

([1]) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): 315/1.

([2]) كتاب سيبويه: 90/4، وينظر: معاني القرآن (الفراء): 148/2.

([3]) ينظر: الأصول في النحو: 142/3.

([4]) معاني القرآن (الفراء) 13/2.

عليه))[1]، وهذا يوضح أنّ اثقل الحركات هي الضمة؛ لأنها لا تتم الا بضم الشفتين، ولا يتم ذلك الا بعمل العضلتين الصليبيتين الواصلتين إلى طرف الشفة أما في حالة الفتح يكون العمل ضعيف لتلك العضلة ويقل الجهد[2]، ففي ثقل الضمة نلحظ أنّ ما يؤول في ثقلها أنّ الاشمام اختص بها، إذا الوقف على المرفوع والمضموم يوقف عنده على أربعةِ أوجه منها: الاشمام، وهو لا يكون الا في حروف يشترك اللسان في انتاجها[3]. وأمّا ركن الدين الاستراباذي، فإنهّ اكتفى بالتعويل على أنّ مضموم العين في المضارع من الثلاثي يكون على زِنة (مَفْعَل)، وهو خلاف القياس[4]، والى مثله ذهب الخضر اليزدي، معولاً على أنّ اسمي الزمان والمكان يكونا على زنة (مَفْعَل) بالفتح في مضموم العين بالمضارع[5].

وذهب الساكناني إلى أنّ المضموم، فهو بالاتفاق سواء كان سالماً ام معتلاً فإنه يكون مفتوحاً في صيغتي الزمان والمكان نحو المقتل والمذهب[6].

ولتوضيح أثر المزدوج الحركي في بنية الزمان والمكان وفق ما جاء به الساكناني في الأفعال الصحيحة السالمة ففي: قَتَل.... يقتُل..... مَقْتَل[7]، نلحظ إبدال حرف المضارعة (الياء) ميماً مفتوحة، وقلبت حركة عين الفعل في المضارع الضمة إلى فتحة في صيغة (مَفْعَل)، وتشكلت الصيغة من مقطعين كل منهما قصير مغلق بصامت.

وانماز التعليل عند الجاربردي بالدقة؛ وذلك أنّ هذا الاجراء كان لغرض الموافقة بين مفتوح العين في المضارع، لا في مضموم العين لعدم وجود بنية بالضم الا في (مَكْرُم ومَعْوُن)، فلما امتنع الضم صُيّر إلى الفتح للخفة وصير إلى الكسر في اثنتي عشر كلمة لكون الكسرة هي أخت الضمة لذا جاء الكسر والضم في مضارع الفعل الواحد كثيراً[8]، ففي مضموم العين نحو (مَكْرُم ومَعْون) ولقلة ما ورد من هذه

([1]) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): 126/1.

([2]) ينظر: التفسير الكبير (الرازي): 48/1.

([3]) ينظر: الوقف في المدونة النحوية: 104-105

([4]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين الاستراباذي): 311/1.

([5]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي): 289/1.

([6]) ينظر: نفسه: 289/1.

([7]) ينظر: الكافية في شرح الشافية (الساكناني): 215/1.

([8]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): 315/1.

البنية (مَفْعُل) قال ابن خالويه: ((ليس في كلام العرب: اسم على مَفْعُل إلا أربعة: مَكْرُم، ومَعْوُن، ومَيْسُر ومَأْلُك...)) [1].

جـ- اذا كان الفعل الثلاثي الصحيح مكسور العين في المضارع:

فان اسم الزمان والمكان يكون على زنة (مَفْعِل) بكسر العين، وبنى الاسمان على بناء الفعل المضارع، قال سيبويه: ((اما ما كان فضعَل يفْعِل فان موضع الفعل مَفْعِل، وذلك قولك: هذا مَحْبِسُنا، ومَضْرِبُنا، كأنهم بنوه على بناء يِفْعل، مكسورا العين كما كسروها في يفعل))[2]، وذكر ابن السرّاج قائلاً: ((وقد جاءَ مفعِل يُراد به ((الحينُ)) جعلوا الزمان كالمكان وذلك قولهم: أنن الناقة على مَضْرِبها وأتت على مَنْتجِها تريد الحين...))[3]. ففي هذه المسألة تجلى لنا أنّ شراح الشافية قد تابعوا الرضي واتفقوا في اغلب القول تجاه هذا الامر، فذكر الرضي، أنّ ما جاء مضارعه مكسور العين فإنّه على زنه (مَفْعِل) بكسر العين[4]، وركن الدين قال: ((أنّ إسمي الزمان والمكان في الثلاثي المجرد من الزوائد... يبنيان من الذي مضارعه يَفْعِل – بكسر العين – ومن المعتل الفاء، وان كان مفتوح العين على وزن مَفْعِل – بكسر العين – نحو مَضْرِب من: ضرَبَ ((يضْرِب))[5]، وتابعه ركن الدين الاستراباذي* في ذلك، بان يبنى الذي مضارعه يِفْعِل بكسر العين على زنة (مَفْعِل)، والى مثل ذلك ذهب الخضر اليزدي[6]، والساكناني[7]، وذهب الساكناني ((إن المضارع باعتبار حركة عينة،... ما كان مكسوراً كيضرِب...))، وأراد الساكناني أنّ ما كان مكسور العين في المضارع من الصحيح اللام مثل جَلي يجلِس فيقال فيه مَجْلِس، وضرب يضِرب فيقال فيه مَضْرِب، فإنّه يبنى على (مَفْعِل) بالكسر والجاربردي[8]، فقال اليزدي ((فإن قلت: فما وجه مثل المَوْضِع؟ قلت: هي مكسورة حقيقة: فإن قلت: فمثل مَوْجَل؟ قلتُ: محمول على البابين؛ أعني الأصلي والفرعي))، وذهب الساكناني ((إن المضارع باعتبار حركة عينة،... ما كان مكسوراً كيضرِب...))، وهذا ما ذهب اليه الدرس الحديث بان الضمة هي اضيق الحركات وأكثرها

([1]) ليس في كلام العرب: 47.

([2]) كتاب سيبويه: 87/4.

([3]) الاصول في النحو: 141/3.

([4]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضي الاستراباذي): 126/1.

([5]) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): 312/1-313.

([6]) ينظر: شافية ابن الحاجب (الخضر اليزدي): 289/1.

([7]) ينظر: الكافية في شرح الشافية (الساكناني): 215/1.

([8]) شرح شافية ابن الحاجب(الجاربردي): 315/1. وقال الجاربردي ((فإن كان مضارعه بالكسر فالاسم بالكسر أيضاً نحو: مضرب من ضرب يضرب، هذا اذا لم يكن معتل اللام ولا معتل الفاء...)).

تراجعاً، لذلك قال عبد الصبور شاهين: ((الناطق يصعب عليه أنّ ينقل لسانه من وضع معين إلى نقيضه تماماً، مع التزام السرعة العادية في الأداء، لذا تجنب العربي أنّ يعاني هذه الصعوبة في الأبنية الثابتة...))[1].

وبهذا نلحظ أنّ صيغة الزمان والمكان ماهي الا نتيجة اقحام للحركات بين الصوامت لغرض إعطاء معنى دلالي ذا صور مختلفة.

ثانياً: صياغتهما من الفعل الثلاثي المعتل:

أ- المثال (المعتل الفاء):-

وهو أما يكون واوياً أو يائياً فإن كان الفعل معتلاً بالياء نحو يقِظ يقظ ويسر يِيْسرَ، فان اسمي الزمان والمكان بفتح العين، فيقال: مَيْقَظ، ومَيِسِر[2].

ففي كلمة يَقِظ – يقظ، نجد أنّ الفعل المضارع يائي الفاء وعند صياغته على (مَفْعَل) بفتح العين، تكون – الياء – بمنزلة الصحيح؛ لأنها تتم من دون إعلال؛ لأنّ الياء مع الياء أخف في النطق وهذا ما عوّل الرضي عليه قائلاً: ((والمثال اليائي بمنزلة الصحيح عندهم؛ بالخفة، تقول في يَيْقُظ مَيْقظ في المصدر والزمان والمكان، ومنه قوله تعالى: ((فنظرة إلى مَيْسَرةٍ))[3]، بفتح العين))[4].

والفعل الواوي الفاء فاسم الزمان والمكان منه على وزن (مَفْعِل) بكسر العين، سواء أكانت حركة عين الفعل المضارع مكسورة أو مفتوحة، نحو وعَدَ يَعِدِ مَوْعِد.

وأوضح سيبويه العلة من كسرة العين اذ قال: ((وذلك من قبل أنّ فَعَل من هذا الباب لا يجيء الا على يَفْعِلُ، ولا يصرف عنه إلى (يِفْعُل) لعلة، فلما كان لا يصرف عن يفعِل عن يفعِل وكان معتلاً ألزموا مفعْلِاً منه ما ألزموا يَفْعل، وكرهوا أنّ يجعلوه بمنزلة ما ليس بمعتل))[5]، والحكم في المثال المعتل الفاء، أنّ الواو اذا كانت ساقطة من غابره كان الاسم والمصدر مكسورين جميعاً، كالمَوْعِدِ، والمَوْرِدِ، سواء أكانت العين في الفعل منصوبة أو مكسورة بعد أنّ تكون الواو منه ساقطة[6]، وهذا يعني أنّ تأثير

([1]) المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، 53.

([2]) ينظر: همع الهوامع: 168/2.

([3]) سورة البقرة: (280).

([4]) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): 186/1.

([5]) كتاب سيبويه: 93/4، وينظر: الأصول في النحو: 146/3.

([6]) ينظر: دقائق التصريف، لابي القاسم بن سعيد المؤدب، 130.

المزدوج (وَ) في المثال الواوي، لا يظهر أي تأثير للحركات المزدوجة في بناء الفعل المثال في الماضي نحو وَعد، فالحركة المزدوجة في اول الفعل الماضي (وَ)، تحافظ على قوتها وتصل بالواو إلى مصاف الصوامت الصحيحة، فنجدها تحافظ على قوتها في هذا النوع من الأفعال، فالبعض وصف الواو المتحركة بأنها كالحرف الصحيح، فذكر الخليل: ((إنّ الواو والياء اذا جاءتا بعد حركة قويتا، وكذلك اذا تحركتا كانتا أقوى))[1]، وذهب الرضي الاستراباذي إلى علّة الاختلاف بين ما كانت فاؤه حرف علّة سقطت في المضارع الصحيح اللام، فيكون على زِنة (مَفْعِل) بكسر العين، والذي مضارعه مضموم العين أو مفتوحها أو مكسورها، صحيح العين واللام أو معتلها فإنّه على زِنة (مَفْعَل) قائلاً: ((وان كان من يَفْعِل بكسر العين، وان كان ايضاً مثالاً واوياً كالمَوْلَى لموضع الولاية، وذلك لتخفيف الكلمة بقلب اللام الفاً، وإنما كان المثال الواوي على مَفْعِل بالكسر وان كان على يفْعَل كالمَوْجِل والمَوْجِل...، وأن بعض العرب يقولون مَوْجَل ومَوْحَل فيطرد ذلك في الموضع والزمان ايضاً، وحكى الكوفيون المَوْضَع، وقد جاء على مَفْعَل بالفتح من المثال بعض أسماء ليست بمصادر ولا امكنة مبنية على الفعل، كمَوْحَد في العدد....))[2]، يكشف نصَّ الرضي عن أنّ المثال الواوي المعتل اللام أكان مصدراً أم غيره يكون بفتح العين فصيغة (مَفْعَل)، تتحقق عنده هذه الأمور المذكورة، اما اذا تخلّف عن ذلك بأن يكون معتل الفاء، وصحيح اللام، وتسقط فاؤه في المضارع فانه يكون بكسر العين، لكن في سقوط الفاء في المضارع نظر واحتراز من قبل الرضي، لانَّ وَجِل يوْجِل مَوْجِل، وكذلك مَوْحِل، سمعت عن بعض العرب: مَوْجَل ومَوْحَل، اذا قال سيبويه: ((وقال أكثر العرب في وَجَل يَوْجَل، ووحل يوحل: مَوْجِل ومَوْحِل... وحدثنا يونس وغيره أنّ ناساً من العرب يقولون في وجل يَوْجَل ونحوه – مَوْجَل ومَوْحل، كأنهم الذين قالوا يَوْجَل، فسلّموه))[3]، والسبب عنده، أنّ يَوْحَل ويَوْجَل، من فَعِل يَفْعَل قد يعتل فتقلب الواو ياء وألفاً مرة، وتعتل لها الياء التي قبلها حتى تكسر، فلما كانت كذلك شبهوها بالأول لأنها في حال اعتلال... [4]، ويفهم من ذلك إنّ سقوط الفاء في المضارع هي من باب الاحتراز على لغة من صحح ولم يعل.

بَيْدّ أنّ ركن الدين الاستراباذي قد عوّل على الشذوذ في صيغة المثال المعتل الفاء في (المأوى) قائلاً: ((ويبينان – الزمان والمكان – من الذي مضارعه يَفْعِل – بكسر العين – وهن المعتل الفاء، وإن كان مفتوح العين على وزن مَفَعِل – بكسر العين – نحو مَضْرِب من: ضَربَ "يضرب"، ومَوْضعِ من:

([1]) تهذيب اللغة: 52/1.

([2]) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): 128/1.

([3]) كتاب سيبويه: 93/4.

([4]) ينظر : كتاب سيبويه: 93/4.

وَضَعَ. وقد جاء الفتح شاذاً مع الكسر نحو ((ومأوى الإبل))[1]، ولعلُّ شذوذ الكسر هو الأقرب إلى الواقع اللغوي، لان الفتح هو قياس متبع، وذلك لان المعتل اللام هو مفتوح دائماً، وقد أكدت الدراسات اللغوية أنّ أسماء الزمان والمكان التي وردت بالكسر وقياسها الفتح، كالمسجِد والمنسِك ولعلّ هذه الالفاظ وما أشبهها إنما جاءت مخالفة للقاعدة، لأنها لم يقصد بها التعبير عن اسم الزمان او أو المكان وبالمعنى النحويّ بل هي أسماء لإمكان معينة، ومحل هذا الشذوذ على لغة بعض الاقوام وعلى التفريق بين الدلالات تارة أخرى، والانحراف نحو الكسر جاء محمولاً على تحقيق أمن اللبس بين الدلالة الخاصة والدلالة العامة المطلقة وكأن العرب جنحت نحو الكسر لإصابة الدلالة الخاصة؛ أما اذا جاءت بالفتح فهي تتوافق مع وجه القياس التصريفي، فنلحظ أنّ العموم بالفتح والخصوص بالكسر[2]. قال ابن عصفور ((فكسر الاسم على الياء، فالذي يجب أنّ يحمل عليه عندي...، من أنه "مفعل" مما لامه ياء، وشذوا فيه، لان "المفعل" من المعتل اللام مفتوح العين، ونظيره في الشذوذ (مأوى الإبل) والفصيح (مَأوى)، قال الله تعالى ((فان الجنة هي المأوى)) وتكون الميم زائدة...))[3]، اعترض على ابن الحاجب في عبارته ((ومن مكسورها والمثال على مَفْعِل نحو مضرب))[4]، وذلك بأن معتل الفاء من اسم الزمان والمكان سواء أكان مفتوح العين أو ضمومها أو مكسروها فهو على (مَفْعِل)، اذ يقول في المثال المعتل الفاء ((واعلم أنّ المصنف أورد مَوْعِداً في الشرح لمثال المكان والزمان من معتل الفاء، وهو ليس بنص في مطلوبة لجواز أنّ يكون كسر عينه في المكان والزمان لكسر عين مضارعه. وأن في قوله: ((ومن مكسورها والمثال مَفْعِل)) نظراً؛ لأنّهُ يقتضي أنّ يكون أسماء الزمان والمكان من وَحِش يوْحِش، ووَسُمَ يَوْسُمُ،... ويقِظ من نومه يَيْقظ،... مَفْعِل – بكسر العين – وليس كذلك لأنّه مَفْعَل – بفتح العين))[5]، بَيدّ أنّ ما ذكره ركن الدين في كلمة (مَوعِد) هو لجواز كسر عينه في الزمان والمكان، وذلك لكسر عين مضارعة فهو من باب التعادل بين اسمي الزمان والمكان وبناء المضارع. لأنهم ((جعلوا حركة عينه تتبع حركة عين الفعل المضارع ثم تعدوا بذلك إلى الزمان فأجروه مجرى المكان. لان كل منهما ظرف، فإذا كان الفعل المضارع على يفعِل فالزمان والمكان... مفتوح... والاستحقاق الزمان والمكان الكسر

([1]) شرح شافية ابن الحاجب ركن الدين: 313/1.

([2]) ينظر: ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، د. حسين عباس الرفايعة: 220–222.

([3]) الممتع في التصريف: (لابن عصفور): 49، والآية: النازعات: 41، وينظر: الصحاح (للجوهري): 274/6، والمفصل (للزمخشري): 238.

([4]) شافية ابن الحاجب ركن الدين: 30/1.

([5]) شرح شافية ابن الحاجب، (ركن الدين): 314/1.

للتبعية[1]. وبدورنا نلغي التعادل بين اسمي الزمان والمكان والمضارع، ولا تخلو من التبعية في الكسر وهذه التبعية مبينة على جانب معنوي هي (الظرفية).

امّا الخضر اليزدي اعتمد علّة الحمل على الأصل والفرع، في المثال الواوي، واما غير ذلك فاعتمد على الكسر مطلقاً من المثال في اسمي الزمان والمكان، قائلاً في المثال: ((أن يكون على زِنة مَفْعِلٌ بالكسر مطلقاً))[2]، اذ قال في وَضَعَ مَوْضع ((فإن قلت ما وجه مثل المَوْضِع؟ قلتُ: هي مكسورة حقيقيةً. فان قلت: فمثل مَوْجل؟ قلتُ محمول على البابين؛ أعني الأصلي والفرعي))[3]. واراد باعتماد الكسر مطلقاً، هو أنّ (فَعَل) من بنات الواو التي فيهن فاء لا يجيء الا على (يَفْعِل) بالكسر ولا يصرف عنه إلى (يَفْعُلُ) لأن الواو مع الضمة أثقل، فلما كان لا يُصرف عن (يفْعِل) وكان معتلاً ألزموا (مَفْعلاً) منه ما ألزموا بفْعِل[4]، وهذا امر مطرد في العربية[5]، فكل ما أوله واواً مثل: وزَنْتُ، وَرِثَتُ، ووجَلتُ، فالمَفْعِل، اسماً كان أو مصدراً فهو مكسور، متل قوله تعالى ((ألن نجعِل لَكُم مَوْعِداً))[6]، وكذلك يَوْحَل ويَوْجل المَفْعل فهما مكسور في الوجهين[7]. كما نفهم من قوله (... أعني الأصلي والفرعي)، أنّه أدرك فرقاً ما بين صورتين أصلاً وتحولاً فالأصل هي الصورة الأولى للصيغة قوامها كسر العين، والفرع حُمِل على هذه الصورة فكسب الكسر، والفرق بين الصورتين فرق بين كسر أصلي، وآخر محمول عليه.

امّا حَمْلَه على الوجهين في مَوْضِع، ومَوْجِل أو مَوْجَل، والعلّة في ذلك؛ بما إنهّ المثال الواوي بكسر العين في المَوْجِل مصدراً كان أو زماناً ومكاناً بناءً على ما ذكره سيبويه، أنّ كان المثال معتل اللام كان بفتح العين كالمَوْلَى، في الزمان والمكان وغيره في المصادر، اذ قال: ((إنّ ناساً من العرب يقوْلون من يَوْجَل ونحوه مَوْجَل ومَوْحَل بالفتح مصدراً كان أو غيره – يقصد الزمان والمكان... إنّما قال الأكثرون مَوْجِل لأنهم ربما غيروه في يَوْجَل يَوْحَل: فقالوا: يَيْجَل، ويأجل، فلما أعلوه بالقلب شبهوه بواو يَوْعِد فكما قالوا هناك مَوْعِد قالوا ههنا مَوْجِل، ومن قال المَوْجَل بالفتح فكأنهم الذين يقولون: يَوْجَل، فيسلمونه، والاسماء المتصلة بالأفعال تابعة لها في الاعلال، وانما قالوا: مودّة بالفتح اتفاقاً لسلامة الواو

([1]) المفعل والمفعل (التلمساني): 30.

([2]) شرح شافية ابن الحاجب (الخضر اليزدي): 289/1.

([3]) نفسه: 290/1.

([4]) ينظر: كتاب سيبويه: 92/4–93.

([5]) ينظر: اصلاح المنطق: 95–96، وأدب الكاتب: 368، اقتطاف الازاهر: 74.

([6]) الكهف: 48.

([7]) معاني القرآن (الفراء): 149/2.

في الفعل اتفاقاً))[1]، ويبدو للباحثة من قوله ((أن ناساً من العرب يقولون...)) لا يعدو ما وردَ أنّ يكون وصفاً لأداء قومٍ وجد سيبويه أنهم لفتحون العين، فأراد أنّ يعتل له بقياسهِ على الأكثر من دون انشغاله بجهة تتصل بجوازه مثلاً أو منعه أو بضعفه أو قوته. ولابُدّ لنا من أنّ ننوه إلى أنّ الواو يسقط من غابر ما كان على (فَعَل يَفْعَل) بفتح العين من كليهما، وعلى (فَعِل يَفْعِل) بكسر العين[2]، وقيل أنهم اختلفوا فذكر الخليل بن احمد وبعض أصحابه، أنّ الواو سقطت في مثل: (يَعِدُ)؛ لأنها خرجت ساكنة وخلفتها الكسرة، والعرب تكره الكسرة بعد الضمة[3]، وسقطت الواو لوقوعها بين الياء والكسرة، لأنّ الكسر يستثقل مع الواو، فسقطت الواو في الفعل للثقل، ولأنها أثقل من الياء والكسرة، فهنا نلحظ أنّ الواو قد أحدثت ثقلاً صوتاً، حتّم حذفها، فلما كانت الواو نصف صائت أي انها أقرب ما تكون إلى الصائت ولكون الياء مورفيما له وظيفة صرفية دلالية ولكون الكسرة مورفيم له وظيفة دلالية أيضاً، فسقطت الواو (نصف الصائت)[4]، والتي يتحقق بسقوطها التخفيف ويتجنب اللبس أو الابهام، وأيضاً ضعف الحرف بالسكون، مما سهل حذفه ((... لأن الحركة في الحرف تقوية والسكون يضعفه))[5]. فالواقع اللغوي لا يركن إلى هذا التوصيف لأن الواو والكسرة لم يكن تتابعهما مباشراً بل فصل بينهما الصامت الصحيح

العين: ي ـَـ و / ع ـِـ / د ـُـ

↓

فاصل بين الواو والكسرة

وبحسب توصيفهم يجب أنّ يكون التتابع هكذا:

ي ـَـ / و ـِـ (وهذا غير متوافر في بنية (يَوْعِد).

فأمّا (يَوْجَلُ) واخواته فأثبتت الواو فيهن لأنها لم تقع بين ياء وكسرة[6]، وفتحة العين ناتجة من ثبوت الواو لأنها واقعة بعد منصوب، لأنهّ اذا قلنا ما سبب سقوط الواو من الفعل المضارع؟ لا تخرج عن مجيء الكسرة بعدها، وهذا يعني أنّ الحكم في المثال الواوي قائم على سقوط الواو في غابر الاسم – الزمان والمكان – نحو المَوْعِد والمَوْضع، وسواء كانت العين في الفعل منصوبة أو مكسورة بعد أنّ تكون الواو ساقطة منه، أي علّة سقوطها يبرر لنا سبب وجود الكسرة في مَفْعِل، لان القاعدة تقول ((ان

([1]) كتاب سيبويه: 93/4.

([2]) ينظر: دقائق التصريف: 222.

([3]) ينظر: نفسه: 223.

([4]) ينظر: موانع الاعلال: 193–194.

([5]) المنصف: 221/1، وينظر: قوة الحرف بالحركة (بحث): 40.

([6]) ينظر: نفسه: 223.

(المَفْعِل) قياسة بعين (يفعل) أبداً. فإذا كانت العين في (يَفْعِلُ) مكسورة (فالمَفْعِلُ) مكسورة اذا أُريد به الاسم والمكان، نحو: المَضرِبْ، والمَحبِس....، إلا في باب المثال، فإنّ هذا الحكم ينتقض فيها))[1]، وذهب الجاربردي إلى أنّ ما جاء في المثال المعتل الفاء هو نتيجة الخفة اذ قال: ((وكسروا في المعتل الفاء، لأن الكسرة مع الواو أخف مع الفتحة معه اذ مَوْعِد اخف من مَوْعَد وذلك لما قيل من أنّ المسافة بين الفتحة والواو منفرجة....))[2]، وقوله هذا يوافق ما جاء به الدرس الحديث، فكان للعلماء المحدثين وقفات طويلة لتحديد مراتب الحركات، وما ذكره الجاربردي هو نوع من أنواع الثقل النطقي الناجم عن انفراج المسافات بين الحروف والحركات ولهذا عدّ تلك المسافة المفرجة بين الحرف والحركة في (مَوْعِد) بكسر العين، و(مَوْعَد) بفتح العين، أنّها في الأول اخف من الثاني، فكلما ضاقت المسافة النطقية بين الحروف والحركات كلما تمكنت أعضاء النطق من الكلمة تماماً فنتج عن ذلك الخفة، والسبب في ذلك هو ((انهّ امر يعرض للأمثال اذا ثقلت لتكريرها فيترك الحرف إلى ما هو اثقل منه ليختلف اللفظان فيخفا على اللسان))[3]، ويمكن أنّ نعدّ أنّ ما جاء به الجاربردي هو نوع من التتابعات الصوتية الصاعدة بالاعتماد على ما قيل بأنّ ((ما بين الضمة والكسرة من القرب والتناسب ما ليس بينهما وبين الفتحة))[4]، لأن المزدوج الصاعد، يأتي فيه المصوت بعد نصف المصوت، نحو (وعَد ويسر)، ويبدأ النبر فيه ضعيفاً، ثم يأخذ بالارتفاع[5].

بَيدّ أنّ د. عبد الرحمن أيوب، عوّل على كون الحركة المزدوجة، ناتجة من أنّ جزءها الأول شبيه من الناحية السمعية والادائية بحركة من الحركات، وجزءَها الثاني شبيه بحركة أخرى[6].

أمّا الساكناني فذهب إلى الاتباع بالحركة في المثال المعتل من الثلاثي قائلاً: ((... أنّ يكون معتلاً بالفاء، أو لاً، والأول – معتل الفاء –: إما مكسورة العين أو لا، والأول – مكسور العين – كالسالم سواء كان لفظياً، أو لا، والثاني – ما ليس مكسور العين من المعتل الفاء – لا يخلو اما يكون مضموماً، أو لا – والأول كالمكسور العين من السالم – ايضاً – كالمَوْسِم، وإلا بالفتح كالمَوْجل، اتباعاً لحركته...))[7].وهذا يدل على أنّ الاتباع بالحركة، الذي قصده الساكناني هو كنوع من ((تقريب صوتٍ

([1]) دقائق التصريف: 130.

([2]) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): 315/1.

([3]) الخصائص: 18/3.

([4]) الوظائف الصوتية والدلالية للصوائت العربية (مكي درار): 112.

([5]) ينظر: المنهج الصوتي (عبد الصبور شاهين)، 31، واسس علم اللغة (ماريوباي)، 81.

([6]) ينظر: اصوات اللغة (عبد الرحمن ايوب): 172.

([7]) الكافية في شرح الشافية (الساكناني): 217/1.

من صوت))[1]، وكذلك كنوع من الانسجام الحاصل بين حركات اللفظة الواحدة نتيجة تأثير بعضها في بعض طلباً للخفة والتآلف وابتعاداً عن الثقل والتنافر[2].

وهذا يعني أنّ ما ذكره د. شاهين، أنّ تكون المزدوج قائم على الانزلاق بين حركتين مختلفتين، وموافقاً ايضاً لما ذكره د. محمود السعران من قبله، بأنها صوائت انزلاقية يحدث فيها أنّ تبدأ الأعضاء بتكوين صائت ضيق كالكسرة، ثم ينتقل بسرعة إلى صائت اخر أشدّ بروزاً، وهكذا[3]، والحق انني لم أجد من المحدثين – في حدود ما اطلعت عليه – من أشار إلى خفة الكسرة مع الواو والعكس مع الفتحة إلا أنّ أحد الباحثين أشار إلى ما جاء هو من قبيل كراهية توالي الامثال، معولاً على مجموعة من الأسس الآتية[4]:

1- إنّها من قبيل المغايرة بين حركات الأصوات المتجاورة اذا كانت على نسق واحد وهو من قبيل كراهية توالى الامثال نحو وَعَدَ – يَوعدُ – يَوْعِد، والعِلّة من هكذا مخالفة هو لتحسين النطق، بين الحروف المتفاوتة.

2- انتقال البنية قبلها في حكايتها من مقطع صوتي مفتوح إلى مقطع صوتي مفتوح آخر فلا يجد النفس عرضة فيستريح بها، ولاسيما أنّ اللغة رهن المنطق، وأنَّ ابن اللغة بنحيزَتهُ الصوتية يسلك سبيل الخفة واليسر عندما يبتغي الفصاحة والخلوص، فيشوئب كلما مست الحاجة إلى ضبط إيقاع صوت اللفظ بكسر ذلك النسق المتتابع فينأى عن التكرار الصوتي الممل في موسيقى اللفظ، لذلك أعطت اللغة مخرجاً لهذا التوالي المستثقل، هو الموائمة بين الكسرة والضمة، أي بتغيير حركة أحد المقاطع تلك وليكون بين الحركة والحركة حيز متسع وفناء وكانت الكسرة أخف، ولأنّ الكسرة ((اسهل في أدائها من الضمة نظراً لانفراج الشفتين، في كلتا الفتحة والكسرة، واستدارتها في الضمة، لذلك كانت الحركة المختارة بديلاً عن الفتحة هي الكسرة،.... لسهولة أدائها أكثر...))[5].

وقال د. عبد الصبور شاهين ((تتابع الحركات المختلفة، طويلة أو قصيرة، فاذا تتابعت حركتا الفتحة والكسرة هكذا (a+i) نتج صوت الياء وإذا تتابعت حركتا الفتحة والضمة هكذا (atu) نتج صوت

([1]) الممتع في التصريف: 64/2.

([2]) ينظر: في الأصوات اللغوية، د. غالب المطلبي: 50.

([3]) ينظر: علم اللغة (محمود السعران): 179-180.

([4]) ينظر: تاريخ الفعل المعتل في اللغة السامية (دراسة صوتية)، علي احمد النبوت (اطروحة دكتوراه): 36. وينظر: الكراهة اللغوية عند الرضي (اطروحة دكتوراه): 155.

([5]) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: (عبد الصبور شاهين): 291.

الواو، أي الانزلاق بين الحركتين...))، أي الانزلاق بين الحركتين المختلفتين هو في الحقيقة ما يسمى بالواو أو الياء– واذا لم يحدث هذا الانزلاق نتيجة الفصل بين الحركتين بسكتِ، لم تنتج الواو أو الياء. وكذلك اذا تعاقبت حركتان متماثلتان فان نتيجة تعاقبهما لا تكون انزلاقاً، بل مجرد طول...))[1].

ب– الناقص (معتل اللام):

يشتق اسم الزمان والمكان على وزن (مَفْعَل) بفتح العين، ولا يختلف هذا باختلاف حركة عين المضارع بالفتح والكسر والضم، وذلك نحو مرمى من رمى يرمي، فتفتح العين مطلقاً؛ وذلك لتخفيف الكلمة بقلب اللام ألفاً، اذا الفتحة مع الألف أخف من الكسرة مع الياء، فغزا يغزو الزمان والمكان منها هو مغزى[2]. وقال الفراء: ((وما كان من ذوات الياء والواو من دعوت وقضيت فالمفعل منه فيه مفتوح اسماً كان أو مصدراً))[3].

وقد بين سيبويه مسبقاً أنّ علّة فتح العين هي لأنهّ ((معتل، وكأن الألف والفتح أخف عليهم من الكسرة مع الياء، ففروا إلى مَفعَل اذا كان ما يبنى عليه المكان))[4].

ولا يختلف هذا الوزن ايضاً بوجود حرف العلّة في فاء الكلمة إلى جانب اللام (اللفيق المفروق)، نحو طوى يطوي، وكذلك الحال في معتل العين مع اللام (اللفيق المقرون)، نحو المثوى، وذلك لان الفعل في اللفيف يأخذ حكم الفعل الناقص بفتح عين المَفْعَل منه؛ لثقله باجتماع حرفي علّة فيه نحو، طوى، ومأوى ومثوى[5].

وبين الرّضي أنّ علّة فتح العين هو لتخفيف الكلمة، وذلك بقلب اللام ألفاً، قائلاً: ((قوله: (ومن المنقوص) يعني نحو المثوى، وان كان من يِفْعل بكسر العين وان كان ايضاً مثالاً واوياً كالمَولىٍ لموضع الولاية، وذلك لتخفيف الكلمة بقلب اللام ألفاً،...))[6]، وأراد بذلك أنّ حكم اللفيق المقرون قائم على فتح العين، على حين عوّل على أنّ حكم اللفيق المفروق في الزمان والمكان اخذ حكم المثال في (المَوْعِد) من (وَعَدَ) بالكسر، ولابد من الإشارة إلى أنّ الفتح قائم على مخالفة اللبس وذلك، في مَوْعِي ومَوْقي، لأشبه

([1]) المنهج الصوتي: 30.

([2]) ينظر: شرح المفصل (لابن يعيش): 145/4.

([3]) معاني القرآن (الفراء): 149/2.

([4]) كتاب سيبويه: 92/4، وينظر: اصلاح المنطق (95).

([5]) ينظر: شرح المفصل (لابن يعيش): 146/4.

([6]) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي):128/1.

المفعول عند الوقفة[1]، ولعلّ ما قصده الرّضي هو أنّ التخفيف، يتهيأ به للقلب، أي اذا تم الفتح يتهيأ قلب الياء للألف لأن بقاءها يسبب الثقل.

في حين ذهب ركن الدين الاستراباذي إلى أنّ الفعل الناقص من الثلاثي والذي يكون مكسور العين في المضارع يبنى على (مَفْعَل) بفتح العين، نحو مَرْمَى من رمي يَرْمي[2].

ويبدو لي أنّ ما أراده ركن الدين هو أنّ ما جاء به الفعل المضارع من رَمَى – يَرْمي فتحت وذلك فرارا من الكسر قبل الياء (لام الفعل)، لذلك بين دلالة الاخذ بالفتح عندما قال ((وإن كان مكسور العين)) يبنى على الفتح – أي فتح العين – عند صياغة الزمان والمكان منها، ولبيان ذلك اكثر قال سيبويه ((الموضع،...، لأنّهُ معتل فكان الألف والفتح اخف عليهم من الكسر مع الياء، ففرّوا إلى (مَفْعَل) اذا كان مما يبنى عليه المكان...))[3]، بيدّ أنّ الخضر اليزدي وافق الرّضي في علّة المعتل اللام من المنقوص، وذلك في مجيء اسم الزمان والمكان من المنقوص على (مَفْعَل) بالفتح مطلقاً في مَرْمى ومَرْعى، عندما قال: ((واما فتح المنقوص فلتخفيف، اذ به يتهيأ القلب))[4]، وقال أيضاً: فمن المنقوص الزمان والمكان مَفْعَل، بالفتح مطلقاً،... واللفيق أنّ كان مقروناً فهو من عداد المنقوص... تقول... مثوى،...))[5]، وهذا يعني، أنّ الفتح جاء لغاية التهيئ للقلب، اذ يتهيأ قلب الياء للألف، ولأنّ بقاءها يؤدي إلى الثقل، فكان الخضر اليزدي اكثر ايضاحاً من الرضي الذي شبه عملية القلب بالمفعول عند الوقف عليه[6]، والى مثل ذلك ذهب الجاربردي بقوله: ((وفتحوا في المنقوص نحو مرمى للخفة...))[7].

أمّا الساكناني فعنده معتل اللام من المنقوص كالمرمى والمَدْعى مُعَولاً على التخفيف بالإعلال قائلاً: ((فان قلت: كيف تصنع بنحو: يَقْيْ؟ فإنهّ من حيث أنّه مثال كُسِر عينه يجب كسره فيها، ومن حيث انه المعتل اللام يجب الفتح؛ فلزم كونه مفتوحاً ومكسوراً وهو محال. قلت: وجب ترجيح اللام على الفاء؛ لزيادة التخفيف بالإعلال))[8]. وهذا يعني انهّ أراد بالمنقوص أنّ يكون هو الأضعف في حيز الاعتلال؛ لان موقع اللام أضعف من موقع الفاء وهي قابلة للتغيير، ومرد ذلك إلى كون أنّ الصوت

([1]) ينظر: دقائق التعريف: 134.

([2]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): 311/1.

([3]) كتاب سيبويه: 206/4.

([4]) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): 290/1.

([5]) شرح شافية ابن الحاجب (الخضر اليزدي): 189/1.

([6]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): 128/1.

([7]) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): 315/1.

([8]) الكافية في شرح الشافية (الساكناني): 218/1.

المعتل المتطرف الذي لا يحده شيء هو أدعى إلى السقوط من بنية اللفظ من معتل الفاء، وذلك تعويلاً على ما قاله سيبويه ((اعلم أنهن لامات أشد اعتلالاً وأضعف))[1]، وكذلك تعويلاً على ما ذكره ابن جني من ضعف اللام ((اللام أضعف من العين))[2]، وهذا كلّه يدل على أنّ اعتلال اللام للخفة اقعد من الفاء عنده.

3-أثر الصائت في اسم الفاعل:

1- أثر الصائت في صوغ اسم الفاعل من الجذر الثلاثي:-

يصاغ اسم الفاعل من الجذر الثلاثي على فتحة طويلة بعد الفاء، وكسرة قصيرة بعد العين لتكون البنية على وزن (فاعِل). فإن كان عين الجذر واواً أو ياءً في اسم الفاعل أبدل همزة نحو: قول – قائل، بيع – بائع.

أمّاعن كيفية إبدال الواو أو الياء همزة رغم عدم القرابة الصوتية بين الواو والياء من جهة، والهمزة من جهة أخرى، فالواو صوت شفوي حنكي، والياء صوت حنكي وسيط، بينما الهمزة صوت حنجري[3].

وللوقوف على ما جاء من أثر في حركة العين لقلب الهمزة، يمكن التعويل على أنّ صوتي الواو والياء يصنفان بأنهما صامتان ضعيفان[4]، والصامت الضعيف لا يحتمل أنّ يليه صائت من جنسه أو قريب منه[5] – مما يؤثر في وجوده في بنية الكلمة –، فالواو لا تحتمل أنّ يليها ضمة أو كسرة، وكذلك الياء، فلما اجتمعت الواو والكسرة القصيرة في اسم الفاعل من (قول) عمد الناطق العربي إلى إسقاط الواو – الصامت الضعيف – وإحلال صوت يصلح فاصلاً بين الفتحة الطويلة والكسرة القصيرة، فجيء بالهمزة ليكون اسم الفاعل (قول) (قائل)، بدلاً من قاول.

وحدث الشيء نفسه مع الياء التي لا تحتمل صائتاً من جنسها (الكسرة)، فعمد الناطق إلى إسقاط الياء (الصامت الضعيف) وإحلال الهمزة محله، فيكون اسم الفاعل من (بيع) = (بائع) بدلاً من (بايع).

([1]) كتاب سيبويه: 381/4.

([2]) الخصائص (ابن جني): 486/2.

([3]) ينظر: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي: 180-183، ومناهج البحث في اللغة: 124.

([4]) ينظر: العربية الفصحى: 46.

([5]) ينظر: اللهجات العربية: 124 ومناهج البحث في اللغة: 77، والتطور النحوي: 54-56.

قال سيبويه: ((اعلم أنّ فاعلاً منها مهموز العين، وذلك أنهم يكرهون أنّ يجيء على الأصل مجيء مالا يعتل فعل منه، ولم يصلوا إلى الإسكان مع الألف وكرهوا الإسكان والحذف فيه فيلتبس بغيره، فهمزوا هذه الواو والياء إذا كانتا معتلتين وكانتا بعد الألف. وذلك قولهم خائف وبائع))[1]، أرادَ أنّ يوضح كراهة مجيء اسم الفاعل على أصله، فيكون مجيؤه مجيء غير المعتل، فلا يجوز القول: خاوف وبايع، كما أنّه لم يُجِز الحذف مخافة أنّ يلتبس اسم الفاعل بعد الحذف بالفعل المشتق منه، فكان لابدّ من الهمزة بعد الالف.

فالخيارات الصوتية على مستوى الإعلال من إسكان وحذف وقلب، كانت في الإسكان والحذف بعيدة عن هذا الإجراء، أما في القلب ((فلن يتجاوز مظهر القلب بوصفه خياراً صوتياً موجودة أسبابه، ومعروفة دواعيه، ولذلك قلبت كل من الواو والياء همزة لأن الأخيرة هي الصوت الملاذ لمجموعة أصوات العلّة ولا سيما الألف، ويشهد على ذلك كثرة التراكيب الصوتية التي تتداخل فيها أصوات العلّة والهمزة بعضها مكان بعض من دون أنّ تختل نواة المعنى))[2]، ويُعدّ الألف حاجزاً غير حصين بين الواو والياء، فقيل ((لم يكن للألف وهو (الكل) من تأثير في قلب الواو والياء همزة، وكان التأثير للفتحة وهي (البعض)، وكأني به يرى القدرة في الفتحة وهي (بعض) على اختراق كلها (الألف) بحجة أنه ساكن...، ولعلّ حرص سيبويه على التركيز على تأثير الفتحة على الرغم مما وليها من مد يجانسها ينبع من التركيز بالقاعدة الصوتية القاضية بقلب الواو والياء اذا تحركتا وفتح ما قبلهما))[3]، وهذا الرأي يعضد ما جئنا به في فصل الإعلال سابقاً بأن ((الفتحة بعض الألف فإذا وقعتا بعد الألف التي هي أكثر من الفتحة، وأشبع أحرى بقلبها لأن الكل أشد تأثيراً من البعض))[4]، وقال المبرّد: ((فإن بنيت فاعلاً من قلت وبعت لزمك أنّ تهمز موضع العين لأنك تبنيه من فِعْل معتلّ اسم الفاعل لاعتلال فِعله ولَزِم أنّ علّته قلب كلّ واحدٍ من الحرفين همزة وذلك قولك **قائل** وبائع وذاك أنّه كان قال وباع فأدخلت ألف فاعِل قبل هذه المنقلبة فلما إلتقت ألفان والألفان لا تكونان إلا ساكنتين لزمك الحذف لالتقاء الساكنين أو التحريك

([1]) كتاب سيبويه: 348/4.

([2]) التعليل الصوتي عند العرب: 288.

([3]) نفسه: 282-283.

([4]) المصنف: 138/2، وينظر: الدراسات الصوتية واللهجية عند ابن جني: 357.

فلو حذفت لالتبس الكلام وذهب البناء وصار الاسم على لفظ الفعل تقول فيهما قالٌ فحركت العين لأنّ أصلها الحركة والألف اذا حُرِكت صارَت همزة وذلك قولك قائِل وبائع...))[1].

وفي موضع آخر يعلل ابن جني ذلك بأن همزة عين فاعل من الأجوف في قام وباع، كانت قد اعتلت في الفعل فانقلبت ألفاً في الماضي، فلما جئنا اسم الفاعل التقت ألفان فلم يجز الحذف في أحدهما، فيعود إلى لفظ قام فحركت الثانية التي هي عين كما حركت راء ضارِب، فانقلبت همزة لأنّ الألف إذا حركت صارت همزة[2].

وقدّم ابن يعيش وجهين، لاسم الفاعل وتحول عينه إلى همزة، الوجه الأول وافق فيه ما جاء به ابن جني، إذ راعى فيه اللفظ المنطوق القائم (على البنية السطحية)، قائلاً: ((والعين قد كانت ألفاً في الماضي، فالتقى في اسم الفاعل ألفان، نحو: قَاامٌ، وذلك مما لا يمكن النُّطق به، فوجب حذف أحدهما أو تحريكُه، فلم يجز الحذف لئَّلا يعود إلى لفظِ قام، فَحُرّكت الثانية التي هي عين، كما حُرّكت راء ضارِب، فانقلبت همزة لأنّ الألف إذا حُركت صارت همزةً، فصار قائُم وبائعٌ...))[3]، أمّا الوجه الآخر: فنظر فيه إلى الأصل (البنية العميقة) (الأصل المفترض)، اذ قال: ((ووجهٌ ثانٍ أنّه لما كان بينه وبين الفعل مضارعةٌ ومناسبةٌ من حيث إنّه جارٍ عليه في حَرَكاته وسكناته وعدد حروفه، ويعمل عَمَلَه، اعتل أيضاً باعتلاله، ولولا اعتلال فعله لما اعتل، فلذلك قلت: قائم، وخائف، وبائع، والأصل: قاوِمٌ، وخاوِفٌ، وبائعٌ، فأرادوا إعلالها لاعتلال أفعالها، وإعلالها إمّا بالحذف، وإمّا بالقلب. فلم يجز الحذف؛ لأنّه يزيل صيغة الفاعل، ويصير إلى لفظ الفعل، فيلتبس الاسمُ بالفعل... فكانت الواو والياء بعد ألف زائدة، وهما مجاوِرتا الطرف، فقلبتا همزة بعد قلبهما ألفاً على حدِّ قلبهما في كسِاء ورداء))[4].

وذهب ابن عصفور إلى أنّ الألف حاجز غير حصين وقد سبقت بفتحة أيضاً، لذلك، كان عنده إبدال الهمزة من الواو والياء، اذا وقعتا عينين في اسم الفاعل، بعد ألف زائدة مشروطاً بأنْ يكون الفعل الذي أخذ منه اسم الفاعل نحو قائم وبائع والأصل قاوم وبائع، فتحركت الواو والياء وقد اعتلت عينه في

([1]) المقتضب: 99/1.

([2]) ينظر: المنصف: 280/1-281.

([3]) شرح المفصل (ابن يعيش): 434/5.

([4]) نفسه: 434/5.

الفعل في قام وباع، فاعتلتا اسم الفاعل حملاً على الفعل فقلبتا ألفاً فاجتمع ساكنان فأبدل من الثانية همزة...))[1].

واعترض باحث على أنّ ما ذهب إليه القدماء من قلب الواو والياء ألفاً في اسم الفاعل ومن ثم قلب الألف إلى همزة فيه شيء من التكلف وذلك؛ ((لأن الألف حركة طويلة ولا تسبق بفتحة أخرى إضافة إلى أنهم لم يعتدوا بهذه الألف وتعاملوا مع الفتحة المتوهمة قبلها. أنّ كل ما حدث في هذه البنى... محاولة الناطق التخلص من التتابع بين نصف الحركة والحركة. ونصف الحركة صامت ضعيف فأرادوا تقوية البنية بصامت نبري قوي وهو الهمزة))[2]، أنّ المضي قدماً مع ما جاء به الشراح فالرضيّ يذهب إلى أنّ قلب الواو والياء إلى همزة ليس على حقيقته قال: ((وقول النحاة في هذا الباب: تقلب الواو والياء همزة، ليس بمحمول على الحقيقة، وذلك لأنّه قلبت العين ألفاً ثم قلبت الألف همزة، فكأنّه قلبت الواو والياء همزة))[3]، ثم قال أيضاً: ((وقد تقلب الواو والياء أيضاً قريبين من الطرف وقبلهما ألف زائدة ألفاً ، بشرط أنّ ينضم إلى العلّة المقتضية للانقلاب مقتضٍ آخر، وذلك لضعف العلّة إذن بسبب فصل الألف بين الواو والياء وبين الفتحة، وبعدم كونهما في الطرف، وذلك المقتضي إمّا مشابهة الفعل المعل كما يجيء وأداؤه معناه وعمله كما في قائم وبائع،... فعلى هذا تبين أنّ الهمزة في نحو: ... قائل وبائع... تحريك الألف وامتنع قلبها إلى الواو والياء لأنّه فر منهما قلبت إلى حرف يكون أنسب بها بعد الواو والياء وهو الهمزة؛ هما حلقيتان، وإنما لم تحذف الألف الأولى للساكنين كما هو الواجب في مثله؛ لكون ألف نحو: قائل علامة الفاعل...))[4]، يفهم من هذين النصين، أنّ الإعلال هنا ليس اصلاً بل محمول على الأصل، أي إبدال الواو والياء ألفاً جاء لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، فنقلت حركة الواو والياء إلى الساكن الصحيح قبلها فقلبت ألفاً لتجانس الفتحة، فحدث نقل للحركة، وقلب للواو والياء ألفاً ، ولكن لا حذف هنا تحقق؛ لأن الألف الأولى هي الألف صيغة (فاعل)، فيتضح أنّ اعلال اسم الفاعل المشتق من الفعل الذي عينه واو أو ياء يعتل باعتلال فعله، أي بقلب الواو والياء ألفاً ثم تقلب الألف همزة –، وذلك عندما أعلت العين في الفعل وجب إعلالها في اسم الفاعل حملاً لاسم الفاعل على فعله؛

([1]) ينظر: الممتع في التصريف: 218/1.

([2]) القواعد الصرف صوتية: 61.

([3]) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): 808/3.

([4]) نفسه: 72/3.

لأن اسم الفاعل فرع على الفعل في الاعلال والتصحيح، فإبدال الواو والياء همزة بالحمل على إبدالهما ألفاً في ((قال)) و ((باع)).

وذهب ركن الدين إلى القول بأنهما: ((تقلبان همزة –الواو والياء– في نحو (قائم) و (بائع)... أي ويقلب الواو والياء همزة في نحو قائم وبائع، أي في كل اسم فاعل من فعل معتل العين للتخفيف. وإنما لم تقلب ألفاً ؛ (لأنه سكون) ما قبلهما لازم غير عارض، ولأنّه لو قلبا لالتبس بالفعل الماضي مع الغنية عنه؛ لوجوب حذف إحدى الألفين لالتقاء الساكنين...))[1]، وهذا يعني أنّ الواو والياء قلبت كل منهما همزة، ولم تقلب الألف الأولى لأنها أصلية –ألف الصيغة–، لذلك قلبتا همزة، لأنّ قلبهما ألفاً يفضي إلى التقاء الساكنين – على حدّ تصور الأوائل –.

وقد عوّل اليزدي على ذلك قائلاً: ((تقلبان ألفاً إذا تحركتا –الواو والياء– وتقلبان همزة في الفاعل من الثلاثي مما أعل فعله؛ لكونهما سبقتهما الألف مع ضميمة كون فعله معلاً كقائل وكائل، بخلاف مُقاوِل ومُتقاوِل؛ إذ الضميمة منتفية؛ لصحة قاوَل وتقاوَل وتقاوَلُوا، ولم يكن سبيل إلى قبلهما ألفاً ؛ لإفضاء ذلك إلى المحال أولاً وهو تلاقي الألفين، ثم رفع المحال بحذف أحدهما ثانياً، وكون ذلك مستلزماً للبس بالماضي، فقلبوهما ما يناسب الألف مخرجاً، وهو الهمزة))[2]، ثم اعترض على من ذهب إلى أنّ قلب الهمزة ألفاً كان اضطراراً[3]، أي اضطروا إلى تحريكها فقلبوها همزة – قائلاً: ((وأنا أقول: هذا تطويل بلا طائل، ولا حاجة إلى تقدير محال، وإنما كان ارتكاب المحال في التقدير واجباً لو كان أخذ اسم الفاعل من الفعل المعل واجباً، وهذا ممنوع وسنده انهم أخذوا اسم المفعول من غير المعل حيث قالوا: الأصل في مَقوُل ومَبِيع: مَقْوُولٌ ومَبْوُعٌ، واذا أخذ الفاعل من غير المعلّ كان قاولاً وكايلاً من قَوَل وكَيَل مثلاً، وحينئذ يصح قولهم: الفاعل هو الماضي بزيادة ألف بعد فائه وكسر عينه، فالأولى أنّ يقال: قلبوهما ما يناسب الألف لاستحالتها، واذا انتفى الأصل لتعذُّرٍ فما يناسبه ينوب عنه))[4]، ويفهم من النصين السابقين الآتي:

1– أثر الحركة في الواو والياء ساعد في قلبهما ألفاً ، وذلك لأن الواو والياء تبدل ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، وإنّ في قلبهما همزة، كان تابعاً من كون الحركة هي أصل للمدات الثلاث فتعاقبت المواضع

([1]) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): 771/2.

([2]) شرح شافية ابن الحاجب (الخضر اليزدي): 856/2.

([3]) ينظر: الايضاح: 433/2.

([4]) شرح شافية ابن الحاجب: (الخضر اليزدي): 857/2.

وكانت الألف ملازمة للمد فألتجئ إليها، أي عند اجتماع ثلاثة أشياء متجانسة، وهي الفتحة والواو أو الياء وحركة الواو أو حركة الياء، كره اجتماع ثلاثة أشياء متقاربة فهربوا من الواو والياء إلى لفظ تؤمن فيه الحركة وهو الألف وسوغها على البقاء هو انفتاح ما قبلها، لذلك، لم تحذف بل حملت على أصلها في (قام وباع) من الماضي، فكان بإطالة المد مع بقاء صيغة اسم الفاعل ووجوب بقاءها، جامعاً مشتركاً لأحرف العلّة بغيرها، فكان اجتلاب ما يشابهها هو الأوجه فوقع على هذا الإجراء أنّ تكون (الهمزة) هي البديل.

2- إنهم قلبوا إلى ما يناسب الألف لاستحالة حذفها، وذلك عندما ينتفى الأصل، فما يناسبه يكون نائباً عنه.

على حين اعترض الساكناني على من ذهب إلى أنّ الهمزة مبدلة من الواو والياء؛ لأنهما عندما قلبتا ألفاً في الماضي زيدت ألف اسم الفاعل قبلهما، فالتقى ألفان، ثم قلبت الألف الثانية همزة[1]، قائلاً: ((فيه نظر؛ لاشتقاقه من المضارع، لا الماضي. فإن قلت: إنه على ذلك التقدير مشتق من الماضي. قلت: إنّه لو كان كذلك لجاز إعماله بمعناه؛ وقد ثبت أنّه لم يعمل إلا بمعنى الحال، أو الاستقبال دون الماضي وهو ظاهر. فإن قلت: هلا قلبت الأولى همزة؟ قلت: لأنها علامة، والتغيير بالعين أولى))[2]، فمن الواضح أنّ الساكناني يؤيد من ذهب إلى أنّ ما حدث من إجراء بقلب الألف المبدلة من الواو والياء همزة هو للتشاكل ومناسبتها الألف، وذلك لأنّه: ((تعين الإبدال لامتناع الحذف، والإسكان للاختلال، وعدم قبول الألف الحركة؛ لأن الإسكان بنقِل الحركة، وإنما تعينت الهمزة للتشاكل...))[3]، وقد اعترض أيضاً على من قلب الواو والياء ألفاً ويرى أنّ رأيهم فاسد؛ لأنهم لم يعتدوا بالألف الكائنة قبل –الواو والياء– فصار حرف العلّة كأنّه وَلِيَ الفتحة – باعتبار أنّ صوت الألف حاجز غير حصين – فقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، أو نزلوا الألف منزلة الفتحة لزيادتها عليها وكونها من جوهرها ومخرجها فالتقى ألفاً فكرهوا حذف احدهما، وكذلك كرهوا حذف الأولى، فحركوا الأخيرة لالتقاء الساكنين بقلبهما همزة[4].

أمّا أهّم نقاط فساد رأيهم عنده فهي:

أولاً: لزوم امتناع قلبها ألفاً ؛ لأن ما قبلها ساكن محض.

([1]) ينظر: المقتضب: 99/1، والمنصف: 280/1-281، سر صناعة الاعراب: 93/1-94.

([2]) الكافية في شرح الشافية (الساكناني): 795/2.

([3]) نفسه: 795/2.

([4]) ينظر: نفسه: 796/2.

ثانياً: أنّ ألف اسم الفاعل معتد بها؛ لأنها مُحصلة لمعناه لفظاً، أو تقديراً؛ فلا وجه للقول بعدم الاعتداد.
ثالثاً: امتناع تنزيل الألف منزلة الفتحة؛ لأنها إمّا قائمة بنفسها، أو بما سبقها.
رابعاً: أنّ الألف حرف ذو مخرج معين بالاستقلال، دون الفتحة، فلو كانت الألف من مخرج الفتحة فلزم ذلك التنافي بالضرورة، أو أنّ الفتحة ربما كانت شفوية فلو كانت الألف من مخرجها فلزم ذلك أنّ يكون شفوياً وهو محال[1].

وما أفسده الساكناني من عدم الاعتداد بالألف، جاء الجاربردي ليؤكد أنّ عدم الاعتداد بالألف، وذلك بجعلها حاجزاً غير حصين فكأن الواو والياء وليتا الفتحة، أي أنّ الألف بمنزلة الفتحة في الجوهر والمخرج مما أثر في قلبهما همزة، لأن الصائت قبل العلّة يوجب القلب قال: ((فقلبت ألفاً إما بأن لم يعتدوا بالألف الكائنة قبلها فصار حرف العلّة كأنّه ولي الفتحة فقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها أو نزلوا الألف منزلة الفتحة لزيادتها عليها وكونها من جوهرها ومخرجها فالتقى ألفان فكرهوا حذف احديهما... فحركوا الأخيرة لالتقاء الساكنين بقلبها همزة لقرب الهمزة من الألف...))[2]، ويلحظ أنّ رأي الجاربردي كان مرفوضاً عند معظم الشرّاح، لأنّه من خلال النصوص تبين، أنّ التحويل إمّا كان لضعف الواو والياء وقربهما من الطرف وأمّا أنّ قلب الألف كان فيه نوع من التكلف والانتقاض ((...، أما التكلف فلأن الحرف يكون حاجزاً في الحقيقة، ولأن الألف لا يكون كالفتحة في العمل؛ لاستحالة اقتضاء الألف نفسها، وأما الانتقاض فبمثل قاوَم يقاوم))[3]، فقلب الواو والياء همزة كان الأفضل أنّ يكون من دون تطويل الذي بدوره يستدعي المستحيل[4]، ولعلّ الفارق الكمي بين الألف والفتحة من الجانب الصوتي هو من يجعل عدم عدّ الألف حاجزاً حصيناً.

أمّا المحدثون فتباينت أقوالهم، فمنهم من ذهب إلى عدم حدوث قلب للواو أو الياء همزة في اسم الفاعل، فلا قرابة صوتية بينهما وبين الهمزة ولكن ما حدث هو سقوط شبه الحركة (و)، وشبه الحركة (ي) لوقوعهما بين صائتين (الفتحة الطويلة والكسرة القصيرة) في (قاوِل) و (بايع) فتشكل تتابع مرفوض في العربية من التقاء الفتحة الطويلة مع الكسرة القصيرة، واجتلبت الهمزة للتخلص من هذا التتابع المرفوض في العربية و((التي استعملت صوت الهمزة وسيلة لإلغاء طائفة من تتابعات أصوات، وانصاف

([1]) ينظر: نفسه: 796/2.
([2]) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): 283/2-284.
([3]) شرح شافية ابن الحاجب الخضر اليزدي: 516/2.
([4]) ينظر: نفسه: 516/2.

مد مكروهة في العربية، اذ احتلت الهمزة محل نصف المد في نحو ما نجد في قاوِل> قائل، وبايع> بائع))[1]، وهذا يعني أنّه ((لا علاقة صوتية مطلقاً بين الهمزة من ناحية، وبين الواو والياء من ناحية أخرى تعين على القول بإمكان حدوث تبادل بينهما طرداً وعكساً (...) ومقتضى هذا أننا نحكم بخطأ القدماء ومن وافقهم من المحدثين في كل ما زعموه من ... هذا الإبدال))[2]، وهذا النص قائم على اعتراض عبد الصبور شاهين على ما زعمه القدماء، ولأنهم أيضاً يرون أنّ الهمزة تقلب واواً أو ياءً في نحو (قائل) و (بائع)، فافترضوا أصلاً لها (قاول) و (بايع) انطلاقاً من الأصول المفترضة (قول) و (بيع)، وهو افتراض وظن لجأوا إليه وترفضه الدراسات الحديثة، ويرد هذا الظن بأنّ الهمزة ليست من جنس المصوتات بل هي صوت صامت وهذا ما لم ينكره القدماء[3].

وعوّل هنري فليش على كراهة نطق الكسرة مع الياء، والكسرة مع الواو، في صيغة اسم الفاعل من الأجوف الواو واليائي، وهذه الكراهة تفسر لنا من الناحية الصرفية حالات كثيرة من المخالفة عند ابدال الواو والياء همزة[4]، وذهب د. عبد الصبور شاهين إلى أنّ المشكلة ناتجة من التتابع الحركي وذلك، أنّه بسبب تتابع الحركات فقد هرب الناطق من تتابع ثلاث حركات في الأول (q'awil) التي هي في الحقيقة (q'au– il) وكان نبره لأول المقطع الثاني وسيلة للتخفيف من ثقل التتابع الحركي وكذلك الحال مع (بايع)[5].

ويرى داود عبده ((أن الألف في الأفعال المزيدة واسم الفاعل والمثنى وكل ألف ليست (بدلاً) من واو أو ياء بعامة، في الأصل همزة))[6]، ففي (قائل وبائع)، الأصل فيها عنده (قأوِل) و (بَأْيع)، ثم كان القلب المكاني بين الواو والياء والهمزة هكذا:

/ ق ـَ ء / و ـِ ل / ← / ق ـَ و / ء ـِ ل / ، / ب ـَ ء / ي ـِ ع / ←

ب ـَ ي / ء ـِ ع / ثم بعد القلب المكاني أُسقط الواو والياء وأطيل الصوت بمصوّت الفتحة، أي.

([1]) في الأصوات اللغوية (دراسة في أصوات المد العربية): 271، وينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 88.

([2]) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 77، والمنهج الصوتي: 172.

([3]) ينظر: محاولة ألسنية في الاعلال: 179، وينظر: البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة (اطروحة): 224.

([4]) ينظر: العربية الفصحى: 47.

([5]) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث:88.

([6]) دراسات في علم أصوات العربية: 77.

/ ق ـَـ و / ء ـِـ ل / ← / ق ـَّـ / ء ـِـ ل/ ، / ب ـَّـ ي / ء ـِـ ع/ ← /ب ـَّـ/ ء ـِـ ع/.[1]

ولكن الطيب البكوش لم يرَ حدوث قلب للواو والياء همزة في نحو (قائل وبائع)، ((وإنما وقع حذف الواو والياء وبقيت الكسرة وحدها، ولكن العربية تأبى أنّ يُبدأ مقطعها بحركة فكان من الضروري أنّ تعتمد الحركة على همزة في مثل قائل))[2].

ورفض عبد القادر عبد الجليل الأصل الذي اشتق منه اسم الفاعل فهو يرى أنّ أصله ليس (بايعاً) قال: ((... فإن في العربية أفعالاً ذات عناصر صوتية ضعيفة، لا تقوى على مجابهة التغيرات، مما تتسبب في توجيه بناء صيغة (اسم الفاعل)، وفق المنظورات المقطعية التالية:

باعَ ⟵ بائع $V + 0\frac{\emptyset}{A} = V + M^*$

ونظراً لشيوع ظاهرة عدم الهمز وسط القبائل الحجازية، وأهل مكة والمدينة، لما لها من سلطان سياسي وديني وسط القبائل العربية، أدى إلى عدم استقرارها. وهذا مما نحا بهذا الصوت الحنجري الانفجاري الوقفي (Glottal stop) إلى أنّ لا يكون للهمزة في مواضع كثيرة من التراكيب وجود قيمي، لأنّ في اثباتها أو اسقاطها لا تطرأ على الوحدة اللغوية آية تغيرات في مستوى الدلالة،... فوظيفة الهمزة تباينية، وإن الذي يحقق وجودها أو يسلبها قيمها هو النبر ولذا يصح لنا أنّ نقول بعد أنّ ترى الصورة الثانية لاسم الفاعل على رأي الصرفيين:

باعَ – بايع $V + O\frac{\emptyset}{A} = V + N1 = (V)_2 + M$

وقد جاءت المعادلة المقطعية في كلا الصورتين واحدة، مما يدل على صحة ما ذهبنا إليه. وليس كما صرّح أهل الصرف أنّ الأصل (بايع)...))[3]، وهذا يعني أنّ الصرفيين عوّلوا على أثر الصائت الطويل (الألف) في قلب (الواو والياء) إلى (همزة)، فوجوده في بنية الكلمة أدى إلى إسقاط كل من الواو والياء فيلحظ تتحقق الهمز وذلك لتوافر مزدوج واحد سبقه الألف ففي

قاوِل= ل = ق ـَّـ/ و ـِـ ل

([1]) ينظر: نفسه: 80–82.

([2]) التصريف العربي: 153–154.

([3]) علم الصرف الصوتي: 289–290.

(*)V (دالة المقطع المتوسط المفتوح (س ع ع)، 0 (دالة المقطع القصير المفتوح (س ع)، M (دالة المقطع المتوسط المغلق (س ع س)، A (رمز تحول اسم الفاعل)، Ø (صفة الاختزال الصوتي).

بايعٍ= ب ـَـ / ي ـِـ ع

حصل اسقاط للجزء الأول من المزدوج

ق ـَـ / و ـِـ ل ⟵ ق ـَـ / ـِـ ل [1].

ب ـَـ / ي ـِـ ع ⟵ ب ـَـ / ـِـ ع

فينسجم بسقوط صائت (الواو والياء) تخلق مقطع متماد على الشكل الآتي:

(ق ـَـ ي ل) و (ب ـَـ ي ع)، وهذا المقطع منتهي بصامتين، لا يستساغ في نسيج الكلمة العربية، فيتم التخلص من هذا المقطع بتحويله إلى مقطعين، شائعين هما القصير والطويل مغلق وذلك بالفصل بين عنصري المزدوج بالهمزة:

ق ـَـ / ء ـِـ ل ، ب ـَـ / ء ـِـ ع [2].

وترى الباحثة أنّ هذا الوصف أدق مما جاء به عبد القادر عبد الجليل الذي عوّل على رفض أصل مشهور شاع في المدونة الصرفية، فكيف لنا أنّ نسوغ صيغة اسم الفاعل من (باعَ) بالنبر؟ فنقول أنّ الأقرب أنّ كل من (قال) و (باع)، يأخذ اسم الفاعل منها على الأصل أي من (قاول) و (بايع)، فوجود الألف هو بمثابة (صائتين قصيرين ومن ثم يأتي (صائت الواو) أو (الياء) فتشكل صائتين قصيرين (أيضاً)، فتوالى أربع صوائت في بنية الكلمة، وهذا مكروه يسبب ثقلاً، فحذف صائت الواو والياء وعوض عنهما بالهمزة للقرابة الصوتية بينهما وبين الألف أمّا ما يخصّ العلاقة الصوتية بين الهمزة وحروف المدّ فقد تكفل د. حسام النعيمي بالقول بالعلاقة الذهنية، أي انعدام القرابة الصوتية، وذهابه إلى وجود قرابة ذهنية قائلاً: ((إنّ المشكلة عند الدكتور شاهين هي انعدام القرابة الصوتية بين الهمزة والواو والياء، فهو لا يمانع أنّ يقال: حلّت الهمزة محل الواو، ولكنه يمانع في تسمية ذلك إبدالاً، فإذا وجدت القرابة الصوتية زال المانع، ويمكن أنّ نقول إنّه يوافق على تسميته إبدالاً حينئذ، وأرى أنّ القرابة الصوتية موجودة بين الهمزة والواو والياء والألف، ولكنها قرابة صوتية ذهنية. فقد ألف العربي التحول من الهمزة إلى الألف أو الواو أو الياء في تسهيل نحو: بئر، ومؤمن، ورأس،... كما ألف الذي يسهل سماع الهمزة في مواضعهن، فتكون نوعاً من العلاقة الذهنية عند العربي... فلما تكون عنده صورة لفظية مكروهة هي الواو المكسورة أو الياء المكسورة؛ كان أمامه أنّ يأتي مكانها بحرف صامت لأن الألف ههنا يؤدي إلى

([1]) ينظر: المزدوج: 84-85.

([2]) ينظر: المزدوج: 86-87.

الحذف، واختلاف الصيغة، وكان الصامت المرتبط في ذهنه بالواو والياء في حلول بعضها في موضع بعض هو الهمزة فانتقل إليها))[1].

وكان لأحمد الحمو رأي مغاير وأبعد مما ذكر، فيرى أنّ لا همزة في اسم الفاعل في نحو (قائل، وبائع) بل ((إنّ ما يوجد مكان العين من اسم الفاعل... هو الكسرة فقط ولا شيء سواها، ونستطيع أنّ نكتب أسماء القائل على الشكل التالي " قا ـِـ ل" بدلاً من (قائل) و (با ـِـ ع) بدلاً من (بائع)[2]، ثم يأتي لينقض كلامه قائلاً: ((أن وجودها ليس ناشئاً عن انقلاب الواو في (قاول) أو انقلاب الياء في (بايع)، بل يرتبط... بخصائص الهمزة، فالهمزة تقوم هنا بوظيفة الفصل بين مصوتين متتابعين: الألف الطويلة والكسرة القصيرة، والسبب الثاني لوجود الهمزة هنا هو أنّ المرء لا يستطيع لأسباب فيزوبولوجية أنّ ينطق بالمصوت لوحده عارياً عن أيّ صامت...))[3]،

وقد ردّ عليه د. صباح عطيوي قائلاً: ((فإذا كان العربي مضطراً إلى إظهار همزة تفصل بين الألف والكسرة لم خففها (بين بين) وسهل النطق عليه؛ لأن الاضطرار يعني عدم الاستغناء عنها، ولكن اليس التخفيف هروباً من ثقل نطق إلى ما هو أيسر منه؟...))[4].

ويرى د. صباح عطيوي أنه لا وجود لأي تتابع حركي، وأن الواو والياء ليسا بحركتين، بل هما جزء من مزدوج صاعد، والذي حدث هو سقوط الجزء الأول من المزدوج الصاعد وعوض عنه يشير الهمزة[5].

4- أثر الصائت في اسم المفعول:

اسم المفعول هو اسم مشتق من الجذر للدلالة على صفة من وقع عليه الحدث[6]، ويشتق من جذر ثلاثي ومن غيره، ومما ورد في المتن الصرفي من المواضع التي يكون فيها أثر للصوائت في صوغ اسم المفعول، هو اسم المفعول من الجذر الثلاثي وذلك بزيادة ميم مشكلة بصائت قصير (الفتحة) قبل فاء الجذر، وضمة طويلة بعد العين نحو: (كُ، تِ، بَ) مَكْتُوب، إلا أنّ ما يمكن أنّ نقف عليه لنبين

([1]) الدراسات الصوتية واللهجية: 363، ينظر، القراءات القرنية: 88.

([2]) محاولة ألسنية في الاعلال (بحث): 182.

([3]) محاولة السنية في الاعلال: (بحث): 182.

([4]) التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع: 218.

([5]) ينظر: نفسه: 219.

([6]) ينظر: المفتاح في الصرف: 59.

أهمية أثر الصائت فيه هو ما كان فيه اسم المفعول ثلاثي مشتق من فعل أجوف فإذا كان عين الجذر واواً حذفت هذه الواو في اسم المفعول نحو: (ق. و. ل) ←مَقول

والأصل: مَقوْول

وفسّر القدماء ذلك بحذف الواو من اسم المفعول من الأجوف الواوي بعد إسكانه ونقل حركتها (الضمة) إلى الساكن قبلها، وسواء أكانت الواو المحذوفة هي الأولى أم الثانية، فإنه الحذف جاء للتخلص من الساكنين، قال سيبويه: ((ويعتل مَفْعُول منها كما اعتل فُعِلَ، لأنّ الاسم على فُعِلَ مَفْعُول، كما أنّ الاسم على فَعَل، فاعل، فنقول مَزُوْرٌ، ومَصُوْغ، وإنما كان الأصل: مَزْوُر، فأسكنوا الواو الأولى، كما اسكنوا في (يَفْعَلُ) وحذفت واو (مفعول) لأنه لا يلتقي ساكنان))[1]، وقال في الأجوف اليائي: ((وتقول في الياء (مبيع، ومهيب) اسكنت العين، وأذهبت واو (مفعول) لأنه لا يلتقي ساكنان، وجعلت الفاء تابعة للياء حيث اسكنتها،... وكان ذلك أخف عليهم من الواو والضمة، فلم يجعلوها تابعة للضمة،...، إذ من كلامهم أنّ يقلبوا الواو ياء، ولا يتبعونها ضمة فراراً من الضمة والواو إلى الياء لشبهها بالألف...))[2]، ويكشف هذا النصّ عن الآتي:

1- أنّ علّة إعلال اسم المفعول تأسست على أنّه مشتق من فعل معتل الأصل.

2- حمل اسم المفعول على الفعل المضارع في إعلاله إجراءً وتعليلاً، نحو: (مَزُوْر، ومَصُوْغ) وكان الأصل فيهما مَزْوُورْ ومَصْوُوغْ فأسكنوا الواو الأولى، كما اسكنوا في (يَفْعَل)، وحذفت واو (مفعول)؛ لأنه لا يلتقي ساكنان، أي أننا لو أردنا من (صاغ) أنّ تشتق المضارع لكان (يَصُوْغ)، واسم المفعول منه (مَصْوُوْغ)[3].

وقال المبرّد ((فأمّا الواو فإن ذلك لا يجوز فيها كراهية للضمة بين الواوين وذلك أنّه كان يلزمه أنّ يَقُول مَقْوُوْل فلهذا لم يجز في الواو ما جاز في الياء...))[4]، وعوّل ابن السرّاج على المحافظة على الأصل في إعلال الاسم ففي (مَفْعُول) من القول (مَقولٌ) وكان الأصل: مَقْوُوْل فنقلت الحركة فاجتمع ساكنان فحذِف أحدهما، إلى الأصل فيكون: مخيوط ومبيوع ولا يحذف، فلم يقولوا في (مَقُول) (مَقوول)

([1]) كتاب سيبويه: 348/4.

([2]) نفسه: 348/4.

([3]) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب: 274.

([4]) المقتضب: 102/1.

لثقل الواو[1]، فقال: ((واذا قيل ما وزن مَقولٍ؟ قالوا: مقولٍ لأن الأصل: مقوولٌ فحولت الضمة إلى القاف فاجتمع ساكنان فحذف أحدهما فهذا الذي قالوه صحيح وانما يريد بذلك المحافظة على الأصول لتُعلم وأنّ ما يغير من اللفظ فلعلةٍ إلا أنّه يجب أنّ تمثل الكلمة المعتلة بما هي عليه من اللفظ كما يمثل الأصل...))[2]، ويرى ابن جني أنّ إعلال (مَفْعُوْل) واجب؛ لأنه محمول على إعلال فعله، قال: إنما وجب إعلال (مَفْعُوْل) من حيث وجب إعلال (فاعل) وكلاهما من قبل الفعل وجب إعلاله؛ لأنّهما جاريان عليه وهو معتل فأرادوا أنّ يكون العمل من وجهٍ واحد، فألزموا تصريف الفعل الاعتلال))[3].

وذكر ابن عصفور آلية هذا الاجراء: ((وأمّا اسم مفعول فإنه يأتي على وزن (مَفْعُوْل) على قياس الصحيح نحو (مَبْيُوع) و (مَقْوُول)) فيعل حملاً على فعله، فتنتقل حركة العين إلى الساكن قبلها فيصير (مَقُوْوْل) و (مَبُيُوْع) فيجتمع ساكنان: واو (مفعول) والعين، فتحذف واو (مفعول)، فيُقال (مَقُول) في ذوات الواو. وأما (مبيوع)، فإنّه اذا حُذفت واو (مفعول) قُلبت الضمة التي قبل العين كسرة، لتصح الياء، فتقول: (مَبيع) هذا مذهب الخليل وسيبويه))[4]، وخالف الأخفش مذهب سيبويه إذ وردَ عنه: ((وأمّا أبو الحسن فإنّه ينقل الحركة من العين إلى الفاء، في ذوات الواو فيلتقي ساكنان، فيحذف العين فيقول (مَقُول). وفي ذوات الياء، نحو: (مَبْيُوْع) ينقل الضمة من الياء إلى ما قبلها، ثم يقلب الضمة كسرة لتصح الياء فيلتقي ساكنان –الياء وواو (مفعول)– فتحذف الياء، فتجيء الواو الساكنة بعد كسرة، فتُقلب الواو ياء فيقول مبيع))[5]، فيتضح من ذلك أثر الخلاف بين ما جاء به سيبويه وما ذكره الأخفش، وهو قائم على، اختلاف الميزان الصرفي فوزنه عند سيبويه (مَفْعُل) –اسم المفعول–، وعند الأخفش (مَفُوْل)، وعند سيبويه تحرك الواو؛ لأنها في مذهب العين، ففي (مَقْوُول) تنقل الحركة إلى الساكن الصحيح قبلها، فتصير (مَقُوْول)، يلتقي ساكنان، فتحذف واو (مفعول)، فتصير (مَقُوْل) على زنة (مَفعُل)، وأمّا عند الأخفش فتصير (مَقُوْل) على وزن (مَفُول) بحذف الواو من عين (مفعول)، وفي (مَبْيُوع) على رأي سيبويه تنقل حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها فتصير (مَبْيُوْع) فيلتقي ساكنان، فتحذف واو (مَفعول)، فتصير (مَبُيْع) فتقلب الضمة كسرة لتصح الياء فتصير (مَبِيْع) على زنة (مَفِعْل)، وعند الأخفش تحذف عين

([1]) ينظر: الأصول في النحو: 3/283-284.

([2]) نفسه: 3/335.

([3]) المنصف: 1/246.

([4]) الممتع في التصريف: 1/296.

([5]) نفسه: 1/296-297.

(مفعول) وقبل الحذف تقلب الضمة كسرة لتصح الياء، فتصير (مَبْيُوْع) تحذف الياء فتصير (مَبِوْع) فجاءت الواو ساكنة بعد كسرة فقلبت ياء فصارت (مَبِيْع).

أمّا شرّاح الشافية، فكان الرضيّ معترضاً على ما ذكره سيبويه، بحذف الواو الثانية دون الأولى بقوله: ((وإن كان القياس حذف الأولى إذا اجتمع ساكنان والأولى مدّة، وإنما حكم بذلك– يقصد سيبويه–؛ لأنه رأى الياء في اسم المفعول اليائي ثابتاً بعد الإعلال نحو: مَبِيع، فحدَسَ أنّ الواو هي الساقطة عنه، ثم طرد هذا الحكم في الأجوف الواوي، وإنما خولف عنده باب التقاء الساكنين ههنا بحذف الثاني لأن الكلمة تصير به أخف منها بحذف الأول، وأيضاً يحصل الفرق بين المفعولين الواوي واليائي، ولو حذف الأول، لا لتبسا))[1]، وهذا يعني أنه لو حذف واو (مَبْيُوْع) وقلبت الضمة كسرةً لتسلم الياء على ما ذكره سيبويه، نحو (مَبِيْع)[2]، وأمّا على قياس الأخفش فإنه حذف الساكن الأول في الواوي والياء، كما هو قياس التقاء الساكنين، أي لما نقلت الضمة إلى ما قبلها قلبت الضمة كسرةً لأجل الياء قبل حذف الياء[3].

واعترض كذلك على رأي الأخفش في حذف الياء للساكنين، ومن ثم قلبت الواو إلى ياء قائلاً: ((وفيه نظر؛ لأن الياء إنما تستحق قلب ضمة ما قبلها كسرة إذا كانت مما يبقى، لا مما يحذف، فالأولى أنّ يقال على مذهبه: حذفت الياء أولاً، ثم قلبت الضمة كسرة، فانقلبت الواو ياء، وذلك للفرق بين الواو واليائي))[4]، فهذا يعني أنّ الإجراء المتبع في الاجوف اليائي عند الرضي، هو الحذف، ومن ثم قلب صائت الضمة إلى كسرة أي مَبْيُوْع – مَبْوُع – مَبْوِع (قلب الضمة إلى كسرة)، ومن ثم قلب الواو ياء لتصبح (مَبِيْع)، فنلحظ من هذه الخطوات أثر الكسرة في قلب الواو.

أمّا ركن الدين الاستراباذي فعوّل على سكون الواو والياء، ونقل حركتهما إلى ما قبلهما في (مَقْوُل ومَبْيِع)، لأن أصلهما: مَقْوُول ومَبْيُوْع فاستثقلت الضمة على الواو، والكسرة على الياء فنقلتا إلى ما قبلهما، فاجتمع ساكنان –هما– العين وواو مفعول فحذف أحدهما[5]، مما يعني أنّ ركن الدين قد عوّل على نقل الحركة وحذفها من قلب الواو إلى ياء في الأجوف اليائي من اسم المفعول.

([1]) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): 101/3.

([2]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): 101/3.

([3]) ينظر: نفسه: 101/3.

([4]) نفسه: 102/3.

([5]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): 795/2.

وذهب الخضر اليزدي، إلى بسط الكلام في الخلاف القائم بين سيبويه والأخفش، في المحذوف من اسم الفاعل هل الزائد أو العين؟ فاليزدي كان مهتماً بمخالفتهم الأصل في بناء اسم المفعول وغفل عن ذكر العلّة المؤدية لهذا الحذف، فعنده سيبويه لم يخالف أصله، بعدّه الواو الأصلية تدل على المفعول، وهي المحذوفة في هذا الإجراء لكنه اعترض قائلاً: ((فإن قلت انتفاء الدال على المفعول هو الميم، لا الواو، وسرّ ذلك أنّ المفعول جارٍ على يُفْعَلُ، كما أنّ الفاعل جار يَفْعَلُ، وكما أنّ الوزان حركة وسكوناً كان بين الفاعل والفعل حاصلاً كان بين المفعول والفعل حاصلاً؛ لكنهم زادوا الواو بعد العين اشباعاً للضمة، أو لكون مَفْعُلٍ بضم العين مما عدم في كلامهم))[1]، واعترض كذلك على رأي سيبويه بوجهين هما:

الأول: أنّ قلب واو المفعول ياء بعيد، كما أنّ قلب ألف فاعل حال تكبيره منتف، فهذا يعني تأكيده أصالة واو الصيغة وأهمية بقاءها من دون قلب.

والآخر: أنّ القول بحذف الأول يستلزم تغييرين: قلب الضمة كسرة، وقلب الواو ياء، والقول بحذف الواو الثانية يستدعي تغييراً واحداً وهو قلب الضمة كسرة، والأقل تغييراً هو أولى بالحذف[2].

وقدم الساكناني اعتراضهُ على سيبويه بحذف واو المفعول، وأنّه قد خالف القياس بحذف الساكنين، لأن القياس كان عنده حذف أولهما وهنا حذف الثانية قال: فيه نظر؛ لأن الصحيح من مذهب سيبويه أنّ علامة اسم المفعول هو الميم لا غير، والواو من اشباع الضمة الكائنة على الواو، والياء؛ فإذا نقلت الضمة منهما إلى ما قبلهما فات الواو لفوات علّة الاشباع؛ فلم تجتمع واو المفعول مع الواو والياء الساكنتين ليحتاج إلى الحذف للساكنين، وهو ظاهر على العاقل))[3]، واعترض على الأخفش أيضاً لأنّه خالف أصله، عندما نقلت الضمة من الياء إلى الفاء قلبت الضمة كسرة للتناسب؛ فإذا حذفت الياء للساكنين كانت الواو الساكنة بعد الكسرة فوجب قلبها للتناسب، وهذا مخالف عنده، لأن القياس عنده كان قلب الياء الساكنة واو رعاية للضمة[4].

([1]) شرح شافية ابن الحاجب (الخضر اليزدي): 878/2.

([2]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الخضر اليزدي): 879/2.

([3]) الكافية في شرح الشافية (الساكناني): 817/2.

([4]) ينظر: نفسه: 817/2.

واستدل الجاربردي على كون الميم دالة لا الواو؛ وذلك باستمرار مجيء الميم في الثلاثيات وغيرها دون الواو، وهو معارض بعدم استمرار ألف الفاعل في غير الثلاثي، وميم الفاعل في الثلاثي[1]، كما اعترض على سيبويه في حذف واو الصيغة قائلاً: ((... في هذا نظر؛ لأن ذلك إنما يثبت فيما كان الأول حرف مدّ ولين، والثاني صحيحاً كقُلْ وبيع، وإما إذا كانا مدين فلم يثبت إلا اذا كان حرف الثاني مقوماً للدلالة...)) [2]، وقدمت د. غفران توصيفاً تعترض فيه على من ذهب إلى أنّ دلالة الميم أقوى لأنها تنفرد بهذا المعنى فيما جاوز الثلاثة وليست الواو إذ قالت ((وهذا الكلام فيه نظر من جهتين: الأولى ... أي دلالة الميم أقوى – لا يمكن الركون إليه، لأن زيادة الميم المضمومة فيما جاوز الثلاثة لا تحقق التفرد في دلالتها على الباب الصرفي – اسم المفعول – إذ يشترك معه فيها المصدر واسم الزمان والمكان، ... والأخرى: أنّه ساوى بين بناء الثلاثي وغير الثلاثي في الإجراء – حذف الواو – وهي مساواة لا تخلو من النظر. إذ أنّ بناء الثلاثي المجرد مبني على الخفة، فيحتمل ما لا يحتمل غيره))[3]

فيلحظ تباين بعض الآراء في أنّ الحركة في (مقوول) و (مبيوع) هي من أثرت بعد نقلها إلى الصوت الساكن قبلها في القلب، فأدى إلى نشوء مدّ صوتي، فتشكل بذلك مقطع لا تجيزه اللغة بعد أنّ كان الواو (نصف حركة) (أكثر من حركة)، أو التقاء الساكنين عند القدماء؛ لأن أصوات اللين في نظر القدماء أصوات ساكنة تسبقها حركة من جنسها، ولأن الحركة المجانسة تتمتع بصفات الصوت (المحذوف) فذلك يعني أنّ الصوت المجتلب سيقوم بالتعويض عن (الواو) نصف الحركة والواو (المديّة) وكأنها بقيت على حالها، فتحذف الواو لذلك ليعاد تشكيل البنية المقطعية على أساس ذلك، أمّا التوصيف الحديث، فقد فسرّ ما حصل تفسيراً لا ينسجم ومعطيات الدرس الصرفي القديم.

ذهب د. عبد الصبور شاهين إلى الحذف قال: ((يدلنا النظر في صور هذا النموذج على أنّ الواو أو الياء سقطت دون أدنى زيادة في موضعها، كما يدلنا على أنّ الصيغة المطلوبة من الفعل هي التي تتحكم في شكل التحليل الصوتي. ولذلك اتحدت الصور المكروهة، كما اتحدت الصور التي انتهت إليها الكلمات في اللغة الفصحى))[4].

([1]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): 312/2.

([2]) نفسه: 314/2.

([3]) مراعاة الغرض وأثره في البنية العربية (د. غفران حمد) (بحث): 1778–1779.

([4]) المنهج الصوتي للبنية العربية: 200.

أمّا الدكتور أحمد مختار عمر، يرى أنّ اللغة العربية تميل إلى أنّ يأخذ الصوت الصامت الحركة ويسلبها من نصف المصوت، فقال ((ولكن يحدث من التصريف اختلال لهذه القاعدة، فتحاول اللغة العربية إعادة التوازن عن طريق نقل الحركة، ومن أمثلة ذلك:

1- المضارع من قال أصله يَقْوُل، نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها فصارت يقول.

2- اسم المفعول من قال: أصله مَقْوول، نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، فصارت مقوول، ثم التقى بإحدى واوي المد فصارت مقول))[1]، وهو بهذا لا يبتعد عن توصيف الأوائل، فذهب إلى نقل الحركة، فهو لم يوضح كيفية تحول الواو الاحتكاكية إلى صائت طويل صوتياً؟ وذلك لأنهما يختلفان وظيفياً وصوتياً، لأن الاحتكاكية تقع قاعدة في المقطع، أمّا المديّة فهي مصوت طويل يقع قمة في المقطع.

وتفرد الطيب البكوش بقوله: ((إنّ الواو في اسم المفعول تكون مضمومة بعد حرف، فإنها تُدغم كالعادة في حركتها. ونظراً إلى أنّ الحركة هي ضمة طويلة، فإن إدغام الواو فيها لا يزيد طولاً، وكأنمّا قد حُذفت))[2].

وأُعترِضَ عليه، بأنّه قول لا يمكن تصوره بحال من الأحوال، اذ قال د. علاء الأسدي ((إذ لما كانت الواو المدغمة في حركتها لا تزيدها طولاً وكأنها قد حذفت فما الحكمة من القول بالإدغام؟ وما هو الدليل على كونها مدغمة في حركتها، فكلنا يعلم أنّ الإدغام يترك أثراً في الأصوات المدغمة يكون إمارة على ذلك الإدغام، والكتابة الصوتية، وملاحظة النطق السليم لهذه الأمثلة لا تكشف عن وجود ذلك الأثر بل تبين خلاف ذلك))[3]، وذهب أيضاً إلى أنّ الياء في اسم المفعول من الأجوف اليائي، ((فإن الياء مثل مبيوع توجد أيضاً بين حرف وضمة طويلة، لكن إدغام الياء في الضمة يعطي كسرة طويلة (مَبِيعٌ) وذلك للتمييز بين الأجوف الواوي والأجوف اليائي))[4].

ويرى د. عبد القادر عبد الجليل أنّ نقل حركة صوت العلّة لا يمت إلى الواقع الصوتي للبناء بأي صورة، وقولهم: أنّه أحياناً ينجم عن النقل والتسكين التقاء ساكنين نحو: مقول، ومبيع. أصلها مَقْوُوْل ومَبْيُوْع وحين نقلت الحركتان التقى ساكنان فحذف أحدهما تعليل غير منطقي، والواو والياء صائتان

([1]) دراسة الصوت اللغوي: 338.

([2]) التصريف العربي من خلال علم الاصوات: 154.

([3]) موانع الاعلال: 148-149.

([4]) التصريف العربي من خلال علم الأصوات: 154-155.

طويلان يحرك بهما الصوت الواقع قبلهما فكما يحرك الصوت بالصوائت القصيرة فكذلك يحرك بالصوائت الطويلة، ولعلَّ هذا الخطأ متأتٍ من رسم الأصوات والحركات ومن فعل كينونة الكتابة العربية إذ لا توجد في الأصل حركة على الصوت الواقع قبل الصوائت الطويلة؛ لأنّه لا يحق لتلك الأصوات أنّ تحرك بثلاث حركات متوالية مرة واحدة الحركة القصيرة والحركة الطويلة المزدوجة[1]، ويسجّل عليه الاعتراض الاتي أنه لا وجود للحركة المتوهمة قبل الواو قد نقلت إلى العين فلا يوجد في مثل هذه البنى أي اعلال بالنقل ففي مقول أين ذهبت الحركة التي على العين حتى تحذف[2]؟ وقد قيل ((إن كل ما حدث في هذه البنى هو إسقاط نصف الحركة الضعيفة في بداية المقطع، والثقيلة لأنها تحركت فزادت ثقلاً. وقد نص اللغويين القدامى على هذا الثقل، ويتفاوت هذا الثقل بحسب نوع الحركة الملابسة لنصفي الحركة))[3].

وفي ضوء معطيات الدرس الحديث نلحظ الآتي:

1- أنّه يؤسس على اسقاط الواو الأولى للمقطع الثاني / و/، واتحاد الصائت القصير / ـُـ/ بنصف الصائت / و/ القاعدة الثانية للمقطع الثاني، فإنّه يشكّل صائتاً طويلاً يكوّن مقطعاً مع القاعدة الثانية للمقطع الأول، ويعاد تشكيل المقاطع على النحو الآتي م ـَـ/ ص ـَـوْ/ غ ـُـ ن إلا أنّ هذا الرأي يردّه أنّ نتاج هذه الهيكلية الصوتية سيكون بزنة (مقول)، أي أنها أسقطنا من الأصل (الواو)، وهو ما يناظر العين في الوزن، وعليه فسوف تعدل إلى رأي آخر[4].

2- هذا الرأي قائم على اسقاط القاعدة الثانية للمقطع الثاني/ و/، ويتحد المصوت القصير (ـُـ) مع القاعدة الأولى للمقطع نفسه ليكون صائتاً طويلاً يشكل مع القاعدة الثانية للمقطع الأول /ص/ مقطعاً جديداً، ويعاد تشكيل المقاطع على النحو الآتي:

م ـَـ / ص ـَـوْ / غ ـُـ ن (⁄مصوغ)[5].

3- أمّا اليائي فإنه في (مبيع)

م ـَـ ب / ي ـُـ + ـَـوْ / ع ـُـ ن

فبعد إسكان الياء بإسقاط حركتها يتوافر ساكنان يتم على أثره إسقاط واو مفعول، وتكون الباء تابعة للياء، أي أنّ الباء تتحرك بجنس صوت الياء، وهو الكسر، ويعاد تشكيل المقاطع على النحو الآتي:

([1]) ينظر: علم الصرف الصوتي: 416-417.

([2]) ينظر: القواعد الصرف صوتية: 92-93.

([3]) نفسه: 93.

([4]) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب: 274-275.

([5]) ينظر: نفسه: 275.

م ـَ / ب ـِ + ي / ع ـُ ن

أي : م ـَ / ب ـِّ / ع ـُ ن [1]، وما يمكن أنّ يسجل على هذا الرأي أنّ الياء تحركت بحركاتٍ ثلاث / ي ـُ ـُو/ ، وهذا فيه نظر، لأنّ الواو التي بعدها صوت مدّ ولين هكذا: ي ـُو .

إلا أنّ د. داود عبده، يرى أنّ هذا الاجراء قد مَّر بمراحل، فسمّاه القلب المكاني بين العلّة وشبه العلّة التي من جنسها، فالأصل: يَقْوُل ثم حدث قلب مكاني، بعدها تحوّلت الواو إلى مُصَّوت طويل[2]: أي

/ ي ـَق/ و ـُ / ل ـُ / ← /ي ـَ/ ق ـُ و / ل ـُ / ←/ ي ـَ/ ق ـُ و/

/ ل ـُ/. وفي يبيع: / ي ـَب/ ي ـِ/ ع ـُ/ ←/ي ـَ/ ب ـِى/ ع ـُ

← / ي ـَ / ب ـِّ/ ع ـُ/.

فنلحظ أنّ الحركة في (مقوول) هي من أثرت بعد نقلها إلى الصَّوت السَّاكن قبلهما، فأدى إلى نشوء مدّ صوتي، فتشكل بذلك مقطع غير مقبول في اللّغة بعد أنّ كان الواو (نصف الحركة)، (أي أكثر من حركة عند المحدثين)، أو التقاء السّاكنين (عند القدماء)؛ فأصوات المدّ بحسب مذهب القدماء كانت أصوات ساكنة تسبقها حركة من جنسها ولأنّ الحركة المجانسة تتمتع بصفات الصوّت ((المحذوف)) فذلك يعني أنّ الصوت المجتلب سيقوم بالتعويض عن (الواو نصف الحركة) والواو (المدّية) وكأنها بقيت على حالها، فتحذف الواو ليعاد بذلك تشكيل البنية المقطعية.

([1]) التعليل الصوتي عند العرب: 275.

([2]) ينظر: دراسات في علم أصوات العربية: 44-151.

المبحث الثاني

أثر الصائت في الجموع

أولاً: أثر الصائت في القلة:

1- أثر الصائت في جمع الأجوف الواوي واليائي على (أَفْعَال) في جموع القلة:

يجمع المفرد المعتل العين بالواو أو الياء، الذي على وزن (فَعْل) بزيادة همزة تليها فتحة قصيرة قبل الفاء، وفتحة طويلة العين، وسلب الصائت القصير الذي يلي الفاء (الفتحة القصيرة)، لتكون البنية على زنة (أفعال) نحو ثوب (أثواب)[1]، وسوغ سيبويه ذلك بقوله: ((وإنّما منعهم أنّ يبنوه على أفْعُل كراهة الضمة في الواو، فلما ثقل ذلك بنوه على أفعال... وقد قال بعضهم في هذا الباب حين أراد بناء أدنى عدد (أفْعُل)، فجاء به على الأصل، وذلك قليلٌ. قالوا: قَوْس وأقْوُس... وأما ما كان من بنات الياء وكان (فَعلاً) فإنك اذا بنيته بناء أدنى العدد بنيته على (إفعالٍ) وذلك قولك: بيت وأبيات... وذلك أنهم كرهوا الضمة في الياء كما يكرهون الواو بعد الياء... وهي في الواو أثقل))[2]، فيفهم من نص سيبويه أنّ ما كان مفرده على (فَعْل)، فالقياس فيه أنّ يجمع جمع قلة على (أفْعُل) نحو (نَهْر أَنْهر)، لكنهم استثنوا من ذلك الأجوف الواوي واليائي، إذ لا يجمعان على (أفْعُل) في القياس فلا تقول (سَوْط – أَسْوُط) أو (بَيْت – أبْيُت)، فعدّ ذلك شاذاً، لاستثقال الضمة القصيرة بعد الواو أو الياء[3].

وقال المبرد: ((فكرهوا واوين بينهما ضمة فقلبوا وكان حقّ فَعْل من غير المعتل أنّ يكون أدنى العدد فيه أفْعُل كقولك كَعْب وأكْعُب، وصقر وأصقُر فلهذه العلّة قلب إلى أفعال فقيل أبيات وأثواب اذا كان ذلك قد يكون في غير المعتل من فرخ وأفراخ...))[4]، وعوّل ابن يعيش على كراهة الضمة على الواو وأثرها فيه قد أدى إلى انحدارها وتحول الصيغة من (أفْعُل) إلى (أفْعَال) قال: ((أن (فعلاً) يجمع في القلة على (أفْعُل) نحو: (أكْلُب) و(أفلس) وفي الكثير على (فعِال) و (فَعُول)، نحو (كلاب) و(فلوس)؛ فأمَّا المعتل العين في نحو (سَوْط)، و (حوض) و (شيخ) و (بيت)، فإذا أريد به أدنى العدد، جمع على (أفعال) نحو (ثَوب) و (أثواب) و (سَوْط) و (أسْوَاط)... عدلوا في المعتل عن (أفْعُل)، كراهة الضمة في

([1]) ينظر: كتاب سيبويه: 3/567-568.

([2]) نفسه: 3/586-588.

([3]) ينظر: اسرار العربية: 251، وهمع الهوامع: 3/348.

([4]) المقتضب: 1/29.

الواو والياء لو قالوا: (أسْوُط) و (أبْيُت)، إذ الضمة على الواو والياء مستثقلة وإن سكن ما قبلهما، وكان عنه منحدرحة، فصاروا إلى بناء آخر وهو (أفعالٌ)))[1]، فيتضح مما تقدم من نصوص أنّ هذا التحول من صيغة الجمع إلى أخرى وجود حرف اللين الواو والياء وهناك جملة من الأمور التي قد أثرت فيها الحركة على التحول على النحو الآتي:

1- أنّ ما حدث ونتيجة لوجود الواو والياء في بناء الكلمة نحو ثَوْب، وسَوْط، وبَيْت، يمثل لوناً من ألوان الهروب من كراهة حركة مركبة ثقيلة، وقليلة في الاستعمال في جمع إلى أخرى أخف منها.

2- هروب المتكلم من كراهة التتابع الصاعد المتماثل (وُ) في (ثَوُب) وهذا التتابع قد شكل ثقلاً على بناء الكلمة، فوجود الصائت القصير (ـُـ) على حرف العلّة قد أدى ثقل حركي يؤثر في البنية النطقية لدى المتكلم.

3- الانتقال من حركة ثقيلة إلى تتابع صاعد (وا) في الجمع على (أفعال) في (أسواط) أو (أثواب) يشكل بناءً خفيفاً، نتيجة لوجود الحركة المخالفة – أي الواو محركة بحركة مخالفة – وهي صائت الألف التي تمتاز باتساع مخرجها وخفتها[2].

أمّا الشّراح فقد ذهب الرضي إلى القول: ((اعلم أنّ الغالب أنّ يجمع فَعْل المفتوح الفاء الساكن العين في القلة على أفْعُل، إلا أنّ يكون أجوف واوياً أو يائياً، فإن الغالب في قلته أَفعال: كثَوْب وأثواب وسوط وأسواط وبَيْت وأبْيَات...، وذلك لأنهم لو قالوا فيه أيضاً أفْعُل نحو أَسْوط وأبْيُتٍ لثقلت الضمة على حرف العلة وإن كان قبلها ساكن؛ لأن الجمع ثقيل لفظاً ومعنى فيستثقل فيه أَدنى ثقل، وقد جاء فيه أفْعُل قليلاً نحو أقوسُ وأثَوُب...))[3]، زادَ الرضي على ثقل الصائت (الضمة) ثقلاً آخر وهو ثقل الجمع مما أثر في بنية الجمع، واستثقل ركن الدين الاستراباذي هذا البناء قائلاً: ((والغالب على (فَعْل) في المعتل العين أنّ يجمع في القلة على (أفعال) لا على (أفَعُل)، لاستثقال (أفعل) في المعتل العين، فإنّه يجمع ثوب في القلة على أثواب لا على أثوب...))[4]، وقال أيضاً ((إلا أنّ قوله: ((وباب ثوب)) يُوْهم أنّ باب: بَيت وسيف لا يجمع على أفعال في القلة – وليس كذلك لأنّه يجمع في القلّة على أبيات وأسياف))[5].

([1]) شرح المفصل (ابن يعيش): 264/3.

([2]) ينظر: الكراهة اللغوية عند الرضي: 150.

([3]) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): 262/1.

([4]) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): 419/1.

([5]) نفسه: 420/1.

وقد ردّ الخضر اليزدي على ما ذكره ركن الدين من وهم هنا قال: ((أعلم أنه قد اعترض شارح بأن قوله: ((باب ثوبٍ على أثوابٍ)) يوهم عدم أفْعَال في باب بَيْتٍ؛ لكن تقول: أَبْيَات وأسياف، فينتقض، ولو قال: جاء فَعِال في باب ثوب...))[1]، ثم قال: ((وأنا أقول: أمّا قول المعترض فمنتقض بنحو كلاب ونِعَالٍ، وأمّا تأويل المجيب فغير سديد؛ لاستلزامه التحكم، (إذ لا دلالة لمطلق الاعتلال على مخصوص، ولو لزم من المثال اليائي اليائية لزم من المثال الواوي الواوية، وإلا لزم الترجيح بلا مرجح). والتحقيق أنّ المعنى الغالب على باب ثوب: الأفْعَال، وهذا لا يدل على أنّ الأفعال لا يجيء في غير باب سيل؛ أعنى المعتل العين الواوي. وإثبات الإيهام وهم،..))[2]، وزاَد أيضاً: ((فإن قلت: أيجوز أفعال في غير المعتل؟ قلت: نعم؛ لكنه يكون مغلوباً؛ بل قليلاً والغالب مجيئه فَعَلٍ بفتح العين، وأمّا تأويلهم في أفراخ من أنّ فرخاً بمعنى طير أو ولد وما يشابه هذا الكلام فليس بشيء، اذ الكلام في الغالب في باب الجمع، والبناء عليه غالباً))[3]، فيفهم مما توارد من نصوص اليزدي، أنّ اعتراضه لم يكن على الثقل والخفة في بناء الجمع بل عوّل على الغالب في صياغة الجمع أو على التحقق الفسيح لهذا الضرب في الجمع (أفْعَال)، واللجوء إلى بناء أخف وهي الياء بعدها ألف في: بيت أبيات، وكذلك الحال في (ثوب أثوُب)، فالواو حققت ثقلاً واضحاً، لذلك أدى ذلك إلى العدول إلى ما هو أخف غالباً فصار الجمع على: أثْوَاب وأبيات، وذهب الساكناني إلى أنّ المعتل العين من جمع (فَعْلٍ) في القلة يجمع على (أفعال) نحو: أثواب وأسيافٍ سواء أكان واوياً، أولاً[4]، أمّا الجاربردي فقد قال: ((... وإن كان معتل العين فإن كان واوياً فيجمع غالباً في القلة على أثواب...))[5]، ثم قال: ((واعترض بعض الشارحين بأن قوله وباب ثوب يوهم أنّ نحو بيت لا يجمع على أفعال لكن ليس كذلك؛ لأنّه يقال بيت وأبيات، وسيف وأسياف، وجوابه أنّ المراد بقوله باب ثوب، هو معتل العين سواء كان يائياً أو واوياً، فالمعنى معتل العين يجمع على أفعال سواء كان واوياً أو يائياً،...))[6].

([1]) شرح شافية ابن الحاجب (الخضر اليزدي): 408/10.

([2]) نفسه: 408/1.

([3]) نفسه: 408/1.

([4]) الكافية في شرح الشافية (الساكناني): 365/2-366.

([5]) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): 474/1.

([6]) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): 476/1.

نلحظ من ذلك عدول أكثرهم من الجمع على (أَفْعُل) إلى (أَفْعَل)، لذلك قالوا: أبيات، فيعد التتابع (ي ـــَـ) فيه من أخف التتابعات في العربية لتحرك الياء بالفتحة الطويلة، ومما يدل على خفة استعماله وشهرته أنّ العربية استعملته دالاً للنداء[1]، لأن: (أبيت) شكل التتابع الصاعد (يُ) وهذا شكل كراهة في الجمع، من قبل تحرُّك نصف المصوت (الياء) بحركة ثقيلة وهي الضمة، إذ يعدونه بمثابة اجتماع ياء وواو[2]، ومن قبَلَ أيضاً أنّ طرفي التتابع حركتان مستعليتان، يتطلب إداؤهما ارتفاع اللسان نحو الحنك الأعلى، زيادةً على حركتيه المتخالفتين ما بين ارتفاع أوّلهِ. عند النطق بمصوت (الياء)، ثم ارتفاع آخره عند أداء الضمة[3].

ثانياً: أثر الصائت في جمع الأجوف الواوي على (فِعَال) في جموع الكثرة

إنّ جمع الكثرة في (فَعْل)، يأتي على (فُعُول) نحو: بَطْن – بُطُون، أو (فعِال) نحو بَغْل – بِغَال، أمّا في الأجوف، فقد خُص الواوي بصيغة (فِعَال) نحو: سَوْط – سِيَاط، وثَوْب – ثِياب، ولا يقال (سُوُوْط) ولا يقال: سِيَال على (فِعَال): وهذا يكشف عن أثر الصائت القصير في منع هذا الضرب من الجمع والسؤال هنا كيف أثر الصائت في الأجوف الواوي على بنية الجمع وتحوله من صيغة إلى أخرى؟

فما ورد في المتن الصرفي مما تقلب فيه الواو ياء، أنّ تكون الواو عين في جمع تكسير صحيح اللام وقبلها كسرة، وهي إمّا أنّ تكون في مفردة مُعلّة، أو تكون شبيهة بالمعلّة نحو: دار–ديَار، وسوط–سِيَاط، وحَوْض–حِيَاض والأصل فيها، دِوَار وسِوَاط وحِوَاض قال سيبويه: ((وإذا أرادوا بناء الأكثر بنوه على فِعال، وذلك قولك: سياط وثِياب وقياس، تركوا فَعُولاً كراهية في الضمة في الواو والضمة التي قبل الواو، فحملوها على فِعال، وكانت في هذا الباب أولى اذ كانت متمكنة في غير المعتل))[4].

وقال المبرّد: ((... فإذا جاوزت أدنى العدد كانت بنات الواو على فِعال كراهة لفعول من أجل الضمة والواو وذلك قولك سَوْط سياط وحوض حياض وثوب ثياب))[5].

ونقل ابن السراج عن سيبويه قائلاً: ((قلبوها لاعتلالها في الفعل وإنّ قبلها كسرة وبعدها حرف يشبه الياء–يعني الألف–قال ومثل ذلك: سَوْط وسياط لما كانت الواو ساكنة فأمّا ما كان قد قلب في الواحد فإنّه لا يثبت في الجمع إذا كان قبله الكسر وذلك قولهُ: ديمة وديم... ودار وديار وهذا أجدر اذا

([1]) ينظر: المزدوج في العربية: 27–28.

([2]) ينظر: الكراهة اللغوية: 150.

([3]) ينظر: نفسه: 150.

([4]) كتاب سيبويه: 587/3.

([5]) المقتضب: 198/2.

كانت بعدها الألف استثقلوا الواو بعد الكسرة، فجميع هذا لم يعلَّ للكسرة التي قبله فقط لأن الكسرة إنّما تقلب الواو ياء اذا كانت الواو ساكنة ولكن هذه الواو ضارعت الواو الساكنة باعتلالها في الواحد فأعلوها في الجميع،... والفرق بين سوط وسياط أنّ بعد الياء في (سياط) ألفاً وحرف يقرب من الياء))[1]، أي أنّ تكون الواو هنا شبيهة بالمعلّة في المفرد وهو أنّ تكون ساكنة فيه وبعدها في الجمع ألف[2]، وقال ابن جني ((لما كانت الواو في الواحد ساكنة، وجاء الجمع وقبل الواو منه كسرة، قلبوها، لأن الجمع أثقل من الواحد، وما يعوض فيه أثقل مما يعوض في الواحد، والواو مع الكسرة تثقل، ومع هذا فإن حروف المد قد منعن كثيراً مما يكون في غيرهن...))[3]، فأثر الحركة على الحرف قد أدى إلى تضافر أشياء عّدة عند ابن جني لا شيء واحد منها مما أثر تأثيراً كلياً على بنية الوزن منها[4]:

1- سكون الواو في الواحد، والحرف الساكن ضعيف يقبل العلة.

2- انكسار السين في (سِياط).

3- وقوع الألف بعد الواو، والألف قريبة الشبه من الياء.

4- الكلمة جمع والجمع اثقل من الواحد لذلك فلما تجمعت هذه الأشياء هربوا من الواو إلى الياء، وكلها أوجبت التحول والقلب لا شيء واحد.

ومن خلال ما جاء نلحظ أنّ الواو في المفرد كانت نصف صائت، أي أقرب إلى الصائت منه إلى الصامت وقد عبر عنها ابن جني بأنها ضعيفة – أي واو الواحد ضعيفة – وأرى أنّ مناقشة التحول في الجمع بالنظر إلى المفرد فيه شيء من امتداد للعلة من المفرد إلى الجمع، وكانَّ الجمع مرتبط العلة بالمفرد وهذا مما لا أميل اليه، لأنَّ الجمعَ يمثل صيغة يجب النظر إليها بنفسها في وصف تحولاتها، وأن وقوع الواو في نصف الصامت (الجمع) إثر كسرة، قد عدّ تتابع مستثقل في اللغة، ووقوع الفتحة الطويلة بعد الواو في الجمع، قد يؤدي إلى ثقل وجهد.

([1]) الأصول في النحو: 264/3.

([2]) ينظر: النحو الوافي: 715/4.

([3]) المصنف: 341/1-342.

([4]) ينظر: نفسه: 341/1، وسر صناعة الاعراب: 364/2.

وقال ابن عصفور ((وقلبت الواو في سياط وديار لانكسار ما قبلها، وكون الألف بعدها وهي تشبه الياء، وكون الواو قد توهنت في مفرد سياط بالسكون، وفي مفرد ديار بقلبها ألفاً وكون الكلمة جمعاً والجمع ثقيل ولو نقص شيء من هذه الأسباب لم تقلب الواو ياء))[1].

وعوّل الثمانيني، على أنّ سكون الواو في الواحد يوجب إعلالها، لأنها تضعف وتموت بالسكون، ولأن الكسرة قبلها في الجمع لذلك تطلب الياء لقربها منها؛ ولأنّه على مصدر فُعْل فلأجل ذلك أعلّ بالقلب[2].

وأرجع الرضي ذلك إلى الاستثقال فقال ((وأمّا الأجوف فإن كان واوياً ففعول فيه قليل، والأكثر الفِعال لاستثقال الضمة على الواو في الجمع وبعده الواو...))[3]، وذهب في (سياط) إلى أنّ الكلمة تخف بانقلاب الواو ياء، وسوغ ذلك بقوله: ((كون الواو بين الكسرة والألف، كأنّه جَمْعٌ بين حروف العلَّة الثلاثة، فيقلب أثقلها: أي الواو إلى ما يجانس حركة ما قبلها أي: الياء))[4]، فمن خلال نصهِ يشير الرضي إلى اشتراط ألف الجمع أي اشتراط وجود الألف في هذه الجموع وحقيقته تكون في، اذا كانت الواو شبيهة بالمعلّة – في المفرد – فإنها لا تقلب ياء إلا أنّ تقع بعدها الألف، وهو ما عليه جلّ الصرفيين، أمّا اذا كانت الواو معلّة في المفرد، فإنّها لا يشترط لقلبها وجود الألف وهذا ما ذكره سيبويه عندما قال: ((وهذا أجدر أنّ يكون إذ كانت بعدها ألف))[5]، وقال ركن الدين ((وجاء فِعال في فِعْل معتل العين الذي هو غير باب سيل يعني: بغير باب سَيْل فعلاً معتل العين بالواو، نحو ثوب، فإنّه يجمع في الكثرة على ثِياب ولم يجمع باب سيل على سيال...، لحصول الخفة في ثياب بانقلاب الواو ياء وعدم هذه الخفة في سيال))[6]، وعوّل اليزدي على اللّبس بين الأجوف الواوي واليائي اذا تساويا في صياغتهما على (فِعَال)، فكان التفريق بمنع الأجوف اليائي في صياغته على (فِعَال) ومجيئه على (فُعُول) نحو: سُيُوْل قائلاً: ((وقد جاء في الكثرة فِعَالٌ في غير باب سيل؛ يعني المعتل العين بالياء، وذلك كزناد في زَيْدٍ،... وإنما لم يجئ فِعال في باب سيل؛ لأنّه في باب ثَوْبٍ يشتمل على تخفيف، وهو قلب الواو ياء، كما في ثِياب، ولا تخفيف في سِيال لو قُدِّر، هذا معنى ما استدل به المصنف وغيره ممن شرح، وهو ليس بقوي؛

([1]) الممتع في التصريف: 319/1.

([2]) ينظر: شرح الثمانيني: 485/1.

([3]) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): 262/1.

([4]) نفسه: 96/3.

([5]) كتاب سيبويه: 360/4-361.

([6]) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): 419/1.

إذ الياء مفتوحة، فلا ثِقل، والمطلوب اندفاعه؛ لا استجلاب الخفة؛ إذ لو كان كذلك يجز فُعُول فيه،...، وظاهر أنّ الياء المفتوحة بعدها ألف أخف وأسهل من المضمومة بعدها واو، والأحسن أنّ يقال: لو جاء فِعال في باب سيل لا لتبس بفعال من باب ثوب؛ لكون الياء في الكل لازمة))[1]، وخص الساكناني ما كان واوياً في جمع الكسرة على ثِياب وحياض؛ وذلك لزيادة التخفيف بقلب الواو، وإن كان يائياً يجمع على (فُعُول) كالسيوف والسيول[2]، وأشار الجاربردي، إلى كراهة الواوي، في فعول، وذلك لاجتماع الواوين والضمتين، قال: ((وإنما يجمع على فِعال اذا لم يكن يائياً، وكلام المصنف يدل على هذا المعنى، فإنّه لما قال وجاء زناد في غير باب سيل مخصصاً فعالاً دون أفعال بهذا الحكم، على أنّ أفعال غير مختص بالواوي، وإنما مثل بزياد لئلا يوهم اختصاص فعال بالمعتل العين،...))[3]، وإنّ ما ذكر عنّد الشرّاح مبني على أثر الحركة في الواو، أي الواو المضمومة المسبوقة بضمة هي من أثرت في هذا البناء وتحوله، وأياً كانت هذه التسويغات التي ذكرها المتقدمون فيما يخص الأجوف الواوي، من نحو (سُوُوط)، فإنها تقابل عند المحدثين كراهة التتابع الصاعد (و ـُـوـ) الذي يمثل عند المتقدمين اجتماع واوين، وعند المحدثين الواو الثانية فيه، هي حركة الواو الأولى (نصف المصوت)[4]، وهو ما يفرون منه إلى الهمز الواجب، فورد التخلص منه في الجمع على الأصل نحو: فَوْج – فُؤُوج[5]، ولمرونة الجموع في العربية وتعددها، تخلص العربي من هذه الكراهة نصف المصوت (الواو) ياءً فقالوا: سِيَاط، لأن الكلمة تكون أخف بانقلاب الواو إلى ياء، ولعلّ ما فسّره الدكتور عادل نذير يقوم على رؤيتين اشتملت على النسيج الصوتي (ـِـ و ـُـ)، فالأولى: أنّ التتابع (ـِـ و ـُـ) لا يشكل ضمن منظومة أصوات العلّة نسقاً، منطقياً تراعى فيه الطبيعة الادائية لكلّ من الألف والياء والواو وعليه يكون التتابع الحركي (ـِـ و ـُـ) خرقاً للتسلسل الأدائي المنشود في الأداء، وقد رتب سيبويه تلك الأصوات ابتداءً من الخفيف إلى الثقيل فكانت الألف ثم الياء ثم الواو، وعليه بعد قلب الواو ياء ضرباً من إعادة انتاج لنسق صوتي مشوّه، بتأثير الحركات[6].

([1]) شرح شافية ابن الحاجب (الخضر اليزدي): 1/407-408.

([2]) ينظر: الكافية في شرح الشافية (الساكناني): 1/366.

([3]) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): 1/476-477.

([4]) ينظر: المنهج الصوتي: 179، والكراهة اللغوية: 151.

([5]) ينظر: التكملة: 401.

([6]) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب: 314.

والأخرى: هو أنّه لو أريد الإفادة من نظرية ضعف الصوامت ومنها الواو والياء أنصاف الصوامت، اذ جاء بين مصوتين[1]، فإنهما يكونان ضعيفين ويميلان نحو الاختفاء، أنّ كان الصوتان من جنس واحد، أي أنّ الواو – نصف الصامت – هنا ضعيفة لوقوعها بين صائتين (ـــ ، ـــ) لذلك نلحظ تأثير الصوائت القصيرة والطويلة في نصف المصوت قد أظهر تأثيره في تحول بنية الجمع، وقيل أيضاً في: فِعال ((ليس في صياغة هذا الوزن من الأسماء المعتلة بالياء أي أثر لتحرك اللغة نحو التخلص من الحركة المزدوجة، فتقول في جمع قينة: قيان.. فيظل هذا النمط على حاله على الرغم من وجود الحَركة المزدوجة الصاعدة (ya). وربما قوت وجودها الكسرة التي قبلها. وأمّا اذا كان الاسم معتلاً بالواو، فإن الأمر يصبح مستثقلاً. ولهذا تلجأ اللغة إلى عملية المماثلة بين شبه الحركة (w) والكسرة، فتحول الواو إلى ياء (y) للتخلص من هذا الثقل...))[2].

وفضلاً عن ذلك لابد أنّ نشير إلى أنّ الألف في جمع التكسير لها أثر واضح لأنها تشبه الياء من وجهة نظر القدماء، وكما أنها تعد صائتاً طويلاً (ـــ ـــ) لها موضع خاص يتخذه اللسان لإنجازها، يختلف عمّا يتخذه لإنجاز الواو نصف الصامت[3]، ومن ثم فإنها تسهم في انتقال الجمع وبنيته، التي كان لسكون صوت العلّة في مفردها أثر في إخفاء شيء من الخفة عليه، فضلاً على أنّ المفرد خفيف في نفسه بخلاف الجمع، إلى بناء مستثقل بها وبما يحمله من الثقل في نفسه، فإن فقدانها يعني بقاء البنية على حال ما تزال معها مستخفة[4]، فالدكتور شاهين في قلب الواو ياء عنده في سياط وغيرها ينوه إلى ((الهروب من ثلاثية الحركة إلى ثنائيتها، أي إنّه عدول من تتابع الكسرة والضمة والفتحة (i+u+a) بإسقاط الضمة، والاقتصار على الكسرة والضمة، نظراً لصعوبة الضمة بعد الكسرة أولاً، ولأنّ الحركة المزدوجة ايسر نطقاً ثانياً... وعلى ذلك نرى أنّ عنصر الضمة قد أسقط في هذه الأمثلة فاتصلت الكسرة بالفتحة مباشرة، فكانت الياء نتيجة الانتقال بينهما دون أنّ تكون بدلاً من الواو... وبذلك تصدق ملاحظتنا القائلة بأن سلوك اللغة يهرب من الحركة الثلاثية إلى الثنائية...))[5]، وصرّح د. جواد كاظم إلى أنّه لا وجود لحركة ثلاثية خلصت بعد حذف الضمة إلى حركة ثنائية، قبل أنّ مفهوم الحركة

([1]) ينظر: نفسه: 314.

([2]) أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية: 208.

([3]) ينظر: موانع الإعلال: 52.

([4]) ينظر: نفسه: 52.

([5]) المنهج الصوتي في البنية العربية: 189.

الثلاثية، أو المثلث الحركي يجمع بين ثلاثة أصوات علّة في مقطع واحد[1]، وإن التجاور بين الكسرة، والتتابع الصاعد (وا) في مقطعين متجاورين، يدل على أنّ الصورة تلازم الحالة ذاتها بعد التحول، فيقلب التتابع الصاعد (وا) سياط= س ـِـ/ ى ـّـ/ ط ـُـ[2].

وقد اعترض الباحث حيدر نجم على ما جاء به د. شاهين من القول بالحركة المزدوجة بدلاً من الحركة الثلاثية إذ قال: ((فلا أدري كيف تصورها د. شاهين، لأن التقاء الكسرة، بالفتحة الطويلة، بعد سقوط الواو – على ما ذهب إليه – ينجم عنه مزدوج صورته هكذا: سْ/ يا/ طن/، على حين أنّ التحقق الناجم بعد التحول صورته هكذا: س ـِـ/يا/طُن. فما حصل بعد سقوط الواو، هو انشطار الكسرة إلى شطرين، ثم انتقال شطرها الثاني إلى المقطع الثاني، ثم حصول انزلاق بينها وبين الفتحة الطويلة فيتكون التتابع الصاعد (يا) هكذا

سِوَاط= س ـِـ/ و ـّـ/ ط ـُـ ن

= س ـِـ/ ـِـّـ/ ط ـُـ ن

سياط= س ـِـ/ ي ـّـ/ طن ـُـ ن))[3].

([1]) ينظر: المزدوج في العربية: 98–99.

([2]) ينظر: الكراهة اللغوية: 152.

([3]) نفسه: 152.

الخاتمة

أمّا بعدُ، فقد بَقي من هذه الدراسة حصيلتها ويمكن إجمالها على ما يلي:

1. كشفت الدراسة عن تمييز الصوائت بالوضوح السمعي وقوة الرنين لأنها مجهورة وهذا ما يجعلها أكثر دوراناً على اللسان.
2. أظهرت هذه الدراسة أهمية الصوائت الطويلة والقصيرة التي بتغيرها يتغير المعنى، وهي الفتحة والفتحة الطويلة (الألف)، والكسرة والكسرة الطويلة (الياء)، والضمة والضمة الطويلة (الواو)، وقد تنوعت وظائفها وتأثيراتها في السياقات اللغوية إلى ألفونات مختلفة وذلك في الإمالة، والإعلال، والنسب والتصغير، وبعض المشتقات وبعض الجموع.
3. بينت الدراسة على إجماع الشرّاح على أنّ الصوائت الطويلة هي أصوات قصيرة تم اشباعها، على الرغم من فهمهم لحقيقة هذه الأصوات إلا أنهم اضطروا إلى عدّها أصوات ساكنة قبلها حركات قصيرة.
4. أسهمت الدراسة في بيان الخصائص النطقية والفيزيائية للصوائت، وأن هذه الخصائص هي الأساس في تحديد أنواع الصوائت وتمثل ذلك في اللسان والشفتين، وهذا نظراً للدور الذي تلعبه في تغيير شكل الممر الهوائي أثناء النطق بالصوائت.
5. كشفت الدراسة عن اختلاف نظرة المحدثين مع المتقدمين ومع الشرّاح في رؤيتهم للتحولات الصرفية كان واضحاً، إذ حاول الدرس الحديث أنّ يفصل بين الصوائت القصيرة والطويلة.
6. الشّراح مارسوا سياسة اتباع السابق وكان هذا السبب في تبنيهم جميعاً الفكرة نفسها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد اتبع شراح الشافية (سيبويه وابن جني وغيرهم).
7. هذه الصوائت تغير شكل ممر الهواء أثناء النطق بهذه الأصوات، لأنها أصوات جوفية والذي يحدد ذلك كمية الهواء الخارج.
8. اختلف الدرس الصوتي الحديث في رؤيته للتحولات الصرفية عن شراح الشافية في نقاط عديدة.
9. تباينت وجهات نظر الشّراح في تحديد المادة العلمية حسب وجهة ونظر ومذهب كل واحد منهم، فالرضي واليزدي يختلفان عن البقية في مسألة تتابع الحركات.
10. تنبه الشرّاح إلى ثقل التتابع الحركي، فتوالي ثلاث متحركات كان يشكل مشكلاً، فالواو والياء مع الحركة يكونان بتقدير أربع حركات متوالية وهذا أمر مستثقل، وقد تنبه لذلك كل من الرضي واليزدي والساكناني والجاربردي.

11. كشف الشرّاح عن أثر الصائت القصير على الحرف وذلك من خلال كراهة الابتداء بحرف متحرك بأثقل الحركات وهو الضمة مع الصائت الطويل، مما يؤدي إلى ثقل كما في (وُجوه – أُجُوه).
12. تباينت آراء الشرَّاح في الإعلال بقلب الواو ياء كما في سيَّد، وفي بعض المواضع كان هناك ثمة توافق بينهم كما في الاعلال في نقل الحركة إلى الصامت الساكن في المصدر على وزن (إفعال) و(استفعال)، كانت آراءهم شبه متوافقة إلا الساكناني الذي كان معترضاً على ذلك؛ بأن موجب الإعلال هو القلب والحذف لا نقل الحركة إلى الصامت الساكن.
13. كان للصوائت أثر في تحول البنية وقد ظهر هذا الأثر واضحاً في بنية التصغير التي جاءت عندّ الشرّاح لذكر الفرق بينها وبين بنية التكسير وانطلاقاً من مبدأ سيبويه الذي (جعلهما من وادٍ واحد) لذلك كان للشرّاح وقفة فمنهم من ذهب إلى أنّ ما حدث كان له أثر في ابراز معنى بنيوي ودلالي، ومنهم من ربط أثر التحول بالتحولات التي تحدث في بنية التكسير مع بيان الفارق ، ومنهم من جعل التحول ضمن أربعة أحوال وهو اليزدي الذي جعل علّة الفتح في الصامت الثاني تعامل معاملة الفعل المفتوح العين نحو (فَرَس)، إذ شبه حركة أول المصغر بأول الفعل المبني للمجهول، أما الساكناني فاعتمد الزيادة اللفظية بالنسبة لياء التصغير ولأمن اللبس بين التصغير والمكبر، وأمّا الجاربردي فقد عوّل على المشاكلة اللفظية.
14. عوّل الشرّاح على أنّ باب التغيير في النسب كان قائماً على حذف الواو والياء، فحذف المدّة في (فعولة) يكون حملاً على (فعلية)، وذلك لاستثقال الخروج من الضمة إلى الكسرة.
15. للصوائت دور بارز في التمييز بين معاني الأبنية، إذ لها دور في التحويل الداخلي في صياغة المشتقات المختلفة في توليد الصيغ المختلفة كاسم الزمان والمكان والمرة والهيئة واسم الفاعل والمفعول وجموع القلة والكثرة.
16. أظهرت دراسة أثر الصائت في علّة قلب الواو والياء المتحركين المفتوح ما قبلهما تفاوتاً عند الشرّاح، فالرضي كان يلحظ أنّ هذا القلب ليس في غاية المتانة وذلك في (قام وباع)، وأصلهما (أقوم وأبيع)، على حين ذهب ركن الدين إلى أنّ صائتي الواو والياء اذا تحركتا انقلبتا ألفاً، وتؤثر الفتحة عليهما، في هذا الإجراء من القلب إلى الألف.
17. تبين أنّ تعدد وظائف الصوائت بحسب مستوياتها اللغوية فعلى المستوى الصوتي تقوم بدور الوصل بين الأصوات الصامتة وعلى المستوى الصرفي تقوم بوظائف دلالية في بنية الكلمة.

18. كشفت الدراسة على قدر التشابه بين الصوائت القصيرة والطويلة في بعض المواضع حيث يعد الصائت الطويل حرف المد (الألف والواو والياء) بمقدار حركتين قصيرتين إلى جانب اشتراكهما في المخرج والصفة.
19. ظهر دور الصائت في اعلال الحرف، وذلك بإبداله آخر طلباً للخفة كما ظهر دورها في الحذف في نحو (يوعد).
20. تؤثر الصوائت في دلالة المشتقات والمصادر على نحو عام، فتأتي منسجمة مع المعنى الذي يقصده المتكلم فترافق الصوائت الأقوى المعنى الأقوى.
21. وافق ركن الدين الرضي في أغلب أحكامه الصرفية وهذا يدل على تأثره الكبير به.
22. لم يكن أسلوب الشرّاح في عرضهم للموضوع واحداً فتنوعت آراؤهم، وكان أكثر تميزاً من بينهم الرّضي واليزدي الذي تميز بأسلوب المنطق والفلسفة، وأما الساكناني فتميز باعتراضاته على أغلب المسائل.
23. كان للصوائت القصيرة أثرٌ تقدميٌّ على الصوائت الطويلة مما يؤدي إلى قلبها، وذلك ظهر لنا واضحاً في القلب إلى همزة في (كساو – كساء).
24. اثبتت الدراسة ضعف صائت الألف الطويل بعدّه صوتاً واهناً لذلك كان أكثر عرضة للتغيير فهو أضعف من الضمة والكسرة.
25. وجدت الباحثة أنّ الحركات تقوم بدور مهم في القواعد التصغيرية فتشكل قيمة لغوية مطلوبة، فالتصغير هو الذي يوفر لنا معنى التقريب والتعظيم، كما يوفر كل المعاني في صياغة مفردة واحدة، وهذا فيه ايجاز واختصار يافع لا يمكن تحققه إلا بتفعيل الأصوات التي احتوتها القاعدة التصغيرية من ضم وفتح وياء وكلها صوائت أثرت على البنية سواء أكانت صوائت قصيرة أم طويلة.
26. بينت الدراسة أنّ التناسب بين الألف والياء هو أفضل مبرر على عدم سقوط الصائت الطويل في التصغير، وذلك بالاعتماد على قانون المماثلة.
27. كان هنالك تأثيراً للحركات على الصوائت، ووجدنا ذلك في الهمزة، باعتبارها صوت شديد وثقيل وكثير التغيير، فعندما حركت انقلبت إلى الصوت المجانس لحركتها كما حدث في آدم عند تصغيره أويدم وقد أسهب الشرّاح في تفصيل ذلك.
28. اشترطوا الشراح صحة العين في النسب إلى (فعولة) و(فعيلة)، وذلك لأنّه لو كانت العين منهما حرف علّة لا تحذف حرف اللين منهما ولأنّ حذف الصائت فيهما يؤدي إلى القلب – أي قلب العين ألفاً – وهذا يؤدي إلى زيادة في التغيير وبذلك يصبح خللاً في البنية.

29. سلك الشرّاح مسلك المتقدمين، للتخلص من كراهة توالي الياءات في النسب، أما بقلب الصوتين المتماثلين إلى صوت آخر، أو إيجاد فاصل بينهما يخفف من ثقل اجتماعهما ومنهم الرّضي.

المصادر

المصادر

القرآن الكريم

1. أبحاث صرفية، خديجة زبار الحمداني، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1431هـ، 2010م.
2. أبحاث في أصوات العربية، د. حسام النعيمي، ط1، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1998.
3. ابراز المعاني في حرز الاماني، ابو شامة الشاطبي، تح: ابراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية، د. ط، د. ت.
4. أبنية الأسماء والافعال والمصادر، ابن القطاع الصقلي، تح: احمد محمد عبد الدايم، د. ط، 1990م.
5. أبنية الصرف في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت – لبنان، ط1، 2003م.
6. اتحاف فضلاء البشر، احمد بن محمد البنا، تح: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، مكتبة الكليات الازهرية، 1407هـ – 1987م.
7. الاتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (911هـ)، مطبعة الباني الحلبي، مصر، ط3، 1370هـ – 1951م.
8. اثر القراءات في الاصوات والنحو العربي، د. عبدالصبور شاهين، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط1، 1408هـ – 1987م.
9. اثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، د. فوزي حسن الشايب، عالم الكتب الحديث، اربد– الأردن، 2004م.
10. أدب الكاتب، ابن قتيبة الدينوري (ت 271هـ)، مؤسسة الرسالة، تح: علي محمد زينو، د. ط، د. ت.
11. ارتشاف الضرب من لسان العرب لابي حيان الاندلسي (ت745هـ)، تح: د. رجب عثمان، مراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998م.
12. أسباب حدوث الحرف، ابن سينا، تح: محمد حسان الطيان، يحي مير علم، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، د. ط، د. ت.

13. أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله أبو البركات (ت577هـ)، دار الكتب العلمية، د. ط، 1997م.
14. أسس الدرس الصرفي في العربية، د. كرم محمد زرندح، دار المقداد للطباعة، ط4، 1428هـ – 2007م.
15. أسس علم اللغة، ماريو باي، ترجمة: احمد مختار عمر، ط2، عالم الكتب، القاهرة، 1982.
16. الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، المكتبة العصرية، د. ط، 2006م.
17. اصلاح المنطق، ابو يوسف يعقوب بن اسحاق ابن السكيت (ت 244هـ)، تح: محمد مرعب، دار احياء التراث العربي، ط1، 1423هـ – 2002م.
18. الأصوات العربية المتحولة وعلاقتها بالمعنى، عبد المعطي نمر موسى، مكتبة الكندي، ط1، 2014م.
19. أصوات العربية بين التحول والثبات، د. حسام سعيد النعيمي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، د. ط، د. ت.
20. أصوات اللغة العربية، د. عبد الغفار هلال، مكتبة رهبة، القاهرة، 1886م.
21. أصوات اللغة، عبد الرحمن أيوب، مطبعة الكيلاني، ط2، 1968هـ.
22. الأصوات اللغوية، د. إبراهيم انيس، مكتبة الانجلو، ط4، 2007م.
23. الأصوات اللغوية، د. عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء للنشر، عمان – الأردن، د. ط، 1998م.
24. الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المد العربية، د. غالب فاضل المطلب، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، د. ط، 1984م.
25. الأصوات اللغوية، رؤية عضوية ونطقية، سمير شريف استيتة، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2003م.
26. الأصول اللغوية المرفوضة في النحو والصرف، د. علي عبد الله حسين العنبكي، دار الرضوان للنشر، عمان، ط1، 1439هـ – 1439هـ.
27. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري ابن السراج (ت316هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، د. ط، د. ت.

28. الإضاءة في بيان أحوال القراءة، علي محمل الضيَّاع، المكتبة الازهرية، القاهرة، مصر، ط3، 1966.
29. اعراب القرآن، احمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت338هـ)، تح: عبد المنعم خليل، دار الكتب العلمية للنشر، بيروت – لبنان.
30. اعلام الفكر اللغوي، كيس فرستيج، تر: د. احمد شاكر الكلالي، الكتاب الجديد، ط1، 2004م.
31. اقتطاف الازاهر والتقاط الجواهر، احمد بن يوسف الغرناطي الاندلسي (ت 779هـ)، تح: عبدالله حامد النمري، رسالة ماجستير، كلية الشريعة، جامعة ام القرى، 1402هـ – 1982م.
32. إلتقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي، د. صباح عطيوي عبود، دار الرضوان للنشر، عمان، ط1، 2014م – 1435هـ.
33. الامالة في القراءات واللهجات، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار مكتبة الهلال، بيروت، 1429هـ – 2008م.
34. أمالي ابن الحاجب، عثمان بن الحاجب بن عمرو، تح: فخر صالح سليمان، دار عمان – دار الجيل، د. ط، د. ت.
35. أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي ابن الشجري، تح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، ط1، 1413هـ، 1992م.
36. الانصاف في مسائل الخلاف، عبدالرحمن بن عبيد الانصاري الانباري ابو البركات الانباري (ت 577هـ)، المكتبة العصرية، ط1، 1414هـ – 2003م.
37. أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، جمال الدين عبد الله بن يوسف (ت761هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار احياء التراث، ط5، 1966م.
38. ايجاز التعريف في فن التصريف، محمد بن مالك النحوي، تح: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1430هـ – 2009م.
39. بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، دار موفم للنشر، ط1.
40. بحوث ومقالات في اللغة، د. رمضان عبد التواب، مطبعة المدني، ط2، 1408هـ – 1988م.

41. البديع في علم العربية، المبارك بن محمد الشيباني ابو السعادات، ابن الاثير (ت 606هـ)، تح: فتحي احمد، جامعة ام القرى، 1420هـ – 2000م.
42. بغية الطالب، يونس رمضان، مؤسسة الاعلى للمطبوعات، بيروت – لبنان، ط1، 1413هـ – 1993م.
43. بنية الفعل (قراءة في التصريف)، عبدالحميد عبدالواحد، منشورات كلية الآداب، جامعة صفاقس، ط1، 1996م.
44. البيان في غريب اعراب القرآن، أبو البركات الانباري، تح: د. طه عبد الحميد، مراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1400هـ – 1980م.
45. البيان في غريب القرآن اعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت616هـ)، تح: علي محمد البجاوي، نشر عيسى البابي الحلبي وشركاه، د. ط، د. ت.
46. تاج العروس، محمد بن محمد الزبيدي (ت 1205هـ)، دار الهداية للنشر، د. ط، د. ت.
47. التبصرة والتذكرة، أبو محمد عبد الله بن علي إسحاق الصيمري، تح: د. فتحي احمد مصطفى، مركز البحث العلمي واحياء التراث، السعودية، ط1، 1402هـ – 1982م.
48. التبيان في تصريف الأسماء، احمد حسن كحيل، ط6، د. ت
49. التحديد في الاتقان والتجويد، أبو عمرو الداني، تح: غانم قدوري الصمد، دار عمان، الأردن، ط1، 1421هـ – 2000م.
50. التشكيل الصوتي في اللغة العربية فونولوجيا العربية، د. سلمان حسن العاني، ترجمة: د. ياسر الملاح، مراجعة: د. محمد محمود غالي، النادي الادبي الثقافي، جدة، السعودية، 1983م.
51. التصريف العربي من خلال علم الأصوات، الطيب البكوشي، المطبعة العربية، تونس، ط2، 1987م.
52. التطبيق الصرفي، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، 1984م.
53. التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1997.
54. التطور النحوي للغة العربية، برجستراسر، اخرجه وصححه وعلق عليه، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1994م.

55. التعليقة على كتاب سيبويه، الحسن بن احمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي (ت377هـ)، تح: د. عوض بن حمد القوزي، 1410هـ، 1990م.
56. التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم الصوت الحديث، قراءة في كتاب سيبويه، د. عادل نذير بيري الحساني، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، بغداد، العراق، 2009م.
57. التفسير الكبير، فخر الدين الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، 1411هـ.
58. التفكير الصوتي عند العرب، هنري فليش، تح: عبدالصبور شاهين، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، المجلد، 23، 1968م.
59. تقويم النظر في مسائل خلافية ذائعة، ابن الدهان (592هـ)، تح: د. صالح بن ناصر، مكتبة الرشد، السعودية، ط1، 1422هـ، 2001م.
60. التكملة أبو علي الفارسي (377هـ)، تح: كاظم بحر المرجان، طبع بمطابع مديرية دار الكتب للطباعة، جامعة الموصل.
61. تهذيب اللغة، أبو منصور الازهري (370هـ)، تح: عبد السلام هارون، الدار العربية للتأليف والنشر، د. ط، 1964هـ.
62. توجيه اللمع (شرح كتاب اللمع)، احمد بن الحسين بن الخباز، تح: فايز زكي محمد دياب، دار السلام، ط2، 1428هـ – 2007م.
63. توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت749هـ)، تح: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الازهر، دار الفكر العربي، ط1، 1428–2008م.
64. التيسير في القراءات السبع، عثمان بن سعيد الداني، تح: خلف بن حمود بن سالم، مطبعة الدولة، ط1، 2015م.
65. جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، ط30، 1415هـ – 1994م.
66. الجمل في النحو، الخليل بن احمد الفراهيدي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1405هـ – 1985م.
67. الجملة العربية والمعنى، فاضل صالح السامرائي، دار أبو حزام، ط1، 1421هـ – 2000م.
68. حاشية الصبان على شرح الاشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت1206هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 417هـ – 1997.

69. الحجة للقراء السبعة، ابي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (488هـ)، تح: قهوجي حويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1، 1404هـ – 1984م.
70. الحركات في اللغة، د. زيد خليل القرالة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 1425هـ – 2004م.
71. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ع، د. ت.
72. الدراسات الصوتية عند العلماء العرب، د. حسام البهنساوي، مكتبة زهراء الشرق، ط1، 2005م.
73. الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، د. حسام سعيد النعيمي، بيروت، دار الرشيد للنشر، 1980.
74. دراسات صوتية وصرفية، د. محمد جواد النوري، دار الكتب العلمية، 2018م.
75. دراسات في الصرف، امين علي السيد، مكتبة الزهراء، القاهرة، 1989م.
76. دراسات في علم الصرف، عبد الله درويش، مكتبة الطالب الجامعي، ط3، 1408هـ – 1987م.
77. دراسات في علم اللغة، كمال بشر، دار المعارف، ط9، 1986م.
78. دراسات نحوية، حسن منديل العكيلي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2011م.
79. دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، د. عبد المقصود محمد، الدار العربية للموسوعات، ط1، 2006م.
80. دراسة السمع والكلام، سعد مصلوح، عالم الكتب، ط1، 2005م.
81. دراسة الصوت اللغوي، احمد مختار عمر، عالم الكتب، د. ط، 1997م.
82. دراسة في علم الأصوات، د. حازم علي، مكتبة الآداب، مصر، ط1، 1420هـ – 1990م.
83. دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو، تر: صالح القرمادي، نشر مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 1966م.
84. دقائق التصريف، أبو القاسم بن محمد المؤدب (228هـ)، تح: د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، ط1، 1425هـ، 2004م.

85. الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية، زكريا الانصاري محمد بن الجزري، المطبعة والمكتبة السعيدية، د. ط، د. ت.
86. الدلالة الايحائية في الصبغة الافرادية، د. صفية مطهري، منشورات اتحاد الكتاب، دمشق، 2003م.
87. الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، مكي بن ابي طالب القيسي (437هـ)، تح: د. احمد حسن فرحات، ط2، دار عمان – الأردن، 1404هـ – 1984م.
88. السبعة في القراءات، احمد بن موسى ابو بكر بن مجاهد البغدادي، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط2، 1400هـ – 1980م.
89. سبك المنظوم وفك المختوم، الامام العلامة أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تح: عدنان محمد سلمان، وفاخر مطر.
90. سر صناعة الاعراب، أبو الفتح عثمان بن جني (392هـ)، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، 1993م.
91. سلم اللسان في الصرف والنحو والبيان، جرجي شاهين، دار الريحاني، ط4، 2008م.
92. الشافية في علمي التصريف والخط، عثمان بن عمر بن ابي بكر بن يونس، أبو عمرو ابن الحاجب الكردي (ت646هـ)، تح: د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2010م.
93. شرح ابن الناظم على لامية الافعال، بدر الدين محمد بن محمد بن مالك المعروف بابن الناظم، مكتبة الامام الوادعي، مصر، ط1، 1431هـ – 2010م.
94. شرح الاشموني على الفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الاشموني الشافعي (ت900هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1419، 1998.
95. شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الجرجاني الازهري، المعروف بالوقار (ت905هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1421هـ، 2000م.
96. شرح التصريف، أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت 442هـ)، تح: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، ط1، 1419هـ، 1999م.
97. شرح الكافية، محمد بن عبد الله، جمال الدين (ت672هـ)، تح: عبد المنعم احمد هريدي، جامعة ام القرى، مكة المكرمة، ط1، د. ت.

98. شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي أبو البقاء، موقف الدين الاسدي المعروف بابن يعيش (ت643هـ)، تقديم: اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ، 2001م.
99. شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن احمد بن بابشاذ (ت 469هـ)، تح: خالد عبدالكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط1، 1977م.
100. شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، تح: خضر الدين قباوة، المكتبة العربية، ط1، 1393هـ – 1973م.
101. شرح تصريف العربي سعد الدين التفتازاني، دار الفتح للدراسات، تح: محمد ذنون، ط1،د.ت.
102. شرح شافية ابن الحاجب، ابن جني (ت646هـ)، دراسة وتحقيق، د. غازي بن خلف العُتيبي، مكتبة الرشد، ط1، 1442هـ، 2021م.
103. شرح شافية ابن الحاجب، الخضر اليزدي، ت720هـ، دراسة وتحقيق حسن احمد العثمان ،ذوى القربى، ط1، 1433هـ.
104. شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الاستراباذي، د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 1425هـ – 2004م.
105. شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاستراباذي، دار المجتبى للنشر، ايران، ط1، 1390هـ – 2010م.
106. شرح طيبة النشر في القراءات العشر، الامام شهاب الدين أبو بكر ابن الجزري (ت835هـ)، ضبطه وعلق عليه الشيخ انس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1420هـ، 2000م.
107. شرح عيون كتاب سيبويه، القرطبي (ت401هـ)، دراسة وتحقيق د. عبد ربة عبد اللطيف، مطبعة حسان، القاهرة، ط1، 1404هـ – 1984م.
108. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المزبان (ت368هـ).
109. شرح مختصر التصريف العِزّي في فن الصرف، مسعود بن عمر سعد الدين التفتازاني، تح: عبد العال سالم مكرم، المكتبة الازهرية للتراث، ط8، 1417هـ – 1997م.
110. شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، شمس الدين احمد المعروف بديكنقوز او دنقوز (855هـ)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الباني الحلبي وأولاده بمصر، ط3، 1379هـ – 1959م.

111. الصحاح للجواهري، اسماعيل بن حماد الجوهري (ت 393هـ)، تح: احمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407هـ – 1987م.
112. الصرف وعلم الأصوات، د. وزيرة سقال، دار الصداقة العربية للطباعة، بيروت، 1996م.
113. الصوائت والمعنى في العربية، محمد محمد داوود، دار غريب للنشر، القاهرة، 2001م.
114. ضياء السالك الى أوضح المسالك، محمد بن عبدالعزيز النجار، مؤسسة الرسالة، ط1، 1422هـ – 2001م.
115. ظاهر الاعلال في العربية، رجب عثمان، دراسة صوتية وصفية، دار الرضي للنشر، مصر، ط1، 2003م
116. ظاهرة التخفيف في النحو العربي، د. احمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 1996.
117. ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، د. حسين عباس الرفايعة، مكتبة لسان العرب، دار جرير، الأردن، ط1، 1426هـ، 2006.
118. الظواهر الصوتية في قراءة حمزة الزيات، آمنة شنتوف، جامعة ابي بكر بلقاد، كلية الآداب، الجزائر، 1431هـ – 2010م.
119. الطبقات الكبرى، محمد بن سعد، البغدادي المعروف بابن سعد (ت230هـ)، تح: محمد عبد القادر، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1990م.
120. العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، د. هنري فليش، تعريب وتحقيق: د. عبد الصبور شاهين، دار المشرق، ط2، 1983م.
121. العربية الفصحى، عودة الله منيع القيسي، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، ط1، 1428هـ – 2008م.
122. علم أصوات العربية، محمد جواد النوري، مطبوعات جامعة القدس، عمان، 1997م.
123. علم الأصوات عند سيبويه وعندنا للمستشرق ارتور شاده، محاضرة برؤية استشراقية للدكتور صبيح حمود التميمي، مجلة آداب الرافدين، العدد (58)، 1432هـ – 2010م.
124. علم الأصوات، برتيل مالمبرج، تر: د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، مصر، 1984م.
125. علم الصرف الصوتي، عبد القادر عبد الجليل، دار ازمنة، د. ط، 1998م.
126. علم اللسانيات الحديثة، عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء، عمان، ط1، 2002م.
127. علم اللغة العام، كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر، ط1، 1998م.

128. علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، دار المعارف، القاهرة، د. ط، 1962.
129. العين، الخليل بن احمد الفراهيدي، تح: عبد الحميد هنداوي دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2002م.
130. فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ترجمة: د. رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، 1977م.
131. فقه اللغة، د. علي عبد الواحد وافي، لجنة البيان العربي، ط1، 1369هـ – 1950م.
132. الفلاح شرح المراح، شمس الدين احمد، ابن كمال باشا، تح: محمد السيد. دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 2013.
133. الفهرست، لابن النديم، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط2، 1417هـ، 1997م.
134. في الأصوات اللغوية – دراسة في أصوات المد العربية، د. غالب فاضل المطلبي، دار الحرية للطباعة، 1984م.
135. في البحث الصوتي عند العرب، د. خليل ابراهيم العطية، دار الجاحظ للنشر، بغداد، د. ط، 1983.
136. في اللهجات العربية، إبراهيم انيس، الانجلو المصرية، ط6، 1984م.
137. فيزياء الصوت اللغوي ووضوحه السمعي، د. خلدون أبو الهيجاء، عالم الكتب الحديث، ط1، 2006م.
138. القاموس النادر دليل إلى مواضع اللغة العربية، الياس حلبي، دار الفكر اللبناني، ط1، بيروت، 1999م.
139. القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث د. مي فاضل الجبوري، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط1، 2000م.
140. القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، د. ط، 1966م.
141. قضايا التشكيل في الدرس اللغوي – في اللسان العربي، فيصل إبراهيم، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، ط1، 2010م.
142. القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، د. سعيد محمد شواهنة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2007م.

143. القيمة الوظيفية للصوائت، ممدوح عبد الرحمن، دار المعرفة، د. ط، 1998.
144. كاشف الخصاصة على الفاظ الخلاصة، شمس الدين ابن الجزري، مطبعة السعادة، مصر، 1403هـ.
145. كتاب سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب سيبويه (ت180هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ – 1988م.
146. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن ابي طالب القيسي، تح: د. محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1394هـ – 1974م.
147. اللباب في علل البناء والاعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري البغدادي محب الدين (ت616هـ)، تح: د. عبد الاله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1416هـ – 1995م.
148. لسان العرب، جمال الدين منظور (ت 711هـ)، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.
149. اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، د. ط، 1994.
150. اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سباع، أبو عبد الله شمس الدين المعروف بابن الصائغ (ت720هـ)، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي، المدينة المنورة، السعودية، ط1، 1424هـ، 2004م.
151. اللهجات العربية في القراءات القرآنية، د. عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، د. ط، 1996م.
152. اللهجات العربية منشأة وتطوراً، عبد الغفار حامد هلال، مكتبة وهبة، ط2، 1993م.
153. اللهجات في التراث، د. احمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ليبيا – تونس، 1398 – 1978.
154. اللهجات في الكتاب لسيبويه، صالح راشد آل غنيم، مركز البحث العلمي واحياء التراث الاسلامي، ط1، 1405هـ – 1985م.
155. لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، غالب فاضل المطلبي، دار الحرية، بغداد، 1978م.
156. ليس في كلام العرب، الحسين بن احمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت370هـ)، تح: احمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط2، 1399هـ – 1979م.
157. مبادئ اللسانيات، محمد احمد قدور، دار الفكر، دمشق، د. ط، 1999.

158. مجموعة شروح الشافية، محمد عبد السلام شاهين، الجاربردي (746هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 2014م.
159. محاضرات في اللسانيات، فوزي الشايب، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط2، 2016م.
160. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها، ابن جني، تح: علي النجدي ناصف، ود. عبد الفتاح شلبي، ود. عبد الحليم النجار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 2009م.
161. المحكم من نقط المصحف، أبو عمرو الداني (444هـ)، تح: د. عزة حسن، دار الفكر – دمشق، ط2، 1407هـ.
162. المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، محمد الانطاكي، مكتبة دار الشرق، سوريا، 1392هـ – 1972م.
163. المدخل إلى علم أصوات العربية، د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، الأردن، ط1، 1425هـ – 2004م.
164. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط2، 1985م.
165. مدخل إلى علم اللغة، محمد الخولي، دار الفلاح للنشر، د. ط، 1993م.
166. المدخل إلى علم النحو والصرف، عبد العزيز عتيق، دار النهضة للطباعة، ط1، 1990م.
167. المزدوج في العربية المفهوم، المصاديق التحولات، د. جواد كاظم عناد، دار تموز، دار رند، دمشق، 2011م.
168. المسائل البغداديات، أبو علي النحوي (ت377هـ)، تح: علي جابر المنصوري، دار الثقافة، والدار العلمية الدولية، عمان – الأردن، ط1، 2002م.
169. مشكلة الهمزة العربية، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط1، 1996م.
170. المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، د. عبد العزيز سعيد الصيغ، دار الفكر المطبعة العلمية، دمشق، 2000م.
171. المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، عبد العزيز الصيغ، دار الفكر، سوريا، ط1، 1998م.

172. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى الفراء (ت 207هـ)، تح: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف، د. ط، د. ت.
173. معجم الصوتيات، رشيد عبد الرحمن العبيدي، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، العراق، د. ط، 2007.
174. معجم اللغة العربية، احمد مختار عمر، عالم الكتب القاهرة، ط1، 2008م.
175. معجم اللغة النظري، محمد علي الخولي، مجلة جمعية المعجمية العربية، العدد 2، 1406هـ - 1986م.
176. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، دار الدعوة للنشر، ط4، 2004م.
177. المغني الجديد في علم الصرف، د. محمد خير حلواني، دار الشرق، بيروت، د. ط، د. ت.
178. مفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي (ت 606هـ)، دار الفكر، د. ط، د. ت.
179. المفتاح في الصرف، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، الجرجاني (471هـ)، تح: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1407هـ - 1987م.
180. المفصل في صنعة الاعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن احمد، الزمخشري (ت538هـ)، تح: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م.
181. المفهومات الأساسية للتحليل اللغوي عند العرب، عبد الرحمن أيوب، اللسان العربي، الرباط، 16م، ج1، د. ت.
182. المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، أبو العباس المبرد (ت285هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د. ط، د. ت.
183. المقرب، علي بن مؤمن ابن عصفور (ت 669هـ)، تحقيق: احمد عبدالستار، وعبدالله الجبوري، دار احياء التراث الاسلامي، بغداد، ط1، 1972م.
184. المقطع الصوتي في العربية، د. صباح عطيوي، دار الرضوان للنشر، عمان، ط1، 2014م.
185. ملحة الاعراب، ابي القاسم الحريري (ت 516هـ)، دار السلام، القاهرة، ط1، 1426هـ - 2005م.
186. المماثلة والمخالفة بين ابن جني والدراسات الصوتية الحديثة، احمد سالم فليح، اربد – الاردن، ط1، 2003م.

187. الممتع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن بن محمد، الحضومي، أبو الحسن بن عصفور (ت669هـ)، مكتبة لبنان، ط1، 1996م.
188. المنصف، أبو الفتح عثمان بن جني (392هـ)، دار احياء التراث القديم، ط1، 1954م.
189. المنهج الصوتي للبنية العربية، د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، د. ط، 1400هـ – 1980م.
190. موانع الاعلال، علاء صالح عبيد الاسدي، دار الرضوان للنشر، عمان، ط1، 2017م – 1438هـ.
191. الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد بن محمد الافغاني، دار الفكر – بيروت، ط1، 1434هـ – 2003م.
192. الموسيقى الكبير، ابي نصر محمد الفارابي (ت 336هـ)، تح: غطاس عبدالملك، دار الكاتب العربي، القاهرة، د. ط، د. ت.
193. الموضح في وجوه القراءات، نصر بن علي بن محمد الشيرازي، تح : عمر الكبيسي، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن جدة، ط1، 1414هـ – 1993م.
194. نتائج الفكر، أبو قاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت581هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1412هـ – 1992م.
195. النجوم الطوالع على الدرر اللوامع، لابن نافع، ابراهيم المارغني، دار الكتب العلمية، ط1، 2008م.
196. النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط5، 1975م.
197. النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، دمشق، د. ط، 1345هـ.
198. النوادر، أبو مسحل الاعرابي، تح: عزة تنوجي، مجمع اللغة العربية، دمشق، د. ط، 1961م.
199. همع الهوامع، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د. ط، د. ت.
200. همع الهوامع، عبدالرحمن السيوطي، دار الفكر، د. ط، 1415هـ – 1995م.
201. الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، عبدالفتاح عبدالغني، مكتبة السوادي – جدة ط5، 1420هـ – 1999م.
202. الوقف في المدونة النحوية، د. جواد كاظم عناد، تموز ديموزي، ط1، 2019.

الرسائل والاطاريح

1. أثر الحركات في الصوت والبنية، علي عبد الله علي القرني، (أطروحة دكتوراه)، جامعة ام القرى، كلية اللغة العربية، السعودية، 1425هـ – 2004م.
2. أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة، عبد الله محمد طالب، (رسالة ماجستير)، جامعة مؤتة، الأردن، 1416هـ، 1995م.
3. أثر الصفات الصوتية في تفسير الظواهر اللغوية، كاظم علي الحسناوي، (اطروحة)، جامعة كربلاء، كلية التربية الانسانية، 1440هـ – 2019م.
4. الاعلال والابدال عند اللغويين، عثمان محمد، اطروحة، جامعة ام درمان الاسلامية، كلية اللغة العربية، السودان، 2005م.
5. الايضاح في القراءات، احمد بن عمر الاندراني، منى عدنان (أطروحة)، جامعة تكريت، العراق، 1423هـ – 2002م.
6. بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب، لابن الناظم (ت686هـ)، تح: حسن احمد الحمدو العثمان، (ماجستير)، جامعة ام القرى، قسم الدراسات العليا، 1410 – 1990م.
7. تاريخ الفعل المعتل في اللغات السامية، علي احمد النبوت، (أطروحة دكتوراه)، جامعة مؤتة، كلية الدراسات العليا، 2015م.
8. التحولات الصوتية في بنية الأسماء عند تصريفها، علي سليمان الجوابرة، (أطروحة دكتوراه)، جامعة مؤتة، 2007م.
9. التفسيرات الصوتية للظواهر الصرفية، محمد سالم خريسات، (اطروحة)، جامعة اليرموك، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، 2002م.
10. التفكير الصوتي عند الفارابي، مشعل صنت هليل الحربي، (ماجستير)، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاداب، قسم اللغة العربية، 2015م.
11. توجيه القراءات القرآنية في كتاب معاني القرآن حتى نهاية القرن الثالث الهجري، جواد كاظم عناد، (أطروحة)، كلية الآداب، جامعة القادسية، 1415هـ – 1994م.
12. حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب، فهد محمد ديب، (أطروحة دكتوراه)، الجامعة الإسلامية، غزة، 1439هـ – 2017م.

13. الخفة في شروح الشافية حتى نهاية القرن الثامن الهجري دراسة صوتية، سالم جمعة، (أطروحة دكتوراه)، جامعة القادسية، كلية الآداب، 1441هـ – 2020م.
14. الدراسات الصوتية والصرفية عند الفَتّنيّ (ت986هـ)، في شرحه على شافية ابن الحاجب (ت646هـ)، مرتضى حمدان عاجب المالكي، (رسالة ماجستير)، جامعة واسط، كلية التربية، 1438هـ – 2017م.
15. الدرس الصوتي عند علماء القرن الخامس الهجري، (أطروحة) سعاد امنة برعناني، كلية الآداب، جامعة وهران، 2010–2011م.
16. شرح شافية ابن الحاجب، حسن بن محمد شرف شاه الحسيني الاستراباذي، ركن الدين (ت715هـ)، تح: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة ماجستير)، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 1425هـ – 2004م.
17. شواذ النسب، محمد خالد احمد، (أطروحة دكتوراه)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2012م.
18. صواتة الفعل الناقص في العربية، عبد الرزاق احمد اشتيوي، (رسالة ماجستير)، جامعة اليرموك، كلية الآداب، الأردن، 2017م.
19. الصوائت بين النحو الصرف والنحو، سامية حسين، (أطروحة دكتوراه)، جامعة الخرطوم، السودان، 1424هـ.
20. ظواهر التشكيل الصوتي عند اللغويين النحاة واللغويين العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري)، المهدي بوروية، (أطروحة دكتوراه)، الجزائر، 1423هـ – 2002م.
21. الظواهر الصوتية في قراءة حمزة الزيات، آمنة شنتوف، (ماجستير)، جامعة ابي بكر بلقائد، كلية الآداب، تلمسان، الجزائر، 2010م.
22. القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، سعد محمد إسماعيل، (أطروحة دكتوراه)، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2006م.
23. الكافية في شرح الشافية، محمد بن علي الآراني، الساكناني (ت374هـ)، تح: عبد الله محمد بن مبارك العتيبي، (أطروحة)، كلية اللغة العربية، المملكة السعودية، 1417هـ – 1418م.
24. الكراهة اللغوية عند الرضي الاستراباذي (ت688هـ)، في شرحه على الشافية والكافية، حيدر نجم عبد زيادة، (أطروحة)، جامعة القادسية، كلية الآداب، 1438هـ – 2016م.

25. المحصول شرح الفصول لابن المعطي، جمال الدين الحسين بن بد بن اياز بن عبد الله النحوي، تح: محمد صفوت علي مرسي، جامعة الازهر، مصر، دكتوراه.
26. المَفْعَل والمَفْعِل ومعانيهما، محمد بن العباس التلمساني (ت871هـ)، تح: بوزياني عبد القادر، رسالة ماجستير، كلية الآداب واللغات، جامعة وهران، الجزائر، 2007م.
27. المقطع في البنية العربية، رمال خلف احمد، (رسالة ماجستير)، جامعة تكريت، كلية التربية للبنات، 2004م.
28. النسب في العربية بين النظرية والواقع، عماد سلمان أبو سنينة، (رسالة ماجستير)، الجامعة الأردنية، 2004.
29. النسبة في العربية بين الاشتراط النحوي والتداول اللغوي، حفيظة حسنين، (رسالة ماجستير)، كلية الآداب، جامعة محمد خضير، الجزائر، 2016م.
30. الوظائف الصوتية والدلالية للصوائت العربية، مكي درار، (أطروحة دكتوراه)، جامعة وهران، 2003م.

البحوث المنشورة

1. الابدال إلى الهمزة واحرف العلة في ضوء كتاب سر صناعة الاعراب (لابن جني)، د. إبراهيم الشمسان، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، 1423هـ، 2002م.
2. أثر الحركة في توجيه الدلالة، د. سعاد كريدي، (بحث)، مجلة اوروك للأبحاث، العراق، واسط، العدد2، 1431هـ.
3. أثر الحركة في توجيه الدلالة، د. سعاد كريدي، مجلة اوروك، المجلد الثالث، العدد الثاني، آيار 2010، (بحث).
4. اثر الصوائت العربية في المستويات اللغوية، نرمين غالب احمد، المجلة العربية للنشر، العدد14، 2019/12/2.
5. أثر الصوائت العربية في المستويات اللغوية، نرمين غالب احمد، بحث، المجلة العربية للنشر، عدد 14، 2019.

6. أساليب القلب في العربية، عباس الالوسي، بحث في مجلة اللغة العربية وآدابها، العمارة، العدد 13.
7. أساليب القلب في العربية، عباس علي الاوسي، مجلة اللغة العربية وآدابها، العدد13 (بحث).
8. الاعلال بين التعليلين الصرفي والصوتي، صيوان خضير خلف، مجلة أبحاث البصرة للعلوم، المجلد 38، العدد4، 2013م.
9. الاعلال بين التعليلين الصوتي والصرفي، صيوان خضير خلف، كلية التربية، جامعة البصرة، المجلد 38، العدد 4، 2013.
10. الأولى في تحولات البنية الداخلية، دراسة في شرح الشافية لرضي الدين الاستراباذي،عدنان عبدالكريم ،مجلة القادسية للعلوم الانسانية، المجلد 21، العدد 2، 2018م.
11. البحث اللغوي عند العرب، احمد مختار عمر، عالم الكتب، ط6، 1988م.
12. تأملات في بعض ظواهر الحذف، د. فوزي الشايب، حوليات كلية الآداب، الحولية العاشرة، 1409هـ، 1989م. (بحث).
13. التصغير وبنية الكلمة في ضوء علم اللغة المعاصر، د. علي سليمان الجوابرة، مجلة جامعة طيبة، المدينة المنورة، العدد6، 1436هـ – (بحث).
14. التغيرات الصوتية الصرفية، د. اسيل عبد الحسن حميدي، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية، جامعة بابل، العدد 22، 2015م.
15. تفاوت الصوائت العربية في القوة، هدى جنهو يتشي مجلة الدراسات اللغوية، المجلد3، العدد4، 1422هـ – 2002م، (بحث).
16. التفسير الصوتي لبناء الفعل للمجهول، د. صباح عطيوي، مجلة جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الإنسانية، المجلد الثاني، 2011م.
17. التفكير الصوتي عند العرب، هنري فليش، ترجمة: عبدالصبور شاهين، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، العدد 23، 1968م.
18. التقاء الساكنين بين الحقيقة والوهم، جعفر عياينة، مجلة مجمع الفقه العربية، الأردن، العدد66، كانون الثاني، 1999.
19. توالي الأمثال، وأثره في الأبنية والتراكيب، د. أحمد سعد عبدالحميد، كلية اللغة العربية، اسيوط، المجلة العلمية، العدد الثالث والثلاثون – الجزء الاول، 2014م.

20. الثنائيات الصغرى والكبرى في الحركات ودورها الدلالي في صياغة البنى الصرفية، د. صادق يوسف الدباس، مجلة القدس، العدد الخامس والعشرون، 2011م.
21. الجوانب الصوتية في الاعتداد بالعارض وعدمه عند القراء، عبد الله بن فهد الدوسري، مجلة العلوم العربية، جامعة الامام محمد بن سعود، العدد 34، 1436هـ – 2015م.
22. حرفية الصوائت الطويلة في العربية، حسن غازي السعدي، مجلة دواة، المجلد الخامس، العدد الثامن، 1440هـ – 2018م.
23. الخصائص اللغوية لقراءة حفض دراسة في البنية والتركيب، د. علاء إسماعيل الحمزاوي، جامعة المينا، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، (بحث).
24. دور الصوائت في وضوح المعنى وأمن اللبس، د. مطر بن حسن المالكي، (بحث)، (موقع الكتروني)
25. الصوائت الطويلة في العربية بين الحركة والسكون، د. علي كاظم المشري، والباحث اسامة محمد حسين، جامعة القادسية، كلية الآداب، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، المجلد الرابع عشر، العدد 201، 2011م
26. الصوائت القصيرة في العربية، د. عثمان رحمن حميد، عمار عبد الستار محمد، مجلة ديالى، العدد الحادي والسبعون، 2016م.
27. الصوائت في الدرس اللغوي، د. صالح علي محمد النهاري، مجلة جامعة الناصر، صنعاء، العدد5، 2015م. (بحث).
28. ظاهرة الانزلاق الصوتي في العربية، م. د. جواد كاظم عبد محمود، العراق المديرية العامة لتربية المثنى، تسليم مجلة فصلية، العدد17، 2021.
29. قوة الحرف بالحركة، د. شكران حمد شلاكة، مجلة اوروك، جامعة المثنى، المجلد11، العدد3، 2018.
30. المبني للمجهول بين اختزال البنية واسترسال المعنى، د. دليلة مزور، مجلة كلية الاداب والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد خضر، سبكرة، الجزائر، العدد الخامس، 2009م.
31. محاولة ألسنية في الاعلال، د. احمد الحمو، مجلة عالم الفكر، المجلد20، العدد الثالث، 1989م.

32. مراتب الحركات، د. دريد الشاروط، بحث منشور في محرك البحث كوكل. من أبحاث المؤتمر الدولي الأول للغة العربية، 2012م.
33. مراعاة الغرض واثره في البنية العربية، د. غفران حمد شلاكة مجلة اوروك للعلوم، العدد3، المجلد الثاني عشر، 2019م.
34. المظاهر الاقتصادية في صوائت العربية، حمزة بو جمل، جامعة سيدي عباس، الجزائر، مجلس اللسان العربي، بموريتانيا، (بحث).
35. مواضع اللبس في العربية وأمن اللبس، عبد الفتاح الحموز، مجلة مؤتة للبحوث، الأردن، المجلد الثاني، العدد الأول، 1987م.
36. نزوع بنية النسب من الشذوذ الى الشيوع بين التراث والمعاصرة، محمود عبدالمنعم عبدالله، مجلة بجوث كلية الآداب، مصر، العدد 121، 2020م.

Abstract

The aim of the study is to study the impact of sounds in healing explanations until the mid-8th century of Hijri and the research attempts to examine the impact of the short guardian and the difference between him and the long sound and its functions, since the Arabic movement was prominent in directing meanings, the construction and structure movements were no less important than the Arabic movement in directing meaning. The search also tries to distinguish tide letters as long movements that do not differentiate from short only in quantity.

Voices have an important multipurpose effect in Arabic, especially in composition. They give speech diversity. They are predominantly sequential or harmonious, and Arabic adopts a tripartite system of three short voices. From its long analogues (A, F and J), Arabic relies on silence and sound as a phoneme that performs the original meaning of the word. The voice modifies the meaning and allocates it to indicate specific formulas and refers to the constructive role of precedents, decals and insects to reach this connotation.

Ministry of Higher Education
and Scientific Research
University of Qadisiyah/College of Arts
Arabic Language Department

The influence of the voice on the pure directive study in the healing annotations until the mid-8th century Hijri

A thesis by

Rafad Raheem Abd Salman

To the Council of the College of Arts - Qadisiyah University- It is part of the requirements for a Ph.D. philosophy in Arabic language and literature/language

Supervised

Prof. Dr. Haider Habib Hamza Aljabouri

2022 A.D 1443 A.H